

شرح ابن عقيل

على الفقيه ابن مالك

المختار

الأول والثاني

دار البساتين

ص. ٣٠٠ ١١٨٥ قاهرة





# شَيْخُ ابْنِ عَقِيلٍ

قَاضِيُ الْفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ

الْعَقِيلِيُّ ، الْمِصْرِيُّ ، الْهَمْدَانِيُّ

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على أقيسة

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

---

« ما تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حبان

---

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحمد يحيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه

وجميع حق الطبع محفوظ له

---

**الطبعة الشرعية الوحيدة**

**والمتعاقدة عليها**

**الطبعة العشرون**

**رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م**

---

**نشر وتوزيع**

**دار التراث**

**القاهرة**

---

**دار مصر للطباعة**

**سعيد جودة السخار وشركاه**



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ،  
المبعوث بالهدى ودين الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا  
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دِينَهُ  
المرضى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب  
الخلاصة ( الألفية ) الذى صَنَّفَهُ إمامُ النجاة ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ  
المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ،  
وعلى شرحه الذى صَنَّفَهُ قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيلٍ ، المصرى ،  
الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة  
من الهجرة ، ولم يكن يدور بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ  
القرأة ورضاهم ، وأنها ستَحُلُّ من أنفسهم الحُلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول  
فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح  
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَاءَهُ ، وينال  
منهم الإعجابَ كُلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،  
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن  
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أبدلَ  
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدنى إلى القصدِ . أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن



ضَبَّطَهَا ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أكفيء بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمانة الشريفة وتذودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فَسَنَحَتُ لِي الفرصة ، فلم أتأخر عن اهتباتها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملتُ في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مرضاته ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

محمد يحيى الدين بمكة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .  
اللهم إني أحمدك أَرْضِي الحمد لك ، وأحبّ الحمد إليك ، وأفضلَ الحمد عندك ،  
خداً لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده .

واسألك الزيد من صلواتك وسلامك على مصدّر الفضائل ، الذي ظلّ ماضياً على  
نفاذ أمرك ، حتى أضاء الطريق للغاي ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به موضحات  
الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلام منزلة  
عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلفاً - ممن صنفوا في قواعد العربية - قد نال من  
الخطوة عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءة ، وإقراء ، وشرحاً ، وتعليقاً ، مثل  
أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ، والتصنيفات  
المُسْتَعْمَلة ، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقة علماء ، وأوسعهم اطلاعاً ،  
وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوّن ، وعفة ، ودين ،  
وكمال خلق .

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة : متعددة المشارب ، مختلفة المناحي ، وقلّ  
أن تجد من بينها كتاباً لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ،  
وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الْخُلَاصَة » الذي اشتهر بين الناس باسم « الألفية »<sup>(١)</sup>

---

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله في أولها :

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله في آخرها :

حوى من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بلا خصاصه



والذى جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصرف ، في أرجوزة طريقة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصَنَّفَاتُ أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعده بأن يحاكموه أو يدَّعُوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشِرْ في خطبته إلى ألقية الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوِي الجَزَائِرِي ، المتوفى بمصر في يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكره الناسُ ، ولا عَرَفُوهُ .

\*\*\*

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزهم : كالإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذي يقول عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنحى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما في كتابه « أوضح المسالك » ، إلى ألقية ابن مالك<sup>(١)</sup> ، والثانية في كتاب سماه « دفع الخصاصة » ، عن قراء الخلاصة » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

وممن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق في يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب لإخراجاً جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا في إخراج زبدة البسيط ، الذي أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .



ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، الرادى ، المصرى  
المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩ هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ  
ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ  
ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوارى ، الأندلسى ،  
المرسى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود  
سنة ٩٠٠ هـ<sup>(١)</sup> .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسى ، الشافعى ،  
المتوفى فى شهر المحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ  
ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزى ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .  
ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزرى ،  
المتوفى فى سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى — نسبة إلى عقيل بن أبى طالب — الهمدانى  
الأصل ، ثم البالىسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر المحرم من  
سنة ٦٩٨ هـ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول  
من سنة ٧٦٩ هـ ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

---

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً ، وشرحناه شرحاً شاملاً جامعاً لأشتات  
الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه — منذ عهد بعيد — أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن  
يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .



وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكل ذلك بركة صاحب الأصل الشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

\* \* \*

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقبُ صاحبه للناظم يتعامل عليه ، ويتلّس له المزلق ، وفيها التحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتعامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم ؛ بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنَحْزَ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافق . ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

\* \* \*

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — في أول الأمر — أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه ، ونحن في زمن أقل ما فيه من عَابٍ أنك لا تجد راغباً في علوم العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهب مدينتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبة لغيرهم . فاكتميت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاختصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بته في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن



ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته» ، ووضع له لامية خاصة ، سماها «لامية الأفعال» .

\* \* \*

وأريد أن أنبهك إلى أنني وقفتُ في تصحيح هذه المطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسْخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفي عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسر لي — سبحانه ! — مُعَارَضَةً بعضها ببعض ، فاستخلصتُ لك من بينها أكلها بياناً ، وأصحها تعبيراً وأدناها إلى ما أحبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ] .

والله — سبحانه ! — المستول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه ، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعاليه التكلان .

محمد محيي الدين عبد الحميد



## بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ<sup>(١)</sup>  
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكَمِلِينَ الشَّرَفَاءُ<sup>(٢)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده .

(١) « قال » فعل ماض « محمد » فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتيائه لمنعوت في إعرابه ينظر في الداعي إليه ؛ فإن كان النعت لمُدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ربّي » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الله » عطف ببيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحد وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مقول القول ،

(٢) « مصلياً » حال مقدرة ، ومعنى كونها مقدرة أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلح على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحد « على النبي » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على =



وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْئَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ (١)  
 تَقَرَّبُ الْأَقْمَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبَسُّطُ الْبَذَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ (٢)  
 وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ الْفَيْئَةِ ابْنُ مُعْطٍ (٣)

= الكسر في محل جر المستكملين ، نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، لأنه جمع مذ كرسالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفاء » بفتح الشين — مفعول به للمستكملين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والالف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الالف ، إذ هو مقصور من الممدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفاً ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأستعين ، الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال « في الفية » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد » مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحويه « محويه » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لالفية .

(٢) « تقرب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفية « الأقمى » مفعول به لتقرب ، بلفظ ، جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفية أيضاً « البذل » مفعول به لتبسط « بوعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعت لوعد ، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبذل » مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لالفية ، والجلتان نعتان ثان وثالث لالفية .

(٣) « وتقتضي ، الواو حرف عطف ، تقتضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفية « رضا » مفعول به لتقتضي « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » حال من الضمير =



وَهُوَ بِسَبْقِ حَازِرٍ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلِ<sup>(١)</sup>  
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup>

= المستتر في تقتضي ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، ألفية ، مفعول به لاسم الفاعل ، الذي هو فائقة وألفية مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط » مضاف إليه ، وجملة « تقتضي » مع فاعله وما تعلق به من المعمرات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتا لألفية أيضاً .

(١) « وهو » الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » جار ومجرور متعلق بحازر الآتي بعد ، والباء للسببية « حازر » خبر المبتدأ « تفضيلاً » مفعول به لحازر ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائي » ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الجميلاً » نعت لثناء ، والألف للإطلاق .

(٢) « والله » الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضي » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذي هو يقضي وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « بهبات » جار ومجرور متعلق بيقضي « وافر » نعت لهبات « لي » وله ، في درجات ، كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضي ، ودرجات مضاف و « الآخرة » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعظمهم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوي - نسبة إلى زواوة ، وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقية الشمالية - الفقيه الحنفي .

ولد في سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولي ، وكان من المتفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته في أوروبا ، وللعلماء عليها عدة شروح .

وتوفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر . وقبره قريب من تربة الإمام الشافعي رضي الله عنهم جميعاً ( انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفي بغية الوعاة للسيوطي ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٨/٦ ) .



الكلامُ وما يتألفُ منه<sup>(١)</sup>

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمَ ، وَأَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمُ<sup>(٢)</sup>  
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ<sup>(٣)</sup>

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه ، لحذف المبتدأ — وهو اسم الإشارة — ثم حذف الخبر — وهو الباب ، فأقيم «شرح» مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف «شرح» أيضاً وأقيم «الكلام» مقامه ، فارتفع كما كان الذى قبله «وما» الواو عاطفة و «ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف ، و «يتألف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و «منه» جار ومجرور متعلق بـ «يتألف» ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لاعل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) «كلامنا» كلام : مبتدأ ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً «كاستقم» إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل» ثم حرف ، معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـ «الكلم» مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المائل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـ «ثم» لبعده رتبة .

(٣) «واحده كلمة» مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لاعل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل — وأصله أعم — حذفت همزة كما =



الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدةً بِمَحْسُنِ السَّكُوتِ عليها » فاللفظ : جنس يشمل الكلام ، والكلمة ، والكلم ، ويشمل المَهْمَل كـ « دَيْرٍ » والمستعمل كـ « مَمَرٍ » ، ومفيد : أخرج المَهْمَل ، و « فائدةً بِمَحْسُنِ السَّكُوتِ عليها » أخرج الكلمة ، وبعض الكلم — وهو ما تركب من ثلاث كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السَّكُوتُ عليه — نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمَّ » فإنه كلام مركب من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدةً بِمَحْسُنِ السَّكُوتِ عليها » فكأنه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

= حذف من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما في قول الراجز :

\* بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ \*

وقد قرئ ( سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل « عم ، أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ « وكلمة ، مبتدأ أول « بها ، جار ومجرور متعلق بيوم الآتي « كلام ، مبتدأ ثان « قد ، حرف تقليل « يؤم ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى « يؤم ، يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا « كلمة الإخلاص » ، وقالوا « كلمة التوحيد » ، وأرادوا بهذين قولنا : « لا إله إلا الله » ، وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة ليبد » وهو يريد قصيدة ليبد بن ربيعة العامري التي أولها :

أَلَا كَلَامُ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكَلِّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ



وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسم لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ <sup>(١)</sup> واحده كلمة ، وهي : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها — بل في غيرها — فهي الحرف .  
والكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيدٌ .

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعي ، والثاني يقال له اسم جنس إفرادي ؛ فأما اسم الجنس الجمعي فهو ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ، والتاء غالباً تكون في المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء في الدال على الجمع مثل كم للواحد وكأة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجي ، وروم ورومي ، فأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد ، كماء وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإني أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفرداتها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحد ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فهاذا أفرق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟ .

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمرات لا يوافق زنة من زنات الجمع ؛ والوجه الثاني : أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقول الله تعالى : ( إن البقر تشابه علينا ) وقوله جل شأنه : ( إليه يصعد الكلم الطيب ) فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجدد في قوله تعالى : ( لهم غرف من فوقها غرف مبنية ) وقوله سبحانه : ( والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤنهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار ) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَمْ هُنَاكَ بِسَمِي ، كَانَ ، مَشْكُورِ



والكلمة : هي اللفظ الموضوعُ لمعنى مفرد ؛ فقولنا « الموضوع لمعنى » أخرج الممحلَّ كدَيز ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول بعمُّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام ، كقولهم في « لا إله إلا الله » : « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصِّدْق ، وقد يتفرد أحدهما .  
فمثال اجتماعهما « قد قام زيدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفرد الكلم « إن قام زيدٌ » <sup>(١)</sup> .

ومثال انفرد الكلام « زيدٌ قائمٌ » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

بالجرِّ ، والتَّنْوِينِ ، والنَّدَا ، وَأَلْ — وَمُسْتَنْدٍ — لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ <sup>(٣)</sup>  
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الاسم .

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجر » جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » ، الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تميز » ، الآتى « والتنوين » ، والندا ، وأل ، ومستند ، كاهن معطوفات على قوله الجر « للاسم » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بحصل ، فإن جعلت بالجر خبراً مقدماً — وهو الوجه الثانى — كان هذا الجار والمجرور متعلقاً بحصل « تميز » ، مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =



فمنها الجر ، وهو يشمل الجرّ بالحرف والإضافة والتبعية ، نحو « مَرَزْتُ بُغْلَامَ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٌ : مجرور بالإضافة ، والفاضل : مجرور بالتبعية ، وهو أَشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجرّ بالإضافة ، ولا الجرّ بالتبعية .

ومنها التنوين ، وهو <sup>(١)</sup> على أربعة أقسام : <sup>(١)</sup> تنوين التمسكين ، وهو اللاحق للأسماء المعرّبة ، كزَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، إِلَّا جَمَعَ المؤنث السالم ، نحو « مُسْلِمَاتٍ » وإلا نحو « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » وسيأتى حكمهما . <sup>(٢)</sup> وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرّقاً بين معرّفها ونكرتها ، نحو : « مَرَزْتُ بِسَيَبِيهِ وَبَسَيَبِيهِ آخَرَ » . <sup>(٣)</sup> وتنوين المقابلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : « مُسْلِمَاتٍ » فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . <sup>(٤)</sup> وتنوين العوض ، وهو على ثلاثة أقسام : عوضٌ عن جملة ، وهو الذي يلحق « إِذْ » عوضاً عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : ( وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ) أى : حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ ؛ فحذف « بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضاً عنه ؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم ، وهو اللاحق لـ « كُلِّ » عوضاً عما تضاف إليه ، نحو : « كُلٌّ قَائِمٌ » أى : « كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضاً عنه <sup>(١)</sup> ،

= واحد من اثنين ، حصل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة في محل رفع نعت تمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والنداء وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .

(١) في نسخة « وهو أقسام ، بدون ذكر العدد ، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص

بالاسم أربعة أقسام .

(٢) ومنه قول الله تعالى : ( قل كل يعمل على شاكلته ) وقوله جل شأنه : ( كل له

قاتنون ) وقوله تباركت كلماته : ( كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ) ، ومثل =



وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » ونحوهما رفعاً وجراً ، نحو : « هُوَلَاءِ جَوَارٍ ، وَصَرَّتِ بِجَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوين الترتم<sup>(١)</sup> ، وهو الذى يلحق القوافى المطلقة بحرف علة ، كقوله :

١ — أَقِلِّي اللَّوْمَ — عَاذِلَ — وَالْعِتَابَ

وَقُولِي — إِنْ أَصَبْتُ — : لَقَدْ أَصَابَنِي

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول ربيعة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيمياً :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونَ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد : فمطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطراداً .

١ — هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطمي ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقبت إليهم مقادة الشعراء فى عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : «أقلى» أراد منه فى هذا البيت معنى أتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النقص ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً ، واللوم ، العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و «العتاب» التقرير على فعل شيء أو تركه .

المعنى : أتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ، فإنى لن أستمع لما تطلبين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذن منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعلى .

الإعراب : «أقلى» فعل أمر — من الإقلال — مسند للياء التى مخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لاقل «عاذل» منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة «والعتابا» الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =



فجاء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترتم ، وكتوبه :

٢ — أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبة ، لقد أصابا ، جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولي لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعابن ، وأصابن ، حيث دخلهما ، في الإنشاد ، تنوين الترتم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .  
٢ — هذا البيت للناطقة الذبياني ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ ؟

اللغة : « رائح » اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشي « مغتدي » اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي ، إذا سار في وقت الغداة ، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « عجلان ذا زاد » ما كان من تسليم مئة عليه أوردتها تحيته « أزف » دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد » وهو بوزنه ومعناه « الترحل » الارتحال « تزل » — مضموم الزاي — مضارع زال ، وأصله تزول ، لحذفت الواو — عند الجزم — للتخلص من التثاق الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » نصب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركبنا » ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما » حرف نفي وجزم « تزل » فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا » برحال : جار ومجرور =



والتنوين الغالي — وأثبتته الأَخْفَشُ — وهو الذى يَلْحَقُ القَوَافِي المَقِيدَةَ ،  
كقوله :

— ٣ — \* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي المَخْتَرَقِنِ \* —

= متعلق بزول ، ورحال مضاف و د نا ، مضاف إليه د كان ، حرف تشبيه ونصب .  
واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها ، وكان قد زالت ، لحذف الفعل  
وفاعله المستتر فيه ، وأبني الحرف الذى هو قد .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولها دخول التنوين الذى لترنم على الحرف ،  
وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء  
لم يجرى مع غيره ، والثانى فى تخفيف د كان ، التى للنشيه ، وجرى اسمها ضمير الشأن ،  
والفصل بينها وبين خبرها بقدر ، لأن الكلام لإثبات . ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بلم ، كما  
فى قوله تعالى : ( كان لم يغنوا فيها ) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهْوُ لَنَّاكَ اصْطِلَاحُ لَطَى الْحَرْبِ ب ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا  
وسياتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ،  
والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أمية ، وبعده :

\* مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِنِ \*

اللغة : د القاتم ، كالآقم : الذى تعلوه القتمة ، وهى لون فيه غبرة وحررة ، و د أعماق ،  
جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و د الخاوى ،  
الخالى ، و د المخترق ، مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازة واخترقها ،  
إذا قطعها ومرفيها ، و د الأعلام ، علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاعتداء بها ،  
واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و د الخفق ، اضطراب السراب ، وهو الذى تراه  
نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، لحركتها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد  
أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة  
بمسالك الصحراء .



وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، وأما تنوين الترتم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف <sup>(١)</sup> .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يا زَيْدُ » ، والألف واللام ، نحو « الرَّجُلُ » والإسناد إليه ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

فمعنى البيت : حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أَل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسْنَد » مكان « الإسناد له » .

\* \* \*

= الإعراب : « وقائم ، الواو واو رب ، قائم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقائم مضاف و « الأعماق ، مضاف إليه « غاوى ، صفة لقائم ، وغاوى مضاف و « المخترق ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

\* تَنْشِطُهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهَقِ \*

الشاهد فيه : قوله « المخترق ، و « الخفق ، حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترتم والنون التى تلتحق التروانى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

بِتَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبَلَنْ — فِعْلٌ يَنْجَلِي<sup>(١)</sup>  
ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها  
تاء الفاعل ، وهي المضمومة للتكلم ، نحو « فَعَلْتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو  
« تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فَعَلْتَ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَنْتَ » والمراد بها تاء التانيث انساكنة ، نحو « نِعْمَتْ »  
و « بِنُسْتِ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة  
الإعراب ، نحو « هذه مسلمة » ورأيت مسلمة ، وصررت بمسلمة » ومن اللاحقة  
للحرف ، نحو « لَاتَ ، وَرُبَّتْ ، وَثُمَّتْ<sup>(٢)</sup> » وأما تسكينها مع ربٍّ وثُمَّ فقايل ،  
نحو « رُبَّتْ ، وَثُمَّتْ » .

(١) « بتا » جار ومجرور متعلق بـ « ينجلي » الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل  
رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز ،  
قلت : إن ضرورة الشعر هي التي ألجأت إلى ذلك ، وإن معمول لكونه جاراً ومجروراً  
يحتمل فيه ذلك التقديم الذي لا يسوغ في غيره ، وتام مضاف و « فعلت » قصد لفظه : مضاف  
إليه « وأنت » الواو حرف عطف ، أنت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « ويا »  
معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعلي » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « ونون »  
الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن » قصد لفظه :  
مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت « لات »  
حرف نفي بكثرة ، وورد استعماله في فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : ( ولات حين  
مناص ) وأما دخولها على رب فني نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلِي عَنِّي حَتَّى أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالمِيسَمِ =



ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .  
 وإنما قال المصنف « يا افعلى » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء التكلم ، وهى لا تختصُ بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفى الاسم نحو « غُلَامِي » وفى الحرف نحو « إِنِّي » ، بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل .

ومما يميز الفعل نُونُ « أَقْبِلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةٌ كانت ، أو ثقيلةٌ ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : ( لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ ) والثقيلة نحو قوله تعالى : ( لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ) .

فمعنى البيت : ينجلي الفعلُ بقاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة<sup>(١)</sup> ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

\* \* \*

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ      فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ<sup>(٢)</sup>

= وأما دخولها على ثم فى نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّيْثِ يَسْبُتْنِي      فَمَضَيْتُ نُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

(١) بقبول تاء التانيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف ، وبقبول تاء التانيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان  
 (٢) « سواهما ، سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » ، « وفى » ولم ، معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « يلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلى ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كائن =

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمِ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أُمِرَ فُهُمْ (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بِخُلُوهُ عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مثلاً بـ «هل وفي ولم» مُنبِهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال . نحو «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و «هَلْ قَامَ زَيْدٌ» ، وأشار بفي ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفي ، نحو «زيد في الدار» ، ومختص بالأفعال كلم ، نحو «لَمْ يَقُمْ زيد» .

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شمت الطيب ونحوه — من باب فرح — إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما الفراء .

(١) «وماضي» الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمنز ، فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم : فعل «فعل» مفعول به لسم ، وفعل مضاف و «الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إِنْ فُهُمْ أُمِرَ فُهُمْ ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره «إِنْ فُهُمْ أُمِرَ فُسِمَ بِالنُّونِ إلخ» . وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إِنْ فُهُمْ مِنْهُ الطلَب .

ومنز : أمر من ماز الشيء يميزه ميّزاً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا بيّزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسماً — مثل وصفا يصفه وصفاً — إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر في قوله «إِنْ أُمِرَ فُهُمْ» هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .



المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ : « لَمْ يَشْمَ » وفي يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع تلي لم كيَشْمَ » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : « وماضِي الأفعال بالتَّامِزُ » أي : مِيزَ ماضِي الأفعالِ بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » و « نَعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ » و « بَنَسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ » .

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبولُ نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبْ » ، واخْرُجْ » .  
فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي اُسْمُ فِعْلٍ <sup>(١)</sup> ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اُسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ <sup>(٢)</sup>

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته — وهي لم — فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما في فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » ، وكما في « حبذا الاجتهاد » ، فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .

(٢) « والأمر ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » حرف شرط « لم » حرف نفى وجزم « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما في محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يحمىء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله =

فَصَهْ وَحَيْهَلْ : اسمان وإن دَلَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛ فلا تقول :  
صَهْنٌ وَلَا حَيْهَلَنْ ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت ، وَحَيْهَلْ بمعنى أَقْبِلْ ؛ فالفارق<sup>(١)</sup>  
بينهما قبول نون التوكيد وَعَدَمُهُ ، نحو « اسْكُنْ ، وَأَقْبِلَنْ » ، ولا يجوز ذلك  
في « صه ، وحيهل » .

\*\*\*

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ  
وخبره ، والتقدير على هذا : والదال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ،  
وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يخلو  
من الضرورة « نحو » ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « صه » ،  
مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل » ، معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو  
واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ،  
وذلك نحو نزال وتراك وباهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو :  
صه و « ما » ؛ فاما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على  
المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التعدى  
واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن  
غير الغالب في التعدى نحو « آمين » ، فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه  
بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » ، فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو  
زدني — متعد ، وتخالفاً في سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول  
« صه » ، بلفظ واحد للفرد والمتن والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنه تقول :  
اسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثاني أنها لا يتقدم معمولةا عليها ؛ فلا تقول :  
« زيداً عليك » ، كما تقول : « محمداً الزم » ، والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً  
باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت  
اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =



= المضارع في جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْيُهَا الْمَسَاحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : خذ دلوي ، ولا يجوز أن يكون قوله : « دلوي » معمولاً لدونك الموجود ، ولا آخر مثله محذوف ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأ وفاعلاً ؛ وبهذا فارتقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاهما أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها « خالفة » .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم - من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر - هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسيان : ماض ، ومضارع ، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عديم من المضارع ومقتطع منه ، فأصل « اضرب » عديم « لتضرب » بلام الأمر ، لحذفت اللام ، ثم حذفت حرف المضارعة ، ثم جيء بهزة الرّصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لا داعي له .

## المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ (١)

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشْبَهَ الْحُرُوفَ ، وهو المعنى بقوله : « لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أي : لشبه مُعَرَّبٍ مِنْ الْحُرُوفِ ؛ فعلة البناء منحصرة — عند المصنف رحمه الله تعالى ! — في شبِّ أَرْفَ ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوهَ الشَّبهِ فِي الْبَيْتَيْنِ الَّذِينَ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ حَيْثُ جَعَلَ الْبِنَاءَ مُنْحَصَرًّا فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ أَوْ مَا تَضْمَنَ مَعْنَاهُ ، وَقَدْ نَصَّ سَيَبَوِيهِ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْبِنَاءِ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى شَبِّهِ الْحَرْفِ ،

(١) أي : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « وَالِاسْمُ ، الْوَائِلُ لِلِاسْتِنَافِ ، الْاسْمُ : مُبْتَدَأُ أَوَّلِ « مِنْهُ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ « مُعَرَّبٌ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْهُ وَمِنْ خَبَرِهِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، « وَمَبْنِيٌّ » مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مُحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ « وَمِنْهُ مَبْنِيٌّ » ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْطَفَ قَوْلُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُعَرَّبٍ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْإِسْمِ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ فِي آنٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ بَعْضَ الْإِسْمِ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ وَيَعْضُهُ الْآخَرُ لَيْسَ بِمُعَرَّبٍ وَلَا مَبْنِيٍّ ، وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ أَبَاهُ جَمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النُّحَاةِ « لِشَبِّهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَبْنِيٍّ ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ مُحْذُوفٍ مَعَ مُبْتَدَأِهِ وَالتَّقْدِيرُ : « وَبِنَاؤُهُ ثَابِتٌ لِشَبِّهِ » « مِنْ الْحُرُوفِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِشَبِّهِ أَوْ بِمَدْنِيٍّ « مُدْنِيٌّ » نَعْتٌ لِشَبِّهِ ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : وَالِاسْمُ بَعْضُهُ مُعَرَّبٌ وَبَعْضُهُ الْآخَرُ مَبْنِيٌّ ؛ وَبِنَاءُ ذَلِكَ الْمَبْنِيِّ ثَابِتٌ لِشَبِّهِ مَدْنٍ لَهُ مِنَ الْحَرْفِ ، وَمَدْنِيٌّ : اسْمٌ فَاعِلٌ فَعْلُهُ أَدْنَى ؛ تَقُولُ : أَدْنَيْتُ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ ، إِذَا قَرَّبْتَهُ مِنْهُ ، وَالْيَاءُ فِيهِ هُنَا يَاءُ زَائِدَةٌ لِلِاشْبَاعِ ، وَلَيْسَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُنْقُوصِ الْمُسَكَّرِ غَيْرُ الْمَنْصُوبِ تَحْذُفُ رَجُوبًا .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر في شبه الحرف لا يتجاوزه .



ومن ذكره ابن أبي الرُّبَيْع<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر ، وهكذا ؟ فنذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم « نزال » وهيئات ، فإنهما لما أشبهها « انزل » وبعد ، في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » ، فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هي ~~مشابهتها~~ الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبداً متأثراً بعامل يعمل فيه ، لاني لفظه ولا في محله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يحلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أو آخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فالمركب تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع المعرف ، وعلوه بأن السيين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة ، ومثلوا لذلك بـ « حذام » و « قطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « أخريجان » ، فإن فيه العلية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي أُسْمَى جِثْنًا وَالْمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا<sup>(١)</sup>  
وَكِنْيَايَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْثُرٍ ، وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا<sup>(٢)</sup>

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :  
( فالأول ) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف

— وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره ، بل لمضارعة في الهيئة نزال ونحوه ، مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لاعلة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الخذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كالشبه « الوضعي » نعت للشبه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي ، واسمي مضاف و « جثنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوي » معطوف على الوضعي « في متى » وفي هنا « جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي » وتقدير البيت :  
والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك « جثنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوي الكائن في « متى » الاستفهامية والشرطية وفي « هنا » الإشارية .

(٢) « وكنيابة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة « أصلاً » فعل ماض مبني للمجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار لللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالاته .



[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « سنا » في « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِي اسْمِي جِئْتَنَا » فالتاء في جِئْتَنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك « نا » اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ أشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين<sup>(١)</sup> .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجودٍ ؛ فمثال الأول « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فمساعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزده إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتفي المانع .

الحَرْفَ ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط نحو « مَتَى تَقُومُ أَقْبَمُ » وفي الحالتين هي مُشَبَّهة لِحَرْفِ مَوْجُودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة ، وفي الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضَعَ فلم يُوضَعَ . وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللمعنى « لَيْتَ » وللترجى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً<sup>(١)</sup> .

(والثالث) شبهه له في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فَدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَلُ ولا يَفْعَلُ فيه غيره<sup>(٢)</sup> كما أن الحرف كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو آل العهدية ؛ فإنها تشير إلى مهور بين المتكلم والمخاطب ، ولم كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدرًا .

ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » ، فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية والملاصقة والقرب من المعاني التي لم توضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « ما » ، التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم توضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبه في المعنى حرفاً مقدرًا ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه . وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكتها لا تؤثر فيه ، فسكا الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً » بدلاً من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلاً — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلمى المزني :



واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرْباً زَيْدًا » فإنه نائب مَنَابٍ « أَضْرِبْ » وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكِ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَذْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتراكاً في النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمسابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، والمسألة خلافية <sup>(١)</sup> ، وسند ذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ

فتزال في هذا البيت مفعول به اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهي مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيتَ نَزَالٍ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسي :

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطَمَ

(١) إذا قلت هيات زيد ، مثلاً — فلام لها في إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو — أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأي هو الذي عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثاني — وهو رأي سيويه — أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت (١) .

وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

\*\*\*

= والثالث — وهو رأى المازني — أن هيات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثاني والثالث ، وعلّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه — وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه — معنى لام الأمر ، وسائر محمول عليه ، لتعني أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شهاً معنوياً ، لا نيباً .

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص » ، وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من التشابه الذي لا يدرك معناه ، وقيل : إنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو في محل نصب بفعل مقدر كقرأ ونحوه ، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية في اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها شبه المعنوي ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف ، وفيها شبه الافتقاري ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره ، وفيها شبه الوضعي ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك في متن النسيب .



وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَاءٍ<sup>(١)</sup>  
يريد أن المعرب خِلافُ الْمَبْنِيِّ ، وقد تقدّم أن المبني ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب  
ما لم يُشَبَّهِ الحَرْفَ ، وينقسم إلى صحيح — وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ،  
وإلى معتل — وهو : ما آخره حرف علة كَسَمَاءٍ — وَسَمَاءٍ : لغةٌ في الاسم ، وفيه ست  
لغات : اسم — بضم الهمزة وكسرها ، وَسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وَسِمَاءٌ — بضم  
السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن — وهو المنصرف — كزَيْدٍ وَعَمْرُو ،  
وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ؛

(١) «ومعرب، مبتدأ، ومعرب مضاف ود الاسماء، مضاف إليه وما، اسم موصول  
في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلبا، قد: حرف تحقيق، وسلم: فعل ماض، وفاعلة ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول،  
والآلف في «سلبا، للإطلاق «من شبه، جار ومجرور متعلق بقوله سلم، وشبه مضاف  
ود الحرف، مضاف إليه «كأرض، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف،  
والتقدير: وذلك كائن كأرض «وسما، الواو حرف عطف، سما: معطوف على أرض،  
مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهو - بضم السين مقصورا - إحدى  
اللغات في اسم كما سيذكره الشارح، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثني بالمبني فقال :  
«المعرب والمبني، وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال «والاسم منه «معرب ومبني،  
ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وآخر المعرب ،  
فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب  
كونه هو الأصل في الأسماء ، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصرأ ، والمعرب غير  
منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبني من الأسماء ستة  
أبواب ليس غير ١٤ .

فغير المتمكن هو المبنى ، والمتمكن : هو العرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرِيًّا<sup>(٢)</sup>  
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ : كَبِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ<sup>(٣)</sup>

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين . إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويحذف بالكسرة . ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يحذف بالكسرة إلا إذا اقترن بآل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضي » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر . ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنيا » فعل ماض مبني بالجهول ، والآلف التي فيه للثنية . و « نائب فاعل » وذلك إذا عطفت « مضى » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالآلف الإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارع » منقول به « إن » حرف شرط « عربا » فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وآلفه الإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق من الكلام ، أي : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لِدِكْرَالِكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشرة » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كبير عن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وتقديره : وذلك كائن كبير عن » من ، اسم موصول مفعول به ليرعن ، باعتبارها فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبني على السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها تحذف من حروف زبد مثلاً « فتن » ماض مبني =



لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومذهبُ البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء ، فرعٌ في الأفعال (١) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، ونقل ضياء الدين بن العليج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرعٌ في الأسماء .

\*\*\*

= الجهول ، وفائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم لناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناء فإن ما جاء منها مبنيا لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبت لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جرته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت « تمدح » لكنت منيها عنه استقلالاً ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعني بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت « تمدح » لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبت لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنت لو فعلت أيهما منفردا جاز .

والمبنى من الأفعال ضربان :

( أحدهما ) ما اتَّفَقَ على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبنى على الفتح <sup>(١)</sup> نحو « ضَرَبَ » وَانْطَلَقَ » ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيضم ، أو ضميرٌ رفعٍ متحرك فيسكن .  
( والثاني ) ما اختلفَ في بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضْرِبْ » وهو مبنى عند البصريين ، ومُعَرَّبٌ عند الكوفيين <sup>(٢)</sup> .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نونُ الإناثِ ؛ فنال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على الفتح ، ولا فرقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة <sup>(٣)</sup> فإن لم تتصل به لم يُبَنَّ ، وذلك كما إذا

(١) بنى الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان يناو، على حركة - مع أن الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالة على الحدث والزمان .

(٢) عندهم أن نحو ، اضرب ، مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله انضرب ، لحذفت اللام تخفيفا ، فصار ، تضرب ، ثم حذف حرف المضارعة قصدا للارتق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالسكون - وهو الضاد - فصار ، اضرب ، وفي هذا من التكلف ما ليس ينبغي .

(٣) لافرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما في مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .  
لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

فإن أصل قوله لاتهن لاتهن بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ، لحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح في محل جزم بلام النهي ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، بحذف الياء =



فَصَلَ يَبْنِي وَيَبْنِيهَا أَلْفُ اثْنَيْنِ نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وَأَصْلُهُ : هَلْ تَضْرِبَانِي ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ نَوَاتٍ ؛ فَحُذِفَتِ الْأُولَى — وَهِيَ نُونُ الرَّفْعِ — كَرَاهَةً تَوَالِي الْأَمْثَالِ ؛ فَصَارَ « هَلْ تَضْرِبَانِ <sup>(١)</sup> » .

وَكَذَلِكَ يَعْربُ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا فَصَلَ يَبْنِي وَيَبْنِي نُونُ التَّوَكِيدِ وَأَوْ جَمْعٍ أَوْ يَاءٍ مُخَاطَبَةٍ ، نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبُ يَا زَيْدُونَ » وَ « هَلْ تَضْرِبُ يَا هِنْدَ » وَأَصْلُ « تَضْرِبُ » تَضْرِبُونَنَ ، فَحُذِفَتِ النُّونُ الْأُولَى لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ ، كَمَا سَبَقَ ، فَصَارَ تَضْرِبُونَنَ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ تَضْرِبُ ، وَكَذَلِكَ « تَضْرِبُ » أَصْلُهُ تَضْرِبِينَ ، فَعْمَلُ بِهِ مَا فَعَلَ بِتَضْرِبُونَنَ .

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » فَشَرَطَ فِي إِعْرَابِهِ أَنْ يَعْرَى مِنْ ذَلِكَ ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرَ مِنْهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا .

فَعَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ لَا يُبْنِي إِلَّا إِذَا بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ ، نَحْوُ « هَلْ تَضْرِبُ يَا زَيْدُ » فَإِنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ أَعْرَبَ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ ، سَوَاءً اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ أَوْ لَمْ تَتَّصِلْ ، وَثَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَعْربٌ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ .

وَمِثَالُ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنْفَاثِ « الْهِنْدَاتُ يُضْرِبُنَ » وَالْفَعْلُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، وَثَقَلَ الْمَصْنَفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! — فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي

---

== الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفَعْلِ تَخْلَصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ — وَهِيَ الْيَاءُ وَآخِرُ الْفَعْلِ — ثُمَّ يَكْسَرُ آخِرُ الْفَعْلِ تَخْلَصًا مِنَ التَّقَاءِ سَاكِنَيْنِ آخَرَيْنِ هُمَا آخِرُ الْفَعْلِ وَلَامُ التَّعْرِيفِ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْفَقِيرِ ، لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا يَعْتَدُ بِهَا ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهَا ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُ لَمْ يَحْذَفِ الْيَاءُ عَلَيْنَا أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ نُونُ التَّوَكِيدِ وَهُوَ يَنْوِبُهَا .

(١) أَيْ : بَعْدَ أَنْ حَرَكَ نُونُ التَّوَكِيدِ بِالْكَسْرِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِالْفَعْلِ الْمُسْتَدِلِّ لِلوَاحِدِ ، فِي الْفِظِ ، فَإِنَّ أَلْفَ الْإِثْنَيْنِ تَظْهَرُ فِي التَّنْقِصِ كَحَرَكَةِ مَشْبَعَةٍ ، فَلَمْ تَكْسَرْ النُّونُ فِي الْمُثْنِ التَّبَسُّمِ الْمُسْتَدِلِّ لِلْإِثْنَيْنِ فِي الْفِظِ بِالْمُسْتَدِلِّ إِلَى الْخُرُودِ .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناء ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَ<sup>(٢)</sup>  
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمِ<sup>(٣)</sup>  
الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تقتضي دلالتها عليه إلى إعرابٍ ، نحو :  
« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعية مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يحرّك المبنى إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كَأَيْنَ وَقَامَ وَإِنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَيْرٍ ، وقد تكون ضمة ، كَحَيْثُ ، وهو اسم ، و« مُنْذُ » وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو « كَمْ » ، وَاضْرِبْ ، وَأَجَلْ .

(١) من قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فتقول في نحو (والوالدات يرضعن ) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) كل ، مبتدأ ، وكل مضاف و حرف ، مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ « لبناء » جار ومجرور متعلق بـ « مستحق » والأصل ، مبتدأ « في المبنى » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يسكن » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، والالف للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » يعود إلى المبنى . وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراد كونه ساكناً .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر . مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و فتحة ، مضاف إليه « وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضَم » معطوف على كسر بتقدير مضاف : أي وذو ضم « كَأَيْنَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أَمْس » حيث ، معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكِن » الواو عاطفة أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ « كم » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس .



وعُلم مما مثنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لِّاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابًا<sup>(٢)</sup>  
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا<sup>(٣)</sup>

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولهما الكسر ، وذلك في جمع الماؤث السالم إذا وقع اسما للنافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء ، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للنافية للجنس أيضاً ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف ، وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع ، مفعول به أول لا جعلن مقدم عليه » والنصب ، معطوف عليه « اجعلن ، اجعل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » إعراباً ، « مفعول ثان لا جعلن » الاسم ، جار ومجرور متعلق بإعراباً « وفعل ، معطوف على اسم » نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن ، حرف نفى ونصب واستقبال » أهاباً ، فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجمله الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهاباً .

(٣) « والاسم ، مبتدأ » قد ، حرف تحقيق « خصص ، فعل ماض ، مبني للمجهول ، وفائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ »

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَاَنْصِبَنَّ فَتْحًا ، وَجُرْ كَسْرًا ، كَذِ كُرُ اللّٰهِ عَبْدُهُ يَسِرُّ (١)  
وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ ، نَحْوُ : جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ (٢)

== « بالجـر ، جار ومجرور متعلق بـمخصص » كما ، الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد ، حرف تحقيق » مخصص ، فعل ماض مبني للمجهول « الفعل » نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى ككون الفعل مخصصاً « بأن » الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب « ينجز ما » فعل مضارع منصوب بأن ، والـآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أى بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بمخصص .

(١) « فـارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بضم » جار ومجرور متعلق بـارفع « وانشب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارفع « فتحا » منصوب على نزع الخافض أى بفتح « وجر » الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا » مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض « كذا كر الله عبده يسر » الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذكر .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق باجزم « وغير » الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « ذكر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أخو » فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بنى » مضاف إليه ==



أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو « زيدٌ يَقُومُ » ، وإنَّ زيدا لن يَقُومَ » وأما الجر فيختص بالأسماء ؛ نحو « بزیدٍ » وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو « لم يَضْرِبْ » .

والرفع يكون بالضمّة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في « أخو » والياء عن الكسرة في « بنى » من قوله : « جا أخو بنى نمر » وسيدكر بعد هذا مَوَاضِعَ النِّيَابَةِ .

\* \* \*

وَأَرْفَعُ يَوَاوِ ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ ،  
وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ — مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ (١)

شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُعْرَبُ بِالنِّيَابَةِ عَمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي سَيَصِفُهَا

= مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف ، و « نمر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافاً له كما سبق .

(١) « وارفع » الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بواو » متعلق بارتفاع « وانصب » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بالالف » جار ومجرور متعلق بانصب « واجرر » الواو عاطفة ، اجرر : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما » اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة « أصف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالالف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مررتُ بأبيه » والمشهور أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والالف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفَع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيح أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والالف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الالف ، والجرب بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شئٌ عن شئٍ مما سبق ذكره <sup>(١)</sup> .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والالف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأئخفش فى أحد قوليهِ ، وهو الذى ذكره الناظم هنا وما إلى ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والالف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيويه . وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فتى أمكن هذا الأصل لم يحز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيت أخاك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والالف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =



مِنْ ذَاكَ « ذُو » : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بِأَنَا (١)   
 أى : من الأسماء التى تُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالالف ، وتَجْرُ بالياء — ذُو ،   
 وَفَمٌ ، ولكن يشترط فى « ذُو » أن تكون بمعنى صاحب ، نحو « جَاءَنِي ذُو مَالٍ »   
 أى : صاحبُ مَالٍ ، وهو المراد بقوله : « إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا » أى : إِنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً ،   
 واحتترز بذلك عن « ذُو » الطائفة ؛ فإنها لَا تُفْهَمُ صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛   
 فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبتدئة ، وآخرها الواو رفعاً ،   
 ونصباً ، وجراً ، نحو « جَاءَنِي ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ » ؛   
 ومنه قوله :

٤ — فَأَيُّ كِرَامٍ مُوسِرُونَ كَتَيْبُهُمْ   
 فَخَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والالف   
 جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قلة   
 حروف هذه الأسماء ، فرفدوها — فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم — بحروف   
 زائدة ، تكثيراً لحروفها .

(١) « من ذاك ، من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف   
 خطاب « ذُو ، مبتدأ مؤخر « إِنْ ، حرف شرط « صحبة » ، مفعول به مقدم لأَبَانَا « أَبَانَا ،   
 أَبَان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذُو ، وألفه للإطلاق   
 وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إِنْ أَبَانُ ذُو   
 صحبة فارفعه بالواو « والقَمُ ، معطوف على ذُو « حَيْثُ ، ظرف مكان « الميم ، مبتدأ « منه ،   
 جار ومجرور متعلق بِيَانِ الْآتَى « أَبَانَا ، فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من   
 الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للإطلاق ، وجملته   
 فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة   
 « حَيْثُ ، إليها .

٤ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقمسى ؛ وقد ==

== استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرْيِ أَهْلَ مَنْزِلٍ      عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيًا  
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَّتُهُمْ      فَخَسِبَ مِنْ ذُو عِنْدِهِمْ . . . البيت  
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ      وَإِمَّا لِنَامٍ فَادَّخَرْتُ حَيَاتِيَا  
وَعَرَضِي أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً      وَبَطْنِي أَطْوَاهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : هاج ، اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقذح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء ه القرى ، — بكسر القاف مقصوراً — إكرام الضيف ، و ه في ، هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة ، أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقذح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيقاتهم ، والنوع الثالث لنام بهم شح وبخل وضئاة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام ، جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللثام « موسرون ، ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيقات « معسرون ، ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما ، حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام ، فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقيني كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون ، نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم ، لقي : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون في محل نصب . وجملة الفعل الماضي وفاعله ==



= ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «خسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وحسب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذي هو ذو بمعنى الذي ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «كفانيا» كفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله «خسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى «خسبي من ذي عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة ، وترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كفاية هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى «خسبي من ذو عندهم» بالواو ، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية ، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً ، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ، ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه .

قال ابن منظور في لسان العرب : «وأما قول الشاعر :

= \* فَإِنَّ يَتَّ كَتَمِمْ ذُو سَمِئَتْ بِهٍ \*

وكذلك يُشترطُ في إعراب النعم بهذه الأحرُفِ زَوَانُ الميم منه ، نحو « هذا فوه ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه » ؛ وإليه أشار بقوله : « والنم حيثُ الميمُ مِنْهُ بَانَا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تزلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هذا فم ، ورأيتُ فمًا ، ونظرتُ إلى فمٍ » .

\*\*\*

أبٌ ، أخٌ ، حمٌ — كذاكَ ، وهنٌ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ<sup>(١)</sup>  
وَفِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ يَنْدُرٌ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصَيْنِ أَشْهَرُ<sup>(٢)</sup>  
يعنى أن « أبًا ، وأخًا ، وحمًا » تَجْرِي تَجْرِي « ذو ، وفم » اللّٰذَيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا ؛

== فإن « ذو » هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلّا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاك ، وذو جاك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى ، اه .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن « ذو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به » نعمت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبنائها كما علمت على السكون .

(١) « أب ، مبتدأ ، أخ حم ، معطوفان على أب مع حذف حرف العطف » كذاكَ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خير تنازعه كل من أب وما عطف عليه « وهن » الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاكَ « والنقص » مبتدأ « فى هذا » جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن الأخير ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعمت له « أحسن » خبر المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) « وفى أب ، جار ومجرور متعلق بـ يندر الآتى وتالييه ، معطوف على أب » يندر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص « وهى » الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « من نقصين » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أشهر » خبر المبتدأ الذى هو « وهى » .



فُتْرَعَ بالواو ، وتُنْصَبُ بالألف ، وتَجْرُ بالياء ، نحو « هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحمأها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها » وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيدكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين .

وأما « هَن » فالنصيح فيه أن يُعْرَبَ بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف علة ، نحو « هذا هَنُ زَيْدٍ ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ ، ومررت بهَنَ زَيْدٍ <sup>(١)</sup> » وإليه أشار بقوله : « والنقص في هذا الأخير أحسن » أى : النقص في « هَن » أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو « هذا هَنُوهُ ، ورأيت هَنَاهُ ، ونظرت إلى هَنِيهِ » وأنكر الفراء جواز إتمامه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حُجَّةً على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفي أبٍ وتاليه يندر — إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين في « أب » وتاليه — وهما « أخ ، وحم » — فأحدى اللغتين النقص ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والحاء والميم ، نحو « هذا أبُهُ وأخُهُ وحمهُ ، ورأيتُ أبَهُ وأخَهُ وحمَّهُ ، ومررتُ بأبيه وأخيه وحميها » وعليه قوله :

( ١ ) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أيه ، ولا تكنوا ، وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أيه » قولوا له : عض أيرأيك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، وعمل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أيه » حيث جر لفظ الهن بالمكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم في المثل : « من يطل من أبيه ينتلق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهروه وقوى بهم عزه ( وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

٥ — بِأَبٍ اُقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ  
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه ينذر »  
أى : ينذر النقص .

واللغة الأخرى في « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، نحو  
« هَذَا أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا »  
وعليه قول الشاعر :

٥ — يَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتَ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعِجَاجِ ، مِنْ كَلِمَةِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ مَدَحٌ فِيهَا عَدَى بْنُ حَاتِمِ  
الطَّائِي ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُنتَقِمُ تَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَتَنْفِي مِنْ ظُلْمٍ  
اللغة : « عدى » ، أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور ، « اقتدى » ، يريد أنه  
جعله لنفسه قدوة فصار على نهج سيرته « فما ظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال  
أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لوجاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق  
والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها ( انظر بجمع الأمثال  
رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

الإعراب : « بأبه » ، الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه  
« اقتدى عدى » ، فعل ماضٍ وفاعله « في الكرم » ، جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى  
أيضا ، وسكن المجرور للوقف « ومن » ، اسم شرط مبتدأ « يشابه » ، فعل مضارع فعل الشرط  
مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » يعود إلى من « أبه » ، مفعول به  
ليشابه ، ومضاف إليه « فما » ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » ، فعل ماضٍ ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط  
وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي  
نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » — يشابه أبه ، حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب  
الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات  
الظاهرة على أواخره ولا يحتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .



٦ — إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ — نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نواذره لبعض أهل اليمن وقد بحثت النواذر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكنني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِمْ فَشَلَّ عَلاَهَا  
وَأَشْدُدُّ بِمَنْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للسألة التي معنا ، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله : « وناجيا أباهما » فإن « أباهما » فاعل بقوله : « ناجيا » وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القصر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجيا أبوها » .

الإعراب . « إن » حرف توكيد ونصب ، « أباهما » أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا » معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباهما » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر إن « في المجد » جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتاهما » مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المتنى الألف ، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائية مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكره الشارح هو قوله : « أباهما » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب ؛ فكأن نهما بالألف ، أي « أباهما » في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامه الرفع والنصب والجراً حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره أن في « أب ، وأخ ، وحم » ثلاث لغات : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً<sup>(١)</sup> ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هن » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

\* \* \*

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفَّنَ لَا إِلِيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أُعْتِلَا<sup>(٢)</sup>

== جاء بها بالالف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يحىء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

( ١ ) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليلة » ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قيس ، وأبو قيس : جبل معروف .

( ٢ ) « وشرط » الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا » مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان أو نعت لنا « أن » حرف مصدرى ونصب « يضمن » فعل مضارع مبنى للجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « ليا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا ليا « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبى من « أيك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » حال منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » ==



ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ » .

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَخَمُوهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو : « هَذَا أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةً ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيُّ مَالٍ ، وَرَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي زَيْدٍ وَذَوِيَّ مَالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاة ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة<sup>(١)</sup> ، نحو : « هَؤُلَاءِ آبَاءُ الزَّيْدِينَ » ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطراب ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالآلف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أى اسم من الأسماء لالياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أهلك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للرفع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأهلك : مثال للجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للنصب بالآلف ، وهو مضاف إلى «اعتلاء» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهى — حينئذ — تعرب لإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلى :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْـمُـوَانَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَيْنَا =

ورأيت آباءهم ، ومررت بأبائهم » ، وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعرابَ المثنى ؛ بالألف رفعا ، وبالياء جرأ ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زيدٍ ، ورأيت أبويهِ ، ومررتُ بأبويهِ » .

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، ثم أشار إليهما بقوله : « وَشَرُطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا » أى : شَرُطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ أَنْ تُضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ التَّكْلِمِ ؛ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بَدَ مِنْ إِضَافَتِهَا ، وَأَنَّهُ لَا بَدَ أَنْ تَكُونَ [ إِضَافَتِهَا ] إِلَى غَيْرِ يَاءِ التَّكْلِمِ .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : « يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذِكْرُهَا ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وَشَرُطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ الْمَذْكُورَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ التَّكْلِمِ » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَةٍ ، نحو : « جاءني ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءني ذُو قائمٍ » (١)

\*\*\*

= وأما ذُو ، فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والآخرى إلى الضمير .  
شدوذا ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَحْنَا أَنْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمِيَّهَا ذُرُوهَا

ففي ذُرُوهَا ، شدوذ من ناحيتين : إضافة إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .  
( ١ ) اعلم أن الأصل في وضع ذُو ، التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها بما لا يمتنع أن يوصف به ، والثاني أن يكون ما بعدها بما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسع .  
ثىء ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =



بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثَنَّى ، وَكَلَّا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا<sup>(١)</sup>

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل . وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول : محمد فضل ، إلا بواسطة تأويل المصدر المشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ، ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَيْكَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا  
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا النَّضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْنَأُ الْمَرْوُوفِ مَا لَمْ يُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَصْطَلِعُ الْمَرْوُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وتندر نحو قولهم : اذهب بذى تسلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة .

فتخلص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أ كان معدراً أم لم يكن .

(١) « بالالف » جار ومجرور متعلق برفع التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المثني » مفعول به لا رفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الالف « وكلا » معطوف على المثني « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتى « مضافاً » حال من الضمير المستتر فى وصل « وصل » فعل ماض مبنى للجهول ، والالف تزيل طلاى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارقه بالالف .

كَلَّمَا كَذَاكَ ، اِثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ<sup>(١)</sup>  
وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْآلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ<sup>(٢)</sup>  
ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء  
الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف .  
وحده : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف  
مثله عليه » فيدخل في قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثنى نحو : « الزيدان »  
والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو : « شفع » ، وخرج بقولنا<sup>(٣)</sup> « بزيادة » نحو :

(١) دكلنا ، مبتدأ ، كذاك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والكاف  
حرف خطاب ، اثنان ، مبتدأ ، واثنتان ، معطوف عليه ، كابنين ، جار ومجرور متعلق  
بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنین في قوله يجریان الآتي ، وابنتین ، معطوف  
على ابنین ، يجریان ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنین فاعل ، والجملة في  
محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف » ، فعل مضارع ، الياء ، فاعله ، في جميعها ، الجار والمجرور متعلق  
بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه ، الآلف ، مفعول به لتخلف ، جرأ ،  
مفعول لأجله ، ونصباً ، معطوف عليه ، بعد ، ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف  
و ، فتح ، مضاف إليه ، قد ، حرف تحقيق ، ألف ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل  
في محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو  
مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على  
الواحد مع هذه الزيادة فناله من الصفات : رجلان ، وشبعان . وجوعان ، وسكران ،  
وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل  
على الثلاثة فصاعداً فناله : صنوان ، وغلان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب  
هذين النوعين بحركات ظاهرة على التون ، والآلف ملازمة لها في كل حال ؛ لأنها نون  
الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .



« شَفَع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلُحُ لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « أَثْنٌ » وخرج بقولنا : « وَعَطَفَ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كَالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَفُ عليه مُغَايِرُهُ لأمثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » <sup>(١)</sup> .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَعُ بالألف ، وكذلك شِبْهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله : « وَكَلَا » ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقٌ بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقَةٌ بالمثنى ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المثنى ، ولكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أُضِيفَا إلى مُضْمَرٍ . نحو : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أُضِيفَا إلى ظاهرٍ كانا بالألف رفعا ونصباً وجراً ، نحو : « جَاءَنِي كِلَا الرجلين وَكِلتا المرأتين ، ورَأَيْتُ كِلَا الرجلين وَكِلتا المرأتين ، ومررت بِكِلَا الرجلين وَكِلتا المرأتين » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلا » <sup>(٢)</sup> .

(١) مر هذه المسألة أنه يشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناها فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف شمس وقمر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين ، والاب والام فقد قالوا فيهما الأبوين ، ومثال ما اختلفا في الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين » يريد عمر بن الخطاب وعمر بن هشام المكنى أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم « القلم أحسن اللسانين » فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور .

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ، فيكونان بالالف في الأحوال الثلاثة كالتثنية والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسرفيه — على ما ذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه =

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ يَجْرِيَانِ تَجْرَى ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ ؛ فَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ مُلْحَقَانِ  
بِالْمُثْنِيِّ [ كَمَا تَقْدَمُ ] ، وَابْنَانِ وَابْنَتَانِ مُثْنِي حَقِيقَةٌ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! - أَنَّ الْبَاءَ تَخَافُ الْأَلِفَ فِي الْمُثْنِيِّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ  
فِي حَالَتِي الْجُرِّ وَالنَّصْبِ ، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْتَوَحًا ، نَحْوُ : « رَأَيْتَ الزَّيْدَيْنِ  
كِلَيْهِمَا » ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا » وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ بَاءِ الْجَمْعِ ؛ فَإِنْ مَا قَبْلَهَا  
لَا يَكُونُ إِلَّا مَكْسُورًا ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ » وَسَيَأْتِي ذَلِكَ .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْمُثْنِيَّ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْبَاءِ ،  
وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الْمُثْنِيِّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِحَرَكَةِ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ  
رَفْعًا وَالْبَاءِ نَصْبًا وَجُرًّا .

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الْمُثْنِيَّ وَالْمُلْحَقَ بِهِ يَكُونَانِ بِالْأَلِفِ رَفْعًا وَالْبَاءِ نَصْبًا  
وَجُرًّا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَمِنْ الْعَرَبِ <sup>(١)</sup> مَنْ يَجْعَلُ الْمُثْنِيَّ وَالْمُلْحَقَ بِهِ

= بِالْمُفْرَدِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، وَشَبَّهَ بِالْمُثْنِيِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَأَخَذَا حُكْمَ الْمُفْرَدِ تَارَةً وَحُكْمَ الْمُثْنِيِّ  
تَارَةً أُخْرَى ، حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَظٌّ : فِي الْإِعْرَابِ . وَفِي إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِمَا أَيْضًا .  
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَعَامِلُهُمَا مَعَامَلَةَ الْمُقْصُورِ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَيَغْلِبُ جَانِبَ اللفظِ ، وَعَلَيْهِ  
جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتُ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانًا  
وَمَحَلُ الشَّاهِدِ فِي قَوْلِهِ « كِلَانًا » ، فَإِنَّهُ تَوَكَّدَ لِلضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مَحَلًّا بِالْبَاءِ فِي قَوْلِهِ « بِنَا » ،  
وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ ، وَقَدْ جَاءَ بِهِ بِالْأَلِفِ فِي حَالَةِ الْجُرِّ .

وَقَدْ جُمِعَ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِمَا بَيْنَ مَرَاعَاةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى الْأَسْوَدُ بْنُ يَغْفَرٍ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي  
فَقَرَأَ قَالَ « يُوْفِي الْمَخَارِمَ » بِالْإِفْرَادِ ، ثُمَّ قَالَ « يَرْقُبَانِ » بِالنَّنِيَّةِ ، فَأَمَّا الْإِعْرَابُ فِي هَذَا  
الْبَيْتِ فَإِنْ جُمِلَتْ « كِلَاهُمَا » تَوَكَّدَا كَانَ كَالْإِعْرَابِ الْمُقْصُورِ ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَتَعَيْنٍ ،  
بَلْ يَمُوزُ أَنْ يَكُونَ « كِلَاهُمَا » مُبْتَدَأً خَبَرَهُ جُمْلَةُ الْمَضَارِعِ بَعْدَهُ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ  
رَفْعٍ خَبَرُ إِنْ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللَّفْظُ كَالْإِعْرَابِ الْمُثْنِيِّ جَارِيًا عَلَى اللُّغَةِ الْفَصْحَى .

(١) هَذِهِ لُغَةُ كِنَانَةَ وَبَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَبَنِي الْعَنْبَرِ وَبَنِي هَجِيمٍ وَبَطُونٍ مِنْ رِبْعَةٍ =



بالألف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت  
الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

\*\*\*

وَأَرْفَعُ يَوَاوِ وَيَا أَجْرُزَ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ « عَامِرٍ ، وَمُذْنِبٍ » (١)

= بكر بن وائل وزيد وخشم وهمدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : ( إن هذان  
لساحران ) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة ، وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ

فإن من حق هذان ، ووتران ، وأذناه ، — لواجرين على اللغة المشهورة — أن  
تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة في موضع  
المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجرىها على المتعدي  
في لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » ، مثلها في قول عبيد الله بن قيس  
الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُورِ ح يَأْمَنَنِي وَأُؤْمِنَنَّ

وَيَقْلُنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلك هي هاء السكت ، و « هذان » في الآية الكريمة حينئذ  
مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و « ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة  
للسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما  
في الوجه السابق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه ( أي الحال والشأن ) هذان  
لساحران .

( ١ ) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يواو » ،  
جار ومجرور متعلق ب « ارفع » و « ييا » جار ومجرور متعلق ب « ارفع » ولقوله انصب  
معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أي : ارفع ييا . وانصب ييا « ارفع » فعل أمر . وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ،  
وهو معطوف بالواو على ارفع « سالم » مفعول به تنازعه كل من ارفع و ارفع وانصب

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثني ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .  
وأشار بقوله : « عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ » إلى ما يُجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التانيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك نحو : « رَجِيلٍ ، وَرُجَيْلُونَ » لأنه وَصَفَ<sup>(١)</sup> ، وإن كان علماً لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زَيْنَبُونَ ، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسم فرس — لَاحِقُونَ ، وإن كان فيه تاء التانيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَة » طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون<sup>(٢)</sup> ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال في « سيبويه » سَيْبَوِيهُونَ ، وأجازة بعضهم .

== وسالم مضاف و د جمع ، مضاف إليه ، و جمع مضاف ، و د عامر ، مضاف إليه ، و د مذنب ، معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنْنِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُذُ أَبَيْتُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَقِي

عمل الشاهد في قوله د أبينوها ، فإنه جمع مصغر د ابن ، جمع مذكر سالماً ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبيناً في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التانيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالماً بالواو والنون أو الياء والنسبون بعد حذف تاء التانيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحزون ، ورأيت الطلحين والحزيرين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =



ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، ولا من باب فَعْلَانَفَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه الذَّكْرُ والمؤنثُ ؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق — صفة فرس — سابقون ، وخرج بقولنا : « خالية من تاء التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التأنيث ، نحو علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا : « ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو : « أحمَر » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانَفَعْلَى ، نحو : « سكران ، وسكرى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكور والمؤنث ، نحو : « صبور ، وجريح » فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

== مذكروا إن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلحات ، وحزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكور المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالماً ، فلو سمينا رجلاً بحمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التأنيث جمع مذكر سالماً لجواز جمع الاسم الأخف تمكناً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً ، هل يجمع جمع مذكر سالماً ؟ فقال الجمهور : لا ، وقال قوم : نعم ، ويجمع صدره فيقال في جمع سيويوه سيويون ، وقال قوم : نعم ، وتجمع جملته فيقال : سيويون . أما المركب تركيباً إسنادياً فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث وليست من باب أفعل فَعْلَاءَ ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ .

\* \* \*

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونَا      وَبَابُهُ الْحَقُّ ، وَالْأَهْلُونَا<sup>(١)</sup>  
 أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلَيُونَا      وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسَّنُونَا<sup>(٢)</sup>  
 وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ      ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ<sup>(٣)</sup>

(١) « وشبه » الواو حرف عطف . شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبني على الياء في محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله الحق الآتي « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « الحق » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » و « عالمون » و « عليون » و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استثنائية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « ومثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد الآتي ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقديره :



أشار المصنف - رحمه الله ! - بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كـ محمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مذنب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل والضراب ونحوهما ، فتقول : الأفضلون والضرابون ، وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما أُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها ؛ فمثلاً واحد له من لفظه ، أوله واحدٌ غيرٌ مستكملٍ للشروط ؛ فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو مُلْحَقٌ به ؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عِشْرٌ ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلْحَقٌ به ؛ لأن مفرده - وهو أَهْلٌ - ليس فيه الشروط المذكورة<sup>(١)</sup> ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و « عَالَمُونَ » جمع عَالَمٍ ، وعَالَمٌ كرجل اسم جنس جامدٌ ، وَعَالِيُونَ : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لسكونه لما لا يعقل ، وَأَرْضُونَ : جمع أَرْضٍ ، وأَرْضٌ<sup>(٢)</sup> : اسم جنس جامد مؤنث ؛ والسنون : جمع سَنَةٍ ، والسنة : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكور ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

== البيت : وقد يرد هذا الباب ( وهو باب سنين ) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب حين ، : بالضمه رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جرّاً ، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب ،

(١) وقد جمع لفظ أهل ، جمع مذكر سالماً شذوذاً ، وذلك كقول الشنفرى :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ : سَيِّدٌ عَمَلَسٌ ، وَأَرْقَطُ دُهْلُولٌ ، وَعَرْفَاءُ جَبَالٌ

(٢) وقد جمع لفظ أرض ، جمع مذكر سالماً ذكراً الذي يقول :

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مَنِيرٍ

وأشار بقوله « وَبَابُهُ » إلى باب سَنَة ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُذِفَتْ لَامُهُ ، وَعُوِضَ عَنْهَا هَاءُ التَّانِيثِ ، وَلَمْ يَكْسَرْ : كَاثَةٌ وَمِثْنٌ وَثُبَّةٌ وَثُبَيْنٌ . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فَإِنْ كُسِّرَ كَشَفَةً وَشَفَاءً لَمْ يَسْتَعْمَلْ كَذَلِكَ إِلَّا شَذُوذًا ، كظُبَّةٍ ؛ فَإِنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى ظُبَاةٍ وَجَمَعُوهُ أَيْضًا بِالْوَاوِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا ، فَقَالُوا : ظُبُونٌ ، وَظُبَيْنٌ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرُدُّ ذَا الْبَابِ » إلى أَنَّ سِنِينَ<sup>(١)</sup> ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرأ هي لغة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين ، وقد تسكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ » كسني يوسف ، وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَنِينَ » كسني يوسف ، فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تسكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار للدعوى ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تسكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّةً السَّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ  
وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ — سَلَى مَعَدًّا — سِينِينَ مَا تُعَدُّ لَنَا حَسَابًا  
وقول الآخر :

سِينِينَ كُلَّهَا لَأَقِيْتُ حَرْبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذِّكُورِ

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما إعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجري الإعراب الذي =



تلزمه الياء وَيُجَعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، ورَأَيْتَ سِنِينًا ، ومررت بِسِنِينٍ ، وإن شئت حذفت التَّنوين ، وهو أَقْلٌ من إثباته ، واختلف في أطراد هذا ، والصحيحُ أنه لا يَطْرُد ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِينًا كِسِنِينِ يُوْسُفَ » في إحدى الروايتين ، ومثله قول الشاعر :

٧ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ  
لَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَذَنَا مُرْدًا

= ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، لإجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدواني :

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِيُّ أَبِيُّ مِنْ أَبِيِّينِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً ، فتلخص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابه أربع لغات ، وأن ما ذكرناه في الجمع عامة لغتان .  
٧ - البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ربا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجه له على أن يمهرها بخمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عنه تسمة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ، فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً وبذمه أحياناً أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك .

اللغة : « دعاني ، أي أتركاني ، ويروى في مكانه « خراتي » وهما بمعنى واحد « نجد » بلاد بعينا ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه ، و « المرد » - بضم فسكون - جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعاني « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنيته » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[ الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحين ، في الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة ] .

\* \* \*

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ ، وَقَلٌّ مِّنْ يَّكْسِرُهُ نَطَقٌ<sup>(١)</sup>

مضاف إليه ، وجملة « لعين » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلعين « شيا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجملة « شيننا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين « مردا » حال من المفعول به في قوله شيننا .

الشاهد فيه : قوله « فَإِنْ سَنِيَهُ » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فَإِنْ سَنِيَهُ » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُم سَنِينَا كَسَنِينَ يَوْسُفَ » والآيات التي أنشدناها ( في ص ٦٤ ) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبنى على السكون في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول في محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =



وَنُونُ مَا تُتَّى وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِمَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَاَنْتَبِهْ<sup>(١)</sup>  
 حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا الْحَقُّ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تُكْسَرُ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
 ٨ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

= وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « تُتَّى » فعل ماض مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والمُلْحَق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثنى مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .

٨ - هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، من أبيات خاطب بها فضالة العرني ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنَّا ، بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَسَرِينَ

المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبني أبيه » إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأنباع ، وفى القاموس « الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهذاب الثوب التى ننوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للناس ورذالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبني » معطوف على جعفر وبني مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكَلَّ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ      أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي ؟  
وَمَاذَا تَبْتَنِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟  
وليس كسرهما لغة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به ، آخرين ، صفة له منصوب بإلياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،  
وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله « آخرين » ، بدليل أن القصيدة مكسورة حرف  
القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ ؟      كَذَبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي  
٩ — هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض  
فيها بالابرد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي      فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونٍ ؟  
وبعدهما قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشَدُّ      وَنَجْدَتِي مُدَاوِرَةُ الشُّؤُونِ  
المفردات : « يتغى » ، معناه يطلب ، ويروى في مكانه « يدري » ، بتشديد الدال المهملة ،  
وهو مضارع ادراء ، إذا ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة  
والاختبار التي تمكنتني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم ؟ يريد أنه لا تجوز  
عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : « أكل » ، الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف  
خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر » ، مضاف إليه « حل » ، مبتدأ مؤخر « وارتحال » ،  
معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح  
« يبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « على »  
جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقيني » ،  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، وإلياء مفعول  
به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر =



وَحَقُّ نونِ الثَّنيِ وَالْمَلْحَقِ بِهِ الْكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لَفَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٠ — عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= « تبتغي ، فعل مضارع (الشعراء) فاعله « منى » جار ومجرور متعلق بـ « تبتغي » ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بـ « تبتغي » ، وهو محذوف : أى تبتغيه « وقد » الواو حالية ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه ، مجرور بإياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديرًا ، وقيل : مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « الأربعين » ، حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة ؛ فمن العلماء من خرج به على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرج به على أنه جمع مذكر سالم معرب بإياء نيابة عن الكسرة ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا . ونظيره بيت ذى الإصبع العدواني الذي روينا لك ( ص ٦٥ ) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيْثُ وَلَا مَيَّتْ مَسَدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ

١٠ — البيت لحيد بن ثور الهلالي الصحابي ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة ، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله :

كَمَا انْقَبَضَتْ كَذَرَاهُ تَسْقِي فِرَاحَهَا يَشْمُظَةٌ رِفَهَاً وَالْيَاءُ شُعُوبُ  
غَدَتْ لَمْ تُصْعِدْ فِي السَّمَاءِ ، وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتَ أَهْوِيَّةٌ وَلَهُوبُ  
فَجَاءَتْ وَمَاجَاءَ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَّصَتْ بِمَفْحَصِهَا ، وَالْوَارِدَاتُ تَنُوبُ

اللفظة : « الأحوذيان » ، مثى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و « استقلت » ارتفعت وطار في الهواء ، و « العشية » ما بين الزوال إلى المغرب ، و « هى » ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .

وظاهرُ كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل ككسرها في الجمع شاذٌ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتحُ بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني<sup>(١)</sup> .

= المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : د على أحوذيين ، جار ومجرور متعلق باستقلت ، استقلت ، استقل : فعل هاض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها ، عشية ، ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت ، فاء ، الفاء عاطفة ، ما : نافية وهي ، مبتدأ بتقدير مضافين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لحظة وتغيب بعدها ، إلا ، أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ولحظة ، خبر المبتدأ ، وتغيب ، الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة ، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله ، أحوذيين ، وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفعاً لتوهم الإضافة في ، رأيت بنين كرماء ، إذ لو قلت ، رأيت بني كرماء ، لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علينا أنك إن قلت ، بني كرماء ، فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت ، بنين كرماء ، فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد في ، هذين ، ونحو ، الحوزلان ، و ، المهدين ، ؛ إذ لولا النون لا لبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولا لبس المفرد بالمثنى أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على السنة العربيين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =



ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا

= والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كـ محمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كـ زينب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كـ القاضي والفتى ، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كـ الحلبى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى ، إذ لو حذفت النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره ، فلم تدرك أنه مفرد منصوب أم مثنى مرفوع ، وعلى هذا القراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فهما فلاجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلاميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثنى خفيف ، ففصلت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى وكسرها مع الجمع ، ضرورة لا لغة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيباني وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثنى ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَانُ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يحى مع الألف ، لا مع الياء ، والقذان : البراغيث ، واحداً قذذ بوزن صرد . وسمع تشديد نون المثنى في تثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى : ( فذانك بزهانان ) وقوله : ( واللذان يأتيانها ) وقوله : ( إحدى ابنتي هاتين ) وقوله سبحانه : ( ربنا أرنا الذين ) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسْلَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِي فَلَانَا وَأَبْنَهُ فَلَانَا  
كَانَتْ عَجُوزًا عُمِّرَتْ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيْئَهَا إِحْسَانَا =

وقد قيل : إنه مصنوع<sup>(١)</sup> ؛ فلا يُحتج به

\*\*\*

== اللغة : « الجيد ، العنق ، منخرين ، مثنى منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الألف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظيان ، اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبي ، وليس بشيء ، قال أبو زيد « ظيان : اسم رجل ، أراد أشبهها منخرى « ظيان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : ( واسأل القرية ) يريد أهل القرية ، اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها ، جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد ، مفعول به لأعرف « والعينانا ، معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين ، معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « أشباه ، أشبهه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظيانا ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينانا ، السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا ، حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعة منهم الهروي : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظيانا ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين ، مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذين ، الذي تقدم ( ش رقم ١٠ ) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمتن بالآلف في حالة النصب ، وذلك في قوله « والعينانا ، وفي قوله « ظيانا ، عند الهروي وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين ، لجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربي ، ويرد هذا الكلام شيثان ؛ أولها : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الآيات ، ولها رجل من عبدة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيوفه رحمه الله كان يعبر ==



وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا<sup>(١)</sup>

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو : مُسَلِّمَاتٍ ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء واحد ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا » أي جمع بالالف والتاء الزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاةً<sup>(٢)</sup> ؛ فإنَّ أَلْفَهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ، بل هي منقلبة عن أَصْلٍ وهو الياء ؛ لأنَّ أصله

= عنه في كتابه بقوله « حدثني الثقة ، أو أخبرني الثقة ، ونحو ذلك ، وثانيتها : أن الرواية عند أبي زيد في نواته :

\* وَمَنْخِرَانٍ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا \*

بالالف في « منخرين ، أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكرناه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الوار للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتي « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في الجر » جار ومجرور متعلق بـ « وفي النصب » الواو حرف عطف ، في النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة في ذلك : بناء ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساة ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناء وهداة ورماة .

قُضِيَّةٌ ، ونحو أبياتٍ<sup>(١)</sup> فَإِنَّ تاءَهُ أصليةٌ ، والمراد [ منه ] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٌ » ، وأبْيَاتٍ » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٌ » ، وأبْيَاتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمع » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءني هِنْدَاتٌ » ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ » ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسمات جمع سمح بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضي نصبه ؛ ف قيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً : أى سواء أكان مفرداً صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرداً معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفرداً صحيحاً . وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حلاً لنصبه على جره . كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره ، فجعل بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالآلف والتاء ينقاس في خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترناً بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التانيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كجبل ، وثالثها ما كان علماً لمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريهم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال راسيات .



كَذَا أُولَاتُ ، وَالَّذِي أُنْمَا قَدْ جُعِلَ — كَأُذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ<sup>(١)</sup>

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى تجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي ملحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذي انما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحق به ، نحو : « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومررتُ بِأُذْرِعَاتٍ « هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزَال منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتُ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومررتُ بِأُذْرِعَاتٍ « والثاني : أنه يرفع بالضمة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذي » الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول « اسماً » مفعول ثان لجعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كأذرعات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كأذرعات « فيه » جار ومجرور متعلق بقيل الآتي « ذا » مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماض ، مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أي : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعات ، والتقدير الإعرابي للبيت : وأولات كذلك : أي كالجمع بالالف والتاء ، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً ، ومثاله أذرعات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعات في الأصل : جمع أذرة الذي هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات ويوقات وجماليات ، وقد سمي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعات » ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات » ، ويرزى قوله :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلَهَا بِيَثْرَبَ ، أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

١٢ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمُّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

اللمعة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنوير : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصد ما لم يرد ، و « أذرعات » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعات » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

انشاهد فيه : قوله « أذرعات » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ؛ فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد ، ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالآلف والتاء المزيدين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ، إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعة منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شها ؛ فن جهة كونه =



بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني ، وبفتحتها بلا تنوين كالمذهب الثالث .

\* \* \*

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَالَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» رَدِفٌ<sup>(١)</sup>

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالصيغة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رَأَيْتَ أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأحمد » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأحمدكم » وكذا إذا دخله الألف واللام ،

== جما نصيوة بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيديه وابن جني - فقد لاحظوا حاله الحاضرة فقط ، وهي أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلية والتأنيث ، وكل اسم تجتمع فيه العلية مع التأنيث يكون ممنوعاً من المعرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يضاف » فعل مضارع مبني للجهول مجزوم بلم ، وبعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضاف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصوره لفظه « رَدِفٌ » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . =

نحو : « مررت بالأحمد<sup>(١)</sup> » ؛ فإنه يجر بالكسرة<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ « يَفْعَلَانِ » التَّوْنَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا<sup>(٣)</sup>

= وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا ينصرف مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل .

(١) قد دخلت أل على العلم إما للبح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛

فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا  
ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أَوَاصِلٌ أَنْتَ أُمَّ الْعَمْرِو أُمَّ تَدَعُ أُمَّ تَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قَطَعُوا  
ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ

(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل » وأ موصولة كالاعنى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « انحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » فاعله مضاف إليه « التونا » معول به لا جعل « رفعا » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً « وتسألونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن « نحو تدعين » كل فعل مضارع اتصلت به ياء المثنى المخاطبة ، ومن نحو تسألون ، كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .



وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتُرْوِي مَظْلَمَةً<sup>(١)</sup>

لما فرغ من الكلام على ما يُعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو : « يَضْرِبَانِ » أو التاء ، نحو : « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وتَدْعَيْنِ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله : « وتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو : « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : « الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجرم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة ، نحو : « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وتنصب وتجرم بحذفها ، نحو : « الزَّيْدَانِ لَنْ

(١) وحذفها ، الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وما : مضاف إليه ، الجزم ، جار ومجرور متعلق بسمه الآتي ، والنصب ، معطوف على الجزم ، سمة ، خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووسق يمسق مقعة ، كلف ، الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كأن كقولك ، ولم : حرف نفي وجرم وقلب ، تكوني ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياؤه المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون في محل رفع ، لتروى ، اللام لام الجحود ، وتروى فعل مضارع منصوب بأن المضرة وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل ، مظهره ، مفعول به لتروى ؛ والمظلة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضرة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني ، وجمله تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدروا .

يَقُومَا ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما ، ويخرجا »  
ومنه قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ) .

\*\*\*

وَسَمٌّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَنَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا<sup>(١)</sup>  
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا خِيَمُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَ<sup>(٢)</sup>

(١) « وسم » الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا » منقول ثان لسم مقدم على المنعول الأول « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما » اسم موصول منعول أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « كالمصطنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف على المصطنى « مكارما » منقول به المرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطنى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثان « فيه » جار ومجرور متعلق بقدر الآتى « قدرا » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والالف للإطلاق « جميعه » جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والماء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه » هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون فى « قدر » ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه » توكيدا للإعراب ويكون فى « قدر » ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا « هو الذى » مبتدأ وخبر « قد » حرف تحقيق « قصرا » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذى ، والالف للإطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذى ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطنى — الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجزم ، قدر على آخره الذى هو الالف ، وهذا النوع هو الذى قد قصرا : أى سمي مقصورا ، من القصير بمعنى الحبس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .



وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ ، وَرَفْعُهُ يُنَوَى ، كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ (١)  
 شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ :  
 « الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقَى » يَسْمَى مُعْتَلًا ، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ  
 لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ ، مِثْلَ « عَصَا ، وَرَحَى » ، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ  
 مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : « الْقَاضِي ، وَالِدَّاعِي » .

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مُفْتَوِّحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ :  
 الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَرُّ ، وَأَنَّهُ يَسْمَى الْمَقْصُورَ ؛ فَالْمَقْصُورُ هُوَ : الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي فِي  
 آخِرِهِ أَلْفٌ لَازِمَةٌ ، فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : يَرْضَى ، وَبِـ « الْمَعْرَبِ »  
 مِنَ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : إِذَا ، وَبِـ « الْأَلْفِ » مِنَ الْمَنْقُوصِ ، نَحْوُ : نَقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي ،  
 وَبِـ « لَازِمَةٌ » مِنَ الْمُثَنَّى فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، نَحْوُ : الزَّيْدَانِ ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا تَلْزِمُهُ ؛ إِذَا تَقَلَّبَ  
 يَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، نَحْوُ : [رَأَيْتُ] الزَّيْدَيْنِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ » إِلَى الْمُرْتَقَى ؛ فَالْمَنْقُوصُ هُوَ : الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ  
 الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، نَحْوُ : الْمُرْتَقَى ؛ فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » عَنِ الْفِعْلِ  
 نَحْوُ : يَرْضَى ، وَبِـ « الْمَعْرَبِ » عَنِ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : الَّذِي ، وَبَقَوْلِنَا « قَبْلَهَا كَسْرَةٌ » عَنِ

(١) « وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ » وَنَصْبُهُ ، الْوَائِدَةُ ، نَصْبٌ : مُبْتَدَأٌ ،  
 وَنَصْبٌ مضافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدِ عَلَى الثَّانِي مضافٌ إِلَيْهِ « ظَهَرَ » فَعْلٌ ماضٍ ،  
 وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى نَصْبٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ  
 الَّذِي هُوَ نَصْبٌ « وَرَفْعُهُ » الْوَائِدَةُ ، وَرَفْعٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَرَفْعٌ مضافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ  
 مضافٌ إِلَيْهِ « يُنَوَى » فَعْلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَفَائِدَةُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ  
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى رَفْعٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ « كَذَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
 مُتَعَلِّقٌ بِـ « أَيْضًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ « يُجَرُّ » فَعْلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ،  
 وَفَائِدَةُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْقُوصِ .

التي قبلها سكون ، نحو : ظَبْيٌ وَرَمَى ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مجزئ الصحيح : في رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب <sup>(١)</sup> ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : ( يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ) وَيُقَدَّرُ فيه الرفعُ والجَرُّ لثقلها على الياء <sup>(٢)</sup>

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة إياه في حالتي الرفع والجَرِّ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجزئ الرفع والجَرِّ ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ      وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كُنِيَ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي      وَلَيْسَ لِنَائِيَا إِذْ طَالَ شَافِي

فأنت ترى المجنون قال : أن واش ، فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشرا قال : كافى ، مع أنه حال من النائى أو مفعول مطلق . وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ : ( من أوسط ما تطعمون أهاليكم ) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجَرِّ كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي      وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغَوَّلُ  
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي      وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ  
وقول الشماخ بن ضرار الغطفاني :

كَأَنَّهَا وَقَدْ بَدَا عَوَارِضُ      وَقَاضَ مِنْ أَيْدِيهِنَّ فَائِضُ  
وقول جرير أيضا :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ      خَيْثُ الرَّيِّ كَابِي الْأَزْدِ =



نحو « جاء القاضي ، ومررت بالقاضي » ؛ فعلامة الرفع ضمة مُقدَّره على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء .

وعُلمَ مما ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنيًا وُجد ذلك فيه ، نحو : هو ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو : « جاء أبوه » وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سُمِّيَ به من الفعل ، نحو : يدْعُو ، وَيَنْزُو ، والثاني : ما كان أعجميًا ، نحو سَمْنَدُو ، وقَمْنَدُو .

\*\*\*

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَآوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلٌّ عَرِفٌ (١)

= ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة ، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتين الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل - وهو النصب - حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام ، وورد في قراءة جعفر الصادق رضي الله عنه : ( من أوسط ما تطعمون أهاليكم ) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجر - على حالة واحدة وهي حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلية النحاة على أنه ضرورة يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر ، ولا ينقاس عليها .

(١) « أي ، اسم شرط مبتدأ ، وأي مضاف و « فعل ، مضاف إليه » آخر ، مبتدأ منه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذي سوغ الابتداء به « ألف ، خبر المبتدأ الذي هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر في كان محذوفاً بعد أي الشرطية : أي فهذه الجملة في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هي فعل الشرط وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالالف - على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء ، مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون « أو ، قد عطفت جملة على جملة ، لكن ذلك تكلف « أو واو أو ياء ، معطوفان على ألف « فمعتلا ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، و « معتلا ، =

أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :  
يَنْزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَنْخَشِي .

\*\*\*

فَالْأَلِفُ أَتَوْ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبَدٍ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي<sup>(١)</sup>  
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَتَوْ، وَأَحْذَفَ جَازِمًا ثَلَاثِينَ ، تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا<sup>(٢)</sup>  
ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقَدَّرُ  
فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو : « زَيْدٌ يَنْخَشِي » فيخشي : مَرْفُوعٌ  
== حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه ، عرف ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ،  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أي » هو مجموع  
جملة الشرط والجواب على الذي تختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير :  
أي فعل مضارع كان هو — أي الحال والثأن — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف  
هنا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف  
أو واو أو ياء .

(١) وقال ألف ، مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف « في » ، توسعاً ، والتقدير :  
ففي الألف أتو « أتو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فيه » ،  
جار ومجرور متعلق بأتو « غير » مفعول به لأنو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف  
إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ،  
مبنى على السكون في محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمي » ،  
محذوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره  
ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ،  
وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو أتو  
الآتي « فيها » جار ومجرور متعلق بأتو « أتو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « وأحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جازما »  
حال من فاعل أحذف المستتر فيه « ثلاثين » ثلاث : مفعول به لا حذف بتقدير مضاف ،  
ومعقول جازماً محذوف ، والتقدير : وأحذف أو آخر ثلاثين حال كذاك جازماً ==



وعلاوة رَفْعِهِ ضمةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف، و«لَنْ يَخْشَى» فيخشي : منصوب ، وعلامة  
النصب فتحة مقدرة على الألف ، وأما الجزمُ فيظهر ؛ لأنه يُحذف له الحرفُ الآخرُ ،  
نحو : «لَمْ يَخْشَ» .

وأشار بقوله : «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَّدَعُو يَرْمِي» إلى أن النصب يظهر فيما آخره  
واو أو ياء ، نحو : «لَنْ يَدْعُو» ، وَلَنْ يَرْمِيَ .

وأشار بقوله : «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ» إلى أن الرفع يُقَدَّرُ في الواو والياء ، نحو :  
«يَدْعُو» ، وَيَرْمِي ، فعلاوة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : «وَأُحْذِفُ جَازِمًا ثَلَاثِينَ» إلى أن الثلاث — وهي الألف ،  
والواو ، والياء — تُحذف في الجزم ، نحو : «لَمْ يَخْشَ» ، وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ .  
فعلاوة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحاصل ما ذكره : أن الرفع يُقَدَّرُ في الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر  
في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ، ويُقَدَّرُ في الألف<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

=الأفعال ؛ أو يكون «ثلاثين» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير :  
واحذف أحرف العلة حال كونك جازما ثلاثين «تقضى» فعل مضارع مجزوم في جواب  
الأمر الذي هو احذف ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل  
ضير مشترك فيه وجوبا تقديره أنت «حكما» مفعول به لتقضى على تضمينه معنى تؤدي  
«لازما» نعت لحكما .

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة  
مقدرة ، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَتُتَمَّ بِأَمٍّ وَلَا أَبِ  
ومن ذلك قول حندج بن حندج :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنِ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ  
كما ورد عنهم جزم الفعل المعتل بالسكون وبقاء حرف العلة ، كقول عبد يغوث :  
وَتَضَعَكَ مِنِّي شَيْخَةً عِبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَمِي قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

## النِّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ (١)

نِكْرَةٌ : قَابِلُ أَل ، مُؤَثَّرًا ، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذُكِرَ (٢)  
 النكرة : ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع مَوْقِعٍ ما يقبل  
 « أَل » (٣) فمثال ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ،  
 واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف ،  
 كعبَّاسَ علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاسُ ، فتَدْخِلُ عليه « أَل » لكنها لم تؤثر فيه  
 التعريف ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [ عليه ] ومثال ما وقع موقع ما يقبل « أَل »  
 ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أي : صاحبُ مالٍ ، فَذُو : نكرةٌ ،  
 وهي لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أَل » نحو الصاحب .

\* \* \*

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » — بكسر الكاف — وفي القرآن الكريم  
 (فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة) وأصل المعرفة مصدر « عرفت  
 الرجل » من باب ضرب — أو يكون أصل النكرة اسم مصدر « نكرت » بتشديد الكاف ،  
 والمعرفة اسم مصدر « عرفت » بتشديد الراء — ثم نقل كل منهما : الأول اسماً للاسم المنكر ،  
 والثاني اسماً للاسم المعروف ، وهما حيثئذ اسما جنس ، وليس عليهما ، وإلا لوجب منعهما  
 من الصرف للعلية والتأنيث اللفظي كحزمة وطلحة .

(٢) « نكرة » مبتدأ ، و« جاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم ، أو لكونها جارية  
 على موصوف محذوف ، أي : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً وقابلاً ،  
 خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هي المحدث عنها  
 وقابل مضاف ، و « أَل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أَل « أو »  
 عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف  
 و « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق وذكر  
 فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل خبر مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل  
 أَل ، والالف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل  
 أَل ولا تقع موقع ما يقبل أَل ، وذلك أربعة أشياء : الحال في نحو « جاء زيد راكباً » والتمييز =

وغيره معرفة : كهم ، وذى ، وهند ، وأبني ، والغلام ، والذي<sup>(١)</sup>

أى : غير النكرة المعرفة ، وهى ستة أقسام : المضر كهم ، واسم الإشارة كذى ، والعلم كهند ، والمحلى بالآلف واللام كالغلام ، والموصول كالذى ، وما أضيف إلى واحد منها كأبني ، وستكلم على هذه الأقسام .

\*\*\*

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لارجل عندنا » وبحرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا أو بحرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا عليين على القيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يملونه واقعا موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : ( كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره » ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة » ، خبر المبتدأ « كهم » ، جار وبحرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى » ، وهند ، وأبني ، والغلام ، والذي ، كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحذوف عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجع عند =



فَمَا لِيْ غَيْبَةً أَوْ حُضُورًا - كَأَنْتَ ، وَهَ - سَمٌ بِالضَّمِيرِ <sup>(١)</sup>  
يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ كَهَوَ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ قَسَمَانِ : أَحَدُهُمَا  
ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ التَّكْلَمِ ، نَحْوُ أَنَا .

\*\*\*

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبَدًا <sup>(٢)</sup>

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل  
ال كرجل وكريم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم ،  
والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تتوین فيه ولا يقبل ال كمن وما ،  
وهذا الرأي ليس بسديد .

(١) « فَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبني على السكون في محل نصب « لذي »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أو »  
عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ  
محذوف ؛ أو متعلق بمحذوف حال من ما « وهو » معطوف على أنت « سم » فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالضمير » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو  
المفعول الثاني لسم .

(٢) « وَذُو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتصال » مضاف إليه « منه » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل  
رفع « لا » نافية « يبتدأ » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف ، أي :  
لا يبتدأ به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ، لأن نائب الفاعل إذا كان  
راجعاً إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعاً إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم  
حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ،  
والصواب أن في قوله يبتدأ ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام  
ما لا يبتدأ به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، لحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر  
فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يلي » فعل مضارع ، وفاعله =

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ « أَبْنِي أَكْرَمَكَ »

وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكَ » (١)

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِلٍ ، وَمُنْفَصِلٍ ؛ فالمتصل هو : الذي لا يُبْتَدَأُ به كالكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولا يقع بعد « إِلَّا » في الاختيار (٢) ؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شذوذاً في الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ

عَلَيَّ ؛ فَمَا لِي عَوِضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، إلا ، قصد لفظه : مفعول به ليلي ، اختياراً ، منصوب على نزع الخافض ، أى : في الاختيار ، أبداً ، ظرف زمان متعلق بيلي .

(١) « كَالْيَاءِ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كالياء « والكاف » معطوف على الياء « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف « ابني » مبتدأ ومضاف إليه « أَكْرَمَكَ » أَكْرَمَ : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابني ، والكاف مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني ، « والياء والهاء » : معطوفان على الياء السابقة « من » حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إِنْخِ دَسْلِيهِ ، سَلِي : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول « ما » اسم موصول مفعول ثانٍ لسلي « ملك » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والعاثد إلى الموصول محذوف ، أى : سليه الذي ملكه .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنباري — وقوعه بعد إلا اختياراً ؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل .

اللغة : « أَعُوذُ » التجيء وأتحصن ، و « الفتنة » الجماعة ، و « البغي » المدحون والظلم ،

و « عوض » ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل « أبداً » ، إلا أنه مختص بالنفي ، وهو مبني

=

على الضم كقبل وبعد .

وقوله :

١٤ — وَمَا عَلَيْنَا — إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا —  
أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دِيَارُ

\* \* \*

= المعنى : إني أتجىء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود التصفة ؛ فليس لي معين ولا وزير سواء .

الإعراب : « أعود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رب » جار ومجرور متعلق بأعود ، ورب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من فئة » جار ومجرور متعلق بأعود « بغت » بغي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فئة ، والتاء للتأنيث ، والجملة في محل جر صفة لفئة « على » جار ومجرور متعلق ببغي « فما » نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عوض » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي « إلا » حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبني على الضم في محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلا » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ ، وهو أن إلا بمعنى غير ، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول « غيره » ، فتأتي بالضمير المتصل ، فقد حمل الشاعر إلا على غير لكونهما بمعنى واحد .

١٤ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا » يروى في مكائده « وما نبالي » من المبالاة بمعنى الاكتراث بالامر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَسَكِنْ أُمِّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

و « ديار » معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من ديار ، =



= وما في الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : ( وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأقنهم جميعاً .  
المعنى : إذا كنت جارتنا فنحن لا نكثرث بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : وما ، نافية ، نبالى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن وإذا ، ظرف متضمن معنى الشرط وما ، زائدة ، كنت ، كان الناقصة واسمها ، جارتنا ، جارة : خبر كان ، وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها ، أن ، مصدرية ، لا ، نافية ، يجاورنا ، يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليحاور ، إلّا ، إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى ، ديار ، فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالى : أى وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك ، ومن رواه وما علينا ، تكون ما نافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتداً مؤخراً ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى التنى مبتداً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شيء كأن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتداً محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً ، والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله : وإلا ، حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدتها النحاة وإلا ، وإنما صحة الرواية :

\* أَلَا يُجَاوِرُنَا سِوَاكَ دِيَارُ \*

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

\* أَلَا يُجَاوِرُنَا حَاشَاكَ دِيَارُ \*

فلا شاهد فيه على هاتين الروایتين ، فتفطن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ، وَلَقَدْ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ<sup>(١)</sup> .  
المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجود<sup>(٢)</sup> ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل ، مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر ، مضاف إليه « له ، جار ومجرور متعلق بيجب الآتي « البناء ، مبتدأ ثان « يجب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البناء ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ ، مبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فعل ماض مبنى للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « نصب ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرودة محلاً بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب المعرب والمبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملاً للأقل على الأكثر .  
وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تهرف الأسماء ؛ فلا تثني ولا تصغر ولا تجمع ، وأما نحو : دهما وهم وهن وأتما وأتم وأتن ، ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير الغائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر .  
وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ، ولم يميزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه بالحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيها ( وانظر ص ٢٨ — ٣٢ ) .

وَلَا تُتَنَّى وَلَا تُجْمَعُ ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضمير نصبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ ، نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ ، وَإِنَّهُ وَلَهُ ؛ فالكافُ في « أَكْرَمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بِكَ » في موضع جر ، والماء في « إِنَّهُ » في موضع نصب ، وفي « لَهُ » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نَا » ، وأشار إليه بقوله :  
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نَا » صَلَحَ كَأَعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنَحَ<sup>(١)</sup>  
أى : صَلَحَ لفظُ « نَا » للرفع ، نحو : نَلْنَا ، وللنصب ، نحو : فَإِنَّا ، وللجر ، نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو : « أَضْرِبِي » ومثالُ النصب نحو : « أَكْرَمَنِي » ومثالُ الجر نحو : « مَرَّ بِي » .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً « هُم » ؛ فمثالُ الرفع : « هُم قَائِمُونَ » ومثالُ النصب : « أَكْرَمْتُهُمْ » ومثالُ الجر : « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنها لا يُشْبِهَانِ « نَا » من كل وجه ؛ لأن « نَا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهى ضمير مُتَّصِلٌ

(١) « للرفع ، جارٍ ومجرور متعلق بصلح » ، « والنصب وجر ، مَطْوِفَانِ عَلَى الرفع و « نَا » مبتدأ ، وقد قعد لفظه « صلح » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نَا ، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « كاعرف » ، الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك — إلخ ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بِنَا » جارٍ ومجرور متعلق باعرف « فَإِنَّا » الفاء تعليلية ، وإن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها نلنا ، فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به نال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .



في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حال الرفع للمخاطب<sup>(١)</sup> ، وفي حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفي حالتى النصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

\* \* \*

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَاعْلَمَا<sup>(٢)</sup>

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اَعْلَمَا ، وَاَعْلَمُوا ، وَاَعْلَمَنْ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

\* \* \*

(١) كان على الشارح أن يقول « للمخاطبة » لأن الياء في نحو « اضربى » ضمير المؤنثة المخاطبة ، ويعتذر عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) دألف ، مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والنون ، معطوفان على ألف دألف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » الكاف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأنك تقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَرُ كَافَعْلٍ أَوْافِقٍ تَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ<sup>(١)</sup>

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز<sup>(٢)</sup> ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ،

(١) «من ضمير، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع، مضاف إليه» ما، اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبني على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كأنك تقولك، وافعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغبتط» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضي، ويستعمل مجازاً في المستقبل، وهو متعلق بقوله: «نغبتط» مبني على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها.

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو الناء والهاء في أكرمه، والياء في ابني، أو حكا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك: جاء الذي ضربت؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهي منوية: لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول. ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول المذكور، والثاني المحذوف،

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعرون له الضمير المنفصل — حين يقولون: مستتر جوازاً تقديره هو، أو يقولون: مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت — وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجه الثاني: أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات، كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقع في العمد في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية، ومنه قول سريد بن أبي كاهن ليشكري، في وصف امرئ يضرر بغضه:

مُسْتَسِرُّ الشَّنْءِ ، لَوْ يَنْقِدُنِي أَبَدًا مِنْهُ ذُبَابٌ فَتَبَعُ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :  
الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كَفَعَلَ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ؛ لأنه لا يَحُلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : افعلْ زيدٌ ، فأما « افعلْ أنت » فانت تأكيده للضمير المستتر في « افعلْ » وليس بفاعل لا فَعَلَ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : افعلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير ، نحو : اضربني ، واضرباً ، واضربوا ، واضربن .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله همزة ، نحو : « أوافقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت : « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو : « نَغْتَبِطُ » أي نحن .  
الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : « تشكرُ » أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير ، نحو : أنتِ تفعَلينَ ، وأنتُم تفعَلونَ ، وأنَّهنَّ تفعَلنَ .

هذا<sup>(١)</sup> ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

= يريد هو مستتر البغض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعل التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا علياً ، أو ماعداً بكرأ ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : (فضرب الرقاب) =



ومثال جائز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أَيْ هُوَ ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّ الظَّاهِرِ ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كُلُّ فعلٍ أُسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَيْ هُوَ .

\* \* \*

وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ (١)

تَقَدَّمَ أَنَّ الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِلٌ ، وَمُنْفَصِلٌ ؛ فالمتصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا » للمتكلم وَخَذَهُ ، و « نَحْنُ » للمتكلم المُشَارِكِ أَوِ الْمُعَظَّمِ نَفْسَهُ ، و « أَنْتَ » للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطبتين أَوِ الْمُخَاطَبَتَيْنِ ، و « أَنْتُمْ » للمخاطبتين ، و « أَنْتُنَّ » للمخاطبات ، و « هُوَ » للغائب ،

== وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد قائم أبوه » وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبوبكر » وبئست امرأة هند ، وذلك لأنك تقول في تركيب آخر « نعم الرجل زيد » وبئست المرأة هند .

(١) « وذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع ، مضاف إليه » وانفعال ، معطوف على ارتفاع « أنا ، خبر المبتدأ « هو ، وأنت ، معطوفان على أنا » والفروع ، مبتدأ « لا ، نافية « تشبه ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذي هو قوله الفروع .

و « هِي » للغائبة ، و « هُما » للغائبتين أو الغائبتين ، و « هُم » للغائبتين ، و « هُنَّ » للغائبات .

\*\*\*

وَذُ أُنتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُعِلَ : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا<sup>(١)</sup>

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ » للتكلم وَخَذَهُ ، و « إِيَّانا » للتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، و « إِيَّاكَ » للمخاطب ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، و « إِيَّاكُمْ » للمخاطبتين ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطبات ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، و « إِيَّاهَا » للغائبة ، و « إِيَّاهُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « إِيَّاهُمْ » للغائبتين ، و « إِيَّاهُنَّ » للغائبات<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) « وِذو » مبتدأ ، وِذو مضاف و « انتصاب » مضاف إليه « في انفصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جملاً » جعل : فعل ماض ، مبنى للجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو « إِيَّايَ » مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ « والتفريع » مبتدأ « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلاً » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التفريع .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إِيَّا » فقيل : هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من « إِيَّا » متكلاً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثني أو مجموعاً ، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيويه والفارسي والآخرش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ<sup>(١)</sup>  
 كُلُّ مَوْضِعٍ أَمَكَّنَ أَنْ يُؤْتَى فِيهِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ لَا يَجُوزُ الْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ ،  
 إِلَّا فِيمَا سَيَذْكُرُهُ الْمَصْنُفُ ؛ فَلَا تَقُولُ فِي أَكْرَمَتِكَ « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ » لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْإِنْيَانُ  
 بِالْمُتَّصِلِ ؛ فَتَقُولُ : أَكْرَمْتُكَ .

== وَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَالْمَازَنِيُّ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، إِلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّوَاحِقَ أَسْمَاءٌ ، وَأَنَّهَا ضَمَائِرُ  
 أُضِفَتْ إِلَيْهَا ، إِيَّا ، زَاعِمِينَ أَنَّ ، إِيَّا ، أُضِفَتْ إِلَى غَيْرِ هَذِهِ اللَّوَاحِقِ فِي نَحْوِ : إِذَا بَلَغَ  
 الرَّجُلُ السَّنِينَ فَيَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّوَاحِقَ أَسْمَاءٌ .  
 وَذَلِكَ بَاطِلٌ لَوْ جِئْنَا ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ شَاذٌ ، وَلَمْ تَعُدْ إِضَافَةَ  
 الضَّمَائِرِ . وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا يَقُولُونَ لَكَانَتْ ، إِيَّا ، وَنَحْوُهَا مُلَازِمَةً لِلإِضَافَةِ ، وَقَدْ  
 عَلِمْنَا أَنَّ الإِضَافَةَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ ؛ فَكَانَ يَلُزِمُ أَنْ تَكُونَ إِيَّا وَنَحْوُهَا  
 مَعْرَبَةً ، أَلَسْتَ تَرَى أَنَّهُمْ أَعْرَبُوهَا ، أَيْ ، الْمَوْصُولَةَ وَالشَّرْطِيَّةَ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةَ لِمَا لَازِمَهَا  
 مِنَ الإِضَافَةِ ؟

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِنْ ، إِيَّا ، لَيْسَتْ ضَمِيرًا ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفٌ عِمَادٌ جِيءَ بِهِ تَوْصِيلاً  
 لِلضَّمِيرِ ، وَالضَّمِيرُ هُوَ اللَّوَاحِقُ ، وَجِيءَ بِهَذَا الْعِمَادِ لِيَكُونَ دَعَاةً يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا ؛ وَلِتُمَيِّزَ  
 هَذِهِ اللَّوَاحِقَ عَنِ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ .

وَزَعِمَ الزَّجَّاجُ أَنَّ الضَّمَائِرَ هِيَ اللَّوَاحِقُ مُوَافِقاً فِي ذَلِكَ لِلْفَرَّاءِ ، ثُمَّ خَالَفَهُ فِي ، إِيَّا ، قَادَعِي  
 أَنَّهَا اسْمٌ ظَاهِرٌ مضافٌ إِلَى الْكَافِ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ .

وَقَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ : إِنْ هَذَا اسْمٌ لَيْسَ ظَاهِراً وَلَا مَضْمُوراً ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيْنَ بَيْنٍ .  
 وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : الْمَجْمُوعُ مِنْ ، إِيَّا ، وَلَوَاحِقِهَا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ .

(١) « فِي اخْتِيَارٍ ، جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ يَجِيءُ الْآتِي ، لَا ،  
 نَافِيَةً ، يَجِيءُ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، الْمُنْفَصِلُ ، فَاعِلٌ يَجِيءُ ، إِذَا ، ظَرْفٌ لِمَا يَسْتَقْبَلُ  
 مِنَ الزَّمَانِ ، تَأْتِي ، فَعْلٌ مَاضٍ ، أَنْ ، حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٌ ، يَجِيءُ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ  
 مُنْصَوِّبٌ بِأَنْ ، الْمُتَّصِلُ ، فَاعِلٌ يَجِيءُ ، وَأَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ فَاعِلٌ  
 تَأْتِي ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا تَأْتَى يَجِيءُ الْمُتَّصِلُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ تَأْتِي وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ إِذَا  
 إِلَيْهَا ، وَجَوَابُ إِذَا مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا تَأْتَى يَجِيءُ الْمُتَّصِلُ فَلَا  
 يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ .



فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ<sup>(١)</sup> ؛ وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلاً ، في عشره مواضع :  
الأول : أن يكون الضمير محموراً ، كقوله تعالى : ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه )  
وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْخَامِي الذَّمَّارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
إِذِ التَّقْدِيرُ : لَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا أَوْ مِثْلِي  
ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتَ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا  
الثاني : أن يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو : عجبت من  
ضربك هو ، وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَائِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا  
الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمراً ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ  
وكقول ليث بن ربيعة :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ  
الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخراً عنه ، كقوله تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين )  
وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير معنوياً ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو : اللهم  
أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم ، ومنه : أنا الذائد ، في بيت الفرزدق السابق .  
السادس : أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي ، كقوله تعالى : ( وما أأنتم بمعجزين )  
( ما من أمهاتهم ) ( وما أنا بطارد المؤمنين ) ( إن أنا إلا نذير مبين ) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : ( يخرجون  
الرسول ولما هم ) وكقول الشاعر :

جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ

إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

\*\*\*

= مُبْرَأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَفْصٍ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

فَأَكَيْتُ لَا أَنْفَكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسع : أن يقع الضمير بعد « أما ، نحو ، أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكانت ، وأما هو

فنعوى ، .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاءِكَ ، فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

وسياتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ،

وقبله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَقَلَ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فَنَاءُ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَقْمُورٍ

اللغة : « الباعث ، الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم » الوارث ، هو الذى

ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك ، ضمنت ، — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ،

أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير ، الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع

لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « بالباعث ، جار ومجرور متعلق بقوله « حلفت » فى البيت الذى أنشدناه

قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه

مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

= يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى (١)

= وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها ، والوجه الثاني : نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف خبره من الأول لكونه فضلة » ضمنت ، ضم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إياهم » مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض » فاعل ضم « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » . ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أشي — بزة المصغر ( وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك — ١ / ٩٠ من كتابنا عدة السالك ) :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ  
فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » ، في آخر البيت — وكان من حقه أن يحى به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلي » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا  
يَا صَاحِرْ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حقه أن يقول . « بل قطعوا الوصال » لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل » الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » حرف عطف ذال على التخيير « أفصل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة أفصل معطوفة على جملة صل « هاء » مفعول به تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاء مضاف و « سلبه » قصد لفظه : مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلبه « أشبه » أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل =



كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالَأَ ، أُخْتَارُ ، غَيْرِي أُخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ<sup>(١)</sup>

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يوثى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يوثى به متصلاً .

فأشار بقوله : « سَلَنْيَه » إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدَّرْهَمُ سَلَنْيَه » فيجوز لك في هاء « سَلَنْيَه » الاتصالُ نحو : سَلَنْيَه ، والانفصالُ نحو : سَلَنْيَ إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدَّرْهَمُ أُعْطِيْتُكَه ، وَأُعْطِيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فِي كُنْتُهُ أَخْلَفُ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واخْتَلَفَ فِي اخْتَارَ مِنْهُمَا ؛ فاختار المصنف

= لها من الإعراب صلة ما في كنته ، جار ومجرور متعلق باتمى الآتى والخلف مبتدأ وانتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف الذببة إلى قائله .

(١) « كَذَاكَ ، الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ وَخِلْتَنِيهِ ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَاتِّصَالَأَ ، الْوَائِوُ عَاطِفَةٌ ، اتِّصَالَأَ : مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ لِاخْتَارَ ، اخْتَارَ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ . وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، غَيْرِي ، غَيْرٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَغَيْرٌ مُضَافٌ وَالْيَاءُ الَّتِي لِلتَّكْمُلِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، اخْتَارَ ، فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ لَغَيْرِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ اخْتَارَ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ ، وَاتِّصَالَأَ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِاخْتَارَ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ .

الاتصال ، نحو : كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو : كنت إياه<sup>(١)</sup> ، [ قول ؛ الصديق كُنْتُهُ ، وكُنْتُ إِيَّاهُ ] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو : « خِلْتَنِي »<sup>(٢)</sup> وهو : كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو : خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافَهُ لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ  
وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ ، وَلَا نَحْنُ رَقِيبًا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : ( إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً ) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالِكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مَلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

\*\*\*

١٦ — هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيويوه هو الرجل الذي يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ، لأنه هو الذي شافه العرب ، وعندهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الخواشي أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الْحَى إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ سِرَاجٍ وَارِدِ الشَّمَدِ  
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر في محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وما : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم لإن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل الذي هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام .

التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويوه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيويوه ، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيويوه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرماني ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك =



وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ<sup>(١)</sup>

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضميرِ المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضميرِ الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر ، فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتك وأعطيتني ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أخَصُّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصال ؛ فلا تقول : أعطيتُوك ، ولا أعطيتُهُوني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أَرَأَيْتَنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فَإِنْ فَصَلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ فَإِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الْأَخَصَّ ، قُلْتَ : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتني إياه ، وإن شِئْتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخَصِّ ، قُلْتَ : أعطيتُهُ إِيَّاكَ ، وأعطيتُهُ إِيَّايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنُ »

= من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر د كان ، في الحديث الذي روينا لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) « وقدم ، الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الأخَصُّ ، مفعول به لقدم ، في اتصال ، جار ومجرور متعلق بقدم ، وقدمن ، الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ما ، اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شئت » ، فعل وفاعل ، وجعلتهما لا محل لهما صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شئته ، في انفصال ، جار ومجرور متعلق بقدمن

ما شئتَ في انفصال « وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يجوز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه<sup>(١)</sup> ، لم يجوز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ .

\*\*\*

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا<sup>(٢)</sup>

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدّا في الرتبة — كأن يكونا متكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل في أحدهما ، فتقول : أعطيتني إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيتُهُ إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنِي ، وَلَا أعطيتكك ، وَلَا أعطيتُهُهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واختلفَ لفظُهُمَا فقد يتصلان ، نحو : الزيدان الدرهم أعطيتُهُمَا ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في

مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو « الدرهم أعطيته إياك » ، أو « الدرهم أعطيتك إياه » ، فلا لبس ؛ لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) « وفي اتحاد ، الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد

مضاف و « الرتبة » مضاف إليه « الزم » ، فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فصلا » مفعول به لازم « وقد » الواو عاطفة قد : حرف دال على التقليل « يبيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الغيب » فاعل يبيح « فيه » جار ومجرور متعلق يبيح « وصلا : مفعول به ليبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوِ « ضَمِنْتَ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ » الْفَرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ؛ وليس منها ، وأشار بقوله :  
« ونحو : ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب  
فيه اتصالة ضرورة ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْسَوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ

إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي الدَّهَارِ (١) [ ١٥ ]

وقد تقدم ذكر ذلك .

\*\*\*

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمَ (٢)

إذا اتصل بالفعل يا المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نون الوقاية ، وسميت بذلك  
لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو : « أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرِمْنِي »  
وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريبا ( ص ١٠١ ) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

(٢) « وقبل ، الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي ، وقبل  
مضاف و ، يا ، مضاف إليه ، ويا مضاف و ، النفس ، مضاف إليه و مع ، ظرف متعلق  
بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و ، الفعل ، مضاف إليه و التزم ، فعل ماض  
مبنى للجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، نون ، نائب  
فاعل لا لتزم مرفوع بالضمة الظاهرة . ونون مضاف و وقاية ، مضاف إليه ، وليس ، الواو  
عاطفة ، ليس : قصد لفظه مبتداً ، قد ، حرف تحقيق ، نظم ، فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى  
على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو يعود على ليس ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدا .



١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

١٧ — هذا البيت نسبة جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور في لسان العرب (ط ي س) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان وجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللفظة : « كعديد » العديد كالعديد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » — بفتح الطاء المهمله ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهمله — الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والحوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل ، ا هـ » ليسى ، أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

\* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عدت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياه المنكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق ب« عدت » ذهب ، فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ليس ، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » ، أما الأول فإنه أتى بخبره ضميراً متصلاً ، ولا يجوز عند جهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً ، فكان يجب عليه — على منزههم هذا — أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى . والثانى — وهو —

واختُلِفَ في أَفْعَلَ في التعجب : هل تلزمه نُونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله ، وما أَفْقَرِي إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

و« لَيْتَنِي » فُشَا ، وَ« لَيْتِي » نَدْرًا وَمَعَ « لَعَلَّ » اِعْكِسَ ، وَكُنْ مُخْبَرًا <sup>(٢)</sup>  
في الْبَاقِيَّاتِ ، وَأُضْطَرَّارًا خَفَقًا مِّنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا <sup>(٣)</sup>

== الذى جاء السارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠٤

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبنى على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا اتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذى ليس منها في شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .

(٢) « وليتنى » الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وليتنى » الواو عاطفة ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ « ندرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة في محل رفع خبر « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق ب« اعكس الآتى » ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : و« اعكس » الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبراً » خبره .

(٣) « في الباقيات » جار ومجرور متعلق بمخير في البيت السابق « واضطراراً » الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خفقا » فعل ماض ، والالف للاطلاق « منى » قصد لفظه : مفعول به لخفف « وعنى » قصد لفظه أيضاً : معطوف على منى ==

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلِّيَّ مَالِي

= « بعض ، فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من ، اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قد » ، حرف تحقيق « سلفاء سلف : فعل ماض ، والآلف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عن الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .  
اللافة : « المنية » بضم فسكون — اسم للشيء الذي تتمناه ، وهي أيضاً اسم للتمنى ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَاتِقَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي  
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُلِّيَّ مَالِي  
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ  
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدَّنِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُورِيَّةٌ بِالسَّالِي  
شَكَّتْ نِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمُطَرِدِ اللَّهْزَةِ كَالْخِلَالِ

« مزيد ، بفتح الميم وسكون الزاي : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً « أخاتقة » أى صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب « العوالي » جمع عالية ، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها في جهة العدو وعودتها عند الطعن « جابر ، رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف ، يروى « وأفقد » .

الإعراب : كنية ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذ ، ظرف للماضي من الزمان « قال ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =



والكثير في لسان العرب ثبوتها ، وبه وَرَدَ القرآن ، قال الله تعالى : ( يَا كَايِيْتِي  
كُنْتُ مَعَهُمْ ) .

وأما « لَعَلَّ » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالقصيح تجريدُها من النون كقوله  
تعالى — حكاية عن فرعون — ( لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ) ويقلُّ ثبوتُ النونِ ،  
كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، ليتي ، ليت : حرف  
تمن ونسب ، والياء اسم ، مبني على السكون في محل نصب « أصادفه » أصادف : فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليت  
« وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل  
نصب حال « جل » مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من « مالي » مضاف إليه ،  
ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم ،  
وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا  
الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون  
الوقاية مع ليت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبرة  
سبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء « ليتي » إذا اضطروا  
كانهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي ، ١٥ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي .

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع ليت - قول ورقة بن نوفل الأسدي :

فَيَا كَايِيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم . وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وَلُوجًا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله :

أَلَا يَا لَيْتِي أَنْضَيْتُ عُسْرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ الْيَوْمَ كَيْتِي ؟

١٩ — قُلْتُ : أُعِيرَانِي الْقَدُومَ ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا يَبْنِي مَا جَدِ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أُعِيرَانِي » و « يروى » « أُعِيرُونِي » ، وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم » ، — بفتح القاف وضم الدال المخففة — الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها » ، أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه في الرمل « قبراً » المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف « لا يبنى ما جد » ، سيف حقل .

الإعراب : « قُلْتُ » فعل وفاعل « أُعِيرَانِي » أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والالف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم » مفعول ثان لأعيرا « لعلني » لعل ، هنا : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لعل « أخط » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها » جار ومجرور متعلق بأخط « قبراً » مفعول به لأخط « لا يبنى » اللام حرف جر ، وأيبنى مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ما جد » صفة لا يبنى ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل . ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :  
أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بِخِيَلًا تُخَلِّدَا  
والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ( لعل أبلغ الأسباب ) وقوله سبحانه : ( لعل أعمال صالحا ) ، ورواه قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ لَعَلِّي — وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا  
وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : فى باقى أخوات لَيْتَ وَلَعَلَّ — وهى :  
إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ — فتقول : إِنْ وإِنِّى ، وَأَنْى وإِنِّى ، وَكَأَنَّى وَكَأَنَّى ،  
وَلَكَّنِّى وَلَكَّنِّى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلزمهما نون الوقاية ؛ فتقول : مَنِى وَعَنِى —  
بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مَنِى وَعَنِى — بالتخفيف — وهو  
شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مَنِى

\*\*\*

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : لأنه من  
وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء ، ووجه تشكك  
هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان « من ، و » عن ، وأتى بهما  
على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة وصل  
ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — ياء مثناة تحتية — وقيس هنا غير  
منصرف للعلية والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول قيس بن عيلان .

الإعراب : « أيها » أى : منادى حذف منه حرف النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ،  
وها للتنيية « السائل » صفة لآى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى » معطوف  
على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « مَنِى »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس  
واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « مَنِى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً للضرورة .



وَفِي لَدُنِّي قَلٌّ ، وَفِي قَدْتِي وَقَطْنِي الحذفُ أيضاً قَدْ يَنِي<sup>(١)</sup>  
 أشار بهذا إلى أن الفصح في «لَدُنِّي» إثبات النون ، كقوله تعالى : ( قَدْ بَلَغْتَ  
 مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ) ويقلُّ حذفها ، كقراءة مَنْ قرأ ( مِنْ لَدُنِّي ) بالتخفيف .  
 والكثيرُ في « قَدْ ، وَقَطْ » ثبوت النون ، نحو : قَدْتِي وَقَطْنِي ، ويقلُّ الحذفُ  
 نحو : قَدِي وَقَطِي ، أي حَسْبِي ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله :

٢١ - قَدْتِي مِنْ نَصْرِ الخَبِيثِينَ قَدِي  
 لَيْسَ الإمام بالشَّيخ المُلْحِد

\*\*\*

(١) « فِي لَدُنِّي ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلقٌ بِقَلٍّ لَدُنِّي ، فَعَصْدٌ لَفْظُهُ : مَبْتَدَأٌ « قَلٌّ ، فَعَلٌ  
 ماضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضميرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى لَدُنِّي المَخْفِةُ ، وَالجُمْلَةُ مِنْ قَلٍّ  
 وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ « وَفِي قَدْتِي ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلقٌ بِبَيْنِ الْآتِي « وَقَطْنِي ،  
 مَعْطُوفٌ عَلَى قَدْتِي « الحذفُ ، مَبْتَدَأٌ ، أَيْضاً ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ « قَدْ ، حَرْفٌ  
 تَقْلِيلٌ « يَنِي ، فَعَلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضميرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى الحذفِ ،  
 وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَنِي وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ « الحذفُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ هَذَا الْمَبْتَدَأِ  
 وَخَبَرُهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ السَّابِقَةِ .

٢١ - هَذَا الْبَيْتُ لِأَبِي نَخِيلَةَ حَمِيدِ بْنِ مَالِكِ الْأَرْقُطِ ، أَحَدِ شُعْرَاءِ عَمْرِو بْنِ أُمِيَّةَ ، مِنْ  
 أَرْجُوزَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ الثَّقَفِيَّ ، وَيَعْرِضُ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ .  
 اللغة : أَرَادَ بِالْخَبِيثِينَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ - وَكُنْيَتُهُ أَبُو خَبِيبٍ - وَمَصْعَبًا أَخَاهُ ،  
 وَغَلْبَهُ لَشَهْرَتِهِ ، وَيُرْوَى « الْخَبِيثِينَ » - بِصِيغَةِ الْجَمْعِ - يَرِيدُ أَبَا خَبِيبٍ وَشِيعَتَهُ ، وَمَعْنَى  
 « قَدْتِي ، حَسْبِي وَكَفَانِي » لَيْسَ الْإِمَامُ لِمُخٍّ ، أَرَادَ بِهِذِهِ التَّعْرِيفُ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ؛ لِأَنَّهُ  
 كَانَ قَدْ نَصَبَ نَفْسَهُ خَلِيفَةً بَعْدَ مَوْتِ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَزِيدَ ، وَكَانَ - مَعَ ذَلِكَ - مُبْتَغَلًا لَا تَبْغِزُ  
 يَدَهُ بَعْطَاءٌ .

الإعراب : « قَدْتِي ، قَدْ : اسمٌ بِمَعْنَى حَسْبٍ مَبْتَدَأٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ،  
 وَالنُّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَقَدْ مَضَافٌ وَالْيَاءُ الَّتِي لِلتَّكْمُلِ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ

= محل جر د من نصر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف  
و الخبيبين ، مضاف إليه د قدى ، يجوز هنا أن يكون قد هذا اسم فعل ، وقد جعله ابن  
هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني ، وجعله آخرون  
اسم فعل أمر بمعنى ليكفني ، وهذا الأخير رأى ضعيف جداً ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والخبر  
محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة د ليس ، فعل ماض ناقص  
الإمام ، اسمها د بالشحيح ، الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة  
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد د الملحد ،  
صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله د قدنى ، و د قدى ، حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية  
وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ،  
وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : د وقد يقولون في الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام  
فلا بد فيه من النون ، وقد اضطرب الشاعر فقال قدنى شبه بحسبى لأن المعنى واحد ، اه .  
وقال الأعمى : د وإثباتها ( النون ) في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنها في البناء ومضارعة  
الحروف بمنزلة من وعن ، فتزعمها النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثي غير آخرهما  
عن السكون ، اه وقال الجوهري : د وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول :  
قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها ،  
مثل ضربنى وشتمنى ، وقال ابن برى يرد على الجوهري د وهم الجوهري في قوله إن النون  
في قدنى زادت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ،  
ولأنما تزداد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف ، كقولك في من وعن إذا أضفتها  
لنفسك : منى وعننى ؛ نذرت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في قد  
وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك  
زادوها في لئيت ، فقالوا : لئتنى ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا في ضرب :  
ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى  
الباء على سكونها ، اه .

. . . . .

= ولا بن هشام هنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في معنى الليب ، وقد عينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الاشمونى فارجع إليها هناك إن شئت ( وانظر الآيات التى أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الآيات ) .

\* \* \*

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم العرب إذا أضيف لياء المتكلم .  
واعلم أن الأصل في الاسم العرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربى ومكرى وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم :  
« فهل أنتم صادقونى ، وفى قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمُؤَافِيَنِ لِيُرْفَدَ خَائِبًا      فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا  
وفى قول الآخر :

أَلَا قَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي      وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ  
وفى قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعَيِّنِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ      صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ  
كما لحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفنى عليكم ، لمشابهة  
أفعل التفضيل لفعل التعجب .



العلم<sup>(١)</sup>

اسْمٌ يُعَيِّنُ اُسْمً مُطْلَقًا عَلَيْهِ : كَجَعْفَرٍ ، وَخَرْنَقًا<sup>(٢)</sup>  
وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَا حِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ<sup>(٣)</sup>

العلم هو : الاسم الذي يعين مسماء مطلقاً ، أى بلا قيدٍ التكلم أو الخطاب أو  
الغيبية ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والعرفة ، و « يعين مسماء » : فصل أخرج  
النكرة ، و « بلا قيد » أخرج بقية للعارف ، كالضمر ؛ فإنه يعين مسماء بقيد  
التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو الغيبة كـ « هو » ، ثم مثل الشيخ  
بأعلام الأناسي وغيرهم ، تنبيهاً على أن مُسَمَّياتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من  
للألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخرنق : اسم امرأة من شعراء العرب<sup>(٤)</sup>

(١) لفظ « العلم » ، في اللغة مشترك لفظي بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى :  
(وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرأ :

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي  
مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » ، لحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام  
المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » ، مبتدأ ، يعين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى اسم « المسمى » ، مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة  
لاسم « مطلقاً » ، حال من الضمير المستتر في يعين « علم » ، علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف  
والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » ، خبراً مقدماً ،  
و « علم » ، مبتدأ مؤخرأ « كجعفر » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ،  
وتقدير الكلام : وذلك كأنك تقولك جعفر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » ، كلهن  
معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهي أخت طارقة بن العبد لأمه ، وقرن : اسم قبيلة ، وعدن : اسم مكان ،  
ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جبل ، وهيلة : اسم شاة ، وواشق :  
اسم كلب .

\*\*\*

وَأَسْمَاءُ أَتَى ، وَكُنْيَةٌ ، وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا<sup>(١)</sup>

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا  
ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمر ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أبٌ أو أمٌ ،  
كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللَقَبِ : ما أشعرَ بمدح كزين العابدين ، أو ذمَّ  
كأنف الناقة .

وأشار بقوله : « وَأَخْرَنَ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب  
تأخيرُه ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ،  
إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

(١) « وأسماء ، حال من الضمير المستتر في أتى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم ، وكُنْيَةٍ ، وَلَقَبًا ، معطوفان على قوله أسماء ، وآخرن ،  
الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ذَا ، مفعول به لآخر ، وهو اسم إشارة  
مبني على السكون في محل نصب ، إن ، حرف شرط ، سواء ، سوى : مفعول به مقدم  
لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه ، صحبا ،  
صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب  
سواء فآخره .

٢٢ — بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا  
يَبْطُنُ شِرْيَانًا يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

٢٢ — البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بني كامل ، وهو من قصيدة لها تراثه بها ، وأولها :

كلُّ امرئٍ يَمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ  
اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب — كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته « شريان » — بكسر أوله وسكون ثانيه — موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلِغْ هُذَيْلًا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ  
الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » — بمعنى صاحب — اسم أن ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمرا » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمرا ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « يبطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، ويطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مفردة على الياء لتثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف و ضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله في محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « يبطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمرا » حيث قدمت اللقب — وهو قولها « ذا الكلب » — على الاسم — وهو قولها « عمرا » — والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت « بأن عمرا ذا الكلب » .

ولما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =



وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار<sup>(١)</sup> بين أن تُقدِّم الكنيةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

== لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الحزرجي :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله « مزريقيا عمرو » ، فإن « مزريقيا » لقب ، و « عمرو » اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء » فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وآخر اللقب .

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذي نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصاري — ذكروا أن قول ابن مالك \* وأخرن ذا إن سواه صحبا \* موم لخلاف المراد ، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطي في محمه : إن كان ( أى اللقب ) مع الكنية فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذي يومه كلام المصنف مقصوده ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان ما عداه اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش لنسختي تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسما صحبا » ، ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيرهُ عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك ، اهـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : \* « وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سَوَاهُ صَحْبًا » \* : \* « وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا » \* وهو أحسن منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الأسمَ ، ومفهومة أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سَوَاهَا صَحْبًا » لَمَا وَرَدَ عليه شيء ، إذ يصير التقدير : وأخِرَ اللَّقْبِ إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخِرَ اللقب إذا صحب الاسم .

\* \* \*

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ (١)  
إذا اجتمع الاسم واللقب : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم  
مركبًا واللقب مفردًا ، أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا .

(١) « إن » حرف شرط « يكونا » فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والالف اسمها مبنى على السكون في محل رفع « مفردين » خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني « فأضف » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « حتما » مفعول مطلق عامله محذوف « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : هو عبارة عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا . فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أي وإن لم يكونا مفردين « أتبع » فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذي » اسم موصول مفعول به لاتبع ، مبنى على السكون في محل نصب « ردف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذي » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة<sup>(١)</sup> ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ؛ وأجاز الكوفيون الإتيانَ ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ ، وواقفهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركباً ومفرداً ، نحو عبد الله كُرْزٍ ، وسعيد أنفُ الناقة — وجب الإتيانُ ؛ فتنبِيعُ الثاني الأول في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقة ، وأنفَ الناقة ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقة ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفُ الناقة ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفُ الناقةِ ، ورأيت زيدا أنفُ الناقة ، ومررت بزَيْدٍ أنفُ الناقة ، وأنفُ الناقة .

\*\*\*

(١) وجوب الإضافة عندم شروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، فإنه لا يجوز فيه الإضافة ، فتقول : جاءني الحارث كُرْزٍ ، بإتيان الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقي أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزجاجي .



وَمِنْهُ مَنقُولٌ : كَفَضَلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأَدَدٌ<sup>(١)</sup>  
 وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ يَغْيِرُ « وَيَهْ » تَمَّ أُعْرِبَا<sup>(٢)</sup>  
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ<sup>(٣)</sup>

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر  
 « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كفضل  
 « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة . « أدد » : معطوف على قوله منقول  
 وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
 لمبتدأ محذوف : أي وذلك كأن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر  
 معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » في البيت السابق ، « وما » الواو عاطفة ، وما اسم موصول  
 معطوف على جملة ، مبني على السكون في محل رفع « يمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب  
 الآتي « ركب » ركب : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا  
 تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والالف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل  
 لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبني على السكون في محل  
 رفع « إن » حرف شرط « يغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتي ، وغير مضاف  
 و « يه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل  
 الشرط « أعرب » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
 هو يعود على ذا ، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب  
 الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ  
 وبه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « في الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو »  
 فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف  
 إليه « وأبي » الواو عاطفة ، وأبي : معطوف على عبد ، مجرور بآلية نيابة عن الكسرة  
 لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف و « قحافة » مضاف إليه .

ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسُعاد ، وأدَد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحَارِثٍ ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسدٍ ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقام زيدٌ ، وزيد قائمٌ<sup>(١)</sup> ، وحكمها أنها تُحَكَّى ؛ فتقول : جاءني زيدٌ قائمٌ ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ ، ومررتُ بزيدٍ قائمٌ ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كبعْلَبَك ، ومَعْدِي كرب ، وسيبويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « وَيْ » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « وَيْ » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءني بَعْلَبَك ، ورأيتُ بَعْلَبَك ، ومررتُ بِبَعْلَبَك ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءني بَعْلَبَك ، ورأيتُ بَعْلَبَك ، ومررتُ بِبَعْلَبَك ، ويجوز [ أيضاً ] أن يعرب أيضاً إعراب المتضامين ؛ فتقول : جاءني حَضْرَمَوْتِ ، ورأيتُ حَضْرَمَوْتِ ، ومررتُ بِحَضْرَمَوْتِ .

وتقول [ فيما ختم بويْ ] : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا « تأبط شراً » وسموا « شاب قرناها » ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا    بَنِي شَابٍ قَرَنَاهَا نُصْرٌ وَتُحْلَبٌ  
وسموا « ذرى خبا » ويشكر ، ويريد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموها بها ، وإنما قامها النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ماركب تركيب إضافة : كعبد شمس ، وأبي قحافة ، وهو معرب ؛  
فتقول : جاءني عبْدُ شمسٍ وأبو قحافة ، ورأيتُ عبْدَ شمسٍ وأبَا قحافة ، ومررتُ  
بعبْدِ شمسٍ وأبي قحافة .

ونبةً بالمثاليين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « مَبْدٍ » ،  
وبالحروف ، كـ « أَبِي » وأن الجزء الثاني يكون مُنْصَرِفًا ، كـ « شمس » ، وغير  
منصرف ، كـ « قحافة » .

\*\*\*

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ<sup>(١)</sup>  
مِنْ ذَاكَ : أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ ، وَهَكَذَا نِعَالَةٌ لِلثَّغْلَبِ<sup>(٢)</sup>

(١) « ووضعوا » الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعل  
مبنى على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ،  
و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف  
عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا  
منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »  
مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل  
مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود  
إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال  
كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وهو خبر عن الضمير  
الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر وذاك ، ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بمن ،  
والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ،  
وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كأن من ذاك حال كونه علماً للعقرب  
« وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة



وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِّلْمَبْرَةِ ، كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِّلْفَجْرِ<sup>(١)</sup>

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فَعِلْمُ الشَّخْصِ لَهُ حَكَانٌ : مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَعِيْنُهُ : كَزَيْدٌ ، وَأَحْمَدٌ وَلَفْظِيٌّ ، وَهُوَ صَحَّةٌ مَجِيءُ الْحَالِ مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، نَحْوُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ ، نَحْوُ : « هَذَا أَحْمَدُ » وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الْعَمْرُو »<sup>(٢)</sup> .

== مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِالْكَافِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ خَبَرٌ مُّقَدِّمٌ وَثَعَالَةٌ ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، لِلثَّلَاثِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبَرِ كَمَا تَقْدِمُ فِيمَا قَبْلَهُ .

(١) « وَمِثْلُهُ » الْوَائِدَةُ عَاطِفَةٌ ، مِثْلٌ : خَبَرٌ مُّقَدِّمٌ ، وَمِثْلُ مُضَافٍ وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ غَائِبٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مَبْنَى عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرِّ « بَرَّةٌ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « لِّلْمَبْرَةِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرٍ مُشْتَقٍّ « كَذَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحْذَوْفٍ خَبَرٌ مُّقَدِّمٌ « فَجَارِ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، مَبْنَى عَلَى الْكُسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « عِلْمٌ » مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مُحْذَوْفٌ « لِّلْفَجْرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ الْخَبَرِ الْمُحْذَوْفِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَجَارِ كَذَا عِلْمٌ مَوْضُوعٌ لِّلْفَجْرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ « لِّلْفَجْرِ » جَارًا وَمَجْرُورًا فِي مَحَلِّ الْوَصْفِ لِعِلْمٍ ، وَيَجُوزُ غَيْرُ هَذَيْنِ الْإِعْرَابَيْنِ لِعِلْمٍ أَيْضًا ، فَتَأْمَلُ .

(٢) اعْلَمْ أَنَّ الْعِلْمَ بِحَسَبِ الْأَصْلِ لَا تَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، وَلَا يُضَافُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالْعِلْمِيَّةِ ، وَالْإِضَافَةُ وَسِيلَتَانِ لِلتَّعْرِيفِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ عَلَى الْإِسْمِ الْوَاحِدِ مَعْرِفَتَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَحْصُلُ الْإِشْتِرَاكُ الْإِتْفَاقِي فِي الْإِسْمِ الْعِلْمِ ؛ فَيَكُونُ لَكَ صَدِيقَانِ إِسْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، مِثْلًا . وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُشَبِّهُ الْعِلْمُ إِسْمَ الْجِنْسِ ؛ فَتُفَصِّلُ بِهِ أَلٌ ، وَتُضَيِّفُهُ ، كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِرَجُلٍ وَغُلَامٍ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ؛ فَمِنْ دُخُولِ « أَلٌ » عَلَى عِلْمٍ الشَّخْصِ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِي :

بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا =

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه [ اللفظي ] ، فتقول : « هذا أسامة مُقبلاً »  
فتمنعه من الصرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام ، فلا تقول :  
« هذا الأسامة »<sup>(١)</sup> .

= وقول الأختل التغلي :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ  
وفي هذا البيت اقتران العلم بآل ، وإضافته .  
ومن بجىء العلم متصفاً قولهم : ربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ومضر الحمراء ؛ وقال  
رجل من طيء :

عَلَا زَيْدٌ نَا يَوْمَ النَّقَارِاسِ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّمَرَتَيْنِ يَمَانِ  
وقال ربيعة الرقي :

لَشَتَانِ مَا يَنْ يَزِيدُ بِنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرُّ ابْنِ حَاتِمِ  
وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُرَيْتَ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُذَيَّاتِي وَأُمِّهِنَّ  
\* أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ \*

والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك  
ثلاثة أخرى :

(الأول) أنه يبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل ، وثعالة هارب ،  
كما تقول : على حاضر ، وغالد مسافر .

(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمنع  
أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقى صحت إضافته على ما علمت في علم  
الشخص .

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل  
المنعوت في تعريفه أو تنكيده كما هو معلوم .

وحكم عَلم الجنس في المعنى كحكم النكرة : مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَامَةٌ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يصدق عليها أُمٌّ عَرِيْطٌ ، وكلُّ ثعلبٍ يصدق عليه ثُعَالَةٌ<sup>(١)</sup> .

وعَلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثَّل بقوله : « بَرَّةٌ لِلْبِرَّةِ ، وفَجَّارٌ لِلْفَجْرَةِ » .

\*\*\*

(١) وهنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بياناً قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهي : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة . أما علم الشخص فهو اللفظ الذي وضع للذات مع جميع مشخصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبي بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التي تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، وبياض أو سمر ، وعبالة أو نخافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل الشخصيات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المقترن بال التي للعهد في الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب آل العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة آل ، أما دلالة علم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ ، وهذا يفهم من قول الناظم

\* اسم بعين المسمى مطلقاً \*

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة — وهي في أسامة مثلاً وفي أسد أيضاً : الحيوان المفترس ذو الأظفار التي يغتال بها — ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتباري ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة في الذهن في حين الوضع ، فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة — وهي الحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات — بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع ، ويقدر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع ، ولما كانت الحقيقة متحققة في كل فرد صالح للواحد والكثير ، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلاً ، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة .



## أَسْمُ الْإِشَارَةِ

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرَ بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ (١)

يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ : « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة ،  
وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة (٢) .

(١) « بِذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أَشِرَ » الآتي « لمفرد » جار ومجرور متعلق  
بأشِر كذلك « مذكر » نعمت لمفرد « أَشِرَ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنت « بِذِي » جار ومجرور متعلق بقوله اقصر الآتي « وَذِهِ » الواو عاطفة ،  
وזה : معطوف على ذِي « تِي تَا » معطوفان على ذِي بإسقاط حرف العطف « عَلَى الْأُنْثَى »  
جار ومجرور متعلق بقوله اقصر الآتي أيضاً « اقصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقصر » معطوفة على جملة « أَشِرَ » بإسقاط العاطف .

(٢) وهنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا الكتاب  
من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذَا » وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى :  
الأول « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثاني « ذاته » بهاء مكسورة بعد الهمة  
المكسورة ، والثالث « ذأؤه » بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آلك »  
بهمزة مدودة بعدها لام ثم كاف ، ومن ذكر آلك الناظم في كتابه التسهيل .

الأمر الثاني : أن « ذَا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة  
أو حكماً ؛ فالمفرد الحقيقي نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكماً  
نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : ( عوان بين ذلك ) أى بين  
المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذَا » في الإشارة إلى الجمع ، كما في قول  
ليد بن ربيعة العامري :

وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا      وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الأمر الثالث : أن الأصل في « ذَا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما في الأمثلة  
التي ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما في قول الله تعالى :

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بِـ « نِذَى » ، وَ « ذِهْ » بِسُكُونِ الْهَاءِ ، وَ « تِي » ، وَ « تَا » ،  
وَ « ذِهْ » بِكُسْرِ الْهَاءِ : بِاخْتِلَاسٍ ، وَ بِإِشْبَاعٍ ، وَ « تِهْ » بِسُكُونِ الْهَاءِ ، وَ بِكُسْرِهَا ،  
بِاخْتِلَاسٍ ، وَ بِإِشْبَاعٍ ، وَ « ذَاتُ » .

\* \* \*

وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذَا كُرُ تَطِعَ (١)  
يُشَارُ إِلَى الْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بِـ « ذَانِ » وَفِي حَالَةِ النِّصْبِ وَالْجَرِّ بِـ « ذَيْنِ »  
وَالِى الْمُؤَنَّثَيْنِ بِـ « تَانِ » فِي الرَّفْعِ ، وَ « تَيْنِ » فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ .

\* \* \*

وَ بِأُولَى أُشِيرُ لِمَجْمَعٍ مُطْلَقًا ، وَالْمَذَى أُولَى ، وَلَدَى الْبُؤْدِ انْطِقًا (٢)

= ( فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَتْ هَذَا رُبِّي ) أَشَارَ إِلَى الشَّمْسِ - وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ  
( بَازِغَةٌ ) - بِقَوْلِهِ : ( هَذَا رُبِّي ) لِأَنَّهُ نَزَلَهَا مِنْزِلَةُ الْمَذْكُورِ ، وَيُقَالُ : بَلْ لَأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهَا  
بِمَذْكُورٍ ، وَيُقَالُ : بَلْ لِأَنَّ لُغَةَ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الَّذِي ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى لِسَانِهِ  
لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ .

(١) « وَذَانِ » ، الْوَائِ عَاطِفَةٌ ، ذَانِ : مُبْتَدَأٌ ، تَانِ ، مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ  
الْعَطْفِ « لِذَيْنِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ « الْمُرْتَفِعِ » ، نَعْتٌ لِلْمُثَنَّى ،  
وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا « وَفِي سِوَاهُ » ، الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ  
« إِذَا كُرُ » ، الْآتِي ، وَسُورَى مُضَافٌ وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ لِلْغَائِبِ الْعَائِدِ إِلَى الْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ مُضَافٌ  
إِلَيْهِ ، وَقَدْ أَعْمَلَ الْحَرْفُ فِي « سُورَى » ، لِأَنَّهُا عِنْدَهُ مُتَصَرِّفَةٌ وَلَيْسَتْ ظَرْفًا لَيْسَ غَيْرُ « ذَيْنِ » ،  
مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « إِذَا كُرُ » ، الْآتِي « تَيْنِ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى ذَيْنِ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ  
الْعَطْفِ « إِذَا كُرُ » ، فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَجُمْلَةُ « إِذَا كُرُ » ،  
مَعْطُوفَةٌ بِالْوَائِ عَلَى مَا قَبْلَهَا .

(٢) « وَبِأُولَى » ، الْوَائِ عَاطِفَةٌ ، وَالبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ ، وَ « أُولَى » ، مَجْرُورٌ الْمَحَلُّ بِالبَاءِ ،  
وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أُشِيرُ » ، الْآتِي « أُشِيرُ » ، فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ  
وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « لِمَجْمَعٍ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أُشِيرُ » ، السَّابِقِ « مُطْلَقًا » ، حَالٌ مِنْ  
قَوْلِهِ « دَجْمَعٌ » ، « وَالْمَذَى » ، مُبْتَدَأٌ ، أُولَى ، خَبَرُهُ « وَلَدَى » ، الْوَائِ عَاطِفَةٌ ، لَدَى : ظَرْفٌ =

بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ ،

وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُمْتَنِعَةٌ (١)

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا — بِـ «أُولَى» ولهذا قال المصنف :  
«أَشِيرُ لِمَجْمُوعٍ مُطْلَقًا» ، ومقتضى هذا أنه يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعَقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وهو كذلك ،  
ولكن الأكثر استعمالها في العاقل ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ :

٢٣ — ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ الْوَلَوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

= بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا»  
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والالف للاطلاق ، ويجوز أن  
تكون الالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وهذا أولى وأقرب .

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق فى البيت السابق «حرفا» حال من  
«الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف  
و «لام» مضاف إليه «أو» حرف غطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف  
الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام»  
مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم  
على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ ،  
وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنعة إن قدمت ها  
فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقوله —

وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِثْنِ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللغة : «ذم» فعل أمر من الذم ، ويجوز لك فى الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث :  
الكسر ؛ لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبنى على السكون وحرك  
بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، =



وفيهما لغتان : الدُّ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ،  
والقَصْرُ ، وهي لغة بني تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن  
المُشَارَ إليه له رُتبتان : القُربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشارُ به إلى القريب ،

وهذه لغة بني أسد ، والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة  
« المنازل ، جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه  
يقول فيما بعد « منزلة اللوى ، — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه «العيش»  
أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم  
أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناءة وغبطة .

الإعراب : « ذم ، فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وهو مفتوح  
الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للاتباع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل ، مفعول به لزم « بعد ، ظرف متعلق  
بمحذوف حال من المنازل » وبعد مضاف و « منزلة ، مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ،  
و « اللوى ، مضاف إليه « والعيش ، الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل  
« بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولائك ،  
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام ، بدل من اسم الإشارة أو عطف  
بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك ، حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام ، ومثله فى  
ذلك قول الله تعالى : ( إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولاً ) وقد ذكر  
ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد « والعيش بعد أولئك الأقوام .  
وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن  
الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلونها كافية أعظم الكفاية  
للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء .

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : « ذاك » أو الكاف واللام نحو « ذلك » .

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .  
فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول « هَذَا » <sup>(١)</sup> وعليه قوله :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لثني أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يوتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا يمتنع ، وما ورد منه قول العرجي ، وقيل : قائله كامل الثقي :

يَا مَأْمِيحَ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا

مِنْ هَوْلِيَّائِكُنَّ الضَّالِّ السَّيْرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هَوْلِيَّائِكُنَّ » فإنه تصغير « أولاء » الذي هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » ، التنبيه في أوله ، وكاف الخطاب في آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

لِخَوَلَةٍ أَطْلَالٍ بِرُقَّةٍ نَهْمَدِ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَّتْنِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمَعْبَدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل :

ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالآثافي « برقة » بضم فسكون — هي كل راية

فيها رمل وطن أو حجارة ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدما صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَاكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس له شار إليه إلا ربتان : قُرْبَى ، وَبُعْدَى ، كما قرّرناه ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، وَوُسْطَى ، وَبُعْدَى ؛ فيشار إلى مَنْ في القُرْبَى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ : كَذَا ، وَذَى ، وإلى مَنْ

= وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة شهيد « تلوح ، تظهر » الوشم ، أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يدر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً « البعير المعبد ، الأجر » بني غبراء ، الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص « الطراف » بكسر الطاء بزنة الكتاب — البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم — يعرفونه ، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء ، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « بنى » مفعول به ، وبنى مضاف ، و « غبراء » مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصرية فجملة « لا ينكرون » من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى عليية — وهو أولى — فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لنا كيد النقي « أهل » معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله « لا ينكرون » ، وأهل مضاف واسم الإشارة من « هناك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطراف » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « الممدد » نعت للطراف .

الشاهد فيه : قوله « هناك » حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يحىء باللام ، ولم يقع لي — مع طویل البحث وكثرة الممارسة — نظير لهذا البيت بما اجتمعت فيه « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه الفواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافوها العرب قد سمعوا من يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعدة ،



في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ ،  
نحو « ذَلِك » .

\*\*\*

وَبِهِنَا أَوْ هَهْنَا أَشْرَ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صَلَا<sup>(١)</sup>  
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِئِمَّ فَهْ ، أَوْ هُنَا أَوْ بِهِنَّا لِكَ انْطِقَنَّ ، أَوْ هِنَا<sup>(٢)</sup>  
يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِ « هِنَا » وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هِنَا » ؛  
وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنُفِ بِ « هُنَاكَ » ، وَهُنَّا لِكَ ، وَهِنَا « بَفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا  
مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ ، وَبِ « ثُمَّ » وَ « هِنَتْ » ، وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ « هُنَاكَ » لِلْمُتَوَسِّطِ ،  
وَمَا بَعْدَهُ لِلْبَعِيدِ .

\*\*\*

(١) « وَبِهِنَا ، الْوَائِ عَاطِفَةٌ ، بِهِنَا : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « أَشْرَ ، الْآتِي ، دَاوُ ،  
حَرْفٌ عَاطِفٌ « هِنَا » ، مَعْطُوفٌ عَلَى هِنَا « أَشْرَ » ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوباً  
تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « إِلَى » ، حَرْفٌ جَرٌّ يَتَعَلَّقُ بِأَشْرَ « دَانِي » ، مَجْرُورٌ بِإِلَى ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ  
عَلَى الْيَاءِ لِلثَّقَلِ ، وَدَانِي مِضَافٌ وَ الْمَكَانِ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ « وَبِهِ » ، الْوَائِ عَاطِفَةٌ ، بِهِ : جَارٌ  
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ صَلَا الْآتِي « الْكَاف » ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَا الْآتِي  
« صَلَا » ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ ، وَيَجُوزُ  
أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَلْفُ مُبَدَلَةً مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ لِلْوَقْفِ .

(٢) « فِي الْبَعْدِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « صَلَا » فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ « دَاوُ ، حَرْفٌ عَاطِفٌ  
مَعْنَاهُ هِنَا التَّخْيِيرُ « بِئِمَّ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « فَهْ » ، الْآتِي « فَهْ » ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ  
مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « دَاوُ ، حَرْفٌ عَاطِفٌ « هِنَا » ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ « ثُمَّ » السَّابِقِ  
« دَاوُ ، حَرْفٌ عَاطِفٌ « بِهِنَّا لِكَ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ انْطِقَنَّ الْآتِي « انْطِقَنَّ » ، انْطِقَ : فَعَلٌ  
أَمْرٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ  
أَنْتَ ، وَنُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ حَرْفٌ لَا يَحْمِلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « دَاوُ ، حَرْفٌ عَاطِفٌ « هِنَا » ،  
مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ « هُنَاكَ » .

## المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأَنْثَى الَّتِي، وَالْيَا إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُثَبِّتُ<sup>(١)</sup>  
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ، وَالتَّوْنُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةً<sup>(٢)</sup>

(١) «موصول، مبتدأ أول، وموصول مضاف و، والأسماء، مضاف إليه «الذي، مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى، مبتدأ «التي، خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره — بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الأسماء أنشأ التي، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى، مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: كائنة منه، فيكون على هذا قوله «التي، بدلا من الأنثى «واليا، مفعول مقدم لقوله «لا تثبت، «إذا، ظرف ضمن معنى الشرط «ما، زائدة «نیا، ثنى: فعل ماض مبني للجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا، إليها، وهي جملة الشرط «لا، ناهية «تثبت، فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا ثنيتها — أي الذي والتي — فلا تثبتها،

(٢) «بل، حرف عطف معناه الانتقال «ما، اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما — إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه، تلى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله، أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامة، مفعول ثان لأول «والتون، مبتدأ «إن، شرطية «تشدد، فعل مضارع مبني للجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو التون «فلا، الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه، اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا، محذوف، وتقديره: فلا ملامة عليك، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ.

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا أَيْضًا ، وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا<sup>(١)</sup>

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أَنْ » المصدرية ، وتُوصَلُ بالفعل المنصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمرأ ، نحو : « أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ »<sup>(٢)</sup> ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وقوله تعالى : ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) — فهي مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة .

ومنها : « أَنَّ » وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : ( أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ ) وأن المخففة كالثقيلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لكن أَسْمَاءُ يكون محذوفاً ، واسم المُنْقَلَةِ مذكوراً .

ومنها : « كَيْ » وتُوصَلُ بفعل مضارع فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا » .

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شُدَّدَا » ، الآتي « وتين » معطوف على « ذين » ، « شُدَّدَا » شدد : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أَيْضًا » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بِذَلِكَ » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي « قصد » : فعل ماض مبني للمجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

(٢) اختلف العلماء في « أَنْ » ، الداخلة على فعل الأمر في نحو هذا المثال ، فقال قوم منهم سيبويه : هي مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجروراً بالباء المذكورة . لأن حرف الجر يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدرة ، وقال قوم منهم الزجاجي : إن لم تذكر الباء فهي مفسرة نظيرها في قوله تعالى ( وانطلق الملائكة منهم أن أمشوا ) فإن تقدم عليها حرف الجر فهي مصدرية . وقال قوم : هي زائدة ومعنى « بِأَنْ قُمْ » بلفظ قم .



ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتُ مُنْطَلِقًا » [ أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا ] وغير ظرفية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتُ زَيْدًا » وتوصل بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وعجبت مما تضرب زيدا » ومنه <sup>(١)</sup> : ( بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ) وبالجملة الاسمية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وهو قليل <sup>(٢)</sup> ، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع النفي بلم ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وَيَقِلُّ وَضُلُّهَا - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منفيًا بلم ، نحو : « لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجماً ، ولا أكله ما أن حراء مكانه ؛ فقال جمهور البصريين : « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكله ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للخطبة - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسب ابن السكيت فى كتاب الألفاظ ( ص ٧٣ ط بيروت ) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غريب النصرى .

اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضي ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنفِ « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصول الحرفي — وهو

= بالبدال المهملة مكان الفاء — والمعنى واحد « آوى » مضارع آوى — من باب ضرب — إلى منزله ، إذا رجع إليه وأقام به « قعيده » قعيده البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه « لسكاع » يريد أنها متناهية في الحبث ،

المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا ، امرأة شديدة الحبث متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله « أطوف » الأول « ثم » حرف عطف « آوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلى بيت » جار ومجرور متعلق بقوله « آوى » « قعيده » قعيده : مبتدأ . وقعيده مضاف والضمير مضاف إليه « لسكاع » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله « بيت » ، وهذا إعراب على حسب الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، ويكون قوله « لسكاع » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : قعيده مفعول لها : بالسكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله « ما أطوف » حيث أدخل « ما » المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة للنداء ، وهو في قوله « لسكاع » حيث بدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح الفاء والعين — مما كان سبباً للأنث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : بالسكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : هذه لسكاع ، ولا أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله « لسكاع » هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل « لسكاع » منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .

« أَنْ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْفَعَةً ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ تَهْوَمُ » أى قِيَامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ » وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ ، وَيُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ ، وأريدُ أَنْ تَهْوَمَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصولُ الاسمى فـ « الذى » للمفرد للذكر <sup>(١)</sup> ، و « التى » للمفردة المؤنثة .  
فإن ثَنَيْتَ أَسْقَطْتَ الياء وأتيت مكانها : بالألف فى حالة الرفع ، نحو : « اللّذَانِ ، واللّتانِ » وبالياء فى حالتي الجر والنصب ؛ فتقول : « اللّذَيْنِ ، واللّتينِ » .  
وإن شئت شَدَدْتَ النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — قلت : « اللّذَانِ واللّتانِ » وقد قرئ : ( واللّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « اللّذَيْنِ ، واللّتينِ » وقد قرئ : ( رَبَّنَا أَرْنَا اللّذَيْنِ )  
— بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً فى ثنية « ذَا ، وَتَا » اسمى الإشارة ؛ فتقول : « ذَانِ ، وتَانِ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنِ وَتَيْنِ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم فى « الذى ، التى » .

\*\*\*

جَمْعُ الَّذِي الْأَلْيُ الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظَقًا <sup>(٢)</sup>

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق محض نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوماً مطراً .

(٢) « جمع ، مبتدأ ، وجمع مضاف وداللى ، مضاف إليه « الأولى » خبر المبتدأ « الذين » معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف « مطلقاً » حال من الذين « وبعضهم » الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه « بالواو » جار ومجرور =



بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا<sup>(١)</sup>

يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ « الْأَلِي » مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيره ، نحو : « جاءني الألي فعلاً » وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :

٢٦ - وَتُبْلَى الْأَلِي يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأَلِي

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبَلِ

= متعلق بقوله نطق الآتي « رفعا ، يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولاً لأجله « نطقاً ، نطق : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعضهم ، والآلف للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم .

(١) « باللات ، جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي « واللاء ، معطوف على اللات « التي ، مبتدأ « قد ، حرف تحقيق « جمعا ، جمع : فعل ماضٍ مبني بالجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « واللاء ، الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ « كالذين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في « وقع ، الآتي « نزراً ، حال ثانية من الضمير المستتر في وقع « وقعا ، وقع : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « اللاء ، والآلف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء .

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد بن خالد - الهذلي ، وقبلة :

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قَدِيمًا ، فَتُبْلِينَا الْمُنُونَ ، وَمَا نُبْلَى

اللغة : « خطوب ، جمع خطب ، وهو الأمر العظيم « تملت شبابنا ، استمتعت بهم « تلبينا ، تفنينا « المنون ، المنية والموت « يستلثمون ، يلبسون الأمانة ، وهي الدرع ، و « يوم الروع ، يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب « الحدأ ، جمع حدأة ، وهو طائر معروف ، ووزنه عنبه وعنب ، وأراد بها الخيل على التشبيه « القبل ، جمع قبلاء ، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً ، فتلبينا المنون وما نلبها =

= وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدا في سرعتها وخفتها .

الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المتنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «الآلى» مفعول به لتبلى «يستلمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول . «على» حرف جر «الآلى» اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الآلى» الواقع مفعولاً به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و «الروح» مضاف إليه «كالحدا» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني «القبل» صفة للحدا ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «الاولى يستلمون» ، وقوله «الآلى تراهن» حيث استعمل لفظ الاولى في المرة الاولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالاولى تراهن إلخ الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلمون» وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» وهو «هن» .

ومن استعمال «الآلى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

نَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْآلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر :

فَأَمَّا الْآلَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا

وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ،

ومن استعماله في جمع الذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الْآلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ نَأَسَوْا فَسَنُّوا لِلْكَرَامِ التَّأْسِيَا

ومن استعماله في الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع

المؤنثات — قول الآخر :

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْآلَى مَرَزَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

قال : « يَسْتَلْتُمُونَ » ثم قال : « تَراهُنَّ » .

ويقال للذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أي : رفعا ، ونصباً ، وجراً - فتقول : « جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا » ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه .

وبعضُ العرب يقولُ : « الذُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛ وهم بنو هَذِيلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الذُّونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحًا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد ( النواحر ٤٧ ) إلى رجل جاهل من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى روبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدْعَ لِسَارِحٍ مُرَاحَا  
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا  
\* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا \*

اللغة : نحن الذون ، هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نواحره « نحن الذين » ، على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : ( فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ) « النخيل » - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه « غارة » ، اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » ، إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً « مفاحا » بضم الميم - مرافقا حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لا شبهة فيه ولا غلظة ، وهو بزة غراب ، وجعله العيني - وتبعه البغدادى - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبر المبتدأ « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا » ، يوم ، ظرفان =



وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : « اللَّاتِ ، وَاللَّاءِ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلَنَ ، وَاللَّاءُ فَعَلَنَ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « اللَّاتِي ، وَاللَّائِي » .

وَقَدْ وَرَدَ « اللَّاءِ » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

[ كَمَا قَدْ تَجَيَّءُ « الْأُولَى » بِمَعْنَى « اللَّاءِ » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا ]

\*\*\*

== يتعلّقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و«النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أى مغيرين — وقوله «ملاحا» نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتى النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد من اطلعنا على كلامهم من العلماء .

اللغة : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك : مهدت الفراش مهدأ ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فلأنفسهم يمهدون) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر — بفتح الجاء أو كسرهما أو ضمها — وهو حوض الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالهد — بأ كبر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة ، وأمن : خبر ما «منه» علينا ، كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق =

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ<sup>(١)</sup>  
وَكَالَتِي — أَيْضًا — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَنِّي ذَوَاتُ<sup>(٢)</sup>

= « مهدوا ، مهد : فعل ماض ، ووار الجماعة فاعله ، والحجورا ، مفعول به لمهد ، والآف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضي — الذي هو مهد — وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « والآء » حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ فجاء به وصفاً لآباء .  
وقد استعملوا « الآلاء » اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم :

إِلَى النَّفْرِ الْبَيْضِ الْآلَاءُ كَانَهُمْ صَفَائِحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ  
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْآلَاءُ كَانَهُمْ سِيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

(١) « ومن » مبتدأ « وما ، وأل » معطوفان على من « تساوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجملة من تساوى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول مفعول به لقوله « تساوى » وقوله « ذكر » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الواقع مفعولاً به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وهكذا » ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله « شهر » الآتي « ذو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بقوله « شهر » الآتي ، وعند مضاف و « طيء » مضاف إليه « شهر » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ذو » والجملة من شهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو .

(٢) « كالتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله محذوف « لديهم » لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه « ذات » مبتدأ مؤخر « وموضع » منصوب على الظرفية المسكانية ناصبه قوله « أنى » الآتى ، وموضع مضاف و « اللاتى » مضاف إليه « أنى ذوات » فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تُساوى ما ذكر » إلى أن « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — [ المفرد ] والمثنى ، والمجموع — فتقول : جاءني مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛ وأعجبني مَارُكِبَ ، وَمَارُكِبَتْ ، وَمَارُكِبَا ، وَمَارُكِبَتَا ، وَمَارُكِبُوا ، وَمَارُكِبَتَا ؛ وجاءني القائم ، والقائمة ، والقائمَانِ ، والقائمَتَانِ ، والقائمُونَ ، والقائمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل <sup>(١)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ) وقولهم : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » و « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره <sup>(٢)</sup> ،

(١) تستعمل « ما » في العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : ( يسبح لله ما في السموات وما في الأرض ) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد ، بدليل قوله : ( وإن من شيء إلا يسبح بحمده ) والموضع الثاني : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : انظر ما ظهر لي ، وليس منه قوله تعالى : ( إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً ) لأن إبهام ذكوره وأنوثته لا يخرجها عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا في ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم ) وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان ،

(٢) تستعمل « من » في غير العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقرن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : ( فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع ، والموضع الثاني : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : ( من لا يستجيب له ) وقول الشاعر :

\* أمرب القطاهل من يعير جناحه \*

وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما =



كقوله تعالى : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ) ومنه قول الشاعر :

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنْتَنِي      قُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ :  
أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ ؟

= لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : ( والله يسجد من في السموات ومن في الأرض ) واستعمال من فيما لا يعقل — في هذا الموضع — من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ انكسنة ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لاستشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحرئى وأبى تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو من يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : «السرب» جماعة الطباء والقطا ونحوهما ، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق بكيت ، وسرب مضاف و«القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق بكيت ، مبنى على السكون في محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بي «ننى» جار ومجرور متعلق بمر «قُلْتُ» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف ويا المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآن «جدير» خبر المبتدأ «أمر» الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و«القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : =

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : « جَاءَنِي الْقَائِمُ » ،  
وَالْمَرْكُوبُ » وَأُخْتُكَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ،  
وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصولية  
في شيء .

وأما مَنْ وما غير المصدرية فاسمان اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها  
حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمال « ذو » موصولة ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم  
فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً<sup>(٢)</sup> ؛

= هل الذي يعير جناحه موجود دجناحه ، جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف  
والضمير مضاف إليه دلعل ، لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها دلى ،  
حرف جر دمن ، اسم موصول مبنى على السكون في محل جر يالى ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله أطير الآتى قد ، حرف تحقيق د هويت ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة  
الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته دأطير ، فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أطير وفاعله في محل رفع خبر دلعل .

الشاهد فيه : قوله دأسرب القطا ، وقوله دمن يعير جناحه ، والنداء معناه طلب إقبال  
من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم  
الإقبال ، أو الذى يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساع  
أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل بحسب وضعه إلا فى العقلاء ، وقد تمادى فى معاملته  
معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإغارة إنما  
يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِيْنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه د ذو ، الموصولة عاقلاً أو غير عاقل ؛ =

فتقول : « جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن » ،  
 ومتهم من يقول في المفرد المؤنث : « جاءني ذات قامت » ، وفي جمع المؤنث :  
 « جاءني ذوات قمن » وهو المشار إليه بقوله : « وكالتي أيضاً — البيت » ومنهم  
 من يُثنِّيها ويجمعها فيقول : « ذوا ، وذوو » في الرفع و « ذوى ، وذوى » في النصب  
 والجر ، و « ذواتا » في الرفع ، و « ذواتي » في الجر والنصب ، و « ذوات »  
 في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها  
 كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في « ذو » هذه — أعني الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من  
 يُعربها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقول : « جاءني ذو قام » ،  
 ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام فتكون مثل « ذي » بمعنى صاحب ، وقد  
 روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ  
 فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

= فن استعمالها في المفرد المذكور العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به .  
 وقول قوال الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيَا : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْأَفْرَاطِ  
 يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً ،

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير قول العاقل قول سنان بن الفحل الطائي :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرَةٍ وَذُو طَوَيْتٍ  
 يريد : وبئري التي حفرتها والتي طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها في المفرد المذكور غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَضْنَكَ ذُونَ الْمَالِ ذُو جِثَّتَ طَالِبًا ، سَتَلْقَاكَ بَيْضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

(١) قد مضى شرح هذا البيت في باب « المعرب والمبني » ( ش رقم ٤ ) شرحاً =



بالياء على الإعراب ، وبالأو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصباً وجراً ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعَرِّبُهَا إعرابَ مسلماتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مِنْ ، إِذَا لَمْ تُنْغَ فِي الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup>

= وافية لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أنا لمؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخرج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : « قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ، فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء .

• وبهرى ذو حفرت وذو طويت • ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالوا ، وهؤلاء ذوا قالوا . وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ »

أ ه كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما ، مضاف إليه » ذا ، مبتدأ مؤخر « بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما ، قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام ، مضاف إليه » أو ، حرف عطف « من ، معطوف على ما « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « لم ، حرف نفى وجزم وقلب « تلغ ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى ذا ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك ؛ وقوله « في الكلام ، جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ،  
وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظ [ وَاحِدٍ ] : للذكر ، والمؤنث — مفرداً  
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء  
كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ « ما » أو « مَنْ »  
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جَاءَكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن اسم استفهام ، وهو مبتدأ ،  
و « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وهو خبر مَنْ ، و « جَاءَكَ » صلة الموصول ، والتقدير  
« من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصول [ بمعنى الذى ] ،  
وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، وتقديره « ماذا فعلته » ؟ أى :  
ما الذى فعلته .

واحترز بقوله : « إذا لم تلغ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ »  
مع « ذا » كلمة واحدة للاستفهام ، نحو : « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى شىء عندك ؟  
وكذلك « مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟ » فإذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [ وكذلك : « مَنْ ذَا »  
مبتدأ ، و « عندك » خبره ] فذا فى هذين الموضعين ملغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن  
المجموع استفهام .<sup>(١)</sup>

\*\*\*

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ<sup>(٢)</sup>

(١) إذا جعلت « ماذا » و « من ذا » كلمتين فهما مبتدأ وخبر ، والجملة التى بعدهما لا عمل  
لها صلة ، وإذا جعلتهما كلمة واحدة — بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع  
من — فإذا قلت « ماذا فعلت » فإذا : اسم استفهام مفعول مقدم ، وإذا قلت « ماذا عندك »  
فإذا : اسم استفهام مبتدأ ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه  
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأن النازم نعت الصلة بكونها  
مشتمة على عائد ، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن النازم لم يتعرض للموصول  
الحرفى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول »

الموصولات كلها — حرفية كانت ، أو اسمية — يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول ألا تسمى أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً مفرداً ، وإن كان مذكراً فذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو : « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك الثني والمجموع ، نحو : « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا » وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُهَا » وَالَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا » وَاللَّائِي ضَرَبْتُهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو : « مَنْ ، وَمَا » إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « أُعْجِبَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ » وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُغْنِي بهما .

\*\*\*

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كُفْلٌ (١)

= الاسماء ، ؟ ود يلزم ، فعل مضارع «بعد» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتملة» الآتي «لائق» نعت لضمير «مشتملة» نعت لصلة .

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله «جملة» مبتدأ ، وقوله «الذي» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بحيد «كن» السكاف جارة لمحذوف تقديره : =



صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتي حكمها .

ويُشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبرية <sup>(١)</sup> ، الثاني : كونها خالية من معنى التعجب <sup>(٢)</sup> ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلام

== كقولك ، ومن : اسم موصول مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه ، الذى ، خبر المبتدأ ، ابنه ، ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه ، كفل ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ابن ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسماع ، فن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي — وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا

وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ

وزعم الكسائى أن جملة ، لعلى أزورها ، من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن ، ما ، في قول جميل ، وماذا ، اسم استفهام مبتدأ ، و ، ذا ، اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى في البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعل لـخ ، أو الصلة هى جملة أزورها ، وخبر لعل محذوف ، وماذا كلها في البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً .

(٢) اختلف العلماء في جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب ==

قبلها ، واحترز بـ «الخبرية» من غيرها ، وهي الطلبية والإنشائية ؛ فلا يجوز :  
 «جاءني الذي أضربه» خلافاً للكسائي ، ولا : «جاءني الذي كنيته قائم» خلافاً  
 لهشام ، واحترز بـ «غالية من معنى التعجب» من جملة التعجب ؛ فلا يجوز : «جاءني  
 الذي ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من  
 نحو : «جاءني الذي كنيته قائم» فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو :  
 «ما قعد زيد كنيته قائم» .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامينين ، والمعنى بالتام : أن يكون  
 في الوصل به فائدة ، نحو : «جاء الذي عندك» ، والذي في الدار» والعامل فيها  
 فعل محذوف وجوباً ، والتقدير : «جاء الذي استقر عندك» أو «الذي استقر»  
 في الدار» فإن لم يكونا تامينين لم يجز الوصل بهما ؛ فلا قول : «جاء الذي بك»  
 ولا «جاء الذي اليوم» .



### وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٍ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ<sup>(١)</sup>

== منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول  
 وبيانها ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان ؛ ما هو غير ظاهر في نفسه ؛ فلما تنافيا لم يصح ربط  
 أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه  
 وإن قلنا إنها خبرية ، فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا  
 إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام بما يخالف  
 هذا التحقيق .

(١) «وصفة» الواو للاستئناف ، صفة : خبر مقدم «صريحة» نعت لصفة  
 «صلة» مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و «أل» مضاف إليه «وكونها» كون : مبتدأ ، وهو  
 من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم  
 وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من  
 حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الألف واللام لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه : وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو : «الضارب» واسم المفعول نحو : «المضروب» والصفة المشبهة نحو : «الحسن الوجه» نخرج نحو : «القرشي» والأفضل<sup>(١)</sup> وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلاف<sup>(٢)</sup> ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك<sup>(٣)</sup> .

وقد شدَّ وَصَلَ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قل » ومنه قوله :

(١) أما خروج نحو «القرشي» ، فإنه ليس وصفاً ، وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصصحو وقوعه نعتاً ، وأما خروج نحو «الأفضل» ، فلعدم مشابهته للفعل ، وسنوضحه ، وخرج أيضاً ما سمي به من الصفات كالصاحب والأبطح والأجرع .

(٢) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل أل بالصفة المشبهة ؛ لجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لآل ؛ قال الداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لام موصولة . والسر في ذلك أن الأصل في الصلات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لآل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولودل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لآل ، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق . وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة لآل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل — وإن خالفته في المعنى — أفلمست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لآل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فإنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .



٣٠ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ  
وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ

٣٠ — هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والاختل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ، فما عثم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ  
وَجَدْتُ الْفَرَزْدَقَ أَتْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلَ

و «أبو حزر» : كنية جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام — وهو التراب — و «الجد» الحظ والبخت ، وفي قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسندكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر ، فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : «الخنَى» — بزنة الفتى — هو الفحش ، و «الخطل» — بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة — هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» — بالتحريك — الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما ، ويفعل في خصوصتهما «الأصيل» ذر الحسب ، و «الجدل» شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أباها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أفضيتهم ، ولا أنت ببنى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكماً ؟ .

الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية «الترضى» أل : موصول اسمي نعت للحكم ، مبني على السكون في محل جر «ترضى» فعل مضارع مبني للجهول «حكومته» حكومة : نائب فاعل لترضى ، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « رأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على رأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أنى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنَى ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ  
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِثَاتِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصِّعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » اهـ ، وروى البغدادى بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدتان ، وبنو قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والالف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت ، دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأكيد « رقاب ، فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد » مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل آل بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « آل » إنما هى هنا بعض كلمة . وأصلها « الذين » فحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب فى العربية ، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول :

\* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِيعِ فَأَبَانَ \*

أراد « المنازل » فحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا روضة بقول :

\* أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى \*

أراد « الحمام » فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والالف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شيء إلى ما نحن بمصدده :

وَإِنَّ الَّذِي حَاثَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة المذكور فى قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : ( وخضتم كالذى خاضوا ) أى كالذين خاضوا — وفى الآية تخريجان آخران ، أحدهما : أن الذى موصل حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصل اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه — قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ أَجِئُوا ، أَلَانَا ، قَالُوا جَمِيعًا كُتُّهُمْ : أَلَا

فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول « ألا تركيبون » فحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » . وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتح بها بعض سور القرآن — نحو ألم ، حم ، ص — من هذا القبيل ، فيقولون : ألم أصله : أنا لله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترقيم .

قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياماً من روضة الوقوع فى روضة أخرى أشد =



ومن الثاني قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

\*\*\*

= منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاه . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلونها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذي » موصول حرفي .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين .  
اللغة : « المعه » يريد الذي معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة » بفتح السين ، وقد تكسر — اتساع ورفاهية ورغد .  
المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : ( لئن شكرتم لأزيدنكم ) .  
الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكراً » خبر لا يزال ، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة عن « أل » الموصولة بمعنى الذي ، وهي مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ، ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لال ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منها في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » في أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات » صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصفة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف القياس .

= ومثل هذا البيت — في وصل أل بالظرف شذوفاً — قول الآخر :

أَيُّ كَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ اُنْحَذَفُ (١)  
 يعنى أن «أيا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث —  
 مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحوه : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ » .  
 ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال ؛ أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحوه :  
 « يعجبني أيُّهم هو قائم » الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحوه : « يُعْجِبُنِي  
 أَيُّ قَائِمٍ » الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحوه : « يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ »  
 وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالحركات الثلاث ، نحوه : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ  
 قَائِمٌ ، ورأيت أيُّهم هو قائم ، ومهرت بأيُّهم هو قائم » وكذلك : « أَيُّ قَائِمٍ ،  
 وأياً قَائِمٍ ، وأى قَائِمٍ » وكذا ، « أَيُّ هُوَ قَائِمٌ ، وأيا هو قَائِمٌ ، وأى هُوَ قَائِمٌ »

= وَغَيْرِنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالْمَشَقَرِ الْمَعَا

يريد : الذين معه ، فاستعمل آل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شىء فيه ، وأنى بصلتها  
 ظرفاً ، وهو شاذ ، فإن آل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال الكسائى فى هذا  
 البيت : إن الشاعر يريد د معاً ، فزاد آل

(١) «أى» مبتدأ «كا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو  
 عاطفة ، أعرب : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء تاء التأكيد ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هى يعود على «أى» ، «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم  
 «تضف» فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هى يعود على «أى» ، «وصدر» الواو وال حال ، صدر : مبتدأ ، وصدر مضاف  
 ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه ضمير ، خبر  
 المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضف العائد  
 على «أى» انحدف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير»  
 والتقدير : أى مثل ما — فى كونها موصولة لـ «كا» لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع  
 مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها فى حال كون صدر وصلها  
 ضميراً محذوفاً .

الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلّة ، نحو : « يعجبني أيُّهم قائمٌ » ففي هذه الحالة تُبنى على الضم ؛ فتقول : « يُعجبني أيُّهم قائمٌ » ، ورأيتُ أيُّهم قائمٌ ، ومررت بأيُّهم قائمٌ » وعليه قوله تعالى : ( ثُمَّ كُنْزَ عَنْ مِّنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّْهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ) وقولُ الشاعر :

٣٣ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ  
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

٣٣ — هذا البيت ينسب لغسان بن ولة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان — وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب — أنه أنشد ، وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بني » مفعول به للتي ، وبني مضاف و « مالك » مضاف إليه « فسلم » الفاء داخلة في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على » حرف جر « أيهم » يروى بضم « أي » ، وبحره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبني ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو أي .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة - لكونه مضافاً ، وقد حذف صدر صلتته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتي موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظاً ، والثاني : أن يكون صدر صلتتها محذوفاً ، فإذا لم تكن مضافة أصلاً ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتتها ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويه - إلى أن أياً لا يجي موصولة ، بل هي إما شرطية =



وهذا مستفاد من قوله : « وأُعْرِبَت ما لم تُضَفْ — إلى آخر البيت » أى :  
وأُعْرِبَت أى إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صدرِ الصلة ؛ فدَخَلَ فى هذه الأحوال الثلاثةُ  
السابقةُ ، وهى ما إذا أُضِيفت وذُكِرَ صدرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صدرُ الصلة ،  
أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالةُ الرابعةُ ، وهى : ما إذا أُضِيفت وحذف  
صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذٍ .

\*\*\*

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيْ يَقْتَنِي (١)  
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ تَرْكٌ ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَرَلَ (٢)

= وإما استفهامية ، لا تخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد  
تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى الأحوال كلها ؛ أُضِيفت أو لم تُضَفْ ، حذف صدر صلتها  
أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف  
إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ،  
والجمله من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من مفعول  
به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أياً مطلقاً « وفى ذا » جار ومجرور متعلق  
بقوله « يقتنى » ، الآتى « الحذف » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له  
« أياً » مفعول به لقوله « يقتنى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « أى » مضاف  
إليه « يقتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ،  
والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة  
فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتنى ويتبع أياً فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا كانت  
الصلة طورية

(٢) « إن » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « وصل » نائب  
فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل وصل =

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصَالٍ مُكْمَلٍ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي<sup>(١)</sup>  
 فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفَعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ تَرَجَوْهُ يَهَبُ<sup>(٢)</sup>  
 يعني أن بعض العرب أعرب « أيا » مطلقاً ، أي : وإن أضيفت وحذف

= فغير أي يقتضي أيا « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب  
 « يستطال » فعل مضارع مبني للجهول مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة في جواب الشرط  
 والحذف : مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط  
 « وأبوا » فعل وفاعل « أن » مصدرية « ينخزل » فعل مضارع مبني للجهول منصوب بأن ،  
 وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » والمراد  
 أنهم امتنعوا عن تمجيز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ،  
 وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل  
 فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل » نعت  
 لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ،  
 وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر المبتدأ « منجلى »  
 خبر ثان ، أو نعت للخبر ،

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق « متصل » نعت  
 لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، وسكن  
 للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور  
 متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » السكاف جارة ، ومجرورها  
 محذوف ، ومن . اسم موصول مبتدأ « ترجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على  
 الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ،  
 والتقدير : كمن ترجوه ، والجملة لا محل لها صلة « يهب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من  
 الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

صَدْرُ صَلَاتِهَا ؛ فيقول : « يعجبني أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، وهررت بأيُّهُمْ قَائِمٌ ، وقد قُرِئَ » ( ثم لنزاع من كل شعبة أَيُّهُمْ أَشَدُّ ) بالنصب ، وروى \* فسلم على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ \* [ ٣٣ ] بالجر .

\*\*\*

وأشار بقوله : « وفي ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التي يُحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [ نحو : ( وهو الذي في السماء إله ) وأَيُّهُمْ أَشَدُّ ] ؛ فلا تقول : « جاءني اللذان قام » ولا « اللذان ضارب » ؛ لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالنيابة ، بل يقال : « قاماً ، وضرباً » وأما المبتدأ فيحذف مع « أي » وإن لم تطل الصلاة ، كما تقدم من قولك : « يعجبني أَيُّهُمْ قَائِمٌ » ونحوه ، ولا يُحذف صدر الصلاة مع غير « أي » إلا إذا طالت الصلاة ، نحو : « جاء الذي هو ضارب زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذي ضارب زيداً » ومنه قولهم « ما أنا بالذي قائل لك سوءاً » التقدير « بالذي هو قائل لك سوءاً » فإن لم تطل الصلاة فالحذف قلیل ، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو : « جاء الذي قائمٌ » التقدير « جاء الذي هو قائمٌ » ومنه قوله تعالى : ( تماماً على الذي أحسن ) في قراءة الرفع ، والتقدير « هو أحسن » <sup>(١)</sup> .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء كان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلاة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أي لم يجوزوا الحذف إلا بشرط طول الصلاة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلاة وكان الموصول غير أي ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ( تماماً على الذي أحسن ) قالوا : التقدير على الذي هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السكيت : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها ) قالوا : التقدير : مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر :



وقد جوزوا في « لا سيماً زيد » إذا رفع زيد : أن تكون « ما » موصولة ، وزيد : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسي الذي هو زيد » فحذف العائد الذي هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير « أي » وجوباً ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ<sup>(١)</sup> .

= لا تنو إلا الذي خير ؛ فما شقيت إلا نفوس الألى للشر ناوونا  
قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ      وَلَا يَحِذُّ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ  
قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه ، ومن ذلك قول عدى ابن زيد العبادي :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَبْنِ الْأَيَّامِ      يَذْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا  
قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يذرون الذي هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذي ذكرناه ، فمن ذلك أن « ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن « ما » في بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ؛ والجملة في محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجزئ لك هنا بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لاسيما » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا      وَلَا سِيَّامًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيما » نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلامها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتخرجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سي » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، و « مضاف » ، و « يوم » مضاف =

= إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جليل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سى » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جليل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سى » اسمها ، و « ما » موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليه . و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة جليل موجود . وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح ،

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوماً بدارة جليل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سى » إليها ، و « يوم » تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجاز به كالأجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سى » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيا » لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله : « وأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ \* إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْ صَلَّيْ مُكْمِلٍ » إلى أن شرط حذف صَدْرِ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحًا لِأَنْ يَكُونَ صَلََةً ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو : « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » أو « هُوَ يَنْطَلِقُ » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تَأْمَانُ ، نحو : « جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ » أو « هُوَ فِي الدَّارِ » ؛ فإنه لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » تعني : « الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ دُونَهُ ، فَلَا يُدْرَى أَحْذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ « أَيْ » وَغَيْرِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ فِي : « يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ » : « يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ » لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذْفُ ، وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً ، يَلِ الضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى احْتَمَلَ الْكَلَامُ الْحَذْفَ وَعَدَمَهُ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْعَائِدِ ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ ضَمِيرٌ — غَيْرَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ — صَالِحٌ لِعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ مِنْ ضَرَبْتُهُ ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ » لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْمَحذُوفُ .

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإبهام ؛ فإنه لم يبيِّن أنه متى صَلَحَ ما بعد الضمير لِأَنْ يَكُونَ صَلََةً لَا يَحْذَفُ ، سِوَاهُ أَنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُجْرُورًا ، وَسِوَاهُ أَنْ كَانَ الْمَوْصُولُ أَيْثًا أَمْ غَيْرَهَا ، بَلْ رُبَّمَا يَشْعُرُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ بِأَنَّ الْحُكْمَ مَخْصُوصَ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ، وَبَغَيْرِ أَيْ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَا يُحْذَفُ مَعَ « أَيْ » وَلَا مَعَ غَيْرِهَا مَتَى صَلَحَ مَا بَعْدَهَا لِأَنْ يَكُونَ صَلََةً كَمَا تَقْدَمُ ، نَحْوُ : « جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، وَيَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » وَكَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ وَالْمُجْرُورُ ، نَحْوُ : « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ » ، وَ « يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ ، وَمَرَرْتُ بِأَيُّهُمْ مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ » .



وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .  
وشرطُ جواز حذفه أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو :  
« جاء الذى ضربته » ، والذى أنا مُعطيكهُ درهمٌ .

فيجوز حذفُ الهاء من « ضربته » فتقول « جاء الذى ضربتُ » ومنه قوله تعالى : ( ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ) وقوله تعالى : ( أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً )  
التقدير « خَلَقْتُهُ » ، وَبَعَثَهُ « (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من « مُعطيكهُ » ؛ فتقول « الذى أنا مُعطيك درهمٌ »  
ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدَنُهُ بِهِ  
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ  
تقديره : الذى الله مُوَلِّيكهُ فَضْلٌ ، فحذفت الهاء .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب  
بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريمتين ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة  
استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ  
وَأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِى الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي  
وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أُصْرَفَ عَنْ وَجْهِى الذى كنت أرتيه ، وأنسى الذى أعددت ، فحذف  
العائد المنصوب بأرْتِي وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف .

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين ،  
اللغة : « مولىك » اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاهما إياه ، فضل ، إحسان .  
المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءت لك من عنده من غير =

== أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : وما ، اسم موصول مبتدأ ، الله ، مبتدأ ، موليك ، مولى : خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول للولى ، وله مفعول ثانى محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، خبر عن وما ، الموصولة ، فاحمدنه ، الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والتون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، به ، جار ومجرور متعلق باحمد ، فاء ، الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس ، لدى ، ظرف متعلق بمحذوف خبر ، وما ، مقدم على اسمها ، وجاز تقديره لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من غيره ، مضاف إليه ، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه ، نفع ، اسم ، وما ، مؤخر ، ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية ، ضرر ، معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون ، وما ، نافية مبهمة ، و ، لدى ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و ، نفع ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : وما الله موليك ، حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيك هو فضل وإحسان منه عليك ،

واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لآل فإن كان الوصف صلة لآل كان الحذف شاذاً ، كما في قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفْزُ الْهَوَىٰ مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَكَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرٍ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، لحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لآل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمَقْبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَىٰ أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام .

ولما يمتنع حذف المنصوب بصفة آل إذا كان هذا المنصوب عائداً على آل نفسها ؛ لأنه

هو الذى يدل على اسمية آل ؛ فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفُهُ من الفعل المذكور ، وأما [ مع ] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً<sup>(١)</sup> لم يجز الحذف ، نحو « جاء الذى إِيَّاهُ ضَرَبْتُ » فلا يجوز حذفُ « إِيَّاهُ » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو : « جاء الذى إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوداً عليه كقواك : جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاهُ ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إِيَّاهُ ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إِيَّاهُ » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائى ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائى لحسب ، فانعكس المعنى بالنسبة للجائى ، ولم يدل شئ بالنظر لغير الجائى .

فأما المنفصل جوازا فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

\* مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَأُحَدِّثُهُ بِهِ \*

فإى التقدير يجوز أن يكون « ما الله مؤليكه » ويجوز أن يكون « ما الله مؤليك إِيَّاهُ » وقد عرفت فيما سبق ( فى مباحث الضمير ) السر فى جواز الوجهين ، وبما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : ( فاكهين بما آتاهم ربهم ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إِيَّاهُ ربهم » والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى ، ( وبما رزقناهم ينفقون ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم » كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إِيَّاهُ » .



الهاء <sup>(١)</sup> ، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً [ متصلاً ] بفعل ناقص ، نحو :  
« جاء الذي كانه زيدٌ » .

\* \* \*

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خَفِضًا      كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى <sup>(٢)</sup>  
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ      كَ « مُرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ » <sup>(٣)</sup>

(١) إنما قال الشارح « فلا يجوز حذف الهاء » إشارة إلى ان الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى ( أين شركائي الذين كنتم تزعمون ) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي ، على حذف قول كثير :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل : الذين كنتم تزعمونهم شركائي ، لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « بوصف » جار ومجرور متعلق بقوله « خفض » الآتي « خفضاً » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كَأَنْتَ » الكاف جارة لقول محذوف : أي كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أمر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أي : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى .  
( فاقض ما أنت قاض ) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذي » والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : « جاء الذي أنا ضاربُهُ : الآن ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربُهُ ، يُحذفِ الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو : « جاء الذي أنا غلامُهُ ، أو أنا مضروبُهُ ، أو أنا ضاربُهُ أمسٍ » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : ( فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ) التقدير « ما أنت قاضيه » فحذفت الهاء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثله : لفظاً ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتَ به ، أو أنتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتَ » قال الله تعالى : ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذي أنتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قوله :

== الموصول ، مفعول مقدم لجر الآتي د جر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على د ما ، والجملة لا محل لها صلة د كمر ، الكاف جارة لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د بالذى ، جار ومجرور متعلق بمر السابق د مررت ، فعل ماض وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره د به ، وقوله : « فهو بر » الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ — وَقَدْ كُنْتَ تُخْشِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقْبَةً  
فَبُيْحَ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ  
أى : أنت بائحٌ به .

٣٥ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من  
كلية مطلقها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتَكَ الظُّبَاءُ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَدَتٍ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ  
تَغَالَتْ بِي الْأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّيَا بَرَزَ نَدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ  
اللائحة : « طربت ، الطرب : خفة تعريك من سرور أو حزن ، هاجتك ، أثارت همك ،  
وبشت شوقك ، الظباء : جمع ظبي ، السوانح ، جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك  
ميسره من ظبي أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح « بارح ، هو ضد السانح ، وهو  
ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه  
لتخرج منه النار « حقبة » — بكسر فسكون — فى الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد  
بها المدة الطويلة « فبيح ، أمر من « باح بالامر يبيوح به » : أى أعلنه وأظهره « لان ، أى  
الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التى بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل :  
بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

الآنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نَمِيرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا  
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عَمِيرٍ أَرَدْتُ لَانَ وَصَلْتُكَ أَمْ جَدِيدُ ؟  
وقول أشجع السلى :

الآنَ أَسْتَرَحْنَا وَأَسْتَرَا حَتَّ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يُجْتَدِي  
وروى الأعمى بيت الشاهد هكذا :

تَغَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حَقْبَةً فَبُيْحَ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ  
وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنتره .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق ، كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =



فإن اختلفت الحرفان لم يجر الحذف ، نحو : « مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ »  
 فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز  
 حذف « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق  
 والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجر الحذف أيضاً ، نحو :  
 « مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جرَّ بما الموصول جرَّ » أى  
 كذلك يُحذف الضمير الذي جرَّ مثل ما جرَّ الموصول به <sup>(١)</sup> ، نحو : « مَرَرْتُ

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « تخنى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخنى وفاعله خبر « كان » ، في محل نصب « حب » ، مفعول به  
 لتخنى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقة » ، ظرف زمان متعلق بتخنى « فبح » ،  
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لان » ، ظرف زمان متعلق ببح  
 « بالذى » جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بانح » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها  
 صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ؛ وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت  
 بانح به .

الشاهد فيه : قوله « بالذى أنت بانح » ، حيث استساغ الشاعر حذف العائد على  
 الموصول من جملة الصلة ، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذى جر الموصول — وهو الباء —  
 والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد مادة : الاول « بح » ، والثانى « بانح » ، ومعنى :  
 لانهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى  
 جر العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنْ تُعْنِ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ      نَفْسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا  
 لَا تَرَكَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ      بُنَاءً يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهَوَّ بِرْ ، أَيْ : «الذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

== ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالامر الذي عنيت » فإن التقدير فيه : بالامر الذي عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذي جر ذلك العائد .

وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله « إلى الامر الذي ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الامر الذي ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الامر — مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذي جربه ذلك العائد .

\*\*\*

(١) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول ، وأن تتصل به . أما تأخرها عنه فلأنها كالجزء المتمم له ، ومن شأنه الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام ، وعلى ذلك يجب ألا تتقدم على الموصول ، لا هي ولا شيء من متعلقاتها ، ولهذا قدر النجاة في قوله تعالى ( وكانوا فيه من الزاهدين ) أن « فيه » متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال ، وتقدير الكلام : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، لئلا يتقدم معمول صلة آل عليها . وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا فأجازوا أن يفعل بين الموصول وصلته : جملة القسم ، وجملة النداء ، والجملة الاعتراضية ، فمثال الأولى قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي - وَأُبَيْكَ - يَعْرِفُ مَالِكَ      وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

ومثال الثانية قول الفرزدق :

نَعَشٌ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي      نَسْكَنُ مِثْلَ مَنْ - يَأْذِئُبُ - يَصْطَحِبَانِ

ومثال الثالثة قول الشاعر :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ      أَعْلَى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

إذا جعلت جملة « أزورها » صلة التي ، وجملة « لعل » ومعمولها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة .

## المُعَرِّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ،

فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ : « النَّمَطُ » (١)

اختلاف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل : المُعَرِّفُ هو « أَلْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجْتَلَبْتَ للنطق بالساكن (٢) .

(١) دال ، مبتدأ ، حرف ، خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و د تعريف ، مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف فقط ، الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من « اللام » ، وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف ود قط ، على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى اتته ، وتقدير الكلام : إذا عرفت ذلك فاتته ، وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع نعت لنمط - قل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به لقل ، لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذفته أداؤه ، وجملة « قل » جواب الشرط حذفته منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفت قل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تكلف لا داعي له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي « دال » ، برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تهم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده =



والألف واللام المعرفة تكون للعهد ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : ( كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ) ولاستغراق الجنس ، نحو : ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَاسِرٌ ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلٌّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البسط ، والجمع أنماطٌ — مثل سَبَبٌ وأسباب — والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

\*\*\*

وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ (١)  
وَلِاضْطِرَارٍ : كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ،  
كَذَا « وَطِئَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » السَّري (٢)

== أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هي اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون بما لا نظير له في العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وفائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى « أل » ، « لازما » حال من مصدر الفعل السابق . وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازماً ، وانكر هذا ابن هشام على المعربين « كالات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كان كالات « والآن » ، والذين ، ثم اللات ، معطوفات على اللات .

(٢) « لاضطرار » جار ومجرور متعلق بـ « كبنات » ، الكاف جارة لقول محذوف ==

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي — في زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّلَ الزائدة اللازمة بـ « اللات » <sup>(١)</sup> وهو اسم صنم كان بمكة ، وبـ « الآن » وهو ظرف زمان مبني على الفتح <sup>(٢)</sup> ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه ؛

— وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر ، أى : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طبت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبني على الضم في محل نصب « السرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طبت النفس يا قيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « أل » وضعه لمعناه العلمى ، سواء أ كان مرتجلاً أم كان منقولاً ؛ فثال المرتجل من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه : السؤال ، وهو اسم شاعر جاهلى مشهور يضرب به المثل فى الوفاء ، و مثال المنقول من الأعلام التى فيها « أل » وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو فى الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبد لها ، ومنه اللات ؛ وهو فى الأصل اسم فاعل من لت السويق يלתه ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بتثديد التاء ؛ فلما سمي به خففت تاءه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا فى سبب بناءه ، فذهب قوم إلى أن علة بناءه تضمنه معنى « أل » ، الحضورية ؛ وهذا الرأى هو الذى نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « أل » الموجودة فيه زائدة ؛ وبناءه لتضمنه معنى « أل » ، أخرى غير موجودة ؛ وظير ذلك بناء « الأمس » فى قول نصيب بن رباح ؛

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه فى هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « أل » غير الموجودة فيه ، وهذا —

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : « مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثّل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللَّات » والمراد بهما ما دخلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبنى على أنَّ تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذي » فإن لم تكن فيه فَبَيْتِيهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيَّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : ( صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفَةً ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلَام عايكم » .

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العلم ، كقولهم في : « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكُمَّاتِ « بنات الأوبر » ومنه قوله :

== عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود ، واعتبروا المعدم ، وقال قوم : بنى « الآن » لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى « الآن » لاسمها بالحرف شهاً جودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فنأزله على هذا لتضمنه معنى كان حته أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجع عندي ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة » .



٣٦ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوها لها قائلًا ، وعن استشهاد به أبو زيد في النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ؛ ومثله — في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً — قوله تعالى : ( وإذا كالوهم أو وزنوهم ) و ( يبغيونها عوجاً ) و ( القمر قدرناه منازل ) « أكموا » جمع كم — بزنة فلس — ويجمع الكم على كمأة ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من الاء وهي في جمعه ؛ على عكس ثمرة وتبر ، وهذا من نوادر اللغة ، « وعساقلا » جمع عسقول — بزنة عصفور — وهو نوع من الكمأة ، وكان أصله عساقيل ، لحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : ( وعنده مفاتيح الغيب ) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح ، لحذفت الياء ، ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل — بزنة جعفر — و « بنات الأوبن » كمأة صغار مرغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكموا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على قوله « أكموا » « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، و « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة رديء ، والعلم لا تدخله « أل » ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حيثنذ العلية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر : »

• وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ •

فإنه زاد الالف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فريدت الألف واللام ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

= ( وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لآبي النجم العجلي )  
وقول آخر :

يَا كَيْتَ أُمِّ الْعَمْرِو كَأَنْتَ صَاحِبِي مَسْكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَابِ

قال : وقد يوزن أوبر نكرة فعزّه باللام ، كما حكى سيويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل ، اهـ كلام الأصمعي .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي — نقلاً عن بعضهم — أنه مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى ولما أن عرفت جلادنا أي : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت « عمرو » كان صديقاً حياً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسياقهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل ،

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، و « وجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة « صددت » « النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق ب « صددت » ، أو بطبت على أنه ضمته معنى تسليت .

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

\*\*\*

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا<sup>(١)</sup>

== الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذي يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك التخريج جار على مذهب البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « آل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتميز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا ينبغي .

ومن هذا النوع ال الداخلة على الحال ، كما في قولهم « ادخلوا الأول فالأول » ، فإن « آل » فيه زائدة ، لأن الحال يجب أن يكون نكرة .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخل الآتي « دخلاً » دخل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على آل ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي « نقلاً » نقل : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول ،



كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالنُّعْمَانِ ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانٌ<sup>(١)</sup>

ذكر المصنف — فيما تقدم — أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً ، وتكون زائدة ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة ، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة ، مما يصلح دخول «أل» عليه ، كقولك في «حَسَنٍ» : «الْحَسَنُ» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك في «حارث» : «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر ، كقولك في «فَضْلٍ» : «الْفَضْلُ» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ، كقولك في «نُعمان» : «النُّعمان» وهو في الأصل من أسماء الدم<sup>(٢)</sup> ؛ فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل ، وحذفها نظراً إلى الحال .

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقْلًا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلَتْ عنه من صفة ، أو ما في معناها .

(١) «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» مطلقان على الفضل «فذكر» مبتدأ ، وذكر مضاف و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف ، حذف : معطوف على المبتدأ . وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

(٢) هنا شيان : الأول أن الذي تلحقه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً ؛ لأن الحمرة لازمة للدم «والثاني» أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثلة الاسم الذي قارنت «أل» وضعه كالكلمات والعزى والسموأل ، وهذه لازمة ، بدليل قوله هناك «وقد تزايد لازماً» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل ، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان» والخطب في هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب سميت «النعمان» أحياناً مقروناً بآل ، فيكون من النوع الأول ، وسمت أحياناً أخرى «نعمان» بدون آل ، فيكون من النوع الثاني .

وحاصله : أنك إذا أردت بالنقول من صفة<sup>(١)</sup> ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه  
أتيت بالالف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمي  
به للتفاؤل ، وهو أنه يَفِيحُ وَيَحْرُثُ ، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف  
به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علماً لم تدخل  
الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخل الألف واللام أفاد  
معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس  
حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات يُنزَلُ  
على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا أُمِحَ الأصل جيء بالالف واللام ، وإن  
لم يُلَحَ لم يؤت بهما .

\*\*\*

وقد يصيرُ علماً بالغلبة مضافٌ أو مصحوبٌ أل كالعقبة<sup>(٢)</sup>  
وحذف أل ذي — إن تنادٍ أو تُضِفْ —

أوجب ، وفي غـيرهما قد تَنَحِّفُ<sup>(٣)</sup>

(١) الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة ، أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة  
وهو « الفضل » ، لأنه في الأصل مصدر ، ولا دلالة له إلا على الحدث ، وهو الوصف ، والثاني  
يدل عليه بدلالة التضمن وهو « الحارث » ، لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف ،  
وثالثها يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو « النعمان » ، فإنه موضوع للدم والحرمة لا زمة له .  
(٢) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص  
« علماً » خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبة » جار ومجرور متعلق بـ « يصير » مضاف ، اسم يصير  
مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب : معطوف على مضاف ،  
ومصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كالعقبة .

(٣) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب » ،  
الآتي ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذي » اسم إشارة نعت لـ « أل »  
« إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، و « فاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت » أو « عاطفة » تضاف ، معطوف على « تناد » مجزوم بالسكون ، =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة ، نحو : « المَدِينَةُ » ، و « الكِتَابُ » ، فإنَّ حَقَّهما الصَّدَقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المَدِينَةُ » على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكِتَابُ » على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو : « يا صَعِقُ » في الصَّعِقِ <sup>(١)</sup> ، و « هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد تُحذف في غيرهما شذوذاً ، سَمِعَ من كلامهم : « هَذَا عَيْثُكَ طَالِعاً » <sup>(٢)</sup> ، والأصل العَيْثُوكُ <sup>(٣)</sup> ، وهو أَسْمُ نَجْمٍ .

وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً : كَابْنِ عُمَرَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، وابنِ مَسْعُودٍ ؛

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة « وفي » ، الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور بنفي ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتتحذف الآتي « قد » حرف تقليل « تتحذف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « أل » ، وتقدير البيت : إن تناد أو تضاف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تتحذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصَّعِقُ — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فعصفت الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصَّعِقُ .

(٢) العَيْثُوكُ — في أصل الوضع — كله على زنة فيقول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخمساؤه نجما كبيرا قريبا من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطله . الثريا والعيق يحوّل بينه وبين إدراكها ،



فإنه غائب على العبادلة<sup>(١)</sup> دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصدق عليهم ، لكن غالب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ؛ لا في نداء ، ولا في غيره ، نحو : « يا ابن عمر » .

\* \* \*

(١) العبادلة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولها أن يكون أصله « عبد » فزيدت لام في آخره ، كما زيدت في « زيد » حتى صار زيدا ، والثاني أن يكونوا قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هي لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرئ القيس ، وقالوا : حمدلة ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداك ، وطلبة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشياء لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبي ربيعة ، فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :

لَقَدْ بَسَمَلْتُ كَلِيلًا غَدَاةَ لَقِيَّتِهَا فَيَا حَبْدًا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسَّمِلُ

ولكثر ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مثال » مثالة ، إذا قال : ما شاء الله ، وتقول « سبى سبحة » ، إذا قال : سبحان ربى ، وتقول « نعمص نعصة » ، إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمص نعصة » ، إذا قال : نعم مساؤك ، وهكذا .

وقد ائتمى العلماء يرون باب النحت مقصوراً على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التعريف ( ص ٢٢ طبعة ثانية )

وقد قال ابن مالك في التسهيل ( ص ٧٠ ) « وقد بينى من جزمى المركب فعل ( يريد اسماً على مثال جعفر ) بقاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثانى كل البناء بلامه أو بلام الأول ، ونسب إليه ، اهـ ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده .

وعن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول « وهذا الحكم لا يطرد ، وإنما يقال منه ما قاله العرب ، اهـ ، ونرى لك ألا تأخذ بهذا رأى .

## الابتداء

- مُبْتَدَأُ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ،    إِنْ قُلْتَ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ » (١)  
 وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ ،    وَالثَّانِي    فَاعِلٌ أَغْنَى فِي « أَسَارِ ذَانِ » (٢)  
 وَقَسٌ ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ ،    وَقَدْ    يَجُوزُ نَحْوُ « فَائِزٌ أَوَّلُ الرَّشْدِ » (٣)

(١) « مبتدأ » خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر « وعاذر » الواو عاطفة ، وعاذر : مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن » شرطية « قلت » قال : فعل ، « إن » شرط ، وتاء المخاطب فاعل « زيد » مبتدأ « عاذر » خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول « من » اسم موصول مفعول به لعاذر « اعتذر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول » مبتدأ « مبتدأ » خبره « والثاني » مبتدأ « فاعل » خبر « أغنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة لفاعل « في » حرف جر ، وبحروقه قول محذوف « أسار » الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و « ذان » فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس » الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام » الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النفي » مبتدأ مؤخر « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تقليل « يجوز » فعل مضارع « نحو » فاعل يجوز « فائز » مبتدأ « أولو » فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي .

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدّ سدّ الخبر ؛ فمثال الأول « زَيْدٌ عَافِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُدْكَر في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعافر : خبره ، ومن اعتمر : مفعول لعافر ، ومثال الثاني « أَسَارِ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسَارِ : مبتدأ ، وذان : فاعِلٌ سدّ سدّ الخبر ، ويُقَاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نفي — نحو : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش — وَرَفَعَ<sup>(١)</sup> فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَائِمُ أَنْتُمَا » وتم الكلام به<sup>(٢)</sup> ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَائِمٌ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون « قائم » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ » فيتم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قاعداً » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً<sup>(٣)</sup> ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ

(١) « ورفع » هذا الفعل معطوف بالواو على « اعتمد » في قوله « وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي » وكذلك قوله « وتم الكلام به » ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

(٢) سنبسط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .



الْعِمْرَانِ<sup>(١)</sup> ؟ وكذلك لا فَرْقَ بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مُثِّلَ ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماضٍ ناقص [ ناقص ] ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعل سدَّ مسدَّ خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ » فغير : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سدَّ مسدَّ خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فعومل « غَيْرُ قَائِمِ » مُعَامَلَةً « مَا قَائِمِ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطْرَحَ

اللَّهُمَّ ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلَمٍ

(١) وكيف ، اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال من « العمران » ، الآتى و « جالس » ، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » ، فاعل يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثني .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » ، اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح » ، — بتشديد الطاء — أى : اترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أى صلاح وموادة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك اندراثر ، فلا تركز إلى الغفلة ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة ، وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد .

الإعراب : « غير » ، مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عداك » ، عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف وخير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللهم » ، مفعول به لا طرح « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « وتغترر » ، فعل مضارع =

غير : مبتدأ ؛ ولاه : مخفوض بالإضافة ، وعِدَاكَ : فاعل بِلَاهِ سَدَّ مَسَدَ خبر  
غير ؛ ومثله قوله :

٣٩ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

= مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
« بعارض ، جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف ، و « سلم ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير لاه عداك ، حيث استغنى بفاعل « لاه ، عن خبر المبتدأ وهو  
غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي ؛ فكأنه « ما ، في قولك « ما قاتم محمد ،  
فالوصف مخفوض لفظاً بالإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، والكلام بقية  
نأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبي نواس — الحسن بن هاني بن عبد الأول ، الحكيم — وهو ليس  
من يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للنسالة ، ولهذا قال « ومثله قوله ، وبعد هذا  
البيت الممثل به بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَّى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْحَزَنِ

اللغة : « مأسوف ، اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ،  
وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول — مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ،  
والمحلوب ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والخلف — ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان  
الاستشهاد ما ألجأ إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغي لعقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان  
تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، « غير مضاف و « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار  
ومجرور متعلق بـ « مأسوف » ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقض » فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » ، والجملة من ينقض وفاعله في محل  
جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقض  
« والحزن » الواو حرف عطف ، الحزن : « مـ » وف على الهم .

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخنوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابة مناب الفاعل ، وقد سدَّ مسدَّ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جني ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين — إلا الأخفش — أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نقي أو استفهام<sup>(١)</sup> ، ومذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيد بن قولة « ما مضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق .

هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .

والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقض بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الحنابل ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير — إلخ » وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور » والميسور ، والمجلود ، والمحلوف ، وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف » — إلخ ، وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا      غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْيِ الْعِرَابُ

فغير : مبتدأ ، وهو منضاف إلى مدفوع ، والعرباب : نائب فاعل لمدفوع سد مسد الخبر غير .

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أ مسافر » =



ذلك ؛ فأجازوا : « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعلٌ سدّ مسدّد الخبر .

= أنت ، صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدماً ، و «أنت» مبتدأ مؤخراً ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فن ذلك قوله تعالى : ( أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم ) إذ لو جعلت « راعب » خبراً مقدماً و « أنت » مبتدأ مؤخراً للزم عليه الفصل بين « راعب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهتى » بأجنبي وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلاً ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ونظير الآية الكريمة في هذا وفي عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر « فخير نحن » في الشاهد رقم ٤ ، الآتى .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمْنَجِرْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَثِقْتُ بِهِ أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهَجَ عُرْقُوبٍ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَدَى

عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمٍ

ولا يجوز في بيت من هذه الايات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للشئ أو للجموع ، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد » أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه تنقي أو استفهام .

وزعم المصنف أن سيبويه يُجيز ذلك على ضعف ، وما ورد منه قوله :

٤٠ — فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالآ

٤٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون في كلغة النسخ ، ويروى « البأس » بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من الثوب ، وأصله : أن ينهى الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشهر ، ثم سمي الدعاء ثوبياً لذلك « قال يالآ » أى : قال يالفلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و « الناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعي » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعي ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعي « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعي ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالآ » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله « خير نحن » .

أما الأول فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو « خير » — تنقي ولا استفهام ، وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو علي وابن خروف — أنه لا شاهد في هذا البيت ، لأن قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير » — إلخ ، وقوله « نحن » المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يغنى عنه ؟

وأما الشاهد الثاني فإن « نحن » الذي وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المعنى عن الخبر ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ مؤخرًا ويكون « خير » خبراً مقدماً ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به — وهو قوله « عند الناس » وقوله « منكم » — بأجنبي ، على نحو ما قررناه في قوله تعالى : (أراغب =

نخير : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، ولم يسبق «خير» نفي ولا استفهام ، وجعل من هذا قوله :

٤١ — خَيْرٌ بَنُو لَهْبٍ ؛ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

مَقَالَةٍ لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

نخير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

\*\*\*

= أنت عن آلهتى ( فى ص ١٩٣ ) .

فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميراً بارزاً .

٤١ — هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعينه أحد فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : «خير» من الخبرة ، وهى العلم بالشئ «بنو لهب» جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزرة :

تَيَمَّمْتُ لَهْبًا أَتْبَغَى الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِقِينَ إِلَى لَهْبٍ

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : «خير» مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به — مع كونه نكرة — أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و«لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة ، لا : ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به للغ ، ومقالة مضاف و«لهي» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلانك ملغياً .. إلخ «مرت» مر : فعل ماض ، =



## وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ

إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا أُسْتَقَرَّ<sup>(١)</sup>

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الطير ، والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لُحَب » حيث استغنى بفاعل خير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله « خير ، خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفراداً وتثنية وجمعاً ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد ، و « بنو لُحَب » جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن « خير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فاعل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : ( والملائكة بعد ذلك ظهير ) وقول الشاعر :

\* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

(١) « والثان ، مبتدأ ، مبتدأ ، خبر » وذا ، الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خير » خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة « إن » شرطية « في سوى » جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوى مضاف ، و « الإفراد » مضاف إليه « طبقاً » حال من الضمير المستتر في « استقر » الآتي ، وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل « استقر » فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن في سوى الإفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ — إلخ » .

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو ثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو : « أقام زيد » — جاز فيه وجهان <sup>(١)</sup> ؛ أحدهما : أن

(١) منها ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الاول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف بما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أقتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصدق المحدثون ؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً ، فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوانك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف بما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والامر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أوجب من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والامر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمتنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى ( أراغب أنت عن آلهتي ) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » يمتنع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفى داره أبوك » يمتنع جعل « أبوك » فاعلاً ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « فى داره » على المتأخر لفظاً وربة . وهو ممتنع .

يكون الوصفُ مبتدأ ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوصفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى <sup>(١)</sup> : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا ، و «أراغب» خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : «عن آلِهَتِي» معمول لـ «أراغب» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «رَاغِبٌ» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [ فيه ] الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن «أنت» أجنبي من «أراغب» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «أراغب» عملٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقتا ثنية نحو : «أقائم الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائمون الزيدون» فما بعد الوصفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ — إلى آخر البيت » أي : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تطابقتا في غير الإفراد — وهو الثنية والجمع —

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فراد الشارح أنه بما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إل ذلك المانع لم يجر إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعده والأول في هذه الآية أولى ، ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره» .



هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسبان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فنثال للممتنع « أَقَامَنَ زَيْدٌ » و « أَقَامُونُ زَيْدٌ » فهذا التركيبُ غيرُ صحيح ، ومثال الجائز « أَقَامَ الزَيْدَانِ » و « أَقَامَ الزَيْدُونَ » وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الخبر<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقديم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز في الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخرًا ؛ والثاني : على أى شيء يستند فعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت للفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدالاتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النقي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النقي وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة هى أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل فى النقي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا نفهم السر فى اشتراط البصريين - فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النقي والاستفهام عليه ،

وأما عن الأمر الثانى فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَا كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ سِيبَوِيهَ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

== أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فتي كان الوصف مثني أو مجموعاً لم يحز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى .

والمبتدأ مع خبره يجب مطابقتها في الإفراد والتثنية والجمع ؛ فتي كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثني أو مجموعاً لم يحز أن يجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان ،

ثم إن كان الوصف مفرداً مذكراً والمرفوع مفرداً مؤنثاً ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلاً ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلاً ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكريين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلاً ولم يحز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثني أو مجموعاً والمرفوع مفرداً لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا ، الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ ، مفعول به لرفعوا « بالابتداء ، جار ومجرور متعلق برفعوا « كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « رفع ، مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خبر ، مضاف إليه « بالمبتدأ ، جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل في المبتدأ معنوي<sup>٢</sup> — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل : « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه ، نحو : « رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأُمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .  
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي<sup>(١)</sup> .  
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .  
 وقيل : ترافعاً ، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .  
 وأعدَّل هذه المذاهب مذهبُ سيبويه [ وهو الأول ] ، وهذا الخلاف [ مما ] لا طائل فيه .

\*\*\*

والخبر : الجزء المُمِّ الفائدة ، كَاللهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(٢)</sup>  
 عَرَّفَ المصنفُ الخبرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، وَيَرْدُ عليه الفاعلُ ، نحو :  
 « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المُمِّ للفائدة ، وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةً ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ  
 (١) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .

(٢) د والخبر ، الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ ، الجزء ، خبر المبتدأ ، المم ، نعت له ، والمم مضاف و الفائدة ، مضاف إليه ، كَالله ، الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ ، بر ، خبر المبتدأ ، والأيادي شاهد ، الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .



جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة ، وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره .

\*\*\*

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ<sup>(١)</sup>  
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَنُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكُنِّي<sup>(٢)</sup>

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد .

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومفردا ، حال من الضمير المستتر في « يأتى ، الأول « يأتى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « يأتى ، الواو عاطفة ، ويأتى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً ، والجملة معطوفة على جملة « يأتى ، وفاعله السابقة « جملة ، حال من الضمير المستتر في « يأتى ، الثانى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية ، نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى ، مفعول به لحاوية ، ومعنى مضاف و « الذى ، مضاف إليه « سيق ، سيق : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « له ، جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن ، شرطية « تكن ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه ، خبر تكن « معنى ، منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكنى ، فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها ، جار ومجرور متعلق باكنى ، كنطقى ، الكاف جارة لقول محذوف ، نطقى : مبتدأ أول ، ونطقى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله ، مبتدأ ثان « حسي ، خبر المبتدأ الثانى ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأصله وكنى به ، لحذف حرف الجر ، فانصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ<sup>(١)</sup> ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ » والرابطُ : ( ١ ) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَدِرْهُمْ » التقدير : مَنَوَانٍ منه بدرهم ( ٢ ) أو إشارة إلى المبتدأ

( ١ ) يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفصل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبراً عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ؛ كأن تقولى : زيد والله إن قصده ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيهاً للخبر بالنعته ، وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه ، فيجب أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم ، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري ( انظر شرح الشاهد رقم ٣٠ ) .

وَجَدْتُ الْفَرَزْدَقَ أَتْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجُنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب ، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت .

كقوله تعالى : ( وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ )<sup>(١)</sup> في قراءة مَنْ رفع اللباس ( ٣ ) أو تَكَرَّرَ المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم كقوله تعالى : ( الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ) و ( الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » ( ٤ ) أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تحته المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أي : وإن تكن الجملة إياه — أي المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقوله : « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » ، فنطقي : مبتدأ [أَوَّلُ] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثَانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرَّابِطِ ، لأن قولك « اللهُ حَسْبِي » هو معنى « نَطَقَ » وكذلك « قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » .

\*\*\*

(١) هذه الآية الكريمة أولها : ( يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورَى سِوَا نَعَمٍ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ) وقد قرئ فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى » ورفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباس يورى » ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و « ذاك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثاني : أن يكون « ذاك » بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذاك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذي هو « لباس التقوى » الوجهين الثاني والثالث لا شاهد في الآية لما نحن بصدده ، لأن الخبر في هذين الوجهين مفرد لا جملة .



وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ (١) ،  
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامداً ،  
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ »  
وذهب الكسائي والرَّمَّانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : « زيد  
أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ،  
فإن تَضَمَّنَ معناه نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شجاع — تَحَمَّلَ الضمير ، وإن لم  
يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » أى :  
هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد ، مبتدأ ، الجامد ، نعت له « فارغ » ، خبر المبتدأ « وإن » ، شرطية « يشق » ،  
فعل مضارع فعل الشرط مبنى للجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامة جزمه السكون ،  
وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو » ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل  
مبتدأ « ذو » ، اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « ضمير » مضاف إليه « مستكن » ،  
نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله  
« المفرد » مبتدأ أول ، وقوله « الجامد » مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ » ، خبر المبتدأ الثاني ،  
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ  
الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطي يوجب  
هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشق » ، في الوجه الأول عاد على  
« المفرد » الموصوف بقوله « الجامد » بدون صفة ، إذ لو عاد على الموصوف وصفته  
لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير  
على الموصوف وحده - دون صفة - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين  
في إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجزى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، فأما ما ليس جارياً مجزى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتَح » ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلٍ وَقَصِدَ به الزمان أو المكان كـ « مَرَمَى » فإنه مشتق من « الرَّمَى » ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مَرَمَى زَيْدٍ » تريد مَكَانَ رَمِيهِ أَوْ زَمَانَ رَمِيهِ كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميرَ فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجزى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » فغلاماه : مرفوع بقائم ، فلا يتحمل ضميراً .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إن أُوِّلَ بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجزى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مجزى الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : « هذا مِفْتَاحٌ » ، و « هذا مَرَمَى زَيْدٍ » .

\*\*\*

وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا<sup>(١)</sup>

(١) « وأبرزته ، الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز » مطلقاً ، حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه ، حيث ، =

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَرَ الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم »  
 أى هو ، فلو أَتَيْتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزته قُلت : « زيد قائم هو »  
 فقد جَوَزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر  
 في « قائم » والثاني أن يكون فاعلاً بـ « قائم » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبراز الضمير ،  
 سواء أَمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمَنَ ؛ فمثال ما أَمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ »  
 ومثال ما لم يُؤْمَنَ فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير  
 في الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً » أى سواء أَمِنَ  
 اللبس ، أو لم يُؤْمَنَ .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أَمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

= ظرف مكان متعلق بأبرز ، تلا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيت إليها ، ما ، اسم  
 موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون في محل نصب ، ليس ، فعل ماض ناقص ومعناه ،  
 معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بقوله  
 « محصلاً » الآتي ، محصلاً ، خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليه لا محل لها من الإعراب  
 صلة الموصول الذي هو « ما » وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر  
 مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم في الكافية عن هذا المعنى  
 بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقاً  
 فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأَيْهِمْ حَسَنٌ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كنهه لمذهب الكوفيين في هذه  
 المسألة ، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأىهم حسن » .



« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أتيت بـ « هو » وإن شئت لم تأت به ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير قلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ » لاحتل أن يكون فاعلُ الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير قلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكون « زَيْدٌ » هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزَنَّهُ مُطْلَقًا » يعني سواه خيف اللبس ، أو لم يُخَفَّ ، واختار في غير هذا الكتاب مذهبَ الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتَ

بِكُنْهِ ذَلِكَ عَعْدَنَانُ وَقَحْطَانُ

التقدير بَانُوهَا هُم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس .

\*\*\*

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .  
اللمة : ذرا ، بضم الذال - جمع ذروة ، وهي من كل شيء أعلاه ، المجد ، الكرم ، بانوها ، جملة العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعاً سالماً مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني « كنه » كنه كل شيء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر المبتدأ الثاني ، وبانو مضاف وخمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وبجمله المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « بكنه » بكنه : جار ومجرور متعلق بعلمت ،

## الاستثناء

مَا أُسْتَثْنَتْ «الْأ» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَقْيٍ أَوْ كُنْفَى اُنْتُخِبَ<sup>(١)</sup>  
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ<sup>(٢)</sup>

حكم المستثنى بـ «إِلَّا» النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى : فعل ماض ، والتاء للأنثى  
«إِلَّا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد  
إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت ، ومع  
مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع  
خبر المبتدأ ، وبعد «ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتي ، وبعد مضاف ، و «نقى» مضاف  
إليه «أو» حرف عطف «كنفى» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نقى ، والكاف  
مضاف ونقى مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبنى للجهول :

(٢) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و «ما»  
اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة  
«وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول :  
مفعول به لانصب ، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن  
تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتي ، فيه «جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن في المنقطع  
وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن  
المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما  
بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المنقطع عن تميم .

كان متصلاً أو منقطعاً<sup>(١)</sup> ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » ، وضربت القوم إلا زيداً ،  
ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٢) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى يلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب  
على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه .

من ذلك قول الأختل التغلبي :

وَالصَّرِيْمَةُ مِنْهُمْ مَمْنَزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التُّؤَى وَالْوَتْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا التؤى والوتد » فإن الكلام — بحسب  
الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه  
وهو الضمير المستتر في « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب  
ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر  
في تغير الذي هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام  
موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله  
« أقربوه » ، فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به  
مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ،  
وأن الكلام — وإن كان إيجاباً في الظاهر — نفي عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » في البيت  
الأول « لم يبق على حاله » ، ومعنى « تغيب عنه أقربوه » في البيت الثاني « لم يحضروا » ، وأنت  
تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا التؤى والوتد » ، وأن الشاعر الثاني  
لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » ، لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد  
إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام  
إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء « كلام موجب »  
أنه ليس منفيّاً مطلقاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .



ومررت بالقوم إلا حمراً» فـ «زيداً» في هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك «حمراً» .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا» ، واختار المصنف — في غير هذا الكتاب — أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> وهذا معنى قوله : «ما استثنى ألا مع تمام ينتصب» أي : أنه ينتصب الذي استثنى «إلا» مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها ، فيكون عمل «إلا» هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافي ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثاني : أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب ، وعباراته في الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب «ما استثنى إلا» ثم يقول بعد آيات «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير : استثنى زيداً ، مثلاً ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيداً ، فكيف تقول : إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أ قلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة «إلا» .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذي يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب — وهو المشتل على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النفي ، والاستثناء — فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله .

فإن كان متصلاً ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار<sup>(١)</sup> ، وللشهور أنه يدل من متبوعه<sup>(٢)</sup> ، وذلك نحو : «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ» ،

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منقياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو فوقك : ما زارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لتلازم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا علياً ، فنقول له : ما نجحوا إلا علياً ، وإنما اختير النصب على الاستثناء هنا ليم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنقى يدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه يدل بمعنى من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =

وإلا زيدا ، ولا يقيم أحدٌ إلا زيدا ، وإلا زيدا ، وهل قام أحدٌ إلا زيدا ؟ وإلا زيدا ، وما ضربتُ أحداً إلا زيدا ، ولا تضرب أحداً إلا زيدا ، وهل ضربتُ أحداً إلا زيدا ؟ ؛ فيجوز في « زيدا » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختار ، وتقول : « ما مررتُ بأحدٍ

= أن «إلا» في هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذي قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفي — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه مني ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيوييه بأنا إنما جعلناه بدلا منه في عمل العامل فيه ، وتخالفا في النفي والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد رأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامة السيوطي بيانا وافيا ، وهاك عبارته « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه يخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بيل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه يخالف الأول في المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عرفت في باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل هنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : ( ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي كأحد وعريب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى ( ما فعلوه إلا قليل منهم ) .



إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ؟ وَإِلَّا زَيْدًا .

وهذا معنى قوله : « وبعد نقي أو كنتي انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختيار إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نقي أو شبه نقي <sup>(١)</sup> .

(١) قد يمتنع لسبب صناعي إبدال ما بعد إلا في الكلام التام المنقى عما قبلها ، وذلك كأن تقول : ما جاءني من أحد إلا زيد ، أو تقول : لا أحد فيها إلا زيد .  
وبيان تعذر الإبدال على اللفظ في المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد إلا ، فيه — وهو زيد — معرفة بالعلية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت ، لأنه مستثنى من منق ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت زيدا ، في هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة في ، أحد ، المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و زيد ، معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور في المثال الثاني فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للبديل منه — وهو أحد الواقع اسماً للنافية للجنس — لكنت قد أعلمت لا النافية للجنس في معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر في المبدل منه ، ثم انظر في البديل : هل يجوز لك أن تضعه في موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البديل في موضع المبدل منه فلا تردد في أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البديل في موضع المبدل منه في هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففي المثال الأول — وهو ما جاءني من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظاً بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا في هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعاً ، وفي المثال الثاني — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو لا ، واسمها في قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً في باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَمَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً » ، ولا يجوز الإتيانُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً ، وما ضربت القومَ إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حماراً » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصَبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نقي أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه .

فمضى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلا » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجِباً ووقع بعد تمامه ، وقد تَبَّه على هذا التقييد بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامه يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً .

وإن كان غير مُوجِبٍ — وهو الذى فيه نقي أو شبه نقي — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتيانُ ما اتصل ، ووجب نصبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيان المنقطع .

\*\*\*

وَعَبَّرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ<sup>(١)</sup>

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب ، مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق ، مضاف إليه « فى النفي ، جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى ، الآتى « قد ، حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب ، فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن ، حرف استدراك « نصبه ، نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « ورد ، فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه<sup>(١)</sup> فإما أن يكون الكلام موجباً، أو غير موجب.

فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو : « قام إلا زيداً القوم » .

وإن كان غير موجب فاختار نصبه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيداً القوم » ،  
ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وقد روى رفعه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيداً القوم » قال سيبويه : « حدثني

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور ، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك « القوم إلا زيدا أكرمت » ، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً نحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وفي هذه خلاف .

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى ( في شرح ش ١٧٥ ) فنجلها لك .

١٦٧ — البيت للكاتب بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية ، يمدح فيها آل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَائِي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة : « طربت ، الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو هو « البيض ، جمع بيضاء وهي المرأة النقية « وذو الشيب يلعب ، جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب ؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه « أذو الشيب يلعب » ، « شيعة ، أشباع وأنصار » مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق ، والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق .

الإعراب : « وما ، نافية ولي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء « آل ، مستثنى ، وآل مضاف ، و « أحمد ، مضاف إليه » شيعة ، مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، « ومالي إلا مذهب الحق مذهب » مثل الشطر الأول في الإعراب تماماً .  
الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى إلا في الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام مني ، وهذا هو المختار .



يُوسُ أَنْ قَوْمًا يُوَثَّقُ بِعَرِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ : مَالِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ ، وَأَعْرَبُوا الثَّانِي بَدَلًا  
مِنَ الْأَوَّلِ [ عَلَى الْقَابِ ] [ لِهَذَا السَّبَبِ ] وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٦٨ — فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمضى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب — وهو الرفعُ —

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة يقولها في يوم  
بدر ، وأولها قوله :

أَلَا يَا لِقَوِي هَلْ لِمَا حُمِّ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَاضِي مِنْ صَاحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

اللغة : « حم » تقول : حم الأمر — بالبناء للجھول — ومعناه قدر ، وتقول : قد  
حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة  
شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله ( عسى أن  
يبعثك ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « فإنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » فعل  
وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منك » جار ومجرور متعلق بـ « يرجون » « شفاعة »  
مفعول به لـ « يرجون » « إذا » ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم  
بـ « إلا » أداة استثناء « النبيون » مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع » فاعل يكن ، وهو  
المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون » حيث رفع المستثنى مع تقديمه على المستثنى منه ،  
والكلام منقضى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرج به بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن  
قوله « النبيون » معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى  
لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس  
الأصل ؛ فالذى كان بدلاً صار مبدلاً منه ، والذى كان مبدلاً منه قد صار بدلاً ، وتغير نوع  
البديل فصار بديل كل بعد أن كان بديل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غير مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعلم من تخصيصه ورُود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيداً القوم » .

\*\*\*

وَإِنْ يُفَرِّغَ سَابِقُ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ « أَلَا » عُدِمَا<sup>(١)</sup>

إذا تفرغ سابق « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يطلبه — كان الاسم الواقع بعد « إلا » مُعرَّباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مرت إلا بزيد » ف « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيداً » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمرت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

(١) « وان ، شرطية » يفرغ ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « سابق » نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد » ظرف مبنى على الضم لانهطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلاً باللام « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » الكاف جارة ، ما زائدة « لو » مصدرية « إلا » قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » فعل ماضى مبنى للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « إلا » ، و « لو » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن » ، وتقدير الكلام : يكن هو كائننا كعدم إلا في الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرغ<sup>(١)</sup> ولا يقع في كلام موجب<sup>(٢)</sup> فلا تقول : « ضربتُ  
إلا زيدا » .

\*\*\*

وألغ « إلا » ذاتَ توكيدٍ : كَلَّا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا<sup>(٣)</sup>  
إذا كررت « إلا » لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُقَدِّ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه  
والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال  
المؤكد : فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا  
ضرباً ، ولا أن تقول : لا تمت إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوها  
يتناقض صدره مع مجزؤه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق  
بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان :  
أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب  
الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول « ضربتُ إلا زيدا » ، لكان  
المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد  
بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — يجعل الفعل الواقع على بعض  
الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض —  
أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب  
بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثاني : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك :  
قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجوز .

(٣) « وألغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إلا » قصد  
لفظه : مفعول به لألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف  
إليه « كَلَّا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرز » فعل مضارع مجزوم بلا ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرز « إلا » حرف  
استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة  
« العلاء » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .



غير تأكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو : « ما مرت بأحدٍ إلا زيدٌ إلا أخيكَ » ف « أخيكَ » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُقدِّ فيه استثناء مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مرت بأحدٍ إلا زيد أخيكَ ، ومثله : « لا تمرُّز بهم إلا الفتى إلا العلاء » [ والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العلاء ] ف « العلاء » بدل من الفتى ، وكررت « إلا » تأكيداً ، ومثال العطف « قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً » والأصل : إلا زيداً وعمراً ، ثم كررت « إلا » تأكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ، وكررت « إلا » تأكيداً .

١٦٩ - البيت لابن ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا أَمَّ عَمْرُو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرِّقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا  
وَعَسِيرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أَحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرَةٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها » بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق » بالبناء للجھول - توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من التائم « عيرها الواشون » نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النقي « الدهر » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ليلة » خبر المبتدأ « ونهارها » الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس » مضاف إليه « ثم » عاطفة « غيارها » غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس » حيث تكررت إلا ، ولم تقد غير مجرد التوكيد ، فالغيت « وعطف ما بعدما على ما قبلها » ونظير زيادة « إلا » في هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله :

١٧٠ — مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

= زيادة « لا » ، في نحو قولك : مريت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » الثانية على ما بعد « لا » الأولى ، وليست « لا » الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد

سبويه ( ٢٧٤ / ١ ) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدما خاء معجمة ، ويشتهر على السنة الجميع أنه الجمل ، ولسكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعمى بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى في الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة في ولا عمل عندى أفوق فيه غبرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة « شنجك » بالنون والجيم الموحدين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكان الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسم والرمل ، ولكن الذى عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و« رسيمه ورملة » على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره ، وهما الرسم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمه » رسم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رملة » رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمه وإلا رملة » حيث تكررت « إلا » في البذل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصل : «إلا عمله رسيمة ورمله» ، ف «رسيمة» : بدل من عمله ، «ورمله» معطوف على «رسيمة» ، وكررت «إلا» فيها تأكيداً .

\*\*\*

وَإِنْ تُكْرَرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعُ التَّأْيِيدِ بِالْعَامِلِ دَعٌ (١)  
فِي وَاحِدٍ مِّمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنَانِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي (٢)

إذا كررت «إلا» لغير التوكيد — وهي : التي يُقصدُ بها ما يُقصدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُنقطعت لما فهم ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مفرغاً ، أو غير مفرغ .

(١) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «إلا» لا ، عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتي ، ومع مضاف ، و «تفريع» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجلة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط .

(٢) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «إلا» جار ومجرور متعلق باستثنى الآتي «استثنى» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلاً بمن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمعنى الآتي ، ونصب مضاف وسوى من «سواء» مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «معنى» خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون معنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف أي وليس معنى عن نصب سواء موجودا .



فإن كان مُفَرَّغًا شَغَلْتَ العاملَ بِوَاحِدٍ وَنَصَبْتَ الباقي ؛ فتقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَسْكَرًا » ولا يَتَعَيَّن وَاحِدٌ مِنْهَا لِشُغْلِ العاملِ ، بل أَيُّهَا شَغَلْتَ العاملَ بِهِ ، وَنَصَبْتَ الباقي ، وهذا معنى قوله : « دَفْعَ تَفْرِيعٍ — إِلَى آخِرِهِ ، أَيْ : مَعَ الِاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ أُجْعَلْ تَأْثِيرَ الْعَامِلِ فِي وَاحِدٍ مِمَّا اسْتِثْنَيْتَهُ إِلَّا ، وَانْصَبِ الْبَاقِي .

وإن كان الاستثناء غير مُفَرَّغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيعٌ : مَعَ التَّقْدِيمِ      نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمُ<sup>(١)</sup>  
وَأَنْصَبُ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ      مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ<sup>(٢)</sup>  
كَلَّمَ يَفْعُو إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلَيَّ      وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>

(١) « ودون ، ظرف متعلق بأحكم ، ودون مضاف و « تفریع ، مضاف إليه » مع التقديم ، مثله « نصب ، مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و « الجميع ، مضاف إليه » أحكم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بأحكم « والتزم ، الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أي التزم ذلك الحكم .

(٢) « وانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لتأخير ، جار ومجرور متعلق بانصب « وجيء ، الواو عاطفة ، جيء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواحد ، جار ومجرور متعلق بجيء « منها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « كما ، الكاف جارة ، وما : زائدة « لو ، مصدرية « كان ، فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان ، و « لو ، ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد ، أو في محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) « كلم ، الكاف جارة لقول محذوف ، : نافية جازمة « يفوا ، فعل مضارع مجزوم بلم ، ووار الجماعة فاعله « إلا ، أداة « مرؤ ، بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخر .

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع ، سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب ، نحو : « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تقريب — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجباً ، أو غير موجب ، فإن كان موجباً وجب نصب الجميع ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وإن كان غير موجب عوملَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فيُبدل مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نصبه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَقُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلِيٌّ » فـ « امْرُؤٌ » بدل من الواو في « يَقُوا » وهذا معنى قوله : « وانصب للتأخير — إلى آخره » أي : وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجباً ، وإن كان غير موجب فجاء بواحد منها مُعْرَباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي .

ومعنى قوله : « وحكمها في القصد حكم الأول » أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ؛ ففي قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميع

---

= بدل بعض من كل ، إلا ، حرف دال على الاستثناء ، على ، مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلمة ربيعة « وحكمها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه ، في القصد ، جار ومجرور متعلق بحكم ، خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، ود الأول ، مضاف إليه .

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ »<sup>(١)</sup> .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء ، نحو : « لَرَجُلٌ قَاتِمٌ » .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لا ودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماضٍ « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل . ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من استقل وفاعله في محل جر بإضافة لما إليها « للظن » جارو مجرور يتعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد « لولا » .

ولأنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ، فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

( ١ ) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حباله ، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « فعير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في جمع الأمثال للبيداني ( ٢١/١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ٢٥/١ بتحقيقنا ) وانظره في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ( ٨١/١ بهامش جمع الأمثال طبع الخيرية ) ورواه هناك « إن هلك عير فعير في الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً لشيء يقتدر على العوض منه فيستخف بفقدته ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةٌ إِلَّا وَصَلُ غَائِنَةٍ فِي وَصَلٍ غَائِنَةٍ مِنْ وَصَلِهَا بَدَلُ؟



الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :  
 ٤٨ — كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى

٤٨ — البيت للفرزدق من كلمة بهجو فيها جريراً ، وقوله :

كم من أب لي يا جرير كأنه قمر المجرة أو ميراج نهار  
 ورث المكارم كابراً عن كابر ضخم الدسيعة كل يوم فخار  
 اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : « هي الطريق التي تسير منها الكواكب » الدسيعة ،  
 الجفنة ، أو المائدة الكبيرة . وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة  
 الذين يلتفون حولها « فدعاء » هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال :  
 الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيغ في القدم بينها  
 وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشارى »  
 العشار : جمع عشاء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهي الناقة التي آتى عليها من وضعها  
 عشرة أشهر ، وفي التنزيل الكريم : ( وإذا العشار عطلت ) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عمة » يجوز فيها  
 وفي « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر فاعلى أن « كم » خبرية في محل رفع مبتدأ ،  
 وخبره جملة « حلبت » وعمة : تمييز لها ، وتميز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم ، وخالة :  
 معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن « كم » استفهامية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة  
 « حلبت » أيضاً ، وعمة : تمييز لها ، وتميز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، وخالة  
 معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت  
 أو مفعول مطلق عامله « حلب » الآتى ، وعلى هذين يكون قوله « عمة » مبتدأ ، وقوله  
 « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبره ،  
 وتميز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهي — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية  
 فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً ، و « فدعاء »  
 صفة لخالة ، وقد حذف صفة لعمدة بمائلة لها كما حذف صفة لخالة بمائلة لصفة عمة ، وأصل  
 الكلام قبل الحذفين « كم عمة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء » لحذف من الأول كلمة فدعاء  
 وأثبتها في الثانى ، وحذف من الثانى كلمة لك وأثبتها في الأول ، لحذف من كل مثل الذى =

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها استقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

\*\*\*

وَالأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاضْرَرَا<sup>(١)</sup>  
الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وصفٌ في المعنى  
للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ  
أو نحوه ، على ما سيبين ؛ فتقول : « قائم زيدٌ ، وقائم أبوه زيدٌ ، وأبوه  
مُطَلَّقٌ زيدٌ ، وفي الدارِ زيدٌ ، وعِنْدَكَ عمروٌ » وقد وقع في كلام بعضهم أن

= أثبتته في الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمة » على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ — مع كونها نكرة —  
لوقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في  
الإعراب أن « عمة » على أي الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » ،  
وبغذاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت  
وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، وبحسب عن شاهد فيه الابتداء  
بالنكرة بعد « كم » الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل ، مبتدأ » في الأخبار ، جار ومجرور متعلق به « أن » ، مصدرية  
« تؤخرا » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والالف للاطلاق ، و « أن » ، وما دخلت عليه في تأويل  
مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » فعل وفاعل « التقديم » مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف  
زمان متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضررا » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ،  
والالف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أي : لا ضرر موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها  
في محل جر بإضافة إذ إليها

مذهب الكوفيين منعُ تقدُّم الخبر الجائز التأخير [ عند البصريين ] وفيه نظر<sup>(١)</sup> ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في داره زيد » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث<sup>(٢)</sup> ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل : « زيد قائم ، وزيد قائم أبوه » ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تبين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ . ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » ، وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « في داره زيد » فاعلاً بالجار والمجرور ، ولولم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجح الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف » ، في مسائل الخلاف ، ( ص ٦٤ طبعة ثالثة بتحقيقنا ) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » - إن صح عندهم هذا التعبير من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور — خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .



وَزَيْدُ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والحقُّ الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله :  
« وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ » فتقول : « قَامَ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ  
مَنْ يَشْنُوكَ » فمن : مبتدأ ، ومَشْنُوهُ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ »  
ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ ثَكَلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

ف « مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ ثَكَلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ،  
و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصاري  
اللغة : « ثكلت أمه ، هو من الثكل » وهو فقد المرأة ولدها ، منتشبا ، عالقا داخلا  
« برثن الأسد ، غلبه ، وجعه برثن ، مثل برقع وبراقع ، والبرثن للسباع بمنزلة الأصابع  
للإنسان ، وقال ابن الأعرابي : البرثن : الكف بكاملها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « ثكلت » ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث  
« أمه » أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله  
في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ،  
والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « واحده » واحد : خبر كان ، وواحد  
مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول  
الذي هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا » خبر بات « في برثن » جار ومجرور متعلق بمنتشبا ،  
وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد ثكلت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو جملة  
« ثكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » ، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على  
المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخراً — بمنزلة المتقدم في اللفظ ، فإن  
رتبه التقدم على الخبر كما نص عليه في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ — إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تُصَاهِرُهُ

فـ « أَبُوهُ » : مبتدأ [ مؤخر ] ، و « مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ — هذا البيت من كلمة للفرزدق بمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان اللغة : « محارب » ، ورد في عدة قبائل ، أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر بن مالك بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمرو بن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس « كليب » ، بزنة التصغير — اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث في تميم ، وهو كليب بن بربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمه بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازن ، وهو كليب بن ربيعة ابن صمصمة .

الإعراب : « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بقوله « أسوق مطيتي » ، في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأَوْنِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطِيتِي

بَأَصْوَاتٍ هَلَالٍ صِعَابٍ جَرَأَرُهُ

« ما » نافية مبهمة ، أو تعمل عمل ليس « أمه » ، أم : مبتدأ أو اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر « ما » ، وجملة « ما » ومعمولها في محل رفع خبر مقدم « أبوه » ، أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ، لا نافية « كانت » ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث « كليب » ، اسم كان « تصاهره » تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر « كان » ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون به على تقديم الخبر — وهو جملة « ما أمه من محارب » ، على المبتدأ — وهو قوله « أبوه » — والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على

ونقل الشریف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين .

\*\*\*

فَإَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِمِي بَيَانٍ<sup>(١)</sup>  
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَصِرًا<sup>(٢)</sup>

= التعقيد اللفظى الذى سببه التقديم والتأخير ، ومثله فى ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :  
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ  
التقدير : وما مثله فى الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه .

(١) « فامنع » ، امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوى » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفاً » تمييز « ونكراً » معطوف عليه « عادى » ، حال من « الجزآن » وعادى مضاف و « بيان » مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر فى وقت استواء جزئى الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتشكيك ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادى بيان ، أى لا قرينة معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبر » الخبر : خبر « كان » ، والآلف للاطلاق ، والجملة لا محل لها مفسرة « أو » عاطفة « قصد » فعل ماض مبنى للجهول « استعمال » : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصرأ » حال من المضاف إليه ، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه .



أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لِأَزِمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا<sup>(١)</sup>

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسام ؛ قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الآيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً سالحةً لجعلها مبتدأ ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته قلت « أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لَكَانَ الْقَدِّمُ مَبْتَدَأً<sup>(٢)</sup> ، وأنت

(١) « أو ، عاطفة ، كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « مسنداً ، خبر كان » لذى ، جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و « لام ، مضاف إليه ، و « لام مضاف و « ابتداء ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « لازم ، معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و « الصدر ، مضاف إليه « كمن ، الكاف جارة لقول محذوف كما تقدم مراراً ومن ، اسم استفهام مبتدأ « لى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منجداً ، حال من الضمير المستتر في الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ، وثانيها : أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا — بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقاً — فالمقدم مبتدأ ، والرابع : أن المبتدأ هو الأعرف عند المخاطب ، سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : « أَبُو يَوْسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونًا نُسُو أَبْنَانًا ، وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبناتنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبناتنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبناتنا » مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو عط الفائلة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر ؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيه أبناء أبناتهم بأبنائهم ، دون العكس

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن النازم استشاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإله جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

\* وَرَمَلِ كَأَوْرَالِكِ الْمَذَارِي قَطَعَتْهُ \*  
=

فقوله : « بَنُونَا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم .

والثاني : أن يكون الخبرُ فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ »  
قام وفاعله المقدر<sup>(١)</sup> : خبرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ »  
على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد »  
فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان  
الفعل رافعاً لظاهر — نحو : « زيد قام أبوه » — جاز التقديم ؛ فتقول :

= فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أعدر الناس ،  
لا العكس اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل  
على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن  
تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارات ،  
وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم  
الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعدر الأحياء ، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال :  
إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر  
عن بنيتهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح  
الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكيث بن زيد الأسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ تَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر هنا المستتر فيه .



« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك<sup>(١)</sup> ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : « الزَّيْدَانِ قَامَا » فيجوز أن تُقَدَّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرًا ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا فقول المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وَجُوبَ] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائماً ، نحو : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بإلا ، نحو : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله : « أَوْ قَصِدَ استعماله منحصرًا » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقرا الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكاتب بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدَبِّرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟

اللغة : « عم » العمي ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمي إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمية وعمية ، مدبر ، هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك ، المعول ، تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول هنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهل المَعُولُ إلا عليك » فقدم الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو : « لَزَيْدُ قائمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مُسْتَنْدأً لذي لام ابتداء » فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ؛

= الإعراب : « يارب ، يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل ، حرف استفهام إنكاري دال على النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « بك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر ، مبتدأ مؤخر « يرتجى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب "فاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر » ، ويجوز أن يكون « بك ، متعلقاً بقوله يرتجى ، وجمله يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم ، جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بـ يرتجى « وهل ، حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر ، و « عليك المعول ، حيث قدم الخبر المحصور يالا في الموضوعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر ، لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى ، فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الـ تشهاد بالجملة الأولى لاحتماها وجهاً آخر ، وقد علت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما ، لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا ، فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيغ ؛ إذ تقديم « إلا ، معه يبين المراد .

وأنت لو جعلت الخبر في صدر البيت هو جملة « يرتجى ، وجعلت الجار والمجرور متعلقاً به كان في هذه العبارة تقديم معول الخبر على المبتدأ ، وهم يستدلون بتقدم المعول على جوازه تقدم العامل .

فلا قول : « قائمٌ لزيدٌ » لأن لام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شفوياً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ    يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

و «لأنت» مبتدأ [ مؤخر ] و « خالي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها :

اللمعة : « جرير » يروي في مكانه « تميم » ، ويروي أيضاً عوف « العلاء » بفتح العين المهمة معدوداً — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، على وزن رضى يرضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو علواً ، مثل سما يسمو سموا .  
الإعراب : « خالي لأنت » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أنت » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالي » خبراً مقدماً ، و « لأنت » مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للوصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوال » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للجهول ، والاولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوال » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « ال » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون ال زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

\* وَطَبْتَ النَّفْسَ يَأْقِيسُ عَنْ عَمْرٍو \*



الخامس : أن يكون المبتدأ له صدرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فن : مبتدأ ، ولي : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لِي مَنْ [ منجداً ] » .

\*\*\*

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينال العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يحىء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوماً ؛ لحذف عين الفعل كما يحذفها في « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَبْنِي عَلَى النَّاسِ ظُلُمًا    تُصِيبُهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ  
وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع في جوابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً ( وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي ) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكرّم الأخوالا » فإنه تمييز على ما احترناه ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز محىء التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : أل في هذا زائدة لا معرفة .

والشاهد الثالث : — وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في قوله : « خالى لانت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى هو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثاني ، لحذف الضمير ، فانصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزُ شَهْرَبَةُ    تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)  
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبِينَا يُخْبِرُ (٢)  
 كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَيْنَ مَنْ عَلِمَتْهُ نَصِيرًا (٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولي » الواو عاطفة ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذي هو قوله « ونحو » في أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أي : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كهذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمَر » فاعل عاد « مما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به » عنه ، متعلقان بخبر الآتي « مينا » حال من المجرور في « به » « يخبر » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمَر » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مينا - أي مفسراً - لئلك الضمير .

قال ابن غازي : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديراً » مفعول به ليستوجب ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « كآين » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل مفعول أول « نصيراً » مفعول ثانٍ لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَحَبَرَ الْمُحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَنْبَاعُ أَحْمَدًا<sup>(١)</sup>

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث . وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو : « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطَرزٌ — البيت » ؛ فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران ، نحو : « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ، و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : « فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد للصنف بقوله : « كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ — البيت » أي : كَذَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَصْرُ مَا يَخْبُرُ بِالْخَبَرِ عَنْهُ ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر ، مفعول مقدم لقدم الآتي ، وخبر مضاف و المحصور ، مضاف إليه « قدم ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على الظرفية متعلق بقدم « كما ، الكاف جارة لقول محذوف ، « ما ، نافية » لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء ملغاة « انباع ، مبتدأ مؤخر ، وانباع مضاف و « أحداً ، مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف للعالية ووزن الفعل ، والالف للاطلاق .



صَاحِبُهَا « إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذي هو مُلَابِس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مقامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثل قولك « في الدار صاحبها » قولهم : « عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وقوله :

٥٤ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَى ، وَلَكِنْ مِلْءَ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

٥٤ — هذا البيت قد نسب قوم — منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأمازي (ص ٤٠١) — لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون — ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « شرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي كَلِيلٌ ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا  
دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا  
اللغة : « أهابك ، من الهية ، وهي المخافة ، وإجلالا ، إعظاما لقدرك .

المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول ابن الدميني :

وَإِنِّي لِأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى بَظْهِرِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

فحيبها : مبتدأ [ مؤخر ] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيرها ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عين » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حبيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا <sup>(١)</sup> » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يَجْرِ خِلَافٌ — فيما أعلم — في منع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [ بينهما ] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف <sup>(٢)</sup> .

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر — وهو قوله « ملء عين » — على المبتدأ — وهو قوله « حبيبها » — لانصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ — مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير — لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الالفية « زان نوره الشجر » — برفع « نوره » ، على أنه فاعل زان ، ونصب « الشجر » ، على أنه مفعوله — ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ      وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ  
ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودٍ      وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ  
وسياتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل .

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام . — نحو « ضرب عمرأ زيد » — حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه — وإن تقدم على المبتدأ أحياناً — لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر =

الثالث : أن يكون الخبر له صدرُ الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديراً » نحو : « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ فزيد : مبتدأ [ مؤخر ] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يُؤخَرُ ؛ فلا قول : « زَيْدٌ أَيْنَ » ؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام ، وكذلك « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً » ؟ فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة مَنْ .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : « إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وما في الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ » ومثله « مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ » .

\*\*\*

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا  
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= عن المحكوم عليه البتة ، وأيضاً ، فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذي هو مرجع الضمير .

(١) « وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، و ما ، اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر د يعلم ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما » جائز ، خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول ، فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، و زيد ، مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا » بعد ، منصوب على الظرفية متعلق بقول « من ، اسم استفهام مبتدأ » عندك ، عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذي للنخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والالف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها .



وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنَفٌ »

فَزَيْدٌ أَسْتَفْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ (١)

يُحَذَفُ كُلُّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ : جَوَازاً ، أَوْ وَجوباً ، فَذَكَرَ  
فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَشَالَ حَذْفَ الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ : « مَنْ عِنْدَكَ » ؟  
فَقَوْلُ « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » وَمِثْلُهُ — فِي رَأْيٍ — « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ »  
التَّقْدِيرُ (٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ » .

(١) « وَفِي جَوَابِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ « كَيْفَ » ، اسْمُ اسْتِفْهَامٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ  
« زَيْدٌ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مُقْصُودٌ لَفْظُهَا فِيهِ فِي عَمَلٍ جَرٍّ بِإِضَافَةِ « جَوَابِ »  
إِلَيْهَا « قُلْ » ، فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « دَنَفٌ » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأِ  
مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : زَيْدٌ دَنَفٌ « فَزَيْدٌ » الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ ، زَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ « أَسْتَفْنِي » فَعْلٌ مَاضٍ  
مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ عَنْهُ ، نَائِبٌ فَاعِلٌ لِأَسْتَفْنِي ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ فِي عَمَلٍ رَفْعٍ  
خَبَرٌ لِمَبْتَدَأِ « إِذْ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَفْنِي ، أَوْ حَرْفٌ دَالٌ عَلَى التَّعْلِيلِ « عُرِفَ » فَعْلٌ مَاضٍ  
مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازاً تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى زَيْدِ الْمُسْتَفْنَى عَنْهُ  
فِي الْجَوَابِ ، وَالجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ جَرٍّ بِإِضَافَةِ إِذْ إِلَيْهَا .

(٢) « إِذَا » فِي هَذَا الْمَثَالِ وَنَحْوِهِ تَسْمَى « إِذَا الْفَجَائِيَّةُ » وَلِلْعَلَاءِ فِيهَا خِلَافٌ : أَمَّا  
حَرْفُ أَمْ ظَرْفٌ ؟ وَالَّذِينَ قَالُوا هِيَ ظَرْفٌ اخْتَلَفُوا : أَمَّا ظَرْفُ زَمَانٍ أَمْ ظَرْفُ مَكَانٍ ؟  
فَمَنْ قَالَ هِيَ ظَرْفٌ جَعَلَهَا خَبَرًا مُقَدِّمًا ، وَجَعَلَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا ، وَكَانَ  
الْقَائِلُ قَدْ قَالَ — عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ — خَرَجْتُ فِي وَقْتِ خُرُوجِي الْأَسَدَ ، أَوْ قَالَ —  
عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ — خَرَجْتُ فِي مَكَانِ خُرُوجِي الْأَسَدَ ، وَلَا حَذْفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ  
بِشَقِيهِ ، وَمَنْ قَالَ : هِيَ حَرْفٌ جَعَلَ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا مَبْتَدَأً خَبَرَهُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ مُوجُودٌ ، أَوْ حَاضِرٌ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ . وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي عَنَاهُ  
الْشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « فِي رَأْيٍ » .

٥٥ — هَذَا الْبَيْتُ نَسَبُهُ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ وَابْنُ بَرٍّ إِلَى عَمْرِو بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ =

== الأنصاري ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسي في معاهد التنصيص ( ص ٩٩ بولاق ) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجِمَالَ فَأَنْصَرَفُوا      مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا ؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التي أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ      لِعِمْرَةٍ وَحَشًا غَيْرَ مَوْقِفٍ رَاكِبٍ ؟

اللغة : « الرأي » ، أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا في جمع بئر آبار وفي جمع ريم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم في محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » ، الآتي « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذي هو « أنت » ، و « الرأي » مختلف ، مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه .

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانياً أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن « أنت » ، بل هو خبر « نحن » الذي في أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للتكلم المعظم نفسه ==

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول « صحيح » أى : « هو صحيح » .

وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما قلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثله قوله تعالى : ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ) أى : « من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : ( وَاللَّائِي يَتُسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ) أى : « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » لحذف المبتدأ والخبر — وهو « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأئي لم يحضن كذلك » وقوله : ( واللأئي لَمْ يَحِضْنَ ) معطوف على ( واللأئي يتسنن ) والأولى أن يُمَثَّلَ بنحو قولك : « نعم » فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

\*\*\*

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَنْ ذَا اسْتَقَرَّ (١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت كازعم المتمحل للتسكام المعظم لنفسه فعنها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ، فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : ( ونحن الوارثون ) وما أشبهه .

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، ود لولا ، مضاف إليه ، مقصود لفظه « غالباً » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ود الخبر ، مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف ود بين ، مضاف إليه « ذا » اسم إشارة ، =



وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعَ كَيْثُلٍ « كَلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ »<sup>(١)</sup>  
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ<sup>(٢)</sup>  
 كَضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا ، وَأَتَمُّ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ<sup>(٣)</sup>

== مبتدا ، استقر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدا ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين : أى إذا كان المبتدا يستعمل في اليمين نصاً ، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قربته .

(١) « وبعء » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و « واو » مضاف إليه « عينت » عين : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو « مفهوم » مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف و « مع » مضاف إليه ، مقصود لفظه « كثر » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتداً محذوف ، أى : وذلك مثل « كل » مبتداً ، وكل مضاف و « صانع » مضاف إليه « و » عاطفة « ما » يجوز أن تكون موصولة اسمياً معطوفاً على كل ، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة « صنع » وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدا محذوف وجوباً .

(٢) « وقبل » الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و « حال » مضاف إليه « لا » نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال « خبراً » خبر تكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال « عن الذي » جار ومجرور متعلق بخبر « خبره » خبر : مبتداً ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « أضمر » أضمر : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والالف للإطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدا ، وجملة المبتدا والخبر لا محل لها صلة الذي .

(٣) « كضربى » الكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتداً ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر « العبد » مفعول المصدر « مسيئاً » حال ==

حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلَا » ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ »  
التقدير « لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأتيتك » واحترز بقوله : « غالباً » عما ورد ذكره فيه  
شذوذاً ، كقوله :

٥٦ — لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدٌ بِالمَقَالِيدِ

ف « عمر » مبتدأ ، و « قَبْلَهُ » خبر .

= من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان  
( أى وجد ، هو : أى العبد ) مسيئاً ، وأتم ، الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف  
وتبيين من « تبيينى » ، مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل  
له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطاً » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على  
غرار ما قدرناه في العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله منوطاً ، والتقدير :  
أتم تبيينى الحق إذا كان ( أى وجد ، هو : أى الحق ) حال كونه منوطاً بالحكم .

٥٦ — البيت لأبي عطاء السندى - واسمه مرزوق ( وقيل : أفلح ) بن يسار - مولى  
بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلبة يمدح فيها ابن يزيد بن  
عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك في الأغاني ( ١٦ / ٨٤ بولاق ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا - الخ » ، وي زيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله :

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ

اللغة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيويه يقول : إن الميم  
من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى  
قوى وكل ، قال الراجز :

رَبِيتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

لقلة تمفعل في الكلام ، ولكن العلماء خالفوه في ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم في =

== معد زائدة ، بدليل إدغام الدال في الدال ، والتزموا أن يكون تعدد على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف ، المقاليد ، : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفردة إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أيك ووجود جدك من قبل أيك .  
الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألفت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألفت « معد » فاعل ألفت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا بالمقاليد ، جار ومجرور متعلق بألفت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه .  
وفي البيت توجيه آخر ؛ وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله .

ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه :

وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا نَحْبَطُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَمْ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « حول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بيته أبي عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح .



وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلاً — هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائماً<sup>(١)</sup> [ وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤوّل ، والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كوناً مطلقاً ، أو كوناً مقيداً ؛ فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كوناً مقيداً ؛ فلما أن يدلّ عليه دليل ، أولاً ، فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَىَّ مَا أَتَيْتُ » وإن دلّ عليه [ دليلٌ ] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليك ؟ فتقول : « لولا زيدٌ هلكت » أى : « لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إِلَىَّ » ، فإن شئت حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قولُ أبي العلاء المعرّى .

(١) هنا شيان نحب أن ننبهك إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذاً ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » ، إن كان صادراً عن لا يشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادراً عن يشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عناء من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنها اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات « لولا » ، وذلك لأن لولا إما أن يلها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يلها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كوناً عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا — كما ذكرنا — هو الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ، فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتسهيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف مافى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة فى جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التسهيل به : فى قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة « يمسك » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اخبروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا ومجبه به كونا خاصاً .

وفى البيت توجيه آخر يضح به على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون قوله « يمسك » =

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين<sup>(١)</sup> ، نحو : « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ »  
التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِي » فعمرُك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : « يَمِينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » التقدير : « يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي » وهذا لا يتعين  
أن يكون المحذوف فيه خبراً<sup>(٢)</sup> ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : « قَسَمِي يَمِينُ »

= في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد ، وأصله « أن » ، فلما حذف « أن » ارتفع  
الفعل كقولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .  
وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد  
لولا كونا خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصاً ألبتة ، بل يجب كونه كونا  
عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر بعد لولا كونا خاصاً في كلام ما فهو لحن أو  
مؤول ، وقال غيرهم : يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون  
كوناً عاماً ، فإن كان الخبر كونا عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا  
خاصاً : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه .  
فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ، وثلاثة  
أحوال عند غيرهم وهي : وجوب الحذف ، وجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد  
قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ، لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب ،  
وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في غيره  
إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في غير القسم  
حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله  
في غير القسم - نحو قوله تعالى : ( وأوفوا بعهد الله ) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ،  
ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد الله لأفعلن كذا ؛ لذكر المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر  
وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون =



الله « بخلاف « لعمرك » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحققاً الدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَن » التقدير : « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى » فعهدُ الله : مبتدأ ، وَعَلَى : خبره ، وَلَكِ إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعية ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » فكلٌ : مبتدأ ، وقوله : « وضيعته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ » ويُقدَّرُ الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً<sup>(١)</sup> ، نحو : « زيد وعمرو قاتمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدراً ، وبعده حالٌ سدّ [ ث ] سدّ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدّ الحال مسدّه ، وذلك نحو : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا » فضرِبِي : مبتدأ ، والعبد : معمولٌ

== المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ، أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جرى به من أجله ، ولم يقل أحد أنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جرى به له ، فإن ذلك خاص بالدليل ، فإن الدليل هو الذي يجب فيه ألا يحتمل وجهاً آخر ، وشتان ما بين المثال والدليل ، وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فليكون ذلك المبتدأ نصّاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومُسَيِّئًا : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ الخبر ، والخبرُ محذوف وجوبًا ، والتقدير « ضربي العبد إذا كان مسيئًا » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي فالتقدير « ضربي العبد إذ كَانَ مُسَيِّئًا » فسيئًا : حال من الضمير المستتر في « كان » المفسر بالعبد [و« إذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الخبر ] .

ونبه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الخبر المحذوف مُقَدَّرٌ قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر كما تقدم تقريره .

واحتذر بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش — رحمه الله — من قولهم : « زَيْدٌ قَائِمًا » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : « بَدَتْ قَائِمًا » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف : « ضربي العبد مُسَيِّئًا » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا تقول : « ضربي العبد مُسَيِّئًا » ، لأن الضرب لا يوصف بأنه مُسَيِّئٌ .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه بحكم المصدر ، نحو : « أتم تبيني الحقَّ منوطاً بالحكم » فأتَمُّ : مبتدأ ، وتبينني : مضاف إليه ، والحقَّ : مفعول لتبينني ، ومنوطاً : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ خبرِ أتم ، والتقدير : « أتم تبيني الحقَّ إذا كان — أو إذ كان — منوطاً بالحكم » .

\*\*\*

ولم يذكر المصنف الموضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وجوباً ، وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة<sup>(١)</sup>

(١) بقي عليه موضعان آخران بما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : في مَدَح ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ »  
أو ذم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثِ » أو رَحْم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينِ »  
فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوباً ، والتقدير : « هو الكريم ، وهو الخبيث ،  
وهو المسكين » .

الموضع الثاني : أن يكون الخبرُ مخصوصَ « نعم » أو « بئس » نحو : « نِعَمَ

= المرفوع بعد « لا سيما ، سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ  
القيس بن حجر الكندي الذي أنشدناه في مباحث العائد في باب الموصول ( ص ١٦٦ ) ،  
وهو :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّئاً يَوْمٌ بِدَارَةٍ جُلْجُلٍ

أم كان معرفة كما في قولك : أحب النابيين لا سيما على ، فإن هذا الاسم المرفوع خبر  
لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل ، ولا مثل الذي هو  
على ، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد « لا سيما ، فأما على  
جره أو نصبه فلا ( الثاني ) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف  
جر ، فثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سقيا لك . وتعا لك ، وبؤسا لك .  
التقدير : سحقت وتعت وبؤست . هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدي  
باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله .  
ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم  
سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلاً ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه  
وجود خطابين لاثنتين مختلفتين في جملة واحدة ، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير  
الامر ، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب ، نحو « شكراً لك » : أي شكرت لك  
شكراً ، ونحو « سقيا لزيد » : أي اسق اللهم زيدا - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً  
بالمصدر ، وبصير الكلام جملة واحدة حيثئذ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضاً  
ليتصل العامل بمفعوله .



الرَّجُلُ زَيْدٌ . وَيُسَمَّى الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرو : خَبَرَاتٍ لِبَتْدَاءِ مَحذُوفٍ  
وجوباً ، والتقدير « هو زَيْدٌ » أى المدحُوحُ زَيْدٌ « وهو عَمْرُو » أى  
الذمومُ عَمْرُو .

الموضع الثالث : ما حَكَى الفارسيُّ من كلامهم « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ » ففى ذمتى :  
خبرٌ لِبَتْدَاءِ مَحذُوفٍ واجبِ الحذفِ ، والتقدير « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشبهه ،  
وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القسم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ »  
التقدير « صبرى صبر جميل » فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ  
— الذى هو « صبرى » — وجوباً<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَأَخْبِرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كُفُّمُ سَرَاةٍ شُعْرَا<sup>(٢)</sup>

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : ( فصبر جميل ) وقول الشاعر :

عَجَبٌ لِّتِلْكَ قَضِيَّةٍ ، وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ  
وقول الراجز :

شَكَأَ إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فِكَلَانَا مُبْتَلَى  
لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه  
الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم فى البيت الأول أيضا ، فقد جردوا أن يكون  
« عجب ، مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا ، فعل ماضٍ وفاعله « باثنين ، جار ومجرور متعلق بأخبر « أو ،  
حرف عطف « بأكثر » ، جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق  
« عن واحد ، جار ومجرور متعلق بأخبر « كهم ، السكاف جارة لقول محذوف ، وهى  
ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سراة » ، خبر أول  
« شعرا ، أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل  
نصب مقول القول المقدر .

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو :  
« زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » .

فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سواء<sup>(١)</sup> كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ ، نحو : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى مُرٌّ ، أم لم يكونا في معنى خبرٍ واحدٍ ؛ كالمثال الأول .

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ فإن لم يكونا كذلك تَمَيَّنَ العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخر ، كقوله تعالى : ( وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ) وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَلِكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَتَّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْنَى

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح السكاكية — أن تعدد الخبر على ضربين ( الأول ) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كآية القرآنية التى تلاها ، وكثال النظم ، وكاليتين اللذين أنشدهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها . فأما عند من لم يحز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت ( الثانى ) التعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينهما ، ومنها أنه لا يجوز تقديم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشيء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن المجاج ، وهو من شواهد سيوريه ( ج ١ ص ٢٥٨ ) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم ، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها ، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله :

( ١٧ — شرح ابن عليل ١ )

\* أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتٍّ \*

=

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

\* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ \*

اللغة : د بت ، قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوث ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشتي ، أى : يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفيني للصيف ، وللشتاء « الدشت ، الصحراء ، وأصله فارسي ، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَخَيْرٌ وَالْأَعْرَابُ بِاللَّشْتِ أَيْكُمْ نَزَلَا  
قال أهل اللغة : « وهو فارسي معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعني أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنِعَاجِ الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط ، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ، ولا إشكال في جزمه حيثئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم — كما أدخل الفاء في « فهذا بي » — لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر يك ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « بت » مضاف إليه ، جرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا عمل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالقامزاتية في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه ، وما حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة =



وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

== مبتدأ وبتى ، بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف ويا المبتدأ مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشى» ، أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «من» ، إن قدرت «من» ، موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرت «شرطية» ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله «فهذا بنى» ، مقيظ ، مصيف ، مشى ، فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتذكيراً ، وتقدير كل واحد بما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن ثور الهلالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : «مقلتيه» عينية «المنايا» جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء بمنية — على وزن رمى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ  
وَإِنْ بَاتَ وَخَشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يُضْبِحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

الإعراب : «ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «ياحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف : ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه ، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر .

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ » فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ » هكذا زعم هذا القائل ، ويقع في كلام المُعَرِّين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ( فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ) جَوَّزُوا كَوْنَهُ « تَسْعَى » خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

== الشاهد فيه : قوله : « فهو يقظان نائم » أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن مبتدأ واحد — وهو قوله « هو » — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » أو قوله « يقظان نائم » من غير عطف الثاني منهما على الأول .

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتاج بكلامه شعره ونثره ، فلا معنى لجحده ونكرانه .

وبما استشهد به المجيز قوله تعالى : ( كلا إنها لظى نزاعة للشوى ) وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود : ( وهذا بعل شيوخ ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةَ      كَلَيْتُ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصَرَةِ

\* أَكَيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ \*

فإن قوله « أنا » مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون ( كليث ) جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم » جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تحمل جملة ( تسمى ) خبراً ثانياً كما يقول العربون فهي في محل رفع صفة لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن ( حية ) نكرة لا مسوغ لجمي الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويه الذي يجيز جمي الحال من المبتدأ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانََ لِبِتْدَا اِسْمًا ، وَالْخَيْرُ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ (١)  
كَكَانَ ظِلٌّ بَاتَ اُضْحَى اُصْبَحًا اُمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحًا (٢)  
فَتَى ، وَأَنْفَكَ ، وَهَذَى الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَقْيٍ ، أَوْ لِنَقْيٍ ، مُتَّبَعَةً (٣)  
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « مَا » كَاعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَمًا (٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » ، قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدا » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدا « والخير » الواو عاطفة ، الخبر : مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدا محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضممة الطاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » ، قصد لفظه أيضا : مبتدا مؤخر « بات » ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، « برحا » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف بما عدا الخامس .

(٣) « فتى » ، وانفك ، معطوفان أيضا على « ظل » ، بإسقاط حرف العطف فى الأول « وهذى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدا « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نقي » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنقي » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » خبر المبتدا الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضا : مبتدا مؤخر « مسبوqa » حال من دام « بما » الباء حرف جر ، وما =



لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي  
 قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن  
 وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها .  
 فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب  
 الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوليته — وأبو بكر بن شقير  
 — في أحد قوليته — إلى أنها حرف <sup>(١)</sup> .

== قصد لفظه : مجرور محلاً بالباء ، والجار والمجرور متعلق بسبوقا د كأعط ، الكاف جارة  
 لقول محذوف كما سبق مراراً ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
 أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج ، مثلاً » ما « مصدرية ظرفية  
 د دمت ، دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيباً ، خبر دام « درهماً ،  
 مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم  
 ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية  
 الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهما ما دمت مصيباً ، أي مدة دوامك مصيباً ، والمراد  
 ما دمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك  
 أبو علي الفارسي في « الحليات » ، وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .  
 واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي  
 يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، ويبان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة  
 من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل  
 على الحدث أصلاً ، وما فيها من الدلالة على الزمان يخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة  
 الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل ==

## كان وأخواتها

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها أسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يُشترطُ في عمله أن يسبقه نقي لفظاً أو تقديرًا ، أوشبهُ نقي ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك ؛ فمثالُ النقي لفظاً « ما زال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : ( قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتُلُو تَذَكَّرُ يَوْسُفَ ) أى : لا تقتلوا ، ولا يُحذف الناقى معها إلا بعد القسم كالآية الكريمة ، وقد شذَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

= عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله » فليس أداة نقي ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضي — وهو خلق — وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينة — وهي كون الخبر ماضياً — على أن المراد نقي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نقي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ؛ ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فنقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فنقول : لست ، ولست ، ولستما ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث — وهو الانتفاء — ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث — كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور — فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث — ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النقي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهي من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مَجِيدًا

٦٠ - البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتطقاً » قد فسرهُ الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتطقاً فرسه ؛ إذا جنبه — أى جعله إلى جانبه ولم يركبه — وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال بجانب فرساً جواداً ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاداً في الثناء على قومه ، أى : ناطقاً « مجيداً » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله « منتطقاً » ، وهو وصف للفرس على الأول ، ووصف لنفسه على الثانى .

المعنى : يريد أنه سيقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ذا كرا بمادحهم ؛ لأنها كثيرة لا تفتى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الالسنه بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل « أدام » قومي ، قوم : مفعول به « أدام » وقوم مضاف وياه المتكلم مضاف إليه « بحمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » ، وهو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « وأحمد بحمد » و « الله » مضاف إليه « منتطقاً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة الموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً مجيداً ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى ، وكأنه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً فى ذلك ؛ لأن محامدهم تنطق الالسنه بمجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ؛ قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفي ، لافى اللفظ ولا فى التقدير ، والمعنى عنده : أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نطق وجواد — لأن قديمى يكفوتنى هذا ؛ فعلى هذا الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :



أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نطاق وجواد ، ما أدام الله قومي ،  
وعنى بذلك أنه لا يزال مُستغنياً ما بقي له قومه ، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت .

ومثال شبه النقي — والمراد به النهي — كقولك : « لا تزال قائماً »  
ومنه قوله :

٦١ — صاح شمر ولا تزال ذا كِر الموتِ تِ ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

والدعاء ، كقولك : « لا يزال الله مُحسناً إِلَيْكَ » وقول الشاعر :

= تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهِالِكَ حَتَّى تَكُونَهُ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النقي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف دلاً ، دون سائر أخوانه من حروف النقي .

الثاني : أن يكون المنقي به مضارعاً كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللَّهُ أَبْرَحُ فِي مُقَدَّمَةٍ أَهْدَى الْجِيُوشَ عَلَى شِكَّتِيهِ

حَتَّى أَفْجَعَهُمْ بِأَخْوَتِهِمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتِهِمْ بِنِسْوَتِيهِ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَاللَّهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللَّهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتَنِي حَنِينَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرئ

القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشذ الحذف بدون  
القسم كما في بيت خلدش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

٦٢ — أَلَا يَا أَسْلَمِي ، يَا ذَارِمِي ، عَلَى الْبَلِي ،

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَاتِكَ الْقَطْرِ

== المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ، فإن نسيانه ضلال ظاهر .  
الإعراب : « صاح » منادى حذفته منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيا غير قياسي ؛  
لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم بما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « تزل » فعل مضارع ناقص  
بمجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ،  
وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ،  
نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والماء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ  
« مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى  
« كان » في العمل ؛ لكونها مسبقة بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .  
٦٢ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبه مية .

اللغة : « البلي » من بلى الثوب يبل - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ووث « منهلا »  
منسكبا منصبا « جرعاتك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق المحدثات  
وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الخصب والتماء بما يستتبع  
من رفاهية أهلها ، وإقامتهم في ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلاء .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ،  
والتقدير « يا دارمية » « أسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل  
« يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ،  
و « دى » مضاف إليه « على البلي » جار ومجرور متعلق بأسلمى « ولا » الواو حرف عطف ،  
لا : حرف نداء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرعاتك » الجار  
والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم  
زال مؤخر .

وهذا [ هو ] الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » .

القسم الثانى : ما يُشْتَرَطُ فى عمله أن يسبقه « ما » المَصْدَرِيَّةُ الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أى : أعطِ مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : ( وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .

= الشاهد فيه : للنحاة فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله « يَا اسْلُمَى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً . ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن يجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِمُخَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالَهَا  
فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا أُسْلَمَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرٍ وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدَّيْ آخِرَ الدَّهْرِ  
أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا أُسْلَمَى ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ  
أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كفى قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا انْخَنَى وَمَقَالَ الزُّورِ وَالْخَطَلِ  
يريد : يا هذا أرغم الله أنفاً — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ  
فيمر رواء برفع « لعنة الله » ،

والشاهد الثانى فى قوله « وَلَا زَالَ إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها

الاسم ونصب الخبر ، لتقديم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .



ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفَ الخبر عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بات : اتَّصَفَ به ليلاً ، وأنحى : اتَّصَفَ به في الضحى ، وأصبح : اتَّصَفَ به في الصباح ، وأمسى : اتَّصَفَ به في المساء ، ومعنى صار التحوُّل من صِفَةٍ إلى [ صفة ] أخرى ، ومعنى ليس : النفي ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآن ، وعند التقييد بزمنٍ على حسبه ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى زال وأخواتها : مُلَازِمَةُ الخبر الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحالُ نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزرق العينين » ومعنى دام : بقى واستمرَّ .

\* \* \*

وغيرُ ماضٍ مثلهُ قدَّ عَمِلًا    إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ أُسْتَعْمِلَ<sup>(١)</sup>  
هذه الأفعال على قسمين<sup>(٢)</sup> : أحدهما ما يتصرَّفُ ، وهو ما عدا ليس ودام .

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماضٍ » مضاف إليه « مثله » مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلَّة في الإيهام فلا تفيدُها الإضافة تعريفاً ، فلهذا وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملاً » عمل : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماضٍ ناقص ، فعل الشرط « غير » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الماض » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعملاً » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملاً فإنه يعمل مثابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالاً ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً ( الأول ) ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلاً فقط ، والكلام =

والثاني ما لا يتصرف ، وهو ليس ودام ، فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال بعمل غير الماضي منه عمل الماضي ، وذلك هو المضارع ، نحو : « يكون زيد قائما » قال الله تعالى : ( وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ) والأمر ، نحو : ( كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ) وقال الله تعالى : ( قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ) ، واسم الفاعل ، نحو : « زيدٌ كأنَّ أخاك » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّ

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْقِهِ لَكَ مُنْجِداً

= إنما هو في دام الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ( الثاني ) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتى ، وبرح ، وانفك ( الثالث ) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يجيء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيدييه « يكون فيه » فقال : ما كل دام يعالجه الطبيب ! . وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدى » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجداً » مساعداً .  
المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركزن إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، وإنما أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة .

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا عمل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كأننا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كأن منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لانه من الأسماء الستة ، وأخاه مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟  
والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِيَذَلِّ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى  
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلني ذلك ، جار ومجرور متعلق بقوله « منجداً » ، الآتي « منجداً » مفعول ثانٍ لتلني ، وقال العيني : هو حال ، وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » ، فإن « كائناً » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » ، على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : « يذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ويذله في عشيرته يذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « يذل » جار ومجرور متعلق ب« ساد » ، و « حلم » معطوف على « يذل » « ساد » فعل ماضٍ « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً ب« ساد » ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل « ساد » « وكونك » كونه مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » ، الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إياه » ، وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق ب« يسير » . وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » ، حيث استعمل مصدر كان الناقصة ، وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر . وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .



وما لا يتصرفُ منها — وهو دَام ، وليس <sup>(١)</sup> — وما كان النقيُّ أو شبههُ شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

\*\*\*

وفي جميعها تَوْسُطَ الْخَبَرِ

أَجْزٌ ، وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرٌ <sup>(٢)</sup>

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها ، وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماضٍ — يعمل العمل الذي يعملُه الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان : الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد « ما » يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : ( ما دمت حياً ) بقولهم : مدة دوامي حياً ، ولو أننا ألزمتنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لسكنا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فإزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة ، فتم الدعوى .

(٢) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وما مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه : مفعول به لسبق « حظر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة من حظر وفاعله في محل دفع خبر المتدأ وهو كل .

مُرَّاه أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه — يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم <sup>(١)</sup> ؛ فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك : « كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم

(١) حاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر كان وأخواتها ستة أحوال :

الأول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديقى عدوى ، وثانيتهما : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : ( وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ) والمكاء : التصغير ، والتصدية : التصفيق .

الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرناه .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر بما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو : أين كان زيد ، ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو : كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلمها ، يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلمها » — بنصب غلام — ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو : هل كان زيد صديقك ، ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد ، ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن « هل » لها صدر الكلام ، ولا توسيطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو : كان محمد صديقك ، يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق .

قولك : « كان أخى رَفِيقى » فلا يجوز تقديم رفيقى — على أنه خبر — لأنه لا يُعلم ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسط فيه الخبر قولك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : ( وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً فى جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلِي — إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلُولٍ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عدياء الغساني ، المضروب به المثل فى الوفاء ، ومطلع قصيدته التى منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ  
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

اللغة : « دَنَسَ ، الدَنَسُ — بفتح الدال المهملة والنون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون فى الأمور الحسية ، والمراد هنا الدنس المعنوى « اللؤم ، اسم جامع للخصال الدنيئة ومقايح الصفات « رداء » هو فى هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التى يرغبها « ضميمها ، الضميم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعن تقارنينهم بنا — إن لم تكونى عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى » فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعله « إن » شرطية « جهلت » جهل : فعل ماض فعل الشرط ، وناء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا » جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص « سواء » خبر ليس مقدم « عالم » اسم ليس مؤخر « وجهول » معطوف على عالم .



وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أصحابك ما دام قائماً زيد » والصوابُ جَوَازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةٌ

لَذَاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

= الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره ، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد ، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد من اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما يرتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذا دالا ، ثم أدغمت الذا في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن قلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذدكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : ( فهل من مدكر ) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم الذا دالا أيضاً ثم أدغمنا على ما ذكرناه أولاً .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملأذه .

الإعراب : ، لا ، نافية للجنس « طيب » اسمها مبني على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لا ، أو متعلق بطيب ، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض تافع ، والتاء تاء التانيث « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف بالواو على الموت . الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة » على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : « وكلُّ سَبَقَةٍ دَامَ حَظَرٌ » إلى أن كلَّ العرب — أو كلَّ النحاة — مَنَعَ سَبَقَ خَبَرٍ « دَامَ » عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دَامَ على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ قَائِماً ما دَامَ زَيْدٌ » فسلم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دَامَ » وَحْدَهَا ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ ما قَائِماً دَامَ زَيْدٌ » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ في شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، ردّاً على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفعل بين « منغصة » ومتعلقه — وهو قوله : « بادكار » — بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دَامَ » ضميراً مستتراً ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردّاً على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظٌ سَرِّى مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاقِباً أَبَداً

فإن قوله « حافظ سري » خبر دَامَ ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دَامَ ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ ، لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر هنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقديم عاملين — وهما : دَامَ ، وحافظ سري — وتأخر معمول واحد — وهو « من وثقت به » — فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جازع عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : « لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ » كما تقول : « لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلَّمْتُ » .

\*\*\*

كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتَلُوءَةً ، لَا تَالِيَةَ<sup>(١)</sup> .

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ عَلَى مَا النَّافِيَةِ ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفي شرطاً في عمله ، نحو : « ما زال » وأخواتها ؛ فلا تقول : « قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ » وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثاني : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » فلا تقول : « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، وأجازهُ بعضهم<sup>(٢)</sup> .

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ؛ فتقول : « قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » ، ومنطلقاً لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » ومنعهما بعضهم<sup>(٣)</sup> .

(١) « كَذَاكَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و « خبر » مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق « ما » مفعول به لسبق « النافية » صفة لما دلجىء ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أوت « بها » جار ومجرور متعلق بجىء « متلوة » حال من الضمير المجرور محلاً بالباء « لا » عاطفة « تالية » معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب « ما » النافية أن تكون في صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي ؛ لأن نفيها حينئذ لإيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود

بقول الشاعر :



ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعلِ وَحْدَهُ إذا كان النفي بما ،  
نحو : « مَا قَائِماً زَالَ زَيْدٌ » و « مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ » ومنعه بعضهم .

\*\*\*

وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرِ كَيْسٍ أَصْطَقِي ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي <sup>(١)</sup>  
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي فَتَى كَيْسٍ زَالَ دَائِماً قُنِي <sup>(٢)</sup>  
اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أُبْرَحَا يَمِثْلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع ، مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق ، مضاف إليه ، وسبق مضاف و « خبر ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس ، قصد لفظه : مفعول به لسبق « اصطفى ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو ، الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام ، مضاف إليه « ما ، اسم موصول خبر المبتدأ « يرفع ، جار ومجرور متعلق بـ يكتني الآتي « يكتني ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة وجملة يكتني وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما ، اسم موصول مبتدأ « سواء ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص ، خبر المبتدأ « والنقص ، مبتدأ « في فتى ، جار ومجرور متعلق بقوله « قني ، الآتي « ليس ، زال ، معطوفان على « فتى ، بإسقاط حرف العطف « دائماً ، حال من الضمير المستتر في قوله « قني ، الآتي « قني ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قني ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص .

وتقدير البيت : وما سوى ذي التمام ناقص ، والنقص قني — أى اتبع — حال كونه مستمراً في فتى وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ،  
 وذهب أبو علي [ الفارسي ] وابن برهان إلى الجواز ؛ فتقول : « قائماً ليس زيدٌ »  
 واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قومٌ إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من  
 لسان العرب تقدّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول  
 خبرها عليها ، كقوله تعالى : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ) وبهذا  
 استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمول الخبر الذي  
 هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدّم معمول إلا حيث  
 يتقدّم العامل<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في  
 كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه النقص ، ونحن نذكر لك  
 عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كال خبر المبتدأ فعلاً ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا  
 يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » ، على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته  
 خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو « عمرو ضرب زيدا » ،  
 فيقولون « زيدا عمرو ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن — إن لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً — لم يجزوا تقديمه على  
 اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون :  
 « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنقى بلم أو لن — نحو « لم أضرب » ، ولن أضرب » —  
 لم يجزوا تقديمه على النقي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب » ، وعمراً  
 لم أصاحب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجزوا إلباءه لإما ، وأجازوا إلباءه  
 معموله لها ، نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامةً ، إلا « فتيء » ، و « زال » التي مضارعها يزَالُ ، لا التي مضارعها يزُولُ فإنها تامة ، نحو : « زالت الشمس » و « ليسَ » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) أى : إن وُجد ذو عُسْرَةٍ ، وقوله تعالى : ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ) وقوله تعالى : ( فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ) .

\*\*\*

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ (١)

== والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنسبة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تلغ هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « العامل » مفعول به ليلي مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلي ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » مبطرف على قوله « ظرفاً » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة « أتى » وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي ==



يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر [ وَحْدَهُ عَلَى الْاسْمِ ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : « كان طعامك زيدٌ آكلًا » وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم الممول والخبر على الاسم ، ويتقدم الممول على الخبر ، نحو : « كان طعامك آكلًا زيدٌ » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والممول على الاسم ، وقدم الخبر على الممول جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى « كان » معمول خبرها ؛ فتقول : « كان آكلًا طعامك زيد » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلأؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو : « كان عندك زيدٌ مقبياً ، وكان فيك زيدٌ راغباً » .

\*\*\*

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَ إِنْ وَقَعَ مَوْحُمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أُمْتَنَعَ (١)

= فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفاً أو حرف جر .

(١) « مضمر » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » ، الآتى ، ومضمر مضاف و « الشأن » مضاف إليه « اسما » ، حال من مضمر « انو » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » ، شرطية « وقع » ، فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح فى محل =

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ « كان » وأخواتها معمولٌ خبرها فأولُّه على أَنَّ في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ غَوْدًا

جزم ، وسكن للوقف « موهم » ، فاعل وقع ، وموهم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على اليكون في محل جر « استبان » فعل ماضٍ « أنه » أن : حرف تأكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب « امتنع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ؛ وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضر الشأن حال كونه اسماً لكان إن وقع في معنى الكلام ما يوهم الأمر الذي تبين امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلبة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْهَا يَدَا قَابِيسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْخَدَا

اللغة . « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمتين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل في السرى ، فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » ، وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخبرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع ، اهـ ، ويقال في مثل آخر : بات فلان بليل أنقد ، وفي مثل آخر : اجعلوا ليلكم ليل أنقد ، وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال (بهاش الميداني ٢/ ٧) « هداجون » جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — ومثله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ « أو مشية فيها ارتعاش » ، وباب فعلة ضرب ، ويروى « قنافذ دراجون » ، =

= والندراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ ، — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو ، عطية ، هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة فجار ، يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم لإياهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ، محذوف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالوار نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، وبيوت من « بيوتهم » مضاف إليه ، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولة اسمياً ، والاحسن أن تكون موصولة حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « لإياهم » إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله « عطية » اسم كان « عوداً » : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر « كان » .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذي يرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « بما كان لإياهم عطية عوداً » حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو « لإياهم » على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضاً ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت .

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعاً للبصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ ، وجملة « عوداً » في محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم مفعول به لعود ، =



فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيداً أكلاً » ويتخرج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [ وهو أسمُ كان ] .

= وجلة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضر عقب « كان » نفسها ، فهو الذي وليها ، و « إياهم » معمول لخبر مبتدأ ، وعلى هذا ليس في البيت معمول لخبر كان .

والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجلة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » أى بالذى عطية عودهموه .  
والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجلة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجلة كان ومعموليها لا محل له من الإعراب صلة الموصول .

والعائد — على هذا التوجيه والذي قبله — محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول . هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :  
بَأْتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ  
فذاات الخال : اسم بات . وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفؤادى : مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانُ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغرياً : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلى مفعول به لمغرياً تقدم على اسم كان ، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً عجيباً ؛ فزعم أن « فؤادى » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلى » ، وكان الشاعر قد قال : باتت يا فؤادى ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلى الشيب مغرياً إياك بالصد ، وجلة النداء في البيتين لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموليها .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلًا زيد » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ

وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيويه ( ج ١ ص ٣٥ ) وقوله قوله :

بَاتُوا وَجُلَّتْنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمْ كَأَنَّ أَظْهَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلطنا ، بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جطل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضا على جلال ، وهي عربية معروفة « الصهباء » يريد أن لونها الصلبة ، قال الأعمى في شرح شواهد سيويه ، الجملة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصلبة ، اه ، « فأصبحوا » دخلوا في الصباح « معرسهم » اسم مكان من « عرس بالمكان » - بتشديد الراء مفتوحة - أى نزل به ليلا .

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا ، يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقيون بعض النوى ويلعبون بعضا ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل وفاعل « و » ، حاله « النوى » مبتدأ « عالى » خبره ، وعالى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « ليس » فعل ماض فاقع ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقى » وكل مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين » ، ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الانضاح بين لك أولا أنه يروى برفع كل وينصبه ، ويروى « يلقي المساكين »

= أما رواية رفع « كل » - سواء أكانت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بياء المضارعة أم كانت « وليس كل للنوى تلقى المساكين » بالتاء - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجمله الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى بلقيه المساكين ، أو تلقيه المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقيه المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفرده مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفردة مذكر - قول الله تعالى : ( قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ) فإن مفرد الأعراب أعرابي .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بياء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم يلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نغني أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرًا ، ويلقى فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجمله يلقى وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها ، لا يجوز ذلك بته .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مستنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن نذهب إلى أن الفعل المستند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأن لا تقول : الأعراب قان ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حيث أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول =



= المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت ، أو تقول : المساكين ألفت أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو تقول : تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب د كل ، والفعل د تلقى ، بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت — على هذا الإعراب — على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلا على ما زعمتم ، والإعراب الذى نراه هو أن يكون ليس فعلا ماضيا ناقصا ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس ( هو : أى الحال والشأن ) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها .

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن النظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذى ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العيني عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال د يلقون المساكين ، كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدما مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا د يلقى المساكين ، بالياء التحتية . واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اهـ كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف — غفر الله له ولوالديه — يرى أن في كلام العيني هذا تحاملا على ابن النظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلا من عدة وجوه :

— إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق — فَيُخْرِجُ البيتَانِ على إضمار الشأن :  
والتقدير في الأول « بما كان هو » أى الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلقى المساكين بالياء التحتية » غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطيطه في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد ،

الثاني : في قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين » ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء ،

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما نقول قاموا الزيدون » على أن الجملة خير مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم في الكلام الذى نظره جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ،

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تبين لك خمسة أمور :  
الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ، لأن الدليل متى طرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خير أن الاستدلال . واستشهاد غير التمثيل .

عطية : مبتدأ ، وعود : خبر ، وإياهم : مفعول عود ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر  
كان ؛ فلم يفصل بين « كان » واسمها معمول الخبر ؛ لأن اسمها مضمَر قبل معمول .

والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أي : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ،  
وكل [ النوى ] منصوب بثلقى ، وتلقى الساكنين : فعل وفاعل [ والمجموع ] خبر  
ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

\*\*\*

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِنْ تَقَدُّمًا<sup>(١)</sup>

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرهما  
والثالث : الزائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد  
بين الشئيين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛  
نحو : « لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُكَ » وَالصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، نحو : « جَاءَ الَّذِي كَانَ  
أَكْرَمَتُهُ » وَالصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ » وهذا يفهم أيضاً  
من إطلاق قول المصنف « وقد تزداد كان في حشو » وإنما تنقاس زيادتها بين « ما »

(١) « وقد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى الجھول « كان » قصد  
لفظه : نائب فاعل تزداد « في حشو » جار ومجرور متعلق بتزداد « كما » الكاف جارة لقول  
محذوف « ما » تعجبية ، وهي نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب  
« كان » زائدة « أصبح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو  
يعود على ما التعجبية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع  
خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » تقدم : فعل ماض ،  
والالف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة  
من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .



وفعل التعجب ، نحو : « ما كان أضحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ <sup>(١)</sup> » ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم <sup>(٢)</sup> : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَلَّةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

و [ قد ] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

(١) بما ورد من زيادتها بين دما ، التعجبية وفعل العجب قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَ شَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّغَلِ

ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعْدًا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، ونول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأَصْلَا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الخرشب ، من بني أنمار

ابن بغيض بن ربث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح

سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيدي ( ج ١ ص ١٨٩ ) ببعض تغيير .

الإعراب : وكيف ، اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبني على الفتح في =

= محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً ، إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، مررت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة ، إذا ، إليها ، بدار ، جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و ، قوم ، مضاف إليه ، وجيران ، معطوف على دار قوم ، لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران ، كانوا ، زائدة — وستعرف ما فيه — ، كرام ، صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » ، حيث زيدت « كانوا » ، بين الصفة وهي قوله « كرام » ، والموصوف وهو قوله « جيران » ، وتقدير الكلام : وجيران كرام لنا . هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان » ، أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة « كان » في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيويه أولى بالرعاية ؛ لأن انصافها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون ، ظننت ، متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » ، عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيويه : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا » ، على إلغاء « كان » ، وشبهه بقوله الشاعر :

« وجيران لنا كانوا كرام » ، اهـ .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء « كان » وزيادتها تأكيداً وتبييناً لمعنى المضي . والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك » ، اهـ .

وَشَدَّ زِيَادَتُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٠ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة « كان » بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلبي ( وانظر معجم البلدان مادة كتيقة ) :

وَمَاؤُ كَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءً لِنَفْسٍ كَانَتْ طَالَ اعْتِلَالُهَا

فإن جملة « طال اعتلالها » في محل جر صفة لنفس « وقد زاد بينهما « كان » ،

٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلاً ، ويروى

المصراع الأول منه :

\* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي \*

اللغة : « سراة » جمع سري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس « تسامي » أصله تسامى - بتاءين - فحذف إحداها تخفيفاً « المسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى « العراب » هي خلاف البراذين والبخاتي ، ويروى :

\* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ \*

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .  
المعنى : من رواه « سراة بني أبي بكر - إلخ » فعناه : إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواه « جياذ بني أبي بكر - إلخ » فعناه : إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جياذهم أفضل الجياذ وأعلامها .

الإعراب : « جياذ » مبتدأ ، وجياذ مضاف ، و « بني » مضاف إليه ، وبني مضاف و « أبي » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسامي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جياذ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة : المسومة ، مجرور بعلی « العراب » نعت للمسومة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامي



وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقِيلِ  
ابن أبي طالب :

٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل  
زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - هذا البيت - كما قال الشارح - لام عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن  
هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
وأي أمير المؤمنين هلى بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلاً ، ويروى  
بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَانِمِهِ عَقِيلٌ وَبِيَدِي الْمَلَفُّ الْمَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ

\* يُعْطَى رِجَالُ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ \*

اللغة : « ماجد ، كريم ، نبيل ، فاضل شريف ، تهب ، مضارع هبت الريح هبوباً  
وهيباً ، إذا هاجت « شمال » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل ، رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ  
« نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمال »  
فاعل تهب « بليل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا »  
إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فانت  
ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين  
المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان  
مبنياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء في  
المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى ( أليس الله =

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخُسْبِرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ<sup>(١)</sup>

تُحَذَفُ « كان » مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ ، كقوله :

== بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخرج كلامه وتعليقه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت قول ابن النازم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء .

وبما استدل به على زيادة « تكون » ، بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ يَتِيٍّ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » ، على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسيئة ، وزعم أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » ، على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع « عسل وماء » ، على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا رواية رفعها فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مزاجها عسل وماء » جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون .

وكذلك يدت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت باجد نيل تكونه .

(١) « يحذفونها » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وما العائد على كان : مفعول به « ويقون » الواو عرف عطف ، يقون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليقون « وبعد » ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ، وبعد مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « ولو » معطوف على إن « كثيراً » حال من الضمير المستتر في اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ذا » الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا  
فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ١٣١ ) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهد إلى نسبه بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار ليث بن ربيعة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا » ، « وإن كذبا » مثل قوله : « إن صدقا » وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قِيلَا » فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا » ، « وإن كذبا » ، حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » ، الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيلية ( انظره في أمالي القالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه في التنيه ٨٨ ) :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَلَمًا — أَبَدًا — وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول النابغة الذبياني :

حَدِثَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِيَّةَ كُلِّهَا إِنْ ظَلَمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول ابن همام السلولي :

وَأُخْضِرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَافَرًا لِي وَإِنْ تَارَكَا =



التقدير : « إن كان المَقُولُ صدقاً ، وإن كان المَقُولُ كذباً » .  
وبعد لو<sup>(١)</sup> كقولك : « أثبتني بدائية ولو حماراً » أى : « ولو كان المأثني به حماراً » .

وقد شذَّ حذفها بعد لدن ، كقوله :

— ٧٣ \* مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَافِهَا \*

[ التقدير : مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا ] .

\*\*\*

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد لو ، كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أصل الكلام : ولو كان الباغي ملكاً ، لحذف كان واسمها ، وأبقى خبرها .

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : التمس ولو خاتماً من حديد ، التقدير : ولو كان ما تمسك خاتماً من حديد ، والبيت الذى أشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، ومو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيويه ( ١٣٤/١ ) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشئ .

اللغة : « شولا ، قيل : هو مصدر « شالت الناقة بذنبها ، أى رفعته للضرب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وإتلاها ، مصدر « أتلت الناقة ، إذا تبعها ولدها .

الإعراب : « من لد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد - مثلاً ، شولا ، خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا ، « فإلى ، الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلاها ، إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلاها .

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِضُ « مَا » عَنْهَا أُرْتُكِبُ  
كَيْفَ لِي « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ »<sup>(١)</sup>

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ « كَانَ » تُحْذَفُ بَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةُ وَيُعْوَضُ عَنْهَا « مَا » وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا ، نَحْوُ : « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » وَالْأَصْلُ « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ » فُحْذِفَتْ « كَانَ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ ، فَصَارَ « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثُمَّ أَتَى بِـ « مَا » عِوَضًا عَنْ « كَانَ » ، فَصَارَ

== الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو « شولا » بعد « لد » وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن » ، ولو ، كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » ، وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في ( ج ١ ص ٢٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦ ) تظهر بحث مضاف واف .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتي ، وبعد مضاف ، و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، « كشل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف « أما » هي أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترِب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرَاءٌ » [ ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرَاءٌ » ] ، ومثله قول الشاعر :

٧٤ — أبا خراشة أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن نديبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وخفاف — بزنة غراب — شاعر مشهور ، وقارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة — بضم النون أو فتحها — أمه ، واسم أية عمير .

اللغة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذاق قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بهم نفرا « الضبع » أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجذبة ، قال حمزة الأصفهاني : إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت ، ولم تكف من الفساد بما يكتنى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعز بجماعتك فإن قومي موفورون كثير العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجذبة ، ولم يضعفهم الحرب ، ولم تل منهم الأثومات . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان المحذوفة ، و « ذَا مضاف و « نَفَرٍ » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم : اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون أن المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذَا نَفَرٍ » . وأصل الكلام عند البصريين : نخرت على لأن كنت ذَا نَفَرٍ ، لحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذَا نَفَرٍ ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به ههنا الضمير ، ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ =



فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وأَنْتَ : اسمُ كان المحذوفة ،  
وذا نَفَرٍ : خبرُها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عوضاً عنها ،  
ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول « أَمَّا كُنْتُ  
منطلقاً انطلقتُ<sup>(١)</sup> » .

ولم يُسمع من لسان العرب حَذْفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها  
وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميراً مُخَاطَبٍ كما مثَّلَ به المصنفُ ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ،  
نحو : « أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقتُ » والأصل « أَنْ كُنْتُ منطلقاً » ولا مع الظاهر ،  
نحو : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » والقياسُ جَوَازُها كما جاز مع المُخَاطَب ، والأصلُ  
« أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ « أَمَّا  
زَيْدٌ ذَاهِباً » .

\*\*\*

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ ، وَهُوَ حَذْفُ مَا التَّرْمِ<sup>(٢)</sup>

= فالتى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فادغمها ؛ فصار  
الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن حريد وأبو حنيفة الدينورى فى مكان هذه العبارة د إما كنت  
ذا نفر ، وعلى روايتهما لا يكون فى البيت شاهد لما نحن فيه الآن .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكَلَّا مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا  
بينهما فى بعض الأحيان ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال د إما كنت منطلقاً  
انطلقت . .

(٢) د ومن مضارع ، جار ومجرور متعلق بقوله د تحذف ، الآتى د لكان ، =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فحذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup> ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضي أن لا يُحذفَ منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تحقيقاً لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup> ؛ فقالوا : « لم يَكْ » وهو حذَفٌ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعه أن هذه

جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبني للجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم المنفى ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان ، وهو حذف لم تلزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) لو قال « للتخلص من التقاء الساكنين » لكان أحسن .

(٢) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن ذلك قولهم في المثل « إن لم يك لحم فنفش » والنفش : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبْتَ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ      وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ  
وقول عروة بن الورد العبسي :

وَمَنْ يَكْ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِرًا      يُغَرِّزُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلُّ مَطْرَحٍ  
وقول مهمل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكْ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي      فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ  
وقول عميرة بن طارق اليربوعي :

وَإِنْ أَكْ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ      بِمَنَانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبٍ  
وقول الحطيئة العبسي :

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ وَيَكُونْ بَيْنِي      وَالْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

النون لا تُحذفُ عند ملاقة ساكنٍ ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا » وأجاز ذلك يونس<sup>(١)</sup> ، وقد قرئ شاذًا ( لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) وأما إذا لاقى متحركًا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلًا ، أولاً ، فإن كان ضميرًا متصلًا لم تحذف النون اتفاقًا ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه في ابن صياد : « إِنْ يَكُنَّهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ » ، وإلاَّ يَبْنُوهُ فَلَاحِظٌ لَكَ فِي قَتْلِهِ<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إِنْ يَكُهُ » ، وإلاَّ يَكُهُ » ، وإن كان غيرَ [ ضمير ] متصلٍ جاز الحذف والإثبات ، نحو : « لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا » ، ولم يَكُ زَيْدٌ سَاحِلًا .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : ( وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ) برفع حسنة وحذف النون ، وهذه هي التامة .

\*\*\*

(١) قد وردت عدة آيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون « يكن » ولو كان بعدها ساكن ، فن ذلك قول الحسيل بن عرفة :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الالفاظ الإمام مسلم بن الحجاج في باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأثرهاط الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى في باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ( رقم ٦٣٦ ) بلفظ « إِنْ يَكُنْ هُوَ » ، وإن لا يكن هو .



فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمَشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالِ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زُكْنِ (١)  
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَ «مَا» بِإِنْ أَنْتَ مَعْنِيًا «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ» (٢)

قَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ نَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَفْعَالٍ

(١) دِإِعْمَالِ ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ دِأَعْمَلْتُ ، الْآتِي ، وَإِعْمَالِ مُضَافٍ  
وَدِ لَيْسَ ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ دِأَعْمَلْتُ ، أَعْمَلُ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَالتَّاءُ  
تَاءُ التَّائِيثِ دِ مَا ، قَصْدُ لَفْظِهِ : نَائِبٌ فَاعِلٌ أَعْمَلْتُ دِ دُونَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَالٍ  
مِنْ دِ مَا ، وَدُونَ مُضَافٍ ، وَقَوْلُهُ دِ إِنْ ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ دِ مَعَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ  
بِمَحذُوفٍ خَالٍ مِنْ دِ مَا ، أَيْضًا ، وَمَعَ مُضَافٍ ، وَدِ بَقَا ، مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ :  
مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَبَقَا مُضَافٍ ، وَدِ النَّفْيِ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ دِ وَتَرْتِيبِ ، مَعْطُوفٌ عَلَى دِ بَقَا ،  
السَّابِقِ دِ زُكْنِ ، فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ  
هُوَ يَعُودُ إِلَى تَرْتِيبِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ زُكْنِ وَنَائِبِ فَاعِلِهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِتَرْتِيبِ .  
وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : أَعْمَلْتُ مَا النَّافِيَةَ لِإِعْمَالِ لَيْسَ ، حَالُ كَوْنِهَا غَيْرَ مُقَرَّنَةٍ بِإِنْ الزَّائِدَةِ ،  
وَحَالُ كَوْنِ نَفْيِهَا بَاقِيًا ، وَكَوْنُ اسْمِهَا مُقَدِّمًا عَلَى خَبَرِهَا .

(٢) دِ وَسَبْقِ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ عَلَى عَامِلِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ دِ أَجَازَ ، الْآتِي ، وَسَبْقِ مُضَافٍ ،  
وَدِ حَرْفِ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَحَرْفِ مُضَافٍ ، وَدِ جَرِّ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ دِ أَوْ ظَرْفِ ،  
مَعْطُوفٌ عَلَى حَرْفِ جَرِّ دِ كَمَا ، الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحذُوفٍ ، مَا : نَافِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ دِ بِي ،  
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَعْنِيَا الْآتِي دِ أَنْتَ ، اسْمٌ مَا دِ مَعْنِيًا ، خَبَرٌ مَا مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ  
الظَّاهِرَةِ دِ أَجَازَ ، فَعْلٌ مَاضٍ دِ الْعُلَمَاءُ ، مَقْصُورٌ مِنْ مَمْدُودٍ لِلضَّرُورَةِ : فَاعِلٌ أَجَازَ .

وَحَاصِلُ الْبَيْتِ : وَأَجَازَ النُّحَاةَ الْعَالِمُونَ بِمَا يَتَكَلَّمُ الْعَرَبُ بِهِ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِ  
مَا ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ جَارًا وَمَجْرُورًا أَوْ ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ  
فِي غَيْرِهِمَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ دِ مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا ، أَصْلُهُ مَا أَنْتَ مَعْنِيًا بِي ، تَقَدَّمَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ  
عَلَى الْإِسْمِ مَعَ بَقَا الْخَبَرِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْإِسْمِ ، وَمَعْنَى : هُوَ الْوَصْفُ مِنْ دِ عَنِ فُلَانٍ بِفُلَانٍ ،  
بِالْبَيِّنَةِ لِلْجَهْلِ — إِذَا أَهَمَّ بِأَمْرِهِ .

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَانَ » وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ، وَسِيَّاتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [ النَّاسِخَةِ ] قِسْمًا بِمَلِّ عَمَلِ « كَانَ » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَآتَ ، وَإِنْ .

أَمَّا « مَا » فَلُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا ؛ فَتَقُولُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » فزَيْدٌ : مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَقَائِمٌ : خَبَرُهُ ، وَلَا عَمَلَ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ « مَا » حَرْفٌ لَا يَخْتَصُّ ؛ لَدُخُولِهِ عَلَى الْإِسْمِ نَحْوُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وَعَلَى الْفِعْلِ نَحْوُ : « مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وَمَا لَا يَخْتَصُّ لِحَقِّهِ إِلَّا بِعَمَلٍ .

وَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ إِعْمَالُهَا كَعَمَلِ « لَيْسَ » لِشَبْهِهَا بِهَا فِي أَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ؛ فَيَرْفَعُونَ بِهَا الْإِسْمَ ، وَيَنْصِبُونَ بِهَا الْخَبَرَ ، نَحْوُ : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا » قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( مَا هَذَا بَشَرًا ) وَقَالَ تَعَالَى : ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ) وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٧٥ — أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورَ ، وَمَا تُمْ أَوْلَادُهَا

٧٥ — الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَائِلُهَا ؛ وَقَدْ أُنْشِده أَبُو عَلِيٍّ وَلَمْ يَنْسِبْهُ ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَجَرَةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللُّغَةُ : « النَّذِيرُ » الْمَعْلُومُ الَّذِي يَخُوفُ الْقَوْمَ بِمَا يَدْهَمُهُمْ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ « بِحَجَرَةٍ » أَصْلُهُ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحِجَارَةِ السُّودِ ، وَأَرَادَ مِنْهُ هُنَا الْكِتَابَةَ السُّودَاءَ لِكَثْرَةِ مَا تَحْمِلُ مِنَ الْحَدِيدِ « أَقْوَادَهَا » جَمْعُ قَوْدٍ ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْخَيْلِ « أَبْنَاؤُهَا » أَيُّ أَبْنَاءِ هَذِهِ الْكِتَابَةِ الَّتِي يَنْذِرُهُمْ بِهَا ، وَأَرَادَ رَجَالَهَا ، وَأَبَاهُمْ : الْقَائِدُ « مُتَكَنَّفُونَ » أَيُّ : قَدْ احْتَاطُوا بِهِ ، وَالتَّفْوَاهُ حَوْلُهُ ، وَيُرْوَى « مُتَكَنَّفُوا أَبَاهُمْ » بِالْإِضَافَةِ .

الْإِعْرَابُ : « أَبْنَاؤُهَا » أَبْنَاءٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَأَبْنَاءُ مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْعَائِدَةِ الْعَائِدُ إِلَى الْحَرَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُتَكَنَّفُونَ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « أَبَاهُمْ » أَبَا : مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ « مُتَكَنَّفُونَ » لِأَنَّهُ جَمْعُ اسْمٍ فَاعِلٌ ، وَأَبَا مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِينَ مُضَافٌ إِلَيْهِ « حَنِقُوا » خَبَرُ ثَانٍ ، وَحَنِقُوا مُضَافٌ ، وَ« الصُّدُورُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَمَا » نَاقِيَةٌ حِجَازِيَّةٌ « هُمْ » اسْمٌ مَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفُضْمِ =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر للصنف منها أربعة :

الأول : ألا يُزَاد بعدها « إن » فإن زِيدَتْ بطلَ عملها ، نحو : « ما إن زيد قائم » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم <sup>(١)</sup> .

الثاني : ألا ينتقض النفي بإلا ، نحو : « ما زيد إلا قائم » ؛ فلا يجوز نصب « قائم » و [ كقوله تعالى : ( مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ) وقوله : ( وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ) ] خلافاً لمن أجازوه <sup>(٢)</sup> .

= في محل رفع « أولادها » ، أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه .

الشامد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » ، فرفع بها الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » ، بعدها ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيحًا ، وَلَكِنْ أَنتُمْ انْخَزَفُ  
وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهباً » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب » بالرفع على إعمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الثلويين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا  
فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » في الشطر الثاني نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذباً » خبرها ، وبقول الشاعر :  
وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْشُو نَهَارًا رِيسِرُقُ كَيْسَلُهُ إِلَّا نَكَالًا =



الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدم وجب رفعه ، نحو : « ما قائمٌ زيدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفي ذلك خلاف (١) .

= قا : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقاً بإلا .

وجهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويقولونها .  
فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » في الشطر الثاني : أي وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا بدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذبا ، وما حق الذي يفسد إلا ينكل به نكالا أي تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأُضْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ  
قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يابون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » ، فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته قلت : « ما في الدار زيد » ، و « ما عندك عمرو » فاختلف الناس في « ما » حينئذٍ : هل هي عاملة أم لا ؟ فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفع على أنهما خبرانٍ للمبتدأ الذي بعدهما ، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن » أي : علم ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألا يتقدّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم بطل عملها ، نحو : « ما طعامك زيدٌ آكلٌ » فلا يجوز نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيزُ بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

= والسر في ذلك الخطأ أنه تيمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الججاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى ليس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما » فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلينا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ ، ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فمثل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقياً ، وما بي أنت متعنياً » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسَّعُ فيها ما لا يتوسَّعُ في غيرها .

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بَطَلَ عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [ فالأولى نافية ، والثانية نَقَتِ النفي ؛ فبقي إثباتاً ] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم<sup>(١)</sup> .

الشرط السادس : ألا يُبَدَّلَ من خبرها مُوجِبٌ ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت « ما » متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل « ما » ، إذا اقترنت بها « إن » ، الزائدة ، وإن كانت « ما » الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لا يُنْسِكُ الْأُسَى ثَأْسِيًا ، فَمَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْصِمًا  
فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصم : خبرها ، ومن حم : جار ومجرور متعلق بمستمعهم ، وأصل الكلام : فَمَا أَحَدٌ مُسْتَعْصِمًا مِنْ حِمَامٍ .  
وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز لإعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار « ما » على أن الثانية نافية لنفي الأولى ، كما قال الشارح ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيق .



هو « زيد » ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » وأجازه قوم ، وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعنى القولَ باشتراط ألا يُبدَل من خبرها مُوجِب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشيء » ، إلى آخره — : استتوت اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شراحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : « استتوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا » والمرادُ أنه لا عملَ لـ « ما » فيه ، فاستتوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَل من خبرها مُوجِب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمرادُ أنه يكون مرفوعاً<sup>(١)</sup> سواء جعلت « ما » حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَل من خبرها مُوجِب ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثاني — لا يليق بهذا المختصر .

\*\*\*

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بَلَّ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلَّ<sup>(٢)</sup>

(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز في شيء ، الواقع بعد « إلا » ، الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ، الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعاب به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما مهملة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « الزم » الآتى ، و« رفع مضاف » و« معطوف » مضاف إليه « ولكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أويل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عاطفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مقتضياً للإيجاب ،  
أولاً .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفعُ الأسمِ الواقع بعده — وذلك نحو :  
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛  
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،  
وبل هو قاعد » ولا يجوز نصبُ « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لا تعمل  
في الموجب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها —  
جاز النصبُ والرفعُ ، والمختارُ النصبُ ، نحو : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ويجوز  
الرفعُ ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ولا  
هو قاعد » .

فهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفعِ بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن »  
أنه لا يجب الرفع بعد غيرها .

\*\*\*

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَتَنِي كَانَ قَدْ يُجَرُّ (١)

== معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد  
مضاف و « منصوب » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ، مبني على الضم  
في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من  
حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد  
لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل ==

تُزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ « لَيْسَ ، وَمَا » نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) و ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ) و ( وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ) ، و ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ) وَلَا تَخْتَصُ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » بِكَوْنِهَا حِجَازِيَّةً ، خِلَافًا لِقَوْمٍ ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّمْيِيَةِ ، وَقَدْ ثَقُلَ سَبْيُوهِ وَالْفَرَاءُ — رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ! — زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » عَنْ بَنِي تَمِيمٍ ؛ فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَرَّةً قَالَ : لَا تُزَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْحِجَازِيَّةِ ، وَمَرَّةً قَالَ : تُزَادُ فِي الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ .

وَقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَلِيلًا فِي خَبَرِ « لَا » كَقَوْلِهِ :

== ماضٍ « الْبَا » قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : فَاعِلُ جَرِّ « الْخَبَرِ » مَفْعُولٌ بِهِ لَجَرِّ « وَبَعْدَ » ظَرْفٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ « يَجْرُ » الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ « لَا » قَصْدٌ لَفْظُهُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَنَفْيٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى « لَا » ، وَنَفْيٌ مُضَافٌ ، وَ « كَانَ » قَصْدٌ لَفْظُهُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « قَدْ » ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « يَجْرُ » ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَعْنَى لِلْجَهُولِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ خَبِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ بِتَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْخَبَرِ .

(١) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ : يَمْدَحُ مَعْنُ بْنُ أَوْسٍ ، وَالْفَرَزْدَقُ تَمِيمِيٌّ كَمَا قُلْنَا لَكَ آنِفًا ( ٣٠٥ ) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَفٍّ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرٍ

ثُمَّ إِنَّ الْبَاءَ قَدْ دَخَلَتْ فِي خَبَرٍ ، مَا ، غَيْرِ الْعَامِلَةِ بِسَبَبِ فَقْدَانِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِهَا ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِ الْمُتَنَخِّلِ الْهَنْدَلِيِّ :

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ يَوَاهُ ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

فَأَبُو مَالِكٍ : مُبْتَدَأٌ ، وَلَا عَمَلٌ لِمَا فِيهِ ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ جَاءَ مُسَبِّقًا بِإِنْ الزَائِدَةِ بَعْدَ مَا ؛ وَقَدْ أَدْخَلَ الْبَاءَ فِي خَبَرِ هَذَا الْمُبْتَدَأِ — وَهُوَ قَوْلُهُ « يَوَاهُ » — فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كَوْنَ « مَا » ، عَامِلَةً أَوْ حِجَازِيَّةً لَيْسَ بِشَرْطٍ لِدُخُولِ الْبَاءِ عَلَى خَبَرِهَا .



٧٦ — فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمَعْنَى قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [ مضارع ] « كان » المنفية بـ « لَمْ » كقوله :

٧٧ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

\*\*\*

٧٦ — البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي — يخاطب فيه رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وقوله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ

وَأَنْتَ أَذْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَايِبِ

فَمَرُّنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة : « قتيلا ، هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن ، فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت دلي ،

جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » ، الآتي « شفيعا » ، خبر كان « يوم » منصوب على

الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو

نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمعن » الباء زائدة ، معن :

خبر لا ، وهو اسم فاعل — فعله متعد — يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر

فيه ، و « قتيلا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمعن « ابن » صفة لسواد ، وابن

مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على

خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ — البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من

قصيده المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطْيِسِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لَا مَيْلُ

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لَا»

وَقَدْ تَلِيَ «لَاتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلِ<sup>(١)</sup>

== اللغة : « أقيموا صدور مطيكم ، هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم » فإنني إلى قوم سواكم لمخ ، يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعان من تراخيك وإقراركم بالضم لخلق بأن يزهدي في البقاء بينكم » أجشع القوم ، الجشع — بالتحريك — أشد الطمع « أعجل » هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أقفل تفضيل ، لأن المعنى ياباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن » شرطية « مدت » مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى للجھول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التانيث « الأيدي » نائب فاعل لمد « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بقوله « مدت » السابق « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء زائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ » كلة دالة على التعليل — قيل : هي حيثئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل » السابق ، و « أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « أعجل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المتنى بلم .

واستشهاد الشارح بهذا اليت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفي كان » نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفي فعل ناسخ » ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأي صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) « في النكرات » جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت » الآتي « أعملت » أعمل :

فعل ماض مبنى للجھول ، والتاء للتانيث « كليس » جار ومجرور متعلق بمحذوف ==

وَمَا إِذْ لَاتَ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ  
وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشًا ، وَالْعَكْسُ قَلٌ (١)  
تَقْدَمُ أَنَّ الْحُرُوفَ الْعَامِلَةَ عَمَلٌ « لَيْسَ » أَرْبَعَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى « مَا »  
وَذَكَرَ هُنَا « لَا » وَ « لَاتَ » وَ « إِنْ » .

أَمَّا « لَا » فَذَهَبُ الْحِجَازِيِّينَ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ « لَيْسَ » ، وَمَذَهَبُ تَمِيمِ إِهْمَالُهَا (٢)

== حال من « لَا » أَوْ صِفَةُ الْمَوْصُوفِ مُحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِعْمَالًا بِمِثْلِ إِعْمَالِ لَيْسَ « لَا »  
قَصْدُ لِفْصَدِ لَفْظِهِ : نَائِبٌ فَاعِلٌ أَعْمَلْتُ « وَقَدْ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « نَلَى » فَعَلٌ مُضَارِعٌ « لَاتَ »  
فَاعِلٌ نَلَى « وَإِنْ » مَعْطُوفٌ عَلَى لَاتَ « ذَا » اسْمٌ إِشَارَةٌ مَفْعُولٌ بِهِ لَتَلَى « الْعَمَلَا » بَدَلٌ  
أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ أَوْ نَعْتٌ لَاسْمِ الْإِشَارَةِ .  
وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : أَعْمَلْتُ فِي النِّكَرَاتِ « لَا » إِعْمَالًا بِمِثْلِ إِعْمَالِ لَيْسَ ، وَقَدْ تَلَى لَاتَ  
وَإِنْ هَذَا الْعَمَلُ .

(١) « مَا » نَافِيَةٌ « لَاتَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ فِي سِوَى « جَارٍ  
وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ عَمَلٌ الْآتِي » وَ « سِوَى » مُضَافٌ ، وَ « حِينَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « عَمَلٌ »  
مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « وَحَذَفُ » مُبْتَدَأٌ ، وَحَذَفُ مُضَافٌ ، وَ « ذِي » بِمَعْنَى صَاحِبٍ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ،  
وَذِي مُضَافٌ وَ « الرَّفْعُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « فَشًا » فَعَلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازُ  
تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَذَفِ ذِي الرَّفْعِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ « وَالْعَكْسُ » مُبْتَدَأٌ  
« قَلٌ » فَعَلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْعَكْسِ ، وَالْجُمْلَةُ  
فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّتِي هِيَ الْعَكْسُ .

وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : وَمَا لِلَّاتِ عَمَلٌ فِي غَيْرِ لَفْظِ حِينَ وَمَا كَانَ بِمَعْنَاهُ ، وَحَذَفُ صَاحِبِ  
الرَّفْعِ مِنْ مَعْمُولِهَا مَعَ بَقَاءِ الْمَنْصُوبِ فَاشْ كَثِيرٌ ، وَالْعَكْسُ — وَهُوَ حَذَفُ الْمَنْصُوبِ  
وِإِبْقَاءُ الْمَرْفُوعِ — قَلِيلٌ .

(٢) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « لَمْ يَصْرَحْ أَحَدٌ بِأَنَّ إِعْمَالَ لَا عَمَلٌ لَيْسَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لَفْظِ مَخْصُوصَةٍ  
إِلَّا صَاحِبُ الْمَغْرِبِ نَاصِرُ الْمَطْرُزِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ : بَنُو تَمِيمٍ يَهْمِلُونَهَا ، وَغَيْرُهُمْ يَعْمَلُهَا ،  
وَفِي كَلَامِ الرَّوْحَنِيِّ : أَهْلُ الْحِجَازِ يَعْمَلُونَهَا دُونَ طَبِئِهِ ، وَفِي الْبَسِيطِ : الْقِيَاسُ عِنْدَ  
تَمِيمٍ عَدَمُ إِعْمَالِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا وَافِقُوا أَهْلَ الْحِجَازِ عَلَى إِعْمَالِهَا ، وَانْظُرْ هَذَا مَعَ  
كَلَامِ الشَّارِحِ .



ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة<sup>(١)</sup> :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكـرتين ، نحو : « لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،  
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) وبقى من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفى الجنس  
نصاً ؛ فإن كانت لنفى الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التى تنصب الاسم وترفع الخبر ،  
وبنى اسمها حيثئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به ، والشرط الثانى : ألا يتقدم معمول  
الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكرها لها قائلاً معيناً ،

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على  
المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى  
الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس  
للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه بما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء  
تعليقية ، ولا : نافية تعمل عمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق  
بقوله « باقياً » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا  
« ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على  
السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل  
وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : بما قضاه الله ،  
و « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا » ، ولا وزر واقيا ، حيث أعمل « لا » فى الموضعين  
عمل ليس ، واسمها وخبرها نكـرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأنخس إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلاً ، لا فى =

وقوله :

٧٩ — نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ

فَبَوَّثَ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا المذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الاخفش .

٧٩ — هذا الشاهد قد أشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت من جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بوث » فعل ماض مبني للجهول ، من قولهم : بواه الله منزلاً ، أي أسكنه إياه « الكماء » جمع كمي ، وهو الشجاع المتسكى في سلاحه ، أي : المستتر فيه المتخفي به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوث » الفاء عاطفة ، بويء : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبويء « حصنا » مفعول ثان « بالكماء » جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصنا السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمال لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها ذكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد للمذهب الاخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنايفة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقْتُ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا  
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

٨٠ — البيتان للنايفة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبي تمام .

اللغة : د فعل ذى ود ، أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بثلاث الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت » أعرضت ورجعت « بقت حاجتى » بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب » سويداؤه وهى حبه السوداء « باغياً » طالباً « متراخياً » متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت » بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « فعل » قال المبنى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل . وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل لـ « خ » : وفعل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، و « ذى مضاف ، و « ود » مضاف إليه « فلما » ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت » الذى هو جوابه « تبعتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « وبقت » مثله « حاجتى » حاجة : مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا » الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت » السابق « وحلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « سواد » مفعول به لحلت ، و « سواد مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها ، و « فاعله ضمير مستتر فيه « سواها » سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبها » الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، و « حب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً » مطلق على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً » حيث أعمل « لا » النافية عمل « ليس » مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا » ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما —



واختلف كلام المصنف في [ هذا ] البيت ؛ فمرة قال : إنه مؤوّل ، ومرة قال : إن القياس عليه سائغ <sup>(١)</sup> .

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول : « لا قائماً رجلاً » .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بإلّا ؛ فلا تقول : « لا رجلاً إلا أفضل من زيد » ينصب « أفضل » ، بل يجب رفعه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

\*\*\*

= أشار إليه الشارح العلامة ، نقلاً عن المصنف — بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا ، ليس اسماً للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام — على هذا — « لا أرى باغياً ، فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » ، برز الضمير المستتر ، وانفصل ، أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغياً » ، حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغياً » ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول — وهو الحال الذي هو قوله « باغياً » — عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما انضج لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل ، لا ابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التسهيل ، « ورفعها معرفة نادر ، فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه : « قال المصنف في الشرح ( يريد ابن مالك ) : وشذ إعمالها في معرفة في قول النابتة الجعدي . وحلت سواد القلب لا أنا باغياً . البيت اه ، وقد حذا المتنبي حذو النابتة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

والقياس على هذا سائغ عندي ( والمتكلم هو أبو حيان ) وقد أجاز ابن جني إعمال لا في المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام ، اه كلام أبي حيان بحروقه .

وأما « إن » النافية فذهب أكثر البصريين والقرءاء أنها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين — خلا القرءاء — أنها تعمل عمل « ليس » ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى — إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

اللغة والرواية : يروى بحر هذا البيت في صور مختلفة :

إحداها : الرواية التي رواها الشارح .

والثانية :

\* إلا على حزبه الملاءين \*

والثالثة :

\* إلا على حزبه المناجيس \*

« مستولياً ، هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه » المجانين ، جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله . وأصله عند العرب من نخله الجن ، والمناجيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على » أحد ، جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » ، فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستولياً » . =

وقال آخر :

٨٢ — إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ

وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

= وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لا تعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له في الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ، لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالمافية » ، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ١ — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر يالا لا يقدح في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

المعنى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بنى عليه باغ فلم يجدعونا له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له من ظله ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتا » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر عليه ، جار ومجرور نائب عن الفاعل ليغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبنى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبنى عليه » وقوله « فيخذلا » الفاعل =



وذكر ابن جنى - في المحتسب - ان سعيد بن جبير - رضى الله عنه ! - قرأ  
( إِنْ الَّذِينَ قَدَعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ) بنصب العباد .

ولا يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونتا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة ،  
فتقول : « إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا ، [ وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمَ ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا » .

\*\*\*

وأما « لَات » فهي « لا » النافية زيدت عليها تاء التانيث مفتوحة ؛ ومذهب  
الجمهور أنها تعمل عمل « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختلفت بأنها  
لا يُذكر معها الاسم والخبر معاً ، بل [ إنما ] يذكر معها أحدهما ، والكثير في  
لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : ( وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ )  
بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقي الخبر ، والتقدير « وَلَاتِ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ »  
فالحين : اسمها ، وحين مناص : خبرها ، وقد قرئء شنوداً ( وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ )  
برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبر محذوف ، والتقدير « وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ »  
لم « أى : ولات حين مناص كائناً لم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَذَفُ ذِي  
الرَّفْعِ - إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

---

عاطفة ، ويحذف : فعل مضارع مبنى للجهول ، معطوف على يعنى ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والالف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله ، إن المرء ميتا ، حيث أعمل ، إن ، النافية عمل ، ليس ، فرفع بها  
ونصب ، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها هناك .

« لات » لا تعمل إلا في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [ المراد ] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رَادَفَهُ قول الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنْدَمَ  
وَالْبَغَىٰ مَرْتَعٌ مُّبْتَغِيهِ وَخِمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي . ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ، ثم قال : ولا أحفظ صدره .  
اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغى : الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع — من باب فتح — إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى ( ترتع وتلعب ) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ، إذا لم ينجم كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والماء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أحمل « لات » فى لفظ « ساعة » وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين<sup>(١)</sup>، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل<sup>(٢)</sup>، وَمَذْهَبُ الْأَخْضَشِ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وَأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا فَنَاصِبُهُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَا تَأْتِي أَرَى حِينَ مَنَاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَا تَأْتِي حِينَ مَنَاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

\*\*\*

== على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أشده ابن السكيت في كتاب الاضداد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَا تَسَاعَةَ مَنْدَمٍ

(١) القولان أولهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، وثانيهما أنها لا تعمل إلا في اسم دال على الحين أي الزمان ، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن ، وقوله الناظم « وما للات في سوى حين عمل » يجوز أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى لفظ حين » فيكون جارياً على القول الأول ، ويحتمل أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى اسم دال على الحين » فيكون جارياً على القول الثاني .

(٢) قال الناظم في كتاب التسهيل (ص ٢٠) ما نصه « ولات - بالتاء - فتختص بالحين ، أو مرادفه ، مقتصرأ على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة ، اهـ ، فتجده صرح باختصاصها بالعمل في الحين أو في مرادف الحين ، ومرادف الحين هو كل اسم دل على زمان ، نحو ساعة ، ووقت ، وأوان ، وزمان ، وغداة ، ولحظة ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جرياً على القول الثاني ، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به في التسهيل .



## أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لَكِنْ نَذَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [ للابتداء ] ، وهو « كاد » وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحدَ عشرَ فعلاً ، ولا خِلَافَ في أنها أفعالٌ ، إلا عَسَى ؛ فنقل الزاهدُ عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السراج<sup>(٢)</sup> ، والصحيح أنها فعلٌ ؛

(١) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن » حرف استدراك « نذر » فعل ماضٍ « غير » فاعل نذر ، وغير مضاف و « مضارع » مضاف إليه « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي « خبر » حال من فاعل نذر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المعنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملاخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها ، لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين ( انظر ص ٣٤٥ الآتية ) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهد ما قول صخر بن العود الحضرمي :

قُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى قَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب ، وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماضٍ ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتمام الفاعل في نحو قوله تعالى : ( فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض ) .

وأما جموده ؛ ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست =

بدليل اتّصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : « عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتَ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربة ، وهي : كاد ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثاني : ما دلّ على الرجاء ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : جَعَلَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ .

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخّل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اتّصافاً لها ، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر في

---

= حاشا وعدا وخلا ذالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيويه ( وانظر كتابتنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢ ) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول ؛ أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ووجه المتأخرون ، والثاني أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جبهة الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أوردناه ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيويه شيخ النحاة ، ولا تقنع هذه العجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى ، ولإي تخرج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو : « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »  
ونَدَرَ مجيئه اسماً بعد « عسى ، وكاد » كقوله :

٨٤ - أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا

لَا تُكْثَرُنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

٨٤ - قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، اه ؛  
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الأمل ومنية السائل ، فقال :  
هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو ضح ما قاله لسقط  
الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً  
بجهولة القائلين ، اه ، وقيل : إنه لرؤية بن العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤية فلم  
أجده في أصل الديوان ، وهو بما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان بما وجدته  
في بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما يدل عليه  
عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .

اللمعة : « العذل ، الملامة » ملحاً ، اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً ، أى أكثر .

الإعراب : « أكثر » فعل وفاعل « في العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً »  
حال من التاء في أكثر مؤكدة لعاملها « دائماً » صفة للحال « لا تكثرن » لا : ناهية ،  
والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا ، ونون التوكيد  
حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إني »  
إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم  
اسمه « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها  
الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها  
مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم في المثل « عسى الغوير أبوسا » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =



وقوله :

٨٥ — فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آثِبًا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَفِي تَصْفِيرٍ

== تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن معنى عسى للترجي ، والترجي إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للببتدا غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ، فلا تكون د عسى ، ناقصة ، وأما قوله د صائماً د على هذا فهو خبر د لكان ، محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجوت أن أكون صائماً ،

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلبة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسه ( انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا ) وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَمِلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَامَسَىٰ أُمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللمعة : « أبت ، رجعت د فهم ، اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان د تصفر ، أراد أنها تنأسف وتحنزن على إفلاتي منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان — وهم حتى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتر عسلاً من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع في أيديهم ، فالتحقى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الحجر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنبجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن غز الرجوع إليهم ، وكَمْ مثل هذه الحطة فارقتها ، وهي تنأسف وتتعجب مني كيف أفلتت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله د إلى فهم ، جار ومجرور متعلق بأبت د وما ، الواو حالية ، ما : نافية د كدت ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم د آثباً ، خبر كاد ، والجملة في محل نصب حال د وكم ، الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع د مثلها ، مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه د فارقتها ، فعل وفاعل ومنفعل به د وهي ، الواو =

وهذا هو مُراد المصنف بقوله : « لكن نَدَر — إلى آخره » لكن في قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » بل الذي نَدَر مجيء الخبر اسماً<sup>(١)</sup> ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خبراً عن هذين .

\*\*\*

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى تَزُرُّ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكْسًا<sup>(٢)</sup>

=الحال ، هي : مبتدأ ، تصغر فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في حل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آثياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » ، فرفع الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آثياً » ،

(١) يمكن أن يحجب عن هذا الاعتراض بأن في كلام الناظم حذف الواو وما عطفته ، وأصل الكلام « لكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر » وقد ندر مجيء خبر جعل جملة فعلية فعلها ماض في قول ابن عباس « لجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ، على أن صدق قوله « غير مضارع » ، يكفي فيه صورة واحدة ، وهي الاسم المفرد .

(٢) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أي : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نذر » خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان ، فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » ، الآتي « عكسا » فعل ماض مبنى للجهول ، ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير<sup>(١)</sup> ؛ وتجريده من « أن » قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من « أن » إلا فى الشعر ، ولم يرّد فى القرآن إلا مقترناً بـ « أن » قال الله تعالى : ( فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ) ، وقال عز وجل : ( عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ) .

ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب .

والعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتاً لاسم ذات ، أو يحىء حالاً من اسم الذات .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائدة ؛ فكانت قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعة أحياناً ، وهى لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو فى الحبس ، وقد =



= روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسه منها أكثر مما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ ، وَأَنْتَ أَخْيَانَا طَرُوبُ      وَكَيْفَ وَقَدْ تَعْلَاكَ الْمَشِيبُ ؟  
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي قُودِي      إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ  
يُورِّقُنِي أَكْتِثَابُ أَبِي نُمَيْرٍ      فَقَلْبِي مِنْ كِتَابَتِهِ كَثِيبُ  
فَقُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ! مَهْلًا      وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ  
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ      يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة : « طربت ، الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن » النأي ، البعد « الكرب ، الهم والغم » أمسيت ، قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم كما هو ظاهر من الآيات التي رويناهما ، وكان أبو نعيم معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به « الذي » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « يكون » والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراه » - إلخ ، حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذي بعده ( ش ٨٧ ) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ      يَمُنْهُمْ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

( المنهمر : أراد به المطر الكثير « والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر ) ومثل هذه الآيات قول الآخر .

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَجَا ، وَلَكِنْ      عَسَى يَنْفَتُرَ بِي حِمَقٌ لَيْثِمُ

وقوله :

٨٧ — عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ  
وأما « كَادَ » فذكر المصنف أنها عَكْسُ « عَسَى » ؛ فيكون الكثير في

٨٧ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتى » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بـ « يأتى » « الله » فاعل يأتى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « في خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، و « خليقة » مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتى به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرناه مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أن يجوز في الفعل المضارع الذى يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَبْنَتْهُ تَكَلَّمْنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعْبُهُ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمنى » رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد ( رقم ٨٧ ) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ، فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خبرها أن يتجرّد<sup>(١)</sup> من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه  
الأنه لسيئون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوص بالشعر ؛ فمن تجريده من « أن »  
قوله تعالى : ( فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) وقال : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ  
فَرِيقٍ مِنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كَذَبْتُ أَنْ  
أَصَلَّى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةً وَبُرُودِ

\*\*\*

(١) ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد  
( رقم ١٤٩ ) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ—لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ—يَنْتَصِرُ

الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن  
٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلما اللغة غير منسوبة  
إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طویل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن منذر ، أحد شعراء  
البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقبلة :

إِنَّ عَبْدَ الْمَجِيدِ يَوْمَ تُوُفِّيَ هَذَا رُكْنَا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ  
لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّفْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟

اللغة : « تفيض » من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروى في مكانه « تفيض » وكل  
الرواة يجهزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعي فإنه أبي إلا أن تقول  
« فاضت نفس فلان » بالظاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشره دليل  
على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نُفُوسُهَا ظَمًا ، وَتَحْشَى حِمَامًا ؛ فَغَى تَنْظَرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز :

تَجْمَعُ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عُرْسُ فَقِشَّتْ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =



وَكَعَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُعِلَا

خَبَرُهَا حَتْمًا بِ « أَنْ » مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup>

= وقول الشاعر في بيت الشاهد « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملائة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا ألا كفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » ، « كاد » : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسم كاد « أن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبراً لكاد « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثي « حشو » خبر غداً ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أني بخبر « كاد » فعلاً مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أُبَيِّتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَأَمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه - « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم - من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير في كلام العرب ، واقترانه بأن قليل ، لكنه ليس شاذاً - وهو في هذا تابع لسيويده .

(١) « كعسى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » قصد لفظه : مبتدأ

مؤخر « ولكن » حرف استدراك « جعل » فعل ماض مبنى للجهول ، والالف للاطلاق « خبرها » خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتماً » صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتماً « بأن » جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً الآتي « متصلاً » مفعول ثان لجعل .

وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْقَ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ اُنْتِفَا « أَنْ » نَزْرًا<sup>(١)</sup>

يعنى أن « حَرَى » مثلُ « عَسَى » فى الدلالة على رَجَاءِ الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها بـ « أَنْ » ، نحو : « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ولم يُجِرد خبرها من « أَنْ » لافى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك « أَخْلَوْقَ » تلزم « أَنْ » خبرها نحو : « أَخْلَوْقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُنْطَرَّ » وهو من أمثلة سيبويه ، وأما « أَوْشَكَ » فالكثير اقتران خبرها بـ « أَنْ » ويقل حذفها منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(١) « وَأَلْزَمُوا » فعل وفاعل « أَخْلَوْقَ » قصد لفظه : مفعول أول لازم « أَنْ » ، قصد لفظه أيضاً : مفعول ثانٍ لازم « مِثْلَ » ، حال صاحبه قوله « أَخْلَوْقَ » السابق ، ومثل مضاف و « حَرَى » قصد لفظه : مضاف إليه « وَبَعْدَ » ظرف متعلق بقوله « اُنْتِفَا » الآتى ، وبعد مضاف ، و « أَوْشَكَ » قصد لفظه : مضاف إليه « اُنْتِفَا » قصر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و « أَنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « نَزْرًا » فعل ماض ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا .

وتقدير البيت : وألزم العرب اخلاق أن حال كونه مشبهاً فى ذلك حرى ، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل .

٨٩ — هذا البيت أشده ثعلب فى أماليه ( ص ٤٣٣ ) عن ابن الأعرابي ، ولم ينسبه

إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً ( ص ١٢٦ ) وقيله :

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالتَّمِسْ بِكَفِّكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفع الأشياء ، وأهونها خطراً ،

وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل لأنهم لينعون السائل ويعلمون السؤال .

الإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للجهول فعل

الشرط « الناس » نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول « التراب » مفعول ثانٍ

لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب « لو » وأوشك : فعل ماض ناقص ، =

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠- يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ

فِي بَعْضِ غُرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

\*\*\*

== وواو الجماعة اسمه ، إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان ، قيل ، فعل ماض مبني للجهول « هانوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقليل ، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا عمل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب خبر أوشك « وبنعوا » معطوف على يملوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله « لاوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصمعي وأبي على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتي للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت ( ص ٢٣٨ ) ، والامر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدَّرْ    بِيَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول السكلبية البربرعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ    حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠- البيت لامية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت

لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ٢ ص ٤٧٩ ) .

اللغة : « منيته » ، المنية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة « يوافقها »

يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براته في بعض غفلاته ، =



وَمِثْلُ كَذَا فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرَكُ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبَا (١)  
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ (٢)

= والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت  
— ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشك «فر» فعل  
ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل  
لها صلة «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والماء مضاف إليه «في  
بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتي ، وبعض مضاف وغرات من «غراته»  
مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق : فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به ،  
وجملة يوافقها في محل نصب خبر «يوشك» .

الشاهد فيه : قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد  
من «أن» وهذا قليل .

(١) «مثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و «كاد» قصد لفظه : مضاف إليه «في  
الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق «كربا» قصد لفظه : مبتدأ  
مؤخر «وترك» مبتدأ ، وترك مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق  
بترك ، ومع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الشروع» مضاف إليه  
«وجب» فعل ماض ، والآف الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) «كأنشأ» الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص «السائق» اسمه  
«يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أنشأ «وطفق» معطوف على أنشأ  
«كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جعلت» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر  
«وأخذت» وعلق «معطوفان على جعلت» .

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرُّد خبرها من «أن» ، وزعم المصنف أن الأصحَّ خلافه ، وهو أنها مثل «كاد» ؛ فيكون الكثير تجريد خبرها من «أن» ويقلُّ اقترانه بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١ — كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ

وسُمِعَ من اقترانه بها قوله

٩٢ — سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

٩١ — قيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الاخفش : إنه للسكاجبة اليربوعي

أحد فرسان بني تميم وشعراتهم المجيدون ،

اللغة : «جواه» الجوى : شد الوجد «الوشاة» جمع واش ، وهو التمام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللأم «غضوب» صفة من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور .

المعنى : لقد قرب قلب أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغني الوشاة الذين يسمعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي .

الإعراب : «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتي ، أو بقوله «كرب» السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول . وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «حين» إليها .

الشاهد فيه : قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مجرداً من أن .

٩٢ — البيت لأبي يزيد الأسدي ، من قوله يجر فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل =

= ابن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرمين ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلَّذِي مَصَّتِ الثَّرَى  
حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا  
نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتْ الْفَقْرَ وَالْفِسَى  
وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالْدَّهْرَ أَضْرَعَا

اللغة : « مصت الثرى حديثاً » أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام « بأن تترعرا » يروى برامين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى « تترعزا » بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء « نقائذ » جمع نقيد ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذور الأحلام » أصحاب العقول ، ويروى « ذور الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجال » — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء ، قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذور أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لو سعمهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذور أثره وأنانية ، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتق إنما هى عروق ظلمت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذور أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها  
=



والمشهور في « كَرَب » فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

...

ومعنى قوله : « وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا » أن ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ « أَنْ » لما بينته وبين « أَنْ » من المنافاة ؛ لأن المقصود به الحال ، و « أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : « أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو ، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ ، وَأَخَذَ يَنْظُمُ ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا » .

\*\*\*

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا<sup>(١)</sup>

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذور » فاعل سقى ، وذور مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سقلا » مفعول ثان لسقى « على الظا » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التائين — وأصله تتقطعا — منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهو قليل ، حتى إن سيوريه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفي مثل هذا البيت رد عليه . ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن روبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَهَسًا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن — سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْرِمِي نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتَ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ  
(١) « واستعملوا » فعل وتطعل « مضارعا » مفعول به لاستعمل « لأوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّفُ ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : ( يَكَادُونَ يَسْطُونَ ) وقول الشاعر :

\* يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ <sup>(١)</sup> \* [ ٩٠ ]

وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ « يُوْشِكُ » إِلَّا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ [ ولم يستعمل « أوشك » بلفظ الماضي ] وليس بجيدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَانُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا <sup>(٢)</sup> [ ٨٩ ]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ [ وَقَلَّ استعمالُ الماضي ] .

وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناه أنه قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

= ومجرور متعلق بقوله استعملوا « وكاد ، معطوف على أوشك » لا ، عاطفة « غير ، معطوف أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر « وزادوا ، فعل وفاعل « موشكا ، مفعول به لزاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم ( ٩٠ ) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره ( ص ٢٢٣ ) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » ، حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك ، كما بيناه في الموضع الذي أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم ( ٨٩ ) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره في ( ص ٢٢٢ ) والاستشهاد به هنا بقوله « وأوشكوا » ، حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضع الذي أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبي مهم الهذلي ، وبعده قوله :

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يُستعمل اسمُ الفاعلِ من «كاد»،  
وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ — أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ، وَإِنِّي

يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَايِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب.

= وَتَوْحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابًا

اللغة: «خلاف الأنيس»، أي بعد المؤانس «وحوشا»، ففرا خاليا، وقد ضبطه بعض  
العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش،  
تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا»، قال ابن منظور في  
اللسان: «الياب عند العرب: الذي ليس فيه أحد»، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَلِيِّينِ لَوْ بَسَيْنَ رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا؟

فإلى قصر ذي العشرة فالصا لف أمسى من الأنيس يبابا

معناه خاليا لا أحده، ٥١.

الإعراب: «فوشكة»، خبر مقدم — وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم  
وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه — «أرضنا» أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير  
مضاف إليه «أن»، مصدرية «تعود»، فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هي يعود إلى أرض «خلاف»، منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود»،  
وخلاف مضاف، و«الأنيس»، مضاف إليه «وحوشا»، حال من الضمير المستتر في تعود،  
وقوله «يبابا»، حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف  
مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه.

الشاهد فيه: قوله «فوشكة»، حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك.

ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ إِلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاظِرَةِ الْعَوَادِي

٩٤ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له =



وأفهمَ كلامُ المصنّف أن غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يردْ  
منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيره خلافَ ذلك ؛ فحكى صاحبُ

= طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة  
الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً      مَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأُسْبَلُ عَانِدُ  
قَذَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا      وَعُورَاهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ  
فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبُكْيُ      وَتَشْرَى إِذَا مَا حَتَّحَتْهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : د سها عاند ، يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدرقاً ، وسئل ابن عباس عن  
المستحاضة فقال : إنه عرق عاند وقذيت بها ، أصابني القذى بسببها د سهو دموعها ، ساكنة  
لينة د عوارها ، قذاها د تشرى ، تلح د حثتها ، حركتها د المراود ، جمع مرود — بزنة  
منبر — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين د أسي ، حزنا وشدة لوعة د الرجاء ، بالراء المهملة  
المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة .

الإعراب : د أموت ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا د أسي د  
مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير د آسياه أي حزينا د يوم ، منصوب على  
الظرفية الزمانية ، وناصبه د أموت ، ويوم مضاف و د الرجاء ، مضاف إليه د ولأني ، إن :  
حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها د يقينا ، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أوقن  
يقينا د لرهن ، اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن د بالذي ، جار ومجرور متعلق برهن د أنا ،  
مبتدأ د كائد ، خبره ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف  
منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير  
مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذي أنا كائد ألقاه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله ، كائد ، بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل  
الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوما من النحاة .  
وقيل : إن الصواب في الرواية « كابد » بالياء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه .

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قال : عَسَى يَفْعَلُ فهو عَاسٍ ، وحكى الجوهري مضارع « طَفِقَ » ، وحكى الكسائي مضارع « جَعَلَ » .

\*\*\*

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقْ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ

غَنَى بِـ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فَقَدْ<sup>(١)</sup>

اختصت « عسى ، واخْلُوقْ ، وأَوْشَكَ » بأنها تستعمل ناقصة وتامة .

فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المسندة إلى « أَنْ » والفعل ، نحو : « عَسَى أَنْ يَقُومَ » ، واخْلُوقْ أَنْ يَأْتِيَ ، وأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ » فـ « أَنْ » والفعل في موضع رفع فاعل « عسى » ، واخْلُوقْ ، وأَوْشَكَ » واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يلِ الفعل الذي بعد « أَنْ » اسم ظاهر يصح رفعه به ؛ فإن وليه نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو علي الشَّوْزِينِ إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد « أَنْ » فـ « أَنْ » وما بعدها فاعل لعسى ، وهي تامة ، ولا خبر لها ، وذهب للبرد والسيرافي والفراسي إلى تجويز ما ذكره الشَّوْزِينِ وتجويز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتي ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه مضاف إليه « اخلُوقْ ، أَوْشَكَ » معطوفان على « عسى » بماءطف مقدر « قد » حرف تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثانٍ » وقوله « فقد » فعل ماض مبني للجهول ، وثائب الماعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانٍ ، والجملة من فقد وثائب فاعله في محل جر صفة لثان .

وَجْهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد « أن » مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و « أن » والفعل في موضع نصب بعسى ، وتَقَدَّمَ على الاسم ، والفعل الذي بعد « أن » فاعله ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخر — لأنه مُقَدَّمٌ في النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث .

فتقول — على مذهب غير الشلوين — « عسى أنت يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات » فتأتي بضمير في الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع به « عسى » .

وعلى رأى الشلوين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات » فلا تأتي في الفعل بضمير ؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده .

\*\*\*

وَجَرْدَنْ عَسَى ، أَوْ اِرْفَعَ مُضْمَرًا

بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) « وجردن ، جرد : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عسى » ، فعد لفظه : مفعول به لجرد « أو » ، حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنت » مضمرأ ، مفعول به لا رفع « بها » جار ومجرور متعلق ب« ارفع » إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أي : إذا ذكر اسم « قبلها » ، قبل : ظرف متعلق بذكر الآتي ، وقبل مضاف وما : مضاف إليه « قد » ، حرف دال على التحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرا » ، ذكر : فعل ماض مبني للجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .



اِخْتَصَّتْ « عسى » من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدَّم عليها اسمٌ جاز أن يضمير فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجريدُها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو : « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لغة تميم يكون في « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » و « أن يقوم » في موضع نصب بعسى ، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في « عسى » و « أن يقوم » في موضع رفع بعسى .

ونظير فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؟

فتقول — على لغة تميم — : « هِنْدَعَسَتْ أَنْ تَقُومَ » ، والزيدان عَسِيًّا أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا ، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ .  
وتقول — على لغة الحجاز — : « هِنْدُ عَسَى أَنْ تَقُومَ » ، والزيدان عسى أَنْ يَقُومَا ، والزيدون عسى أَنْ يَقُومُوا ، والهندان عَسَى أَنْ تَقُومَا ، والهنداتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ .  
وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَانِ » ولا يحوز تركُ الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جعلَ يَنْظِمَانِ » كما تقول : « الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا » .

\*\*\*

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجَزُ فِي السَّيْنِ مِنْ  
نَحْوِ « عَسَيْتُ » ، وَاِنتِقَا الْفَتْحِ زُكْنٌ<sup>(١)</sup>

(١) « والفتح » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « أجز » ، الآتي « والكسر » معطوف على الفتح « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، في السين ، جار ومجرور متعلق بأجز « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله « عسيت » قصد لفظه : مضاف إليه « وانتقا » الواو عاطفة أو للاستئناف ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و « الفتح » مضاف إليه « زكن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا اتصل بـ « عسى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم ، نحو : « عَسَيْتُ »  
أو مخاطب ، نحو : « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ »  
أو لغائبات ، نحو : « عَسَيْنَ » جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، وقرأ نافع :  
( فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ) بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها . (\*)

\* \* \*

• خاتمة : قد ورد في القرآن الكريم آيتان مما يرتبط بهذا الباب أحب أن أبين لك شأنهما .  
ليكون ذلك تدريبا لك :

أما الآية الأولى فقوله سبحانه ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم  
ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ) وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز ، لأن  
« عسى » مجردة من ضمير القوم في الجملة الأولى ومن ضمير النساء في الجملة الثانية ، فهي تامة  
مسندة إلى أن والفعل ، ولو أجريت على النقصان ل قيل : عسوا أن يكونوا خيرا منهم ،  
وعسين أن يكن خيرا منهن .

وأما الآية الثانية فهي قوله تعالى ( عسى أن يعثبك ربك مقاما محمودا ) فحسى هذه تامة  
وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها ، و « ربك » فاعل يعثبك ، ولا يجوز أن تجعل « عسى »  
ناقصة و « ربك » اسمها ، و « أن يعثبك » خبرها لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت  
قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي ، أما صلة أن فهي يعثبك ، وأما معمولها فهو مقاما  
محمودا — سواء جعلته منصوبا على الظرفية أو غيرها — وأما الفاصل فهو لفظ ربك فإنه  
ليس معمولاً ليعثبك ؛ لأن الفرض أنه اتم عسى .

## إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإِنَّ ، أَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ<sup>(١)</sup>  
 كَيَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كَفَّ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِفْنٍ<sup>(٢)</sup>  
 هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف<sup>(٣)</sup> :

(١) «لِإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنْ» ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأَنَّ ، كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عَكْس» مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، لِكَانَ ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة الموصول : أَيْ عَكْسُ الَّذِي اسْتَقَرَّ لِكَانَ «مِنْ عَمَلٍ» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) «كَيَانَ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إِنَّ : حرف توكيد ونصب «زَيْدًا» اسمها «عَالِمٌ» خبرها «بِأَنِّي» الباء جارة ، وَأَنْ : حرف توكيد ونصب ، «وَالْيَاءُ» اسمها «كَفَّ» خبرها ، وَأَنْ ومعمولاهما في تأويل مصدر مجرور بالباء ، «وَالْجَارُ» والمجرور متعلق بقوله «عَالِمٌ» السابق «وَلَكِنَّ» حرف استدراك ونصب «ابْنَهُ» ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذُو» خبر لكن ، وذو مضاف و «ضِفْنٍ» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت بما قدمنا لك ذكره في أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٢٢٢) أن سيويوه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجي مثل لعل ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إِنَّ ، فت نصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك في حالة واحدة ، وهي أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

\* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا \*

وقد تقدم إيشاده كاملاً في الموضع الذي أحطناك عليه ، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَّى أَنَا كَا ، يَا أَبَتَا عَمَّاكَ أَوْ عَسَا كَا

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي :



إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سيبويه خمسة ؛ فأسقط « أَنَّ » المفتوحة لأن أصلها « إِنْ » المكسورة ، كما سيأتي .

ومعنى « إِنْ ، وَأَنَّ » التوكيد ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيه ، و « لَكِنَّ » للاستدراك ، و « لَيْتَ » للتَمَنَّى ، و « لَعَلَّ » للترجى والإشفاق ، والفرق بين الترجى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن ، نحو : « لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » وفى غير الممكن ، نحو : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا » <sup>(١)</sup> ، وأن الترجى لا يكون إلا فى الممكن ؛ فلا تقول : « لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ » والفرق بين الترجى والإشفاق أن الترجى يكون فى المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » والإشفاق فى المكروه نحو : « لعل العدو يقدم » .

وهذه الحروف تعمل عَكْسَ عملِ « كَأَنَّ » فت نصب الاسم ، وترفع الخبر <sup>(٢)</sup>

= وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي  
ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدّها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاة ، فاعرف ذلك .  
(١) قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهية ، وهو قوله :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا قَعَلَ الْمَشِيبُ  
(٢) هنا أمران يجب أن تنبه لهما :

الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل « ما » ، التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير — أى الوقوع فى صدر الجملة — كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه بما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إِنْ فى قول الأخطل التغلبى :

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إِنْ ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لإن ، لكونه بما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجلة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يجوز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على رأى ضعيف ، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلياً أو إنشائياً ، فأما قوله تعالى ( إنهم سوء ما كانوا يعملون ) وقوله سبحانه ( إن الله نعماء يعظكم به ) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا

فإنها على تقديره قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا — إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلمهم ) وقوله جل شأنه : ( والخامسة أن غضب الله عليها )

الامر الثاني : أن جماعة من العلماء — منهم ابن سيد — قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون يان وأخوانها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر ( وينسب إلى عمر بن أبي ويعة ، ولم أجده في ديوانه ) :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرساً :

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول ذي الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمَوَّهَاتٍ عَلَى ابْتِشَارِهَا ذَهَابًا زَلَالًا =

نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين .  
 وذهب السكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رَفْعِهِ الذي  
 كان له قبل دخول « إِنَّ » وهو خبر للبتداء .

\* \* \*

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَدْيِ<sup>(١)</sup>  
 أى : يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر . إلا إذا كان الخبر ظرفاً ،  
 أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان :  
 أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيره ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ »

= ويقول الراجز :

\* يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا \*

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم — هم قوم ربيعة بن العجاج — نسب الجزأين  
 يان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .  
 وجمهرة النحاة لا يسلون ذلك كله ، وعندهم أن المنسوب الثانى منصوب بعامل  
 محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ،  
 باليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » اسم  
 إشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا »  
 أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا  
 الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى — إلخ « كليت » السكاف جارة لمحذوف ،  
 وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على  
 اسمها « أو » عاطفة ، معناها التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »  
 « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البدى » مضاف إليه ، والمراد  
 بالتركيب الذى كليت فيها — إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً



أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدِيِّ » أى الْوَقِيعِ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لثلاث يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا آكَلُ طَعَامَكَ » فلا يجوزُ « إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكَلُ » وكذا إن كان للمعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا وَاتَّقِ بِكَ » أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ للمعمولِ على الاسم ؛ فلا تقول : « إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَاتَّقِ » أو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ

\*\*\*

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيويه الحسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين ( انظر كتاب سيويه ١ / ٢٨٠ ) .

اللغة : « لا تلحنى ، — من باب فتح — أى : لا تلنى ولا تعذلنى » جم ، كثير ، عظيم « بلابله ، أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .  
المعنى : قال الأعلم فى شرح شواهد سيويه « يقول لا تلنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفنى عنها ، اهـ .

الإعراب : « فلا ، ناهية » تلحنى ، تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها ، جار ومجرور متعلق بـ تلحنى » فإن ، الفاء تعليلية ، إنه : حرف توكيد ونصب « بحبها ، الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب ، الآتى ، وحب مضاف ، وما : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك ، أخا : اسم إن ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه ، « مصاب ، خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب ، مضاف إليه وجم ، خبر ثان لإن وبلابله ، بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك ، مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمَزَ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدُّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا ، وَفِي سِوَى ذَاكَ أَكْسِرُ<sup>(١)</sup>

« إِنْ » لما ثلاثة أحوال : وَجُوبُ الفتح ، وَوُجُوبُ الكسر ، وَجَوَازُ الأمرين :

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مرفوعٍ فِعْلٍ<sup>(٢)</sup> ،

== الشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إِنْ » ، وهو قوله « بحبها » ، على اسمها وهو قوله « أخاك » ، وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » ، وأصل الكلام « إِنْ أخاك مصاب القلب بحبها » ، فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين « إِنْ » واسمها ، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر ، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة ( انظر الكتاب ١ / ٢٨٠ ) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » ، الآتي ، وهمز مضاف و « إِنْ » ، قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لسد » جار ومجرور متعلق ب« افتح » ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف إليه « مسدها » ، مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سوى » جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » ، الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره . ومنه قوله تعالى : ( أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا ) أي : أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إِنْزَالُنَا ، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : ( قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ) أي : قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ اسْتِمَاعَ نَفَرٍ مِنَ الْجِنِّ ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما في هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدراً ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم : « لَا أَكْلَهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » وقولهم : « لَا أَفْعَلُ هَذَا مَا أَنْ حَرَامٌ مَكَانُهُ » ، التقدير : لَا أَكْلَهُ مَا ثَبِتَ كَوْنُ نَجْمٍ فِي السَّمَاءِ ، وَلَا أَفْعَلُهُ مَا ثَبِتَ كَوْنُ حَرَامٍ فِي مَكَانِهِ ، وبعد « لو » الشرطية في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قول تعالى : ( وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ) أي لو ثَبِتَ صَبْرُهُمْ .

نحو : « يعجبني أنك قائمٌ » أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : « عرفتُ أنك قائمٌ »  
 أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرفٍ ، نحو : « عجبت من أنك قائمٌ » أى : من  
 قيامك<sup>(١)</sup> ، وإنما قال : « لِسَدٍّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا » ولم يَقُلْ : « لسد مفرد مسدها »  
 لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسْدَهَا ويجب كسرها ، نحو : « ظننت زيدا إنه قائمٌ » ؛ فهذه  
 يجب كسرها وإن سَدَّ مَسْدَهَا مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تُقدَّرُ  
 بالمصدر ؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه »<sup>(٢)</sup> .

فإن لم يجب تقديرها بمصدرٍ لم يجب فتحها ، بل تُكسَرُ : وجوبا ، أو جوازا ،  
 على ما سنين ، وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوبُ الكسر ، والثانى : جَوَازُ الفتح  
 والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للبواضع التى يجب فيها فتح همزة « إن » - وهو أن يسد  
 المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها ، وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى :

الاول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : ( ومن آياته أنك ترى  
 الأرض ) أى ومن آياته رؤيتك الأرض .

الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول ، وبشرط  
 أن لا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ،  
 أى ظنى إقامتك معنا اليوم .

الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم  
 تنطقون ) أى مثل نطقكم ؛ فإ : صلة ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل  
 مصدر مجرور بالإضافة .

الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : ( اذكروا  
 نعمتى التى أنعمت عليكم ، وأنى فضلتكم على العالمين ) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم .

الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : ( وإذ يعدكم  
 الله إحدى الطائفتين أنها لكم ) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل  
 اشتمال من المفعول به .

(٢) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر ، بـ ويل ، والمفعول الثانى لظن أصله خبر .



فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ « إِنْ » لِيَمِينِ مُكْمِلَةٍ<sup>(١)</sup>  
 أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ<sup>(٢)</sup>  
 وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كَعَالَمٌ إِنَّهُ لَذُو نُسْقَى<sup>(٣)</sup>

(١) « فاكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الابتداء » جار ومجرور متعلق باكسر « وفي بدء » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صلة » مضاف إليه « وحيث » الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن » قصد لفظه : مبتدأ « ليمين » جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله » الآتي « مكمله » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٢) « أو » حرف عطف « حكيت » حكى : فعل ماض مبني للجهول ، والثاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت » حل : فعل ماض ، والثاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن « محل » مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال » مضاف إليه « كزرت » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، زرت : فعل وفاعل ومفعول « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو » خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل » مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناء المتكلم في « زرت » .

(٣) « وكسروا » الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد » جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « علُق » علق : فعل ماض مبني للجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل جر نعت لفعل « باللام » جار ومجرور متعلق بعلُق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو » اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « تقي » مضاف إليه ،

[ فذكر أنه ] يجب الكسر في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إن » ابتداء ، أى : فى أول الكلام ، نحو : « إن زيدا قائم » ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : « أنك فاضل عندي » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندي أنك فاضل » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثانى : أن تقع « إن » صدر صلة ، نحو : « جاء الذى إنه قائم » ، ومنه قوله تعالى : ( وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : « والله إن زيدا لقائم » وسيأتى الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع فى جملة محكية بالقول ، نحو : « قلت إن زيدا قائم » [ قال تعالى : ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) ] ؛ فإن لم تحك به — بل أجرى القول مجرى الظن — فتحت ، نحو : « أقول أن زيدا قائم ؟ » أى : أظن .

الخامس : أن تقع فى جملة فى موضع الحال ، كقوله : « زرتة وإني ذو أمل » ومنه قوله تعالى : ( كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أُعْطِيَائِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

٩٦ — البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك ابن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

دَعَّ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَإِذَا كُرَّ خَلِيلُكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللمة : « مطلبها » يجوز أن يكون هنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب ، إلا ، رواية سيويه — رحمه الله — على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبى العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفهام ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح للدلالة على ما يراد من =

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام ، نحو : « علمت إن زَيْدًا قائمٌ » وسنبين هذا في باب « ظَنَّ » فإن لم يكن في خبرها اللامُ فُتِحَتْ ، نحو : « علمت أن زَيْدًا قائمٌ » .

هذا ما ذكره المصنف ، وأوردَ عليه أنه نقَصَ مواضعَ يجب كسْرُ « إن » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « ألّا » الاستفاحية ، نحو : « ألّا إن زَيْدًا قائمٌ » ، ومنه قوله تعالى : ( ألّا إنهم هم السفهاء ) .

= المعنى « حاجزى ، أى مانع ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا منعه وكفه .

الإعراب : « ما ، نافية » أعطيانى « أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية . والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى شيئاً ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية « سألتها » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق ، إلا ، أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى : ما أعطيانى ولا سألتها فى حالة من الأحوال « وإنى ، الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى ، اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « كرمى ، كرم : فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنته قال : ما أعطيانى ولا سألتها فى حالة من الأحوال إلا فى هذه الحالة .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإنى - إلخ ، حيث جاءت همزة « إن ، مكسورة لأنها وقعت موقع الحال ، وثبت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن ، وهو اقتران خبرها باللام ، وقال الأعم ( ج ١ ص ٤٧٢ ) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك ، اهـ .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : ( وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق ) فإن فى هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسبيين كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، و اقتران خبرها باللام .



- الثاني : إن وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » .  
 الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .  
 ولا يَرِدُ عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتداء »  
 لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

\* \* \*

بَعْدَ إِذَا مُجَاءَةً أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نَمِي<sup>(١)</sup>  
 مَعَ تَلُوَ قَا الْجَزَا ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ »<sup>(١)</sup>

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله د نَمِي ، في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و د إذا ، مضاف إليه ، وإذا مضاف و د مجاءة ، مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلول د أو ، حرف عطف د قسم ، معطوف على إذا د لا ، نافية للجنس د لام ، اسمها د بعده ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم د وجهين ، جار ومجرور متعلق بقوله د نَمِي ، الآتي د نَمِي ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) د مع ، ظرف معطوف على قوله د بعد ، السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و د تلو ، مضاف إليه ، وتلو مضاف و د قَا ، قصر للضرورة : مضاف إليه ، و قَا مضاف و د الجزا ، قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه د ذا ، اسم إشارة مبتدأ د يطرُد فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو ، جار ومجرور متعلق بيطرد د خير ، مبتدأ ، وخير مضاف و د القول ، مضاف إليه د إني ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها د أحمد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعمولها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة د نحو ، إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو :  
 « خرجت فإذا إن زيدا قائم » فمن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا  
 زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ،  
 والتقدير « فإذا قيام زيد » أى فى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ،  
 والتقدير « خرجت فإذا قيام زيد موجود »<sup>(١)</sup> ، ومما جاء بالوجهين قوله :

٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية  
 مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أى حرف أم ظرف ؟ ( انظر ص ٢٤٤ وما بعدها )  
 فن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف أجاز  
 جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً  
 لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفاً ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن  
 جعلتها مفرداً فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة ، وهو ابن مالك — جاز عنده كسر همزة  
 إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير  
 أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل  
 إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره  
 الظرف قبله ،

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن » بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا  
 على مذهبه وهو أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلقيق من المذهبيين : بأن يكون الفتح على  
 مذهب من قالى بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها  
 يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيويه التى لم ينسبوها ، وقال سيويه قبل أن ينشده

( ١ - ٤٧٢ ) : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به ، اه .

اللغة : « اللهازم ، جمع لهزمة — بكسر اللام والزاي — وهى طرف الحلقوم ، ويقال :  
 هى عظم ناتئة تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلة ،  
 وذلك لأن القفا موضع الصفع ، والهمزة موضع اللكز ، فأنبت إذا تأملت فيه =

. . . . .

= ونظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيذا كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى » بزنة المبني للجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبني للجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيذا » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا » لجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد » خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث جاز في همزة « إن » الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معمولها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معمولها جملة ، وهى فى ابتدائها ، قال سيويه : « لخال إذا ههنا كمالها إذا قلت : مروت فإذا أنه عبد ، تريد مروت به فإذا العبودية واللوم ، كأنك قلت : مروت فإذا أمره العبودية واللوم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز ، اه ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبودية شأنه ، اه .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز فى هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =



روى بفتح «أن» وكسرهما؛ فمن كسرهما جعلها جملةً [مستأنفة] ، والتقدير : «إذا هو عبدُ القفا واللهازم» ومن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول «فإذا عبوديته» أى : ففى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى : «فإذا عبوديته موجودة» .

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرهما إذا وقعت جواب قسم ، وليس فى خبرها اللام ، نحو : «حلفت أن زيدا قائم» بالفتح والكسر ؛ وقد روى بالفتح والكسر قوله :

٩٨ — كَتَمْتَنِي مَقْعَدَ الْقَصِيٍّ مَنِيَّ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيٍّ  
أَوْ تَحْلِيَنِي بِرَبِّكَ الْمَلِيٍّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّ

= عليه فى تأويل مصدر ، ويجوز لك — حيثئذ — ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثانى أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ؛ والتقدير : فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت فى عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرهما ، فإن فتحها فهى ومدخولها فى تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثانى : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك — على هذا — أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حيثئذ حرف وليست ظرفاً ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ — اليتان ينسبان إلى رغبة بن العجاج ، وقال ابن برى : «هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره» .

اللغة : «القصي» البعيد النائي «دى القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

= يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه ، المقل ، المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقليه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأتى وارى ، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذى معنا في هذا الشاهد مأخوذاً من اليأتى ، لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغرا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدين » فحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان ، فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقاءهما وهى كالثابتة ، لتكون حذفها لعل تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقل » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف بمعنى « إلا » تحلقى ، فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلقى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسم « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيا لك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبي » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز في همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلقى على كوني أباً لهذا الصبي .

وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها خبرها جملة لا عمل لها من الإعراب جواب القسم .  
ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعى جواباً لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : « حلفت إن زيدا قائم » أو غير ملفوظ به ، نحو : « والله إن زيدا قائم » أو اسمية ، نحو : « لعمر ك إن زيدا قائم »<sup>(١)</sup> .

= يكون جملة . ويستدعى محلوفا عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن هنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : ( ويحلفون بالله إنهم لمنكم ) وقوله جل شأنه : ( أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعم ) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : ( والعصر إن الإنسان لفي خسر ) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق ( رقم ٩٨ ) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على الأولين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما في شرح الشاهد السابق . والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : ( حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع ، اهـ . وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تمييز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .



وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء ، نحو :  
 « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسر على جعل « إن » ومعمولها جملة  
 أجيب بها الشرط ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ ، والفتح على جعل  
 « أن » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف<sup>(١)</sup> ، والتقدير : « مَنْ يَأْتِنِي  
 فَإِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير :  
 « فجزاؤه الإكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : ( كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ  
 مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ )  
 قرىء ( فإنه غفور رحيم ) بالفتح [ والكسر ؛ فالكسر على جعلها جملة جواباً  
 لِمَنْ ، والفتح ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :  
 « فَالْغُفْرَانُ جَزَاؤُهُ » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير :  
 « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « أن » بعد مبتدأ هو في المعنى قول  
 وخبر « إن » قول ، والقائل واحد ، نحو : « خَيْرُ الْقَوْلِ إني أحمد [ الله ] » فمن فتح  
 جعل « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير : « خَيْرُ الْقَوْلِ حمدُ الله »  
 ف « خير » : مبتدأ ، و « حمدُ الله » : خبره ، ومن كسر جعلها جملة خبراً عن « خير »  
 كما تقول : « أولُ قراءتي : ( سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ) » فأول : مبتدأ ، و « سبح  
 اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إني أحمد  
 الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ؛

(١) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج  
 إلى تقدير محذوف ، ولم يقرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تقدم فيه أن مفتوحة  
 نحو ( كتب عليه أنه من تولاه فإنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير ) وكالآية التي تلاها الشارح .

فهي مثل « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » وَمَثَلُ سَبْيُوِيَه هذه المسألة بقوله : « أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللهُ » وَخَرَجَ الْكُسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجَمَلِ ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْمَبْرَدِ ، وَالزَّجَاجِ ، وَالسَّيْرَاقِيِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ طَاهِرٍ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ .

\*\*\*

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ<sup>(١)</sup>

يَجُوزُ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرٍ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةَ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : « إِنَّ زَيْدًا لَقَانِمٌ » .

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، وذات مضاف ، مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع « الخبر » مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل « لام » فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « إن » حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها « لوزر » اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به .

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط ، ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي ( وانظر ص ٣٦٨ ) :

الأول : أن يكون مؤخراً عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجوز دخول اللام عليه نحو قولك : إن في الدار زيدا ، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناطم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : ( إن ربهم بهم يومئذ لخبير ) فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما « بهم » و « يومئذ » .

الثاني : أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي ، فإن كان منفيّاً امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقصد ، =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدَرَ الكلام ؛ فحَقُّها أن تدخل على « إنَّ » نحو : « لِإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كَرِهُوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فَأَخْرَجُوا اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا تقول « لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيدا قائم » ، وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو « إن زيدا يقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو « إن زيدا لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو « إن زيدا لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزئها نحو « إن زيدا لوجه حسن » ، وعلى الثانى منهما نحو « إن زيدا وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت بما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام فى خبر لكن » ، واستدلوا بقوله :

\* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ \*

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد من وثق فى العربية ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، اه كلامه ، ومثله للأنبارى فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى معنى اللبيب : « ولا يعرف له قائل ؛ ولا تسمية ، ولا نظير ، اه .

ولا ندرى أرواية الصدر على هذا الوجه بما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =



= نفسه أم بما أضافه بعض الرواة قديماً لتسكيل البيت غير متدبر لما يحجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله .

اللغة : د عמיד ، من قولهم : عمده العشق ، إذا هده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة . الإعراب : د يلوموتى ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وهذه لغة د أكاوتى البراغيث ، وقوله د فى حب ، جار ومجروز متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و د ليلى ، مضاف إليه د عواذلى ، مبتدأ مؤخر على الفصحى د ولكتنى ، لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه د من حبا ، الجار والمجرور متعلق بقوله عמיד الآتى ، وحب مضاف ، وما : مضاف إليه د لعמיד ، اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعמיד خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله د لعמיד ، حيث دخلت لام الابتداء — فى الظاهر — على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يابون هذا وينكرونه ، ويحييون عن هذا البيت بأربعة أجوبة : أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات ، فلا تثبت به حجة .

الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلينا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر د لكن ، وإنما هى داخلة على خبر د إن ، المكسورة الممزة المشددة النون ، وأصل الكلام د ولكن إتقى من حبا لعמיד ، لحذفت همزة د إن ، تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات لإحدا من نون د ولكن ، واثنان نونا د إن ، والرابعة نون الوقاية ؛ لحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلينا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكتنا لا نعلم أن هذا بما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تنى عليهما قاعدة . =

وُخْرِجَ عَلَى أَنَّ اللام زائدة ، كما شذَّ زيادتها في خبر « أُمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ — مَرُّوا عَجَالِي ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أُمْسَى لِمَجْهُودًا

= والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد ( ١٠٠ ، ١٠١ ) وما تذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في قول الآخر :

أُمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمِنْ أَغْلَاجِ سُودَانَ

١٠٠ — حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملاً أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو علي الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جني ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيويه لأحق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « عجالى » جمع عجلان — كسكران وسكارى — ومن العلماء من يرويه « عجالا » بكسر العين على أنه جمع عجل — بفتح فضم مثل رجل ورجال — ومنهم يرويه « سراعاً » على أنه جمع مربع « كيف سيدكم » روى في مكانه « كيف صاحبكم » وقوله « من سألوا » يروى هذا الفعل بالبناء للعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سأله ، ويروى ببناء الفعل للجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا « مجهوداً » نال منه المرض والعشق حتى أجهده وأتعبه .

الإعراب : « مروا » فعل وفاعل « عجالى » حال « فقالوا » فعل وفاعل « كيف » اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم » سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول « قال » فعل ماض « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سأله ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التى هى نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من « أُمْسَى » فعل ماض =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ - أمّ الحليس لعجوز شربة

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

= ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهوداً » اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجمله أمسى ومعمولها مقول القول فى محل نصب .  
الشاهد فيه : قوله « لمجهوداً » حيث زيدت اللام فى خبر « أمسى » ، وهى زيادة شاذة ، ومثل هذا قول كثير عزة :

وما زلت من كلى لدن أن عرفتُها

لكالهايم المقصى بكل سبيل

حيث زاد اللام فى خبر « زال » ، - وهو قوله لكالهايم - زيادة شاذة .  
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر :

ولكننى من حبا لعبيد .

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى - كما زعمتم - لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ - نسب جماعة هذا البيت - ومنهم الصاغاني - إلى عنزة بن عروس مولى بنى ثقف ، ونسبه آخرون إلى روبة بن العجاج ، والاول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللمعة : « الحليس » هو تصغير حلس ، والحلس - بكر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكنية فى الأصل كنية الانان - وهى أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالانان « شربة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل مثلها فى قوله تعالى : ( لجعلنا منكم ملائكة ) أى بدلكم ، وإذا قوت مضافا نجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلجم عظم الرقبة - كانت من دالة على التبويض .



وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرىء شاذاً : ( إلا أنهم  
ليأكلون الطعام ) بفتح « أن » ، ويتخرج أيضاً على زيادة اللام .

\*\*\*

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نَفِيًا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًا<sup>(١)</sup>

= الإعراب : « أم ، مبتدأ ، وأم مضاف ، والحليس ، مضاف إليه ، لعجوز ، خبر  
المبتدأ ، شربه ، صفة لعجوز ، ترضى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم ، جار ومجرور متعلق بترضى  
» بعظم ، مثله ، وعظم مضاف و « الرقبة ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز ، حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة  
اللام أحد تخريجات في هذا البيت ، ومنها أن « عجوز ، خبر لمبتدأ محذوف كانت  
اللام مقترنة به — وأصل الكلام على هذا : أم الحليس هي عجوز — إلخ . لحذف المبتدأ ،  
فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذكور من جملتها — وقد مضى بحث ذلك في باب  
المبتدأ والخبر ( انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣ ) .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، وكان قد آمن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمُحَارَبٍ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ

الشاهد في قوله : « من حاربه لمحارب ، وفي قوله « من سألته لسعيد ، فإن « من ،  
اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .

(١) « ولا ، نافية ، يلي ، فعل مضارع ، ذي ، اسم إشارة مفعول به يلي مقدم  
على الفاعل « اللام ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما ، اسم  
موصول فاعل يلي « قد ، حرف تحقيق ، نفيًا ، نفي : فعل ماض مبني للجهول ، والالف  
للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،  
والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا ، الواو عاطفة لا : نافية « من الأفعال ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتية « ما ، اسم موصول معطوف على « ما ، =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَّا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا<sup>(١)</sup>

إذا كان خبر « إن » منفيًا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول : « إن زيدًا لما يقوم » وقد ورد في الشعر ، كقوله :

١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لِلَّامُ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= الأولى كرضيا ، قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة « ما » الثانية .  
وتقدير البيت ؛ ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي ، ولا الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال ( وانظر ما ذكرناه في ص ٣٦٢ ) .

(١) « قد » حرف تقليل « يليها » يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله « ما كرضى » ، وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف و « قد » قصد لفظه : مضاف إليه « كان » السكاف جارة لقول محذوف ، « إن » : حرف تأكيد ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم إن « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق « سَمَّا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر إن في محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق ب « مستحوذا » حال من الضمير المستتر في « سَمَّا » ،

١٠٢ — البيت لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلى .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسليماً » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني « تركاً » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم :

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إن » حرف تأكيد ونصب « تسليماً » اسمه « وتركاً » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على خبر إن .

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إن زيداً كَرَضِيَ » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كانت الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه ، ولا فرق

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنقى بلا ، وهو شاذ . وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر ، اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور — تبعاً للفراء — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا — كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنقى . وإذا جرئت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان ، أحدهما : دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنقى ،

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة ، كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة . وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا وهى للنفي من قبل أنه شبه لا بنفي ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى في قوله :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه ، انتهى كلامه .



بين المتصرف نحو : « إِنْ زَيْدًا لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو : « إِنْ زَيْدًا لَيَذُرُ الشَّرَّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [ به ] ، نحو : « إِنْ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [ فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كان السين فقليل ] .

وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهرُ كلام المصنف [ جواز ] دخول اللام عليه ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ » ، وَإِنْ عَمْرًا لَيَبْسُ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والقراء ، والمنقول أن سيبويه لا يُجيز ذلك .

فإن قرن الماضى المتصرف بـ « قَدْ » جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قَدْ » نحو : « إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » .

\*\*\*

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَفْعُولَ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ<sup>(١)</sup>  
تدخل لامُ الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم إن والخبر ، نحو :  
« إِنْ زَيْدًا لَطَعَامُكَ آكِلٌ » وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا<sup>(٢)</sup> فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

(١) « وتصحَّب » الواو عاطفة ، تصحَّب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام ، « الواسط » مفعول به لتصحَّب « معمول » بدل منه ، أو حال منه ، و « معمول مضاف » ، و « الخبر » مضاف إليه « والوصل » معطوف على الواسط « واسما » معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماض « قبله » قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذى للغائب العائد إلى قوله « اسما » مضاف إليه « الخبر » فاعل للحل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله « اسما » .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الاول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أ كان التالى لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [ الخبر ] فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ « قَدْ » لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ » وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : « وتصحب الواسط » — أى : المتوسط — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا آكَلٌ لَطَعَامَكَ » .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَا كَلٌ » ، وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلاً ، وحكى من كلامهم « إني لبيحمد الله لصالح » .

= اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « إن عندى لى الدار زيدا » ، أم كان التالى لها معمولاً آخر للخبر المؤخر ، نحو « إن عندى لى الدار زيدا جالس » ، ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « الواسط معمول الخبر » ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم « معمول الخبر » فإن أل فى الخبر للمهد الذكري ، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهذا الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً ، فلا يصح أن تقول « إن زيدا راكبا حاضرا » ولا تقول « إن زيدا لعرقا يتصبب » ، وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول « إن زيدا لركوب الأمير راكب » ، ولا أن تقول « إن زيدا لتأدياً ضارب أبته » ، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على « نين » .

وأشار بقوله : « والفصل <sup>(١)</sup> » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ،  
نحو : « إن زيدا لهو القائم » وقال الله تعالى : ( إن هذا لهو القصص الحق )  
فـ « هذا » اسم « إن » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و « القصص »  
خبر « إن » .

وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم »  
فلو لم تأت بـ « هو » لاحتمل أن يكون « القائم » صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ،  
فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر <sup>(٢)</sup> ، نحو : « زيد هو القائم »  
أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : « إن زيدا لهو القائم » .

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ، ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن  
العلماء من يسميه « الفصل » ، كما قال الناطم « والفصل » ، والكوفيون يسمونه « عمادا » ، ووجه  
تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم  
اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له  
محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر  
على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ، ومن النحاة من قال ، هو  
اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو  
في محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » ، أو قلت « كان زيد هو القائم » . وفي محل نصب  
إذا قلت « إن زيدا هو القائم » ، ومنهم من قل : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ،  
فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : ( كنت أنت  
الرقيب عليهم ) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط ؛

الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح

=

هذا الشرط .



وأشار بقوله : « وأسماء حَلَّ قبله الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو : « إنَّ في الدار لَزَيْدًا » قال الله تعالى : ( وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ تَمْنُونِ ) .

وكلامه يُشعرُ [ أيضًا ] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ، ولا « إنَّ لِي الدار لَزَيْدًا » .

ومُقْتَضَى إطلاقه — في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسِّط بين الاسم والخبر — أن كلَّ مفعولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخول اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على مَنع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبٌ » .

\*\*\*

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلٌ

إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَيِّنُ الْعَمَلُ (١)

== الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو : إن محمداً هو المنطلق ، أو أولها معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو : محمد أفضل من عمرو .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة ، الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قوله تعالى : ( كنت أنت الرقيب عليهم ) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو ( وإنا لنحن الصافون ) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل ، مبتدأ ، ووصل مضاف ، و ما ، قصد لفظه : مضاف إليه » يذى ، جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى أو نعت له « مبطل ، خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه » إعمالها ، إعمال : مفعول به مبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد ، حرف تقليل » يبق ، فعل مضارع مبنى للجهول « العمل ، نائب فاعل يبق .

إذا اتَّصَلَتْ « ما » غيرُ الموصولةِ بـ « يان » وأخواتها كَقَتْنَهَا عن العمل ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعمالُ [ والإهمال ] فتقول : « إنما زيد قائم » ولا يجوز نصبُ « زيد » وكذلك أن [ وَكَأَنَّ ] ولكنَّ ولعلَّ ، وتقول : « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيدا » قلت : « ليتما زيدا قائم » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى — أن « ما » إن اتصلت بهذه الأخرى كَقَتْنَهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين <sup>(١)</sup> [ كالزجاجي ، وابن السراج ] ، وحكى الأخفش

(١) ذهب سيبويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ، فإن إعمالها مع ما جاز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، وبهيتها للدخول على جمل الأفعال ، نحو قوله تعالى : ( قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد ) وقوله سبحانه : ( كأنما يساقون إلى الموت ) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

ومثل قول الفرزدق :

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وتسمى « ما » هذه ما الكافة ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « ليت » بالجل الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، فعلة لإبطالها لإعمال غير ليت أنها أزالَت السبب الذي من أجله عملت ، وعلة بقاء ليت على الإعمال أن « ما » لم تزل السبب الذي من أجله عملت ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما في قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعهِ ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت .  
وذهب الزجاج في كتابه « الجمل » ، إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بها « ما » لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر في =

والكسائي « إنما زيدا قائمٌ » والصحيحُ للذهبِ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما » إلا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفياً عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى « الذي » ، نحو : « إنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ » [ أى : إن الذي عندك حسنٌ ] ، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدر ، نحو : « إنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ » أى : إنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ .

\*\*\*

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ « إِنَّ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ (١)

أى : إذا أتى بعد اسم « إِنَّ » وخبرها بعاطفٍ جازٍ فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : النصبُ عطفاً على اسم « إِنَّ » نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا »

= الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصل ، وأما الإهمال فلها حدث لها من زوال الاختصاص ، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلنا بكرأ جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما ، اهـ ، وتبعه على ذلك تليذه الزجاجى ، وابن السراج ، وهو الذى يفيد ظاهراً كلام الناظم .

(١) « وجائز ، خبر مقدم ، رفعك ، رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفاً » مفعول به للمصدر « على منصوب ، جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إن ، قصد لفظه : مضاف إليه « بعد ، ظرف متعلق برفع « أن ، مصدرية « تستكلاً ، تستكمل : فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إن ، و « أن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة « بعد ، إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .



والثاني : الرفع نحو : « إن زيدا قائم وعمره » واختلِف فيه <sup>(١)</sup> ؛ فالشهور أنه معطوف على محل اسم « إن » فإنه في الأصل مرفوع لسكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ ظاهر ] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمره كذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطف قبل أن تستكمل « إن » — أى قبل أن تأخذ خبرها — تعين النصب عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إن زيدا وعمرأ قائمان ، وإنك زيدا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) بما لا يستطيع أن يحمده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — في جملة صالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبقاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضايب بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فَإِنِّي وَقَّيْتُ بِهَا لَغْرِيْبُ

ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِيْ هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا      - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنْفَانِ !

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ) والثانية قراءة بعضهم : ( إن الله وملائكته يصلون ) برفع ملائكته .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضی إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأَلْحَقْتُ يَانَ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَانَ<sup>(١)</sup>

حُكْمُ « أَنْ » المفتوحة و « لَكِنَّ » في العطف على اسمها حكم « إِنْ » المكسورة ؛ فتقول : « علمت أن زيدا قائم وعمر » برفع « عمرو » ونصبه ، وتقول : « علمت أن زيدا وعمر قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : « ما زيد قائما ، لكنَّ عمرا منطلقا وخالدا » بنصب خالد ورفع ، و « ما زيد قائما لكنَّ عمرا وخالدا منطلقان » بالنصب فقط .

وأما « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَانَ » فلا يجوز معها إلا النصب . [ سواء تقدم المعطوف ، أو تأخر ] فتقول : « لَيْتَ زيدا وعمر قائمان ، وَلَيْتَ زيدا قائم وعمر » بنصب « عمرو » في المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك « كَانَ » ؛ وَلَعَلَّ ؛ وأجاز الفراء الرفع فيه — متقدما ومتأخرا — مع الأحرار الثلاثة .

\*\*\*

وَخَفَّيْتُ إِنْ قَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ<sup>(٢)</sup>

(١) د وألحقت ، الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث د يان ، جار ومجرور متعلق بالحق ولكن ، قصد لفظه : نائب فاعل لألحق د وأن ، معطوف على لكن د من دون ، جار ومجرور متعلق بالحق أيضا ، ودون مضاف و د لیت ، قصد لفظه : مضاف إليه د ولعل ، وكان ، معطوفان على لیت ،

(٢) د وخففت ، الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث د إن ، نائب فاعل خفف د قل ، الفاء عاطفة ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف د العمل ، فاعل لقل د وتلزم ، فعل مضارع د اللام ، فاعل تلزم د إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط د ما ، زائدة د تهمل ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أن المخففة ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التي خففت لزمها اللام ،

وَرُبَّمَا أَسْتُغْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا<sup>(١)</sup>

إذا خُفِّت « إِنْ » فالأكثر في لسان العرب إهمالها ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ » وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، ويقلُّ إعمالها فتقول : « إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وحكى الإعمال سيبويه ، والأخفش ، رحمهما الله تعالى<sup>(٢)</sup> ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [ لأنها لا تلتبس — والحالة هذه —

(١) « وربما » الواو عاطفة ، رب: حرف تقليل ، وما : كافة « استغنى » فعل ماضٍ مبنى للجهول « عنها » جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائداً على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إهمالها « إِنْ » شرطية « بدا » فعل ماضٍ فعل الشرط « ما » اسم موصول فاعل بدا « ناطق » مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أَرَادَهُ » أراد : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « معتمداً » حال من الضمير المستتر في « أراد » .

(٢) على الإعمال في حال التخفيف ورد قوله تعالى : (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) في قراءة من قرأ بسكون نون « إِنْ » وتخفيف ميم « لما » ، وفي هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولهما أن « إِنْ » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا » اسم إن المخففة « لما » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن مؤكدة المخففة « ليوفينهم » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثانٍ ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد أجاب =



بالنافية [ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود [ بها ] فإن ظهر المقصود [ بها ] فقد يُستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ — وَنَحْنُ أَبَا الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

= ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثانى أن د إن ، مؤكدة مخففة ، كلا ، اسم إن د لما ، اللام لام الابتداء ، وما زائدة د ليوفينهم ، اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول د ربك ، فاعل ، ومضاف إليه ، و د أعمالهم ، مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .

١٠٣ — البيت للطرماح — الحكم بن حكيم — وكنيته د أبو نفر ، وهو شاعر طائى ، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : د ونحن أباة الضيم ، يروى في مكانه د أنا ابن أباة الضيم ، وأباة : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى — أى امتنع — تقول : أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضيم : الظلم د مالك ، هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم ابن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضاء بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جروول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء د كرام المعادن ، طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : د ونحن ، مبتدأ د أباة ، خبر المبتدأ ، وأباة مضاف ، و د الضيم ، مضاف إليه د من آل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر . وآل مضاف و د مالك ، مضاف إليه د وإن ، مخففة من الثقيلة مهملة د مالك ، مبتدأ د كانت ، كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث د كرام ، خبر كان ، وكرام مضاف و د المعادن ، مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك الذى تقدمت عليه د إن ، المخففة وأهملت .

التقدير : وإن مالك لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إن بدا — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » المحققة من الثقيلة ، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق ؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق .

وتظهر قاعدة هذا الخلاف في مسألة جرّت بين ابن أبي النعامة وابن الأختصر ؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَوْ مِناً » فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر « إن » ومن جعلها لاماً أخرى — اجتلبت للفرق — فتح أن ، وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير ، وبين أبي علي الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ،

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت — إلخ » ، حيث ترك لام الابتداء التي تجلب في خبر « إن » ، المكسورة المهمة المنخفضة من الثقيلة عند إهمالها ، فرقاناً بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والذي يدل على الظم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أي فهي قبيلة دينية الأصول ؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة هنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ يَبْنِيكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُونَا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبٍ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الالم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » في صدر البيت على النفي فسد المعنى ، ولم يستقم الكلام .

وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ،  
وبه قال ابن الأخضر<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَنْ ذِي مُوَصَّلًا<sup>(٢)</sup>

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ،  
وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل  
على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في  
شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين إن ، النافية والمخففة من الثقيلة تدخل  
على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائشة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتي  
شرحه :

سَلَتْ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً :

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه قد ، نحو قولك : إن زيد لقام ،  
وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : ( وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ) ،  
فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء  
كان القول بأن إحداها غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة ، فذهب أبي على الفارسي  
الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يك » فعل  
مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية  
« تلفيه » تلي : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول  
أول لتلي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت  
لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الهاء في « تلفيه »  
السابق « يَنْ » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً » الآتي « ذِي » نعت لإن « موصلاً »  
مفعول ثان لتلي .



إِذَا خُفِّتُ « إِنْ » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء ، نحو :  
 كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : ( وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى  
 الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ) ، وقال الله تعالى : ( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ  
 بِأَبْصَارِهِمْ ) ، وقال الله تعالى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ) ويقول أن يليها  
 غيرُ الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ومنه قولُ بعض العرب : « إِنْ يَزِيْنُكَ  
 لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لِهَيْه » وقولهم : « إِنْ قَنَنْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » وأجاز  
 الأخفش « إِنْ قَامَ لَأَنَا<sup>(١)</sup> » .

ومنه قول الشاعر :

٢٠٤ — شَلْتُ يَمِيْنُكَ إِنْ قَتَلْتَ كُوسِيَا

حَلْتُ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

\*\*\*

(١) هنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو ( وإن كانت  
 لكبيرة ) ونحو ( إن كدت لتردين ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ، نحو  
 ( وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك ) ، ونحو ( وإن نظنك لمن الكاذبين ) والثالثة : أن  
 يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائكة : « إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا » والرابعة : أن يكون الفعل  
 مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب : « إِنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لِهَيْه » ،  
 وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند  
 الاخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ — البيت لعائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترى زوجها  
 الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله .

الغنة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلت — بكسر العين التي هي  
 الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للجھول ؛ وذلك خطأ . شلت  
 أى نزلت ، ويروى مكانه « وجبت عليك » .

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَأَسْمُهَا أُسْتَكَنَّ وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ<sup>(١)</sup>

إذا خُفِّفَتْ أَنْ [ المفتوحة ] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً<sup>(٢)</sup> ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : « عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » فـ « أَنْ » مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير : [ « أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَائِمٌ » جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير ] « عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

== الإعراب : « شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للأنثى « يمينك » يمين : فاعل شل ؛ ويمين مضاف والكاف مضاف إليه « إن » ، مخففة من الثقيلة « قتل » فعل وفاعل « لمسلماً » اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للأنثى « عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن قتل لمسلماً » حيث ولي « إن » ، المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو « قتل » ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ،

(١) « وإن » شرطية « تخفف » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « أن » قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف « فاسمها » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه « استكن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر » مفعول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتي « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جملة » مفعول ثانٍ لاجعل « من بعد » جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من النحاة هو ابن الحاجب ، فأما الناطم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيويه — رحمه الله — في قوله تعالى : ( أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ رَأَيْتُكَ ) أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَّاقَكَ لَمْ أَتُخَلِّ وَأَنْتِ صَدِيقُ

\*\*\*

١٠٥ — البيت بما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين .

اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء في « سألتني » مكسورة أيضاً لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعילה بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً ، لأن فعילה بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعילה بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس ، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعילה بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من سنهم أن يعملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشديبه .

المعنى : لو أنك سألتني لإخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بينما لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي ، وخمس يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » ، لو : شرطية غير جازمة ، أنك ، أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » ، الآتي ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه دلم ، حرف نفي وجزم وقلب « أتخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا عمل لها من الإعراب « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » ، المفتوحة المهمزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذي جرى الشارح على رأيه — أن تكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستدراك ، وأن يكون خبرها جملة ، =



وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعاً<sup>(١)</sup>  
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ ، أَوْ تَنْفِي ، أَوْ تَنْفِيْسِ ، أَوْ لَوْ ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ<sup>(٢)</sup>

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد ، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما في البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة تراثي فيها أخاها عمرو ابن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالاً  
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالاً

الآ ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » ، وخبرها في المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنتك تكون الشمال » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلاً » ، خبر « يكن » ولم ، الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعاً » ، قصر للضرورة : خبر « يكن المنقى بلم » ، والجملة من « يكن المنقى بلم واسمه وخبره في محل نصب حال » ولم ، الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » ، تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « ممتناً » ، خبر « يكن الأخير » .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » ، خبر المبتدأ « بقَدْ » ، جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » ، « أو نفى ، أو تنفيس ، أو لو » ، كل واحد منها معطوف على « قد » ، « وقليل » ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، وقليل : خبر مقدم « ذكر » ، مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لو » ، قصد لفظه : مضاف إليه .

إذا وقع خبر « أن » المحققة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ؛ فتقول : « علمت أن زيد قائم » من غير حرف فاصل بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصد النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [ النفي ] كقوله تعالى : ( وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَوْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) .

وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل ، نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وقوله تعالى : ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أو لا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : ( والخامسة أن غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ) في قراءة مَنْ قرأ ( غَضِبَ ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلاً قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه<sup>(١)</sup> والأحسن الفصل ، والفاصل أحد أربعة أشياء :

(١) مما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل — سوى ما سينشده الشارح — قول النابغة الذبياني :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ

أَكْبَّ عَلَى فَأْسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا مَذْكُورَةً مِنَ الْمَاعُولِ بَاتِرَهُ

فإن : مخففة من الثقلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض ، غير دعاء ، ولم يفصل .

ومن قال بوجوب الفصل القراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للفرقة بين أن المخففة من الثقلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداها كما فيما بعد العلم غير المؤول =

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : ( وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثال السين قوله تعالى :  
( عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ) ومثال « سَوْفَ » قول الشاعر :  
١٠٦ — وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري ؛  
فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء  
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها .  
ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد  
أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ،  
والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس .

الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعلم »  
مبتداً ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من  
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف  
وجوباً « سوف » حرف تنفيس « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل يأتي ، والجملة من  
الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه  
« قدرا » قدر : فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب  
صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتي » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ،  
وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » .

ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَيُّتُ أَسْلَى النَّفْسِ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقَى وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا



الثالث : النفي ، كقوله تعالى : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ) .  
وقوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ) وقوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ أَنْ  
لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ) .

الرابع : « لو » — وقُلْ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ — ومنه قوله  
[ تعالى : ( وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ) ] وقوله : ( أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ  
مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَّاكُمْ بِذُنُوبِهِمْ ) <sup>(١)</sup> .  
ومما جاء بدون فاصلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي ، وهو قد ، ومنها ما يختص  
بالمضارع ، وهو لم ولن والتنفيس ، ومنها ما هو مشترك بينهما وهو لو .  
١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون »  
فعل مضارع مبنى للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » ،  
المخففة « جادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا  
« قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب  
بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن » وما دخلت عليه  
في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و « سؤل »  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها  
في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة  
الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفواصل بين « أن » وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »  
الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب  
الفراء وابن الأنباري الذين لا يريان للمخففة وضماً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من  
الأمور التي ذكرها الشارح للفرقة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت =

وقوله تعالى : ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ) في قراءة مَنْ رفع ( يتم ) في قول ،  
والقول الثاني : أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ،  
وارتفع ( يتم ) بعده شذوذاً<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَحَفَّتْ كَانَ أَيْضاً فَنَوَى مَنصُوبُهَا ، وَثَابِتاً أَيْضاً رَوَى<sup>(٢)</sup>

= مخففة من الثقيلة ، ويرى أن أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب في  
هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَتْمَاءٍ وَنَحْكَمَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا  
وكالم تنصب في قوله تعالى : ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) في قراءة من قرأ برقع  
يتم ، وكما لم تنصب في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى : ( ١٢٠ / ٦ ) الطبعة  
السلطانية ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما منعك أن تاذنين له ؟ عمك » .  
إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبيهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد  
مصدرية مهملة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل  
بحذف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا  
قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين  
في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهلون « أن » المصدرية كما  
أن عامة العرب يهلون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد  
كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تقسع له هذه العجالة ، ولكننا قد  
ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح  
ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء تاء  
التأنيث « كان » قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف  
« فنوى » الفاء عاطفة ، نوى : فعل ماض مبني للجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل  
نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتاً » الواو عاطفة ، وثابتاً : حال مقدم =

إِذَا نُتِفَتْ «كَأَنَّ» نُورَى أَسْمُهَا ، وَأَخْبِرَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ<sup>(١)</sup> ، نَحْوُ : «كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِـ «لَمْ»<sup>(٢)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) أَوْ مُصَدَّرَةٍ بِـ «قَدْ» كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْ [ ٢ ]<sup>(٣)</sup>

= على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله «رؤى» ، الآتى ، و«أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «رؤى» ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر «كأن» جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حَقَّانِ

فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وتدياه : مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن .

(٢) إذا كانت جملة خبر «كأن» المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر :

لَا يَهُولَنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْبِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة ، وكما في قول الخنساء :

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمَى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزًّا

وكقول شاعر من غطفان (انظره في معجم البلدان ١٨/٦) .

كَأَنَّ لَمْ يُدَمِّنْهَا أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَدْمَةِ عَامِرٌ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب ،

فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا في قوله «وكأن قد» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله «لما تزل برحالنا» .



أى : « وَكَانَ قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَانَ » فى هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كَأَنَّهُ زَائِلٌ قَائِمٌ » ، وكَأَنَّهُ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ، وكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ . والجملة التى بعدها خبر عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنَوَى مَنصُوبَهَا » وأشار بقوله : « وَثَابِتًا أَيْضًا رَوَى » إلى أنه قد رَوَى إثبات منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨ — وَصَدْرٌ مُّشْرِقٍ النَّحْرُ كَأَنَّ تَدْيِيهَ حَقَّانِ

١٠٨ — هذا الشاهد أحد الآيات التى استشهد بها سيويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) ولم ينسبوها .

اللفظة : « وصدر » قد روى سيويه فى مكان هذه الكلمة « ووجه » ، وروى غيره فى مكانها « ونحر » ، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله « تدييه » عائدة إلى « وجه » ، أو « نحر » بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كَانَ تَدِي صَاحِبَهُ ، لحذف المضاف — وهو صاحب — وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » ، مضى لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى « حقان » ، ثنية حقة ، وحذفت التاء التى فى المفرد من الثنية كما حذفت فى ثنية « خصية » ، وألية ، فقالوا : خصيان ، وأليان ، هكذا قالوا . وليس هذا الكلام بشئ ، بل حقان ثنية حق — بضم الحاء وبدون تاء — وقد ورد فى فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

وَصَدْرًا مِثْلَ حَقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِسِينَا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما فى بيت الشاهد وكما فى بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتزان ناهدان .

الإعراب : « وصدر » بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والا كثرون على روايته بالجر ؛ قالوا واورب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف و « اللون » مضاف إليه « كَانَ » مخففة من الثقيلة « تدييه » ، تديى : اسمها ، وتديى مضاف والضمير مضاف إليه =

فـ « تَدْيِيهِ » اسمُ كَانُ ، وهو منصوب بالياء لأنه متنى ، و « حُقَّانِ » خبر كَانُ ، وروى « كَانُ تَدْيَاهُ حُقَّانِ » فيكون اسم « كَانُ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كَأَنَّهُ تَدْيَاهُ حُقَّانِ » و « تَدْيَاهُ حُقَّانِ » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَانُ ، ويحتمل أن يكون « تدياه » اسم « كَانُ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المتنى بالألف في الأحوال كلها .

\* \* \*

= « حقان » خبر كَانُ ، ومن روى « تدياه حقان » ، وهى الرواية التى أشدنا البيت عليها فى تعلية سبقت قريباً ( ص ٣٩٠ ) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كَانُ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كَأَنَّهُ — أى الحال والشأن — تدياه حقان ، وجملة كَانُ واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله « صدر » ، وقد ذكر الشارح — رحمه الله ! — الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كَانُ تَدْيِيهِ حُقَّانِ » حيث روى بنضب « تدييه » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَانُ » ، المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها وجبى خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع تدييه على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازته الشارح على رواية « كَانُ تدياه » من أن يكون « تدياه » اسم كَانُ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المتنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن جوى المتنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر — وهو ذكر اسم كَانُ — مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والنزى يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

قد تم — بحمد الله تعالى وحسن توفيقه — الجزء الاول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مع حواشينا عليه التى بذلنا فى تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد ، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذى يجعل النفع بها ذاتى الثمرات قريب الجنى ، إنه ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك  
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	مقدمة الطبعة الثانية	٢٥	المعرب، وانقسامه إلى صحيح ومعتل
٥	مقدمة الطبعة الأولى	٣٦	المعرب والمبني من الأفعال
١٠	خطبة الناظم، وإعرابها	٤٠	الحروف كلها مبنية
	الكلام وما يتألف منه	—	الأصل في البناء السكون، ومن المبني ما هو غير ساكن
١٤	تعريف الكلام اصطلاحاً	٤١	أنواع الإعراب، وما يختص بنوع منها، وما يشترك فيه النوعان
—	ما يصح أن يتركب الكلام منه	٤٣	إعراب الأسماء الستة، وما فيها من اللغات
١٥	الكلم وأنواعه	٥٢	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
١٦	القول، والنسبة بينه وبين غيره	٥٥	إعراب المثنى، وما يلحق به
—	قد يقصد بالكلمة الكلام	٥٩	إعراب جمع المذكر السالم، وما يلحق به
—	علامات الاسم	٦٦	لغات العرب في تون جمع المذكر السالم، وتون المثنى
٢٢	علامات الفعل	٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم، وما يلحق به
٢٣	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين	٧٧	إعراب الاسم الذي لا ينصرف
٢٤	الفعل ثلاثة أنواع، وعلامة كل نوع	٧٨	إعراب الأفعال الخمسة
٢٥	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهي اسم فعل المبني والمعرب		
٢٨	الاسم ضربان: معرب، ومبني، وبيان كل منهما		
٣٠	أنواع شبه الحرف أربعة		



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٠	إعراب المعتل من الأسماء	١١٩	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب
٨٣	بيان المعتل من الأفعال	—	إذا اجتمع الاسم واللقب فـ
٨٤	إعراب المعتل من الأفعال		وجوه الإعراب التي تجوز فيها ؟
	النكرة والمعرفة	١٢٤	ينقسم العلم إلى منقول ومرتبجل
٨٦	معنى النكرة	١٢٦	ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنسي
٨٧	معنى المعرفة ، وأنواعها		علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص
٨٨	الضمير ، ومعناه		اسم الإشارة
٨٩	ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل	١٣٠	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً
٩٢	المضمرات كلها مبنية	١٣١	ما يشار به إلى المثنى
٩٤	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع	—	ما يشار به إلى الجمع
٩٥	ينقسم الضمير إلى مستر وبارز	١٣٣	مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة
٩٧	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب	١٣٦	الإشارة إلى المكان
٩٩	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل		الموصول
١٠٢	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله	١٣٩	الموصول قسيان : اسمي ، وحرفي
١٠٨	تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل	—	الموصلات الحرفية ، وما يوصل به كل منها
١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف	١٤٦	الموصول الاسمي العام
١١٥	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لذن وقد	١٥٢	كل الموصلات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد
	المعلم	١٥٣	لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها
١١٨	معنى العلم	١٥٤	شروط الجملة التي تقع صلة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٥	ما يشترط في شبه الجملة الذي يقع صلة	١٨٥	قد يصير الاسم المقترن يال أو المضاف علماً بالغلبة
—	يشترط في صلة «أل» أن تكون صفة صريحة	١٨٨	المبتدأ قسيان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر
١٦٠	«أى» الموصولة ، ومتى تبنى ؟ ومتى تعرب ؟	١٩٦	أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من وجوه الإعراب في كل حال
١٦٢	بعض العرب يعرب «أيا» الموصولة في كل حال	٢٠٠	الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء في ذلك
١٦٥	تفصيل الموضع الذي يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعاً	٢٠١	تعريف الخبر
١٦٦	هقف على ما يجوز من وجوه الإعراب في الاسم الواقع بعد «لأسيا»	٢٠٢	الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين
١٦٩	الكلام على حذف العائد المنصوب	٢٠٥	الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق
١٧٢	الكلام على حذف العائد المنخفض وشروطه	٢٠٦	إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوباً
المعرف بأداة التعريف		٢٠٩	يجىء الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
١٧٧	حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها ؟	٢١٢	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم دال على جهة إلا إن أفاد
١٧٨	المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثة	٢١٥	لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ
—	تزداد «أل» زيادة لازمة ، أو اضطراراً	٢٢٧	الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه
١٨٣	تدخل «أل» على بعض الأعلام للتحاليل الأصل	٢٢٨	هقف على خلاف الكوفيين في جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم في ذلك

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧٩	من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً ، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً	٢٣١	المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر
٢٧٩	لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٢٣٩	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر
٢٨٠	إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره	٢٤٣	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل
٢٨٨	تأتي « كان » زائدة ، ويان مواضع زيادتها ، وشروطها	٢٤٨	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
٢٩٣	تُحذف « كان » ، إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع خبرها	٢٥٤	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ
٢٩٨	قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه ، وشروط جواز ذلك	٢٥٦	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد كان وأخواتها
٣٠١	الحروف المشبهة بليس	٢٦١	عمل هذه الأفعال ، وألفاظها
٣٠٧	حكم المعطوف على خبر « ما » ، وإعماله عمل ليس ستة	٢٦٢	وقف على اختلاف العلماء في « ليس » أحرف هو أم فعل ؟
٣٠٨	زيادة الباء في خبر « ما » ، و« ليس » وغيرهما	٢٦٣	بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا بشرط
٣١١	الحرف الثاني « لا » ، وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة	٢٦٨	معاني هذه الألفاظ
٣١٧	الحرف الثالث « إن » ، ويان اختلاف النحاة في إعماله	٢٦٨	غير الماضي منها يعمل عمل الماضي ، ويان ما يتصرف منها وما لا يتصرف
		٢٧١	يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، خلافاً لبعضهم في ليس ، ولا ين معط في دام
		٢٧٥	تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى « ما » ، المصدرية الظرفية
		٢٧٦	تقديم الخبر على الفعل المتني بما أو غيرها من أدوات التني
		٢٧٧	يُخار امتناع تقديم الخبر على ليس



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٩	الحرف الرابع د لات ، وإعماله هو مذهب الجمهور	٣٤٢	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تعمل د عسى ، ضمير ذلك الاسم
٣٢٢	أفعال المقاربة أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا د عسى ، فقليل : فعل ، وقيل : حرف	٣٤٣	إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
٣٢٣	أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام — عملها ، وبيان ما يشترط في خبرها	٣٤٥	إن وأخواتها هذه الأدوات كلها حروف وعندما سئمت
٣٢٦	الاكثر في خبر د عسى ، أن يقترن بأن المصدرية ، ويقبل تجرده منها	٣٤٦	معاني هذه الأحرف — عمل هذه الأحرف ، واختلاف النحاة في عملها في الخبر
٣٢٩	و ، كاد ، على عكس ذلك	٣٤٨	لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣١	يجب اقتران خبر حرى واخلوق بأن	٣٤٩	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم ، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣٢	يكثر اقتران خبر د أوشك ، بأن	٣٥٠	همزة « إن » لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، وجوب الكسر ، وجوازهما
٣٣٤	ما يكثر تجرد خبره من أن د كرب ،	٣٥٠	المواضع التي يجب فيها فتح همز إن
٣٣٧	يتمتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن	٣٥٢	المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن
٣٣٨	أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد		
٣٤٠	حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى ، ومن طفق ، ومن جعل		
٣٤١	اختصت عسى وأوشك واخلوق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامة ، كما جاز استعمالها ناقصة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٥	المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها	٣٧٥	المطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقبل استيفائه
٣٦٢	متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن ؟	٣٧٧	تنخفف « إن » المكسورة فيقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام
٣٧٠	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم « إن » ولكل واحد من ذلك شروط	٣٨٣	تنخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها جملة
٣٧٣	تقترن « ما » بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقي معها العمل	٣٨٩	تنخفف « كان » فيحذف اسمها ، وربما ذكر

تم فهرس الجزء الأول ، والحمد لله أولاً وآخراً  
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه







# شرح ابن عقيل

قاصي الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي، المصري، الهمداني

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« مات تحت أديم السماء ،

« أنحى من ابن عقيل ،

أبو حبان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الثاني

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة المشرونة

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار الستراش

القاهرة

---

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ،  
المبعوثِ بالهدى ودينِ الحقِ لِيُظْهِرَهُ على الدينِ كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا  
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدينِ حتى رَفَعَ اللهُ بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دِينَهُ  
لرَضَى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أني كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب  
الخلاصة ( الألفية ) الذي صَنَفَهُ إمامُ النجاة ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ  
للولودُ بِجَيَّانَ سنةَ سِتْمائةٍ من الهجرة ، والمتوفى في دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ،  
وعلى شرحه الذي صَنَفَهُ قاضي القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيلٍ ، المصري ،  
الهاشمي ، المولود في سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى في سنة تسع وستين وسبعائة  
من الهجرة ، ولم يكن يدور بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتي هذه ستحوز قبولَ  
القرأة ورضاهم ، وأنها ستَحُلُّ من أنفسهم الحُلَّ الذي حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول  
في نفسي : « إنه أتريد كرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لي دعوة رجل صالح  
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرْأَةً ، وبنال  
منهم الإعجابُ كُلُّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إليَّ في إلحاح أن أعيد طبعه ،  
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن  
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد قَرَطَ مِنِّي ، أو أتمم بحثاً ، أو أبدلَ  
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدقَّ إلى القصدِ ، أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكفيء بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمانة الشريفة وتذودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لِي الفرصة ، فلم أتأخر عن اهتباؤها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مرضاته ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

بمحمد محيى الدين عبد الحميد

لا التي لنفى الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلْأَفِي نَكِيرَةً مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي « لا » التي لنفى الجنس ، والمراد بها « لا » التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها صرفوعاً ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمًا » ؛ فإنها ليست نصاً في نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، فيبتدئ إرادة نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِلِ رَجُلَانِ » وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِلِ رَجُلَانِ » ، وأما « لا » هذه فهي لنفى الجنس ليس إلا ؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بِلِ رَجُلَانِ » .

وهي تعمل عمل « إِنْ » ؛ فت نصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو : « لَا غُلَامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »<sup>(٢)</sup> .

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتي ، « وعمل مضاف و « إِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثاني لاجعل « في نكره » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » الآتي « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » والباء التانيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكرره » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .



ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة<sup>(١)</sup> ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » ، فالتقدير : ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها<sup>(٢)</sup> ويدلّ على أنه مُعامل مُعاملة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَالًا لها » ، ولا يُفصلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : ( لا فيها غَوَلٌ ) .

فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً  
وَبَعْدَ ذَلِكَ انْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً<sup>(٣)</sup>

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » ، عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصّاً في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شيء . وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .  
وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها . ومثل كلمة متوغلة في الإيهام لا تتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه .  
والثاني : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يقول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافاً » مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافاً » ومضارع مضاف والماء العائدة إلى قوله « مضافاً » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتي ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَّا

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أَجْعَلًا<sup>(١)</sup>

مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،

وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبًا<sup>(٢)</sup>

= و « ذا ، من ، ذاك ، اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب ، الخبر ، مفعول به لا ذكر الآتي ، اذكر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، رافعه ، رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ، ورافع مضاف والماء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب ، الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، المفرد ، مفعول به لركب ، فاتحا ، حال من الضمير المستتر في « ركب » ، ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له ، كلاً ، الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول ، اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود ، ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة ، اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثاني ، مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا الآتي « اجعلا ، اجعل : فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا . تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعا ، مفعول ثان لا جعل في البيت السابق ، أو منصوبا ، أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع « أو مركباً ، معطوف على قوله « مرفوعا ، السابق . « وإن ، الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت ، رفع : فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدّر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً ، مفعول به لرفعت « لا ، ناهية « تنصبا ، فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل =

لا يخلو اسم « لا » [ هذه ] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأول : أن يكون مضافاً [ نحو : « لا غلامَ رَجُلٍ حَافِرٌ » ] . الحال الثاني : أن يكون مُضارعاً للمضاف ، أى مُشابهاً له ، والمراد به : كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده : إما بعملٍ ، نحو : « لا طَالِمًا جَبَلًا ظاهراً ، ولا خَيْرًا من زَيْدٍ رَاكِبٌ » ، وإما بِعَطْفٍ نحو : « لا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المُشَبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلًا ، وَمَمْطُولًا ، أى : ممدوداً . وَحُكْمُ المضافِ والمُشَبَّهِ بهِ النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه الثنى والجمع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصَبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كخمسةَ عَشَرَ ، ولكن محلَّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالفردُ الذى ليس بثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوَزَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » والثنى وجمعُ المذكر السالم يُبنيانِ على ما كانا يُنصَبانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ، ولا مُسْلِمِينَ » فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مَبْنِيَانِ ؛ لتركيبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [ لتركيبه ] معها .

وذهب الكوفيون والزجاجُ إلى أن « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » ، معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ ، لا فتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » معربان <sup>(١)</sup> .

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولاً فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » ، إذا كان متى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيًا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم نصبه =



وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم : مبنى على ما كان ينصب به - وهو الكسر -  
فتقول : « لا مُسَلِّمَاتِ لَكَ » بكسر التاء ، ومنه قوله :

١٠٩ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي تَجِدُ عَوَاقِبُهُ

فِيهِ نَكَلٌ ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

== بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولها - وهو وجه عقلي - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم ، الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير ، ولم يعبا معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبا بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ

وَلَى حَيْثُ شَا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللفظ : « أودى ، ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتعزن على ذهاب شبابه « حميداً ، محموداً » التعاجيب ، جمع العجب ، وهو جمع لمفرد غير مفردة المستعمل ، وهو المعير عنه بأنه لا واحد له من لفظه ، ويروى في مكانه « الأعاجيب ، وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأو ، هو الشوط « حيثاً ، سريماً » اليعاقب ، جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه ، المراد أن نهايته عموده » الشيب ، بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذي ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

• أَوْدَى الشَّبَابُ هَيْ تَجِدُ ... إلخ •

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو : « لا مسلمات لك » (١) .

== الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذي » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال الجملة « مجد عواقبه » — سواء أفدت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذي « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء في اسم « لا » ، إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب :

الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جبهة النحاة .

الثاني : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبنى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به في بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافي البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازني والفارسي ، ورجحه ابن هشام في المغني والمحقق الرضي في شرح الكافية وابن مالك في بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح . وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه ، ويؤخذ ==

وقول المصنف : « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذَا كُرِّ رَافِعَةً » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافع له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرافع له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به .

وأشار بقوله : « والثاني اجملاً » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » يجوز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبْنَى مع « لا » على الفتح ، أو يُنصَب ، أو يُرْفَعَ .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون [ لا ] الثانية عاملة عمل إن ، نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »<sup>(١)</sup> .

من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ ) بفتح بيع وخلة وشفاععة ، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب ، ونخيرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الرازي ( وقد أوردناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق ) :

نَحْنُ بَنُو خَسْرٍ مَرَّاحَا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مَرَّاحَا



الثاني : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ — لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ — البيت لأنس بن العباس بن مرداس « وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس ، وروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَاثُوبٍ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

\* اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ \*

من كلمة قافية ، وقوله :

لَا صُلَحَ بَيْنِي — فَأَغْلَهُوهُ — وَلَا يَنْبَغُكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَتِي ، وَمَا كُنَّا يَنْجِدُ ، وَمَا قَرَقَرُ قَمَرُ الْوَادِ الشَّاهِقِ

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام — هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

« الراقع » ومثله « الراق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنسكب « قرقر قر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ؛ فوزانه وزان أحر وحر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « لسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، « ولا » زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على لسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة ، الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس للأعمال فيه ، وذلك نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ومنه قوله :

١١١ — هذا — أَمَرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

لا أمَّ لي — إن كان ذاك — ولا أبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » ، حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » ، وهو قوله « نسب » ، — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .

وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وذكر أنه نونه للضرورة ، وبناءً على الفتح عنده على أن « لا » ، الثانية عاملة عمل « إن » ، مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » ، والوار قد عطفت جملة « لا » ، الثانية مع اسمها وخبرها على جملة « لا الأولى واسمها وخبرها » ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائب لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » ، منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم « لا » ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة الماطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً ، فقيل : هو لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه ، وقال أبو رباح : هو لحمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصفهاني : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

= اللغة : « هذا لعمركم » العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت . وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة محاب — الذل ، والمهانة . والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء . وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمركم قسمى . وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة مترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال . وقيل : الباء زائدة . وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار ، وعين مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لامبئى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها ، فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيدييه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلاً ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بأى بلاء يا نسيرو بن عامر وأنتم ذنابى ، لا يدين ولا صدر ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي :

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليست النطق إن لم يسعد الحال



وإن نُصِبَ المَطُوفُ عليه جاز في المَطُوفِ الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غُلَامَ رَجُلٍ ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة .

وإن رُفِعَ المَطُوفُ عليه جاز في الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأة ، ولا غُلَامٌ رَجُلٍ ولا امرأة » ومنه قوله :

١١٢ — فَلَا لَفَوْ ولا تَأْتِمَ فيها وَمَا فَاهُوا بِهِ أَيْدًا مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لامية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد اليتين هكذا :

وَلَا لَفَوْ ولا تَأْتِمَ فيها وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

وفيها لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَجَرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَيْدًا مُقِيمٌ

اللمة : « لَفَوْ ، أى : قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تَأْتِمَ ، هو مصدر أئتمه — بتشديد التاء — بمعنى لسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصح نسبته إليه « حَيْن ، هلاك وفناء « ملِيم ، بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « سَاهِرَةٌ ، هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا ، نافية ملغاة « لَفَوْ ، مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل « إن » تأثم ، اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا ، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه ، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما ، اسم موصول مبتدأ « فاهوا ، فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول « به ، جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبدأ ، منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم ، خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عما « ولَفَوْ : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل « إن ، أو : هو المذكور بعد ، وخبر =

والثاني : الرفع ، نحو : « لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا غَلَامٌ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ »<sup>(١)</sup> .  
ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على [ محل ] اسم « لا » ،  
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : « وَإِنْ رَفَعْتَ  
أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ » .

\*\*\*

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ بِلِي فَافْتَحَ ، أَوْ انْصَبَنُ ، أَوْ أَرْفَعْ ، تَعْدِلُ<sup>(٢)</sup>

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة  
عمل إن على جملة الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف ؛  
لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « فَلَا لَعُو وَلَا تَأْتِمُ » ، حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ،  
فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » ، على ما بيناه في إعراب البيت .

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي  
في باب الفاعل :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَقَتْ وَدَقَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » بالضممة الظاهرة وافتتح « أرض » والقول فيهما كالقول  
في « لا لَعُو وَلَا تَأْتِمُ » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَنْعَةٌ ) برفع  
الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعي :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُغْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله :

يَمْ التَّعَلُّ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنٌ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنٌ ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعولاً مقديماً تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسم « لا » مبنياً ، ونُعتَ بمفرد يليه — أى لم يُفصل بينه وبينه بفواصل —  
جاز في النعت ثلاثة أوجه :

- الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم « لا » ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .  
الثاني : النصب ، مراعاةً للحل اسم « لا » نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفًا » .  
الثالث : الرفع ، مراعاةً للحل « لا » واسمها ؛ لأنها في موضع رفع عند سيديويه  
كما تقدم ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفٌ » .

\*\*\*

وغير ما يلي ، وغير المفرد

لا تبين ، وانصبه ، أو الرفع اقصد<sup>(١)</sup>

= الآتية ، ويكون « نعتاً » بدلاً منه ، ويجوز أن يكون « مفرداً » حالاً من نعتاً ، وجاز مجيء  
الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً  
تتازعه العوامل الثلاثة « لمبنى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « يلي » ،  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل  
نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،  
« أو » عاطفة « انصب » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو » ،  
حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
« تعدل » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر  
لأجل الروي .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « لا تبين ، الآتي » ، وغير  
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « يلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ،  
غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » ، =



تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ووليّه النعت ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفاصل ، لم يجوز بناء النعت ؛ فلا تقول « لا رجل فيها ظريف » بيناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو : « لا رجل فيها ظريف » أو نصبه ، نحو : « لا رجل فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز — عند عدم الفصل — لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو : « لا طالماً جبلاً ظريفاً » ولا فرق — في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل — بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غير مفرد .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف والمشبّه بالمضاف — تعين رفعه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل ؛ وذلك نحو : « لا رجل صاحب برّ فيها ، ولا غلام رجل فيها صاحب برّ » .

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يفصل بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو : « لا رجل ظريف ، وظريفاً ، وظريف » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

\*\*\*

= ناهية ، تن ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وانصبه ، الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لا نصب ، أو ، عاطفة ، الرفع ، مفعول به مقدم لا قصد ، اقصد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالْعُطْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أُخْكَمًا

لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى (١)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جُمُوحٌ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا امْرَأَةٌ» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لَا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول ، وقد تقدم [ في البيت الذي قبله ] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب (٢) ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛ فتقول : «لَا رَجُلٌ

(١) «وَالْعُطْفُ» مبتدأ «لَا» شرطية «لَمْ» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع مجزوم بلم «لَا» قصد لفظه : فاعل تتكرر ، والجملة فعل الشرط «أخكم» فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة أنماً حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل أحكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «لَهُ» ، بما ، جاران ومجروران يتعلقان بأحكم ، وما : اسم موصول «لِلنَّعْتِ» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي «ذِي» نعت للنعت ، وذو مضاف ، و«الفضل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوتة ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وايزه عبد الملك :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاكَ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا  
فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عُطِفَ «أَبْنَا» عَلَى اسْمٍ لَا الَّذِي هُوَ «أَب» وَأَتَى بِالْمَعْطُوفِ =

وامرأة ، وامرأة « ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش « لا رجل وامرأة »  
 بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرار « لا » فكأنه قال : « لا رجل ولا امرأة »  
 ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المظوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء  
 تكررت « لا » نحو : « لا رجل ولا غلام امرأة » أو لم تتكرر ، نحو : « لا رجل  
 وغلام امرأة » (١) .

هذا كله إذا كان المظوف نكرة ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع ،  
 على كل حال ، نحو : « لا رجل ولا زيد فيها » ، أو « لا رجل وزيد فيها » .

\*\*\*

وَأَعْطِ « لا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْإِسْتِفْهَامِ (٢)

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعاً بالمطف على محل « لا » مع اسمها ؛  
 فإن محلها رفع بالابتداء عند سيويه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم المطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد  
 منها حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون  
 معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ،  
 وتقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يحز فيه إلا الرفع ، فتقول :  
 لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد  
 النكرة توكيداً منصوباً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » ،  
 قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ومع  
 مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =



إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فتقول : « أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَأَلَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرًا » وَحُكْمُ المَطْرُوفِ والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكما قبل دخولها .

هكذا أطلق المصنف — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفي كل ذلك تفصيل . وهو : أنه إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ؛ فالحكم كما ذكر ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف ، والصفة ، وجواز الإلقاء .

فإنال التوبيخ قولك : « أَلَا رُجُوعٌ وَقَدْ شَبِتَ ؟ » ومنه قوله :

١١٣ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَيْبَتُهُ

وَأَذَنْتُ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ ؟

= اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعط « تستحق » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » ، ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » ، الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة النالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى قائل معين .

اللفظة : دارعواء ، أي : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أي كف عن الأمر وتركه ، أذنت ، أعلت ، ولت ، أدبرت ، مشيب ، شيخوخة وكبر ، هرم ، فناء القوة وذهاب الفتاء ودواعي الصبوة .

ومثال الاستفهام عن النقي قولك : « ألا رجل قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألا اضطبار لِسْلَى أم لها جلد ؟

إِذَا الْآقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

= المعنى : أفما يكف عن المقايح ويدع دواعي التزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟

الإعراب : « ألا » الهزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ، ومن : اسم موصول « ولت » ولي : فعله ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبته : فاعل ولت ، وشيبته مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والماء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ ، وآخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا نافية عليها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لجنود بني عامر قيس بن الملوح ، ويروى في صدره

اسمها هكذا :

\* ألا اضطبار لِّلَيْلَى أم لها جلد \*

اللفظة : « اضطبار » نصير ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية

عن الموت .

المعنى : ليت شعري — إذا أنا لا قيت ما لاقاه أمثالي من الموت — أيمتنع الصبر على

سلي أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم لا ،

مبنى على الفتح في محل نصب « لسلي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ، =

وإذا قُصِدَ بِالْأَلِ التَّنْي : فمذهبُ النازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ،  
وعليه يَتَمَشَّى إطلاقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عملُها في الاسم ، ولا يجوز  
إلغاؤها ، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمني قولهم : « أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوءُهُ

فَيَرَأَبَ مَا أَثَاتَ يَدُ الْفَلَاتِ

\*\*\*

= د أم ، عاطفة د لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم د جلد د مبتدأ مؤخر .  
والجملة معطوفة على جملة د لا ، واسمها وخبرها د إذا ، ظرفية د ألقى ، فعل مضارع وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة د إذا ، إليها د الذي ، اسم  
موصول : مفعول به لا لاقى د لاقاه ، لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به لللقى تقدم على  
فاعله د أمثالي ، أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من  
الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله د ألا اصطبار ، حيث عامل د لا ، بعد دخول همزة الاستفهام  
مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن د لا ، النقي ؛  
فيكون معنى الحرفين مما الاستفهام عن النقي ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوين  
من أن الاستفهام عن النقي لا يقع ، وكون الحرفين معا دالين على الاستفهام عن النقي  
في هذا البيت بما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أبتنى عن محبوبته الصبر  
إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم —

إلى قائل معين ،

اللفظ : د ولي ، أدبر ، وذهب د فیرأب ، بجبر ويصلح د أثات ، فتحت ، وصدعت =



وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَيْرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ (١)

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأِبُ الصَّدْعَ وَالنَّأْيَ بِرَاصِينَ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

( يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يميز : أى يمون الناس ) .

الإعراب : « ألا ، كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديرأ ، عمر ، اسمها ، ولى ، فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر ، مستطاع ، خبر مقدم ، رجوعه ، رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر ، فيرأب ، الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببية في جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر ، ما ، اسم موصول : مفعول به ليرأب ، أثأت ، أنأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، يد ، فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثأت » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » ، حيث أريد بالاستفهام مع « لا » ، مجرد التنى ، وهذا كثير في كلام العرب ، وبما يدل على كون « ألا » للتمنى في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « فى » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخير » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد » فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دلّ دليلٌ على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين ،  
وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فتقول : «لَا رَجُلَ»  
وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند  
الحجازيين ، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما  
مَثَلٌ ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار  
رجل ؟ فتقول : «لَا رَجُلَ» .

فإن لم يَدُلْ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم :  
«لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ» وقول الشاعر :

— ١١٦ — \* وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ \*

١١٦ — نسب الزمخشري في المفصل ( ٨٩/١ بتحقيقنا ) هذا الشاهد لحاتم الطائي ،  
ولسبه الجرمي — مع صدره — لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه — كما قال الأعم —  
لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط ( وصوابه ابن مالك ) — وهو حي من الين —  
وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابعة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ،  
فأثرت حائماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

\* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أُصِرَّتْهَا \*

وبعض النحاة — كسيبويه ، والأعم — وتبعهم الأشموني — يجعل صدر هذا الشاهد  
قوله :

\* وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً \*

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وماك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد  
لتعلم صحة الإنشاد :

هَلَّا سَأَلَتِ النَّبِيَّتَيْنِ مَا حَسَبِي      عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ  
وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً      فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مع سُقوطِهِ ظَهَرَ » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

\*\*\*

= إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أُصِرَّتْهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة : « اللقاح ، جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب . أصرتها ، جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجذب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان ومصبح ، اسم مفعول من صبحته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبح ، وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا ، ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط ، اللقاح ، اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها ، غدت ، غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والهاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللقاح وملقى ، خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها ، أصرة : نائب فاعل للملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه ، ولا ، نافية للجنس ، كريم ، اسمها ، من الولدان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم ، مصبح ، خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبح » ، حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصبح » ، لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخرج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيويہ شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعمى الشنمرى وأبو على الفارمى وجار الله الزمخشرى أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصبح » ، نعمناً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنها فى التقدير مبتدأ عند سيويہ ، كما تقدم بئانه .



. . . . .

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفاً  
لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه ، اهـ .

وقال الزعشمى : « وقول حاتم \* ولا كريم الخ \* يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك  
فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثاني ألا يجعل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل  
لامع المنق ، اهـ ،

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر  
لا مطلقاً ، أعنى سواء أ كان ظارفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه  
قريته ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين  
يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من  
الدواعي ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بنير لغته التى درب عليها  
لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله :  
« مصبوح ، نعتاً لقوله « لا كريم ، أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو الرفع — حتى يكون  
كلامه جارياً على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك .

## ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

أَنْصَبُ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِي أَيْبِتَدَا أَغْنَى : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا (١)  
 ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدَا حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ الَّذِي كَأَعْتَقَدَ (٢)  
 وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا (٣)  
 هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .  
 فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين ، وذكر  
 المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منها :

(١) « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » بفعل ، جار  
 ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه » جزءي ، مفعول به  
 لا نصب ، وجزءي مضاف ، و « ابتداء ، مضاف إليه » أغنى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى ، قصد لفظه : مفعول به لأغنى « خال ، علمت ، وجدنا ،  
 كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت ، كلهن معطوفات على « رأى ، المذكور في البيت السابق  
 بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع ، ظرف متعلق بأغنى ، ومع مضاف ، و « عد ، قصد  
 لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل ، معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا  
 الأخير « اللذ ، اسم موصول — وهو لغة في الذي — صفة لجعل « كاعتقد ، جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم ، معطوفان على « عد ، بعاطف محذوف من الثاني « والتي ،  
 اسم موصول : مبتدأ « كصيرا ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة  
 التي « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « بها ، جار ومجرور متعلق بقوله انصب  
 الآتي « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدأ ،  
 مفعول به لا نصب « وخبراً ، معطوف على مبتدأ ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع  
 خبر المبتدأ .

ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ .

فمثالُ رأى قولُ الشاعر :

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فاستعمل « رأى » فيه لليقين ، وقد تستعمل « رأى » بمعنى « ظنَّ »<sup>(١)</sup> .

كقوله تعالى : ( إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ) أى : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ - البيت لخدّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرم جنودا » قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى « وأكثرها عديدا » والثانية رواها أبو حاتم . وهى « وأكثره جنوداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الاول « أكبر » مفعول ثانٍ لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرم » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على « أكبر » ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر ... إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيّناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلية - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : « رأيت السكواكب » ، وبمعنى اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رتته ، تقول « رأيت محمداً » =



ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَأَنْبَعَثَ

إِلَيْكَ بِى وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

== تريد ضربته فأصبت رثته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَاكِينِ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد فى قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنين فى قوله « رأى الناس خوارج » هكذا قبل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفى الحديث « صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فأنبعث » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التى بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يحف وجفأ - بوزن وعد يعد وعدا - ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفى الكتاب العزيز : ( فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ) .

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثان لعلم « المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فأنبعث » الفاء عاطفة ، وأنبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك » بى ، كل منهما جار ومجرور متعلق بأنبعث « واجفات » فاعل بأنبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل . . . إلخ » فإن علم فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما السكاف ، والثانى قوله « الباذل » ، على ما بيناه فى الإعراب .

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عُرُو فَاغْتَبِطْ

فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

= والذي يدل على أن « علم » في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملا جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ) .

وهى - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتى بمعنى صار أعلم - أى مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلا .

١١٩ — وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللفظة : « دريت » بالبناء للجهول - من درى - إذا علم « فاغتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال الغير من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى ينى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف تاء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

ومثال « تَعَلَّمَ » — وهى التى بمعنى اعلم<sup>(١)</sup> — قوله :

١٢٠ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

== تقديره أنت د فإن ، الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب د اغتباطا ، اسم إن د بالوفاء ، جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط د حميد ، خبر د إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله د حريت الوفى العهد ، فإن د حرى ، فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله د الوفى ، على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن د حرى ، يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : حريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : ( ولا أدراكم به ) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احترز بقوله د وهى التى بمعنى اعلم ، عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك د تعلم النحو ، أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك د تعلم أنك ناجح ، فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيها : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والاخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متحركة ، وتلك متحركة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزباد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللمعة : د تعلم ، اعلم واستيقن د شفاء النفس ، قضاء مآربها د لطاف ، وفق د التحيل ، أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ فى الاحتياال لذلك ؛ لى تبلغ ما تريد .

الإعراب : د تعلم ، فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د شفاء ، مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و د النفس ، مضاف إليه وقهر ، مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من د عدوها ، مضاف إليه ، وهو =



وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرُّجْعَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّنْ ، وَخِلْتُنِي  
لِي أَسْمُ ؛ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وما مضاف إليه ، فبالغ ، الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بلطف ، جار ومجرور متعلق ببالغ ، « في التحيل ، جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له ، والمكر ، معطوف على التحيل .  
الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها ، حيث ورد فيه « تعلم ، بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .  
ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن ، المؤكدة ومعمولها ، كما في قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ  
وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ — أَيْتَ اللَّعْنِ ! — أَنِّي فَاثِكٌ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ  
وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمر بن معد يكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ  
ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن بن توبال العملي ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأْبَدُ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرْتُ مِنْهَا سَرَاهُ فَيَذُوبُ

اللغة : « دعاني الغواني ، الغواني : جمع غانية ، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هي اسم فاعل من « غنى بالمكان ، أي أقام به ، و يروى : « دعاني العذاري ، والعذاري : جمع عذراء ، وهي الجارية البكر ، و يروى : « دعاء العذاري ، ودعاء — في هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمن : مفعوله .

و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : ( وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

= الإعراب : « دعانى ، دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الغوانى ، فاعل دعا « عمهن ، عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخطتى ، فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال « فلا ، نافية « أدعى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو ، الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول ، خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخطتى لى اسم ، فإن « خال ، فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة « لى اسم ، من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب

١٢٢ — هذا البيت لليد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا  
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ      حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَ

اللغة : « كيشة ، على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا ، بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويموز أن يكون الوادى منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثال « زعم » قوله :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ  
فَأِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَذْكَ بِالْجَهْلِ

= الحفة ، اهـ ، خبلا ، الخبل : فساد العقل ، و يروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا ، وقوله « تربعت الأشراف ، معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح ، نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العينى في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا ، بفتح الراء — الريح « ثاقلا ، ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقت ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء رجحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، ولأنه ليعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجود » معطوف على التقي « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير : إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خبر تجارة — الخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولها قوله « التقي » وثانيها قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي

اللغة : « أجهل » الجهل هو الحفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفا بالتزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .



= الإعراب : « إن ، شرطية » تزعميني ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، ويا المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، ويا المتكلم مفعول أول « كنت ، كان ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسم » أجهل ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان ، واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لتزعم » فيكم ، جار ومجرور متعلق بأجهل « فإني ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها » شربت ، فعل وفاعل ، والجملة من شربى وفاعله في محل رفع خبر « إن ، والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم ، مفعول به لشربت « بعدك ، بعد : ظرف متعلق بشربت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل ، جار ومجروره متعلق بشربت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل ، حيث استعمال المضارع من « زعم ، بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان ، ومعمولها : على ما ذكرناه في إعراب البيت

واعلم أن الأكثر في « زعم ، أن تتعدى إلى معموليها بواسطة « أن ، المؤكدة . سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : ( زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ) ، وقوله سبحانه : ( بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً ) أم كانت مشددة ، كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبُّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكافي قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِعَدَايَ وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم ، إلى المفعولين بغير توسط « أن ، بينهما ؛ فن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصددده ، ومنه قول أبي أمية الخنسي ، واسمه أوس :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا =

ومثال « عَدَّ » قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

= وزعم الأزهري أن « زعم » لاتعدى إلى مفعولها بغير توسط « أن » ، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما روينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصاري ، الخزرجي .

اللغة : « لاتعدد » ، لاتظن « المولى » ، يطلق — في الأصل — على عدة معان سبق بيانها ( ٢١١ / ١ ) والمراد منه هنا الخليف ، أو الناصر « العدم » ، هو هنا بضم العين وسكون اللام — الفقر ، ويقال : عدم الرجل بعدم — بوزن علم يعلم — وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر .  
المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ، ناهية « تعدد » ، فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المولى » ، مفعول أول لتعدد « شريكك » ، شريك : مفعول ثانٍ لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « في الغنى » ، جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » ، الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك ، وما : كلفة « المولى » ، مبتدأ « شريكك » ، شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « في العدم » ، جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » ، حيث استعمل المضارع من « عد » ، بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » ، والثاني قوله « شريك » ، على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي ذؤاد جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ قَدُّ مَنْ قَدْ فَقَدَتْهُ الْإِعْدَامُ

فقوله « أعد » ، بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

=

ومثال « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثَقَّةً

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَيَّاتٌ

= تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا  
فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني  
١٢٥ — هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم ( بن أبي ) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم  
إلى أبي شبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ، ورواه ياقوت  
في معجم البلدان ( ١٦٥/٧ ) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

قُلْتُ ، وَالْمَرْءُ تُخْطِئُهُ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِثْنَاتُ  
اللغة : « أحجو ، أظن » ألت ، نزلت ، والملمات : جمع ملة وهي النازلة من نوازل  
الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل ، ولكنني قد عرفت  
مقدار مودته ؛ إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ  
بيدي فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم  
« أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أبا » مفعول أول  
« أحجو » ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، « أخا » مفعول ثانٍ « أحجو » ، وجمله  
أحجو ومعموله في محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو  
حيثنذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا — حيثنذ — مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ،  
وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط  
الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء التأكيد « بنا » جار  
ومجرور متعلق بآلم « يوماً » ظرف زمان متعلق بآلم « ملات » فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى

ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » ، والثاني « أخا » .

هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا » ينصب

مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .



ومثال « جَعَلَ » قوله تعالى : ( وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ) .

وقيد المصنف « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّر » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

ومثال « هَبَّ » قوله :

١٢٦ — قُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ، وَإِلَّا فَهَبْنِي امراً هَالِكاً

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في المحاجة ، وهي : أن تأتي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأختل :

حَجَوْنَا بَنِي الثُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبَلَ بَنِي الثُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو  
( عص ملكهم : أى صلب واشتد ) وتأتي أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عماره ابن أيمن :

\* حَيْثُ تَحَجَّيْ مُطَرِّقٌ بِأَلْفَالِقِ \*

وقول العجاج :

فَهِنْ يَفْكُنْ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَرْجَا  
والتي بمعنى غلب في المحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .

١٢٦ — البيت لابن همام السلولى .

اللفظ : « أجرتنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية ، فعنى « أجرتنى » حينئذ أغثنى وادفع عنى « أبا مالك » ، يروى فى مكانه « أبا خالد » ، « هبنى » أى عذنى واحسننى .

المعنى : قُلتُ أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين .

الإعراب : « قُلتُ » فعل وفاعل « أجرتنى » ، أجر : فعل أمر ، وفعاله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر « أبا » منادى =

ونبه المصنف بقوله : « أعني رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : « جبن زيد » ومُتَعَدٍّ إلى واحد ، نحو : « كرهتُ زيدا » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التَّحْوِيلِ — وهي المرادة بقوله : « والتي كصبرا — إلى آخره » — فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة : « صير » نحو : « صيرتُ الطينَ خزفاً » و « جعل » نحو قوله تعالى : « وقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً » و « وهب » كقولهم : « وهبني الله »

= بحرف تاء محذوف ، وأبامضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً « فهبني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثانٍ ل « هب » نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهبني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهي التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : ( ووهبنا له إسحاق ) وقال سبحانه : ( يهب لمن يشاء إناثاً ) وقال : ( هب لي حكماً ) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد ، وقد يدخل على ذلك أن المؤكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجرى أنه لحن ، وقال الألبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب لي إناثاً » كان جاراً ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فِدَاكَ « أَيْ صَبَّرَنِي ، وَ « تَخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( لَتَخِذَنَّ عَائِيهِ أَجْرًا ) وَ « اتَّخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ) وَ « تَرَكَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَتَرَكْنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعراف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعراف — أحد بني مرة ، ثم أحد بني نزار بن مرة ، من كلب له يقولها في ابنه منازل ، وكان له عاقلاً ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ٤ — ١٨ بتحقيقنا ) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ      جَزَاءُ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرُّ حَالِبُهُ  
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَى شَيْظَمًا      يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ  
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخَصًا      قَرِيبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ  
تَنْمُطَ حَتَّى بَاطِلًا ، وَلَوْ يَدِي ،      لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

اللغة : « واستغنى عن المسح شارب » ، كناية عن أنه كبير ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « رببته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شارب » ، شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » ، حيث نصب فيه « ترك » مفعولين ؛ لأنه في معنى فعل التصيير ، أحدهما الماء التي هي ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناهما في الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة : إن « أخا القوم » ، حال من الماء في « تركته » ، وساغ وقوصه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحل بال — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يبنى قوماً بأعيانهم ، =



و « رَدَّ » كقوله :

١٢٨ — رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُودَا  
فَرَدَ شُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

\*\*\*

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اهـ  
بإيضاح ، وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .  
لأن « أخوا القوم » معرفة . والمعرفة لا تقع حالا إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل  
أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ — البيتان لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدى ، وهما  
مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو علي القتالى في ذيل  
أماله ( ص ١٥١ ) ولكنه نسبها إلى الكيث بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة  
في عيون الأخبار ( ٦٧٦/٢ ) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة  
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام ( انظر التبريزى ٤٩٤/٢ ) وبعد  
البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا  
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِئِ أَبَانَ الدَّهْرِ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللفظة : « الحدثان » جعله العيني عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبته مثنى ، وإنما  
الحدثان — بكسر فسكون — نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب قعد — أى حزن  
وأقن متحيرات ، وتوهمه العيني مبنياً للجهول « فرد وجوههن » — إلخ ، يريد أنه قد صير  
شعورهن ييضاً من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة الغم ، ويشبه هذا ما روى أن  
العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت  
أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبريت سنه  
وذهبت نضارة وجهه وروثق شبابه ؛ فصار أسود كاليا .

الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل « رمى » نسوة « مفعول به  
لرمى » ، و« نسوة مضاف و « آل » مضاف إليه ، و « آل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه  
« بمقدار » جار ومجرور متعلق ب « رمى » سمدن » فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ الزَّيْمُ (١)  
كَذَا تَعَلَّمَ ، وَلَغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكْنٌ (٢)

= متعلق بسمد و سمودا ، مفعول مطلق مؤكّد لعامله ، فرد ، الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان ، شعورهن ، شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف و ضمير النسوة مضاف إليه ، السود ، صفة لشعور و بيضا ، مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيضا سودا ، مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن — إلخ » ، وقوله : « ورد وجوههن — إلخ » ، حيث استعمل « رد » في معنى التصيير والتحويل . ونصب به — في كل واحد من الموضعين — مفعولين .

(١) « وخص » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالتعليق » جار ومجرور متعلق بخص « والإلغاء » معطوف على التعليق « ما » اسم موصول : مفعول به لخص ، مبني على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنيّاً للجهول ، وعليه يكون « ما » اسماً موصولاً مبنيّاً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و « هب » قصد لفظه : مضاف إليه « والأمر » الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله . وهو « ألزم » الآتي « هب » قصد لفظه : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « ألزما » ألزم : فعل ماض مبني للجهول . والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب « والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولغير » الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتي ، وغير مضاف ، و « الماض » : مضاف إليه « من سواهما » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بركن الآتي « زكن » فعل ماض مبني =

تقدم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل  
فأما أفعال القلوب فتقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالتصرفة : ما عدا « هَبْ ، وَتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضي ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وغير الماضي — وهو المضارع ، نحو : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » والأمر ، نحو : « ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ الفاعل ، نحو : « أَنَا ظَانُّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ المفعول ، نحو : « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فابوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قَائِمًا » المفعول الثاني ، والمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » — وَيَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

وغير المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا  
فَبَالِغٌ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠] (١)

وقوله :

قُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا قَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦] (٢)  
واختصت القابلية المتصرفة بالتعليق والإلغاء (٣) ؛ فالتعليق هو : تَرْكُ العمل

= للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،  
والجمله من زكن و نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة بأن التعليق والإلغاء لا يجرى واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه ، وليس كذلك ، بل يجرى التعليق في أنواع من الأفعال سداً كرهاً  
لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً =



لفظاً دون معنى مانع ، نحو : « ظننتُ لزيدٍ قائمٌ » فقولك « لزيدٌ قائمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت ، نحو : « ظننتُ لزيدٍ قائمٌ وعمراً منطلقاً » ؛ فهي عاملة في « لزيدٍ قائمٌ » في المعنى دون اللفظ <sup>(١)</sup> .

والإلغاء هو : ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع ، نحو : « زيدٌ ظننتُ قائمٌ » فليس لـ « ظننت » عملٌ في « زيدٍ قائمٌ » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو : « أظنُّ لزيدٍ قائمٌ » و « زيدٌ أظنُّ قائمٌ » وأخواتها .

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : ( الأول ) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالده ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن ( والثاني ) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، وانضح لي أجهت أنت أم مقصر ( النوع الثالث ) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أبصر أم يحزح ، وبلوت إبراهيم أبشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل ( الرابع ) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشمت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيَ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَلْتُ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكى » التي علق عنها « أدرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغير المتصرف لا يكون فيها تعاقب ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التخويل ، نحو :  
« صَيَّرَ » وأخواتها .

\*\*\*

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ ، أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ<sup>(١)</sup>  
فِي مُوَمِّمٍ إِنْغَاءَ مَا تَقْدَمًا وَالْإِزْمَ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَقْيِ « مَا »<sup>(٢)</sup>  
وَ « إِنْ » وَ « لَا » ؛ لَامُ ابْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمٍ ،  
كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ<sup>(٣)</sup>

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الإلغاء »  
مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « في الابتداء » جار ومجرور معطوف على محذوف ،  
والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء « وانو » الواو حرف عطف ،  
انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ضمير » مفعول به لانو ،  
وضمير مضاف ، و « الشان » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام » معطوف على ضمير ، ولام  
مضاف ، و « ابتداء » مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) « في مومم » جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل مومم ضمير  
مستتر فيه « إلغاء » مفعول به لمومم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه  
« تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة  
والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والزم » فعل ماض مبنى للجهول  
« التعليق » نائب فاعل لا لزم « قبل » ظرف متعلق بالزم ، وقبل مضاف و « نقي » مضاف  
إليه ، ونقي مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « وإن » ولا ، معطوفان على « ما » في البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام  
مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم إشارة :  
مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بالانحتم الآتي « انحتم » فعل ماض ، وفاعله ضمير

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » <sup>(١)</sup> ، وإذا تَوَسَّطَتْ ، قليل : الإعمالُ والإلغاء سِيَّانٍ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحسنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فإن جاء من لسان العرب ما يؤمُّ إلغاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَزْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

== مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحنم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، ما دام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للإلغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظني ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المفعول وتقرن به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفياً ، نحو قولك : زيدا قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَانتْ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ ، مُتَمِّمٌ لِرَّهْمَا ، لَمْ يُفَدَّ ، مَكْبُولُ  
وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ ، غَضِيبُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =



فالتقدير : « وما إخاله لدينا منك تنويل » فالهاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

= اللغة : « بانت ، بعدت ، وفارقت » متبول ، اسم مفعول من تبلة الحب : أى أضناه وأسقمه « متم ، اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبدته « إثرها ، بعدما ، وهو ظرف متعلق بتميم « يفد ، أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو ، تقرب « تنويل ، عطاء .

الإعراب : « أرجو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وآمل ، مثله « أن ، مصدرية « تدنو ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها ، مودة : قاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما ، نافية « إخال ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لدينا ، لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما ، موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » وثانيهما متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجهات أخرى لا تتسع لها هذه المجلة .

١٣٠ — كَذَاكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي

أَنِّي وَجَدْتُ لِمَلَاكِ الشَّيْمَةِ الْأَدَبَ

التقدير : « أَنِّي وَجَدْتُ لِمَلَاكِ الشَّيْمَةِ الْأَدَبَ » فهو من باب التعاليق ، ونسب من باب الإلفاء في شيء .

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته . ونسبه إلى بعض الغزاريين ولم يعينه ( وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧/٢ بتحقيقنا ) .

اللفظة : « كَذَاكَ أَدَّبْتُ » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه . وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمَهُ وَلَا أَلْقِيَهُ ، وَالسَّوَاءُ الْمَقْبُ

« ملاك » بزة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كَذَاكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعمت محذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه . أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « من خلق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « أَنِّي » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاهما في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد ، على تقدير لام ابتداء علقنا هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدت ( أي الحال والشأن ) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ — إلى جواز إلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

ولما قال المصنف : « وَجَوِّزُ الإِلْغَاءِ » لِيُذَبِّهَ عَلَى أَنَّ الإِلْغَاءَ لَيْسَ بِلَازِمٍ ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ ؛ فحَيْثُ جَازَ الإِلْغَاءُ جَازَ الإِعْمَالُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ [ فَإِنَّهُ لَازِمٌ ، وَلِهَذَا قَالَ : وَالتَّزِمَ التَّعْلِيقُ ] .

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو : « ظننتُ ما زِيدٌ قائمٌ » .

أو « إن » النافية ، نحو : « علمتُ إن زَيْدٌ قائمٌ » وَمَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ) ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ فِي شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّعْلِيقِ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْمُعَلَّقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَنْصَبُ مَفْعُولِينَ ، نَحْوُ : « ظننتُ ما زَيْدٌ قائمٌ » ؛ فَلَوْ حُذِفَتْ « ما » لَقُلْتُ : « ظننتُ زَيْدًا قائمًا » وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ لَا يَتَأَنَّى فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حُذِفَتْ الْمُعَلَّقُ — وَهُوَ « إِنْ » — لَمْ يَتَسَلَّطْ « تظنون » عَلَى « لبثتم » ؛ إِذْ لَا يَقَالُ : وَتَظُنُّونَ لَبِثْتُمْ ، هَكَذَا زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ ، وَلَعَلَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ كَالْجَمْعِ عَلَيْهِ — مِنْ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي التَّعْلِيقِ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ — وَتَمَثِيلِ النُّحَوِيِّينَ لِلتَّعْلِيقِ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَشِبْهِهَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ .

يُشَهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْآدِبِ » فَإِنْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَلْفَى « وَجَدْتُ » مَعَ تَقْدِمِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَهُ لَقَالَ « وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْآدِبَا » بِنَصْبِ « مَلَكَ » وَ « الْآدِبِ » عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ ؛ وَلَكِنَّهُ رَفَعَهُمَا ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ مِنْ بَابِ الإِلْغَاءِ وَالْإِلْغَاءُ جَائِزٌ مَعَ التَّقْدِيمِ مِثْلَ جَوَازِهِ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالتَّأَخُّرِ ، وَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ : لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ إِذَا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ ، وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ مَقْدَرَةُ النُّخُولِ عَلَى « مَلَكَ » ، وَإِذَا مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ خَمِيرُ شَأْنٍ مَحْذُوفٌ ، وَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَخَبْرُهُ فِي عَمَلٍ نَصَبِ مَفْعُولٍ ثَانٍ ؛ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ ، وَالْمَنْصَفُ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاطِنَ الْحَقِّ بِبُرْكَ مَا فِي هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ مِنَ التَّكْلِيفِ :



وكذلك يُعَلَّقُ الفصلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو : « ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو » أو لامُ الابتداء ، نحو : « ظننت لزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لامُ القسم ، نحو : « عِلْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعْدهَا أحدٌ من النحويين من المعلقات <sup>(١)</sup> ، أو الاستفهام ، وله صُورٌ ثَلَاثٌ ؛ أن يكون أحدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو : « عِلْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ ، نحو : « عِلْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : « عِلْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » ؟ و « عِلْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو » ؟ .

\* \* \*

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعم الشفتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : ( ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ) ويقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَانَيْنٍ مَنِيتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَى وَلَا عَدَمٌ

وبقول لبيد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَانَيْنٍ مَنِيتِي إِنَّ الْمَنَابَا لَا تَطِيشُ مِهَا مَهَا .

وذهب سيبويه - رحمه الله - وتبعه المحقق الرضى ، وجهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلي ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو عِلْتُ ، وحينئذ تخرج عما نحن بصددده ؛ فلا تقتضى معمولاً ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ) « هذا باب الأفعال في القسم . . . وقال لبيد . ولقد عِلْتُ لَتَانَيْنٍ . كأنه قال : والله لَتَانَيْنٍ مَنِيتي ، كما قال : لقد عِلْتُ لعبد الله خير منك ، ا هـ . وقال المحقق الرضى ( ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله . ولقد عِلْتُ لَتَانَيْنٍ . فإنما أجرى لقد عِلْتُ معنى التحقيق ، ا هـ .

لَعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تَهْمَةٍ تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ مُتْلِزِمَةٍ<sup>(١)</sup>

إذا كانت « عِلْمٌ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيدا » أى : عَرَفْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : ( وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ) .

وكذلك إذا كانت « ظَنٌّ » بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظننتُ زيدا » أى : اتَّهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : ( وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ) أى : بِمُتَّهَمٍ .

\*\*\*

وَلِرَأْيٍ الرُّؤْيَا أَنْهَمَ مَا لِعِلْمٍ طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَى<sup>(٢)</sup>  
إذا كانت رَأًى حُلِيَّةً<sup>(٣)</sup> — أى : للرؤيا فى المنام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَعَدَّى إليهما « عِلْمٌ » المذكورة من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى

(١) « علم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم ، وظن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق بأنهم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « أنهم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول « لأنهم » لعلم ، جار ومجرور متعلق بأنتمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بأنتمى « أنتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أنتمى وفاعله ومتعلقاته لأجل لها صلة الموصول : أى الدب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلية » هو بهضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عتق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئاً .

الرؤيا أنم ، أى أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم التعدية إلى اثنين ؛ فعبّر عن الحلية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلية ، فالشهور كونها مصدراً لها <sup>(١)</sup>.

ومثال استعمال « رأى » الحلية متعددة إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْراً)؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمراً » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :  
 ١٣١ — أَبُو حَنْشٍ يُوَرِّقُنِي ، وَطَلَّقَ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوَنَةٌ أَنَا لَا  
 أَرَاهُمْ رُفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالًا  
 إِذَا أَنَا كَأَلَدِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَا لَا  
 فالهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعول الأول ، و « رُفْقَتِي » هو المفعول الثانى .

\*\*\*

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك رأيت فى منامك ، وتقول : « رأيت رؤية » ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يميزون خلافة ، وبعضهم يميز أن تقول : رأيت رؤيا - بالالف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى يصف صياداً أبصر الصيد فسرّه ذلك :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَا بِلَهْ

ويروى : وبشر نفسا كان قبل يلومها .

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكتهم أن يدعوا كثرة ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الجلية .

١٣١ — هذه الأبيات لعمر بن أحمr الباهلى ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبيكهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَمَحَنَّا بِمَا بِهِمَا احْتِيَالًا  
 كَأَنَّهُمَا سَعِينَا مُسْتَغِيثٌ يَرْجَى طَالِمًا بِهِمَا تَقَالًا  
 وَهِيَ خَرَزَاهُمَا ؛ فَالَسَاهُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلَالًا =



= عَلَى حَيِّينَ فِي عَامِينَ شَيْءٍ فَقَدْ عَنَى طَلَابُهُمَا وَطَالَا  
فَأَيُّ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُصْبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الآيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيويه ( ج ١ ص ٢٤٣ ) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة د وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : د تلحا ، من قولهم د ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء  
د سعيينا مستغيث ، سعيينا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بوزي قفل - وهي القرية  
تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو  
المطر د على حين ، متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم  
بكأؤهما على حين د وهي ، ضعف أو انشق د أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا ، أعلام  
رجال د تجافي الليل وانخزل انخزالا ، كناية عن الظهور ، وبيان ما كان منهما من أمر  
هؤلاء د آل ، هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء د بلالا ، - بزنة -  
كتاب - ما تبلى به حلقك من الماء وغيره د آوة ، جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان  
وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد د رفقتي ، بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق د لورد ،  
بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : د أبو حنش ، مبتدأ ، وجملة د «يؤرقني» في محل رفع خبر المبتدأ د وعمار ،  
وسائر الأعلام معطوفات على د أبو حنش ، . وقد رخم د أثال ، في غير النداء ضرورة .  
وأصله أثالة ولم يكتف بترخييه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ،  
وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف  
للترخيم د أراهم ، أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير  
المتصل البارز مفعول أول د رفقتي ، رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وباء المتكلم  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله د أراهم رفقتي ، حيث أعمل د أرى ، في مفعولين ، أحدهما الضمير  
البارز المتصل به ، والثاني قوله د رفقتي ، ورأى بمعنى حلم : أي رأى في منامه ، وقد أجريت  
بجري د علم ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛  
فهذه أجريت مجراه ،

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ<sup>(١)</sup>

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دلَّ دليلٌ على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيدا قائما » فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

١٣٢ — بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسَبُ ؟

أى : « وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى » فحذف المفعولين — وهما : « حُبَّهُمْ » ، و « عَارًا عَلَى » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

( ١ ) « ولا ، ناهية ، تجز ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، هنا ، ظرف مكان متعلق بتجز ، بلا دليل ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و دليل ، مضاف إليه ، سُقُوط ، مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و مفعولين ، مضاف إليه ، أو مفعول ، معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للكهيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ، وَلَا لَعِبًا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟  
وَلَمْ يُبْلِهْنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللقبة : « ترى حُبهم » ، رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكاف « عارًا ، العار : كل خلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وفي لامية السؤال قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : « هل ظننت أحدا قائما » ؟ فتقول :  
« ظننت زيدا » أى : ظننت زيدا قائما ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٢٣ — وَلَقَدْ نَزَلْتُ — فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ —

مِثْنِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ

أى : « فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا » فـ « غَيْرُهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعًا »  
هو المفعول الثانى .

= تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ  
ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : غيرته بكذا ، ولكنه قليل ( وانظر شرح  
الحاسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا ) وتحسب ، أى تظن ، من الحساب .

الإعراب : « بأى ، جار ومجرور متعلق بقوله « ترى ، الآتى ، وأى مضاف  
و « كتاب ، مضاف إليه « أم ، عاطفة « بآية ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور  
الأول ، وأية مضاف ، و « سنة ، مضاف إليه « ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت « حبهم ، حب : مفعول أول ل ترى ، وحب مضاف وهم :  
مضاف إليه « عاراً ، مفعول ثان ل ترى ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليه ،  
ويجوز على الأول جعله حالا « على ، جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له  
« وتحسب ، الوار عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهم  
عاراً على .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب ، حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما  
كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٣٣ — هذا البيت لعنرة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ؟

اللغة : « غادر ، ترك « متردم ، بزنة اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان =



وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز : لا فيهما ، ولا في أحدهما ؛ فلا تقول :  
« ظننت » ، ولا « ظننت زيدا » ، ولا « ظننت قائماً » تريد « ظننت زيداً قائماً » .

\*\*\*

وَكَتَظُنُّ أَجْعَلُ « تَقُولُ » إِنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ<sup>(١)</sup>

= من قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون — وهو صوت خفى ترجمه بينك وبين نفسك ، يريد هل ابني الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟ وهل يتبها لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي . وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندي بمنزلة المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلاً .  
الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياه المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جهرة النحاة ، خلافاً لابن ملكون .

( ١ ) « كتظن » جار ومجرور متعلق بأجعل الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لأجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بِفَيْزٍ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ ،  
وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ<sup>(١)</sup>

القول شأنه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكِي ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » ،  
و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إيجراؤه مُجْرَى الظن ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنَّ » .

والشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه  
لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظن إلا بِشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٌ ، وهي التي  
ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني : أن يكون للمخاطب ،  
وإليهما أشار بقوله : « أَجْعَلْ قَوْلَ » فَإِنَّ « قَوْلَ » مضارع ، وهو للمخاطب ؛  
الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهِمًا بِهِ » ؛

= تقول « مستفهماً » مفعول به لولي « به » جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم ؛  
لأنه اسم مفعول « ولم ينفصل » الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل :  
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي . وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل  
نصب حال

(١) « بغير » جار ومجرور متعلق بـ « ينفصل » في البيت السابق . وغير مضاف  
و « ظرف » مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « كظرف » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على  
غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « عمل » معطوف على غير  
« وإن » شرطية « ببعض » جار ومجرور متعلق بـ « فصلت » الآتي : وبعض مضاف ،  
و « ذى » مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب  
فاعل « يحتمل » فعل مضارع مبني للجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ،  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهام والفعل — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : « أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ فصرًا : مفعول أول ، ومنطلقًا : مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة ( ٤٦/٢ ) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْغُلَامَ الْحَازِمَا تَرْجِي الْمَطِيَّ ضَمْرًا سَوَاهِمَا  
مَتَى يَقُودُ الذُّبْلَ الرِّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلوص ، بزنة كتب وسرد - جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم ، المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع » يحملن ، يروى فى مكانه « يدنين ، ومعناه يقربن » أم قاسم ، هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملته إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلوص » مفعول به أول لتقول « الرواسم » نعت للقلوص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلوص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلوص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قررناه لك =



فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمَرُوْهُ مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ  
مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : « يَقُولُ زَيْدٌ عَمَرُوْهُ  
مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : « أَنْتَ تَقُولُ عَمَرُوْهُ مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ  
باستفهام ولكن فُصِّلَ بغير ظرف ، ولا [ جاز و ] مجرور ، ولا معمول له ، نحو :  
« أَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدهما لم يَضُرَّ ، نحو : « أَعِنْدَكَ تَقُولُ  
زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » ، و « أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » ، و « أَعَمَرَا تَقُولُ مُنْطَلِقاً » ،  
ومنه قوله :

١٣٥ — أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ كَعَمَرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ  
قَبْنِي [ لُؤَيٍّ ] : مفعولٌ أوَّل ، وجْهالاً : مفعول ثان .

= في الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم . متى تظن . . . إلخ . فلا  
شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تقول » يجري مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان  
في بيت واحد ، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى ؛ دل ذلك  
على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلفت معناهما لم يسغ لراو أو لشاعر آخر أن يضع  
إحداهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية  
بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

الآفة : « أجْهالاً » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنواما » وهو جمع نائم  
« بنو لؤي » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهي نسباً إلى لؤي بن غالب  
ابن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلين » المتجاهل : الذي يتصنع  
الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رَوَوْا في صدر البيت « أنواما » يروون هنا  
« متناومين » والمتناوم : الذي يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من  
الاحداث .

المعنى : أظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم البنيين وآثروهم على المضربين  
أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به . ولكنهم  
يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لما رُبَّ لهم في أنفسهم ؟ ؟ =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ،  
نحو : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وجازَ رَفْعُهُمَا على الحِكاية ، نحو : « أَتَقُولُ  
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

\*\*\*

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » (١)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ  
مُجْرَى الظن في نَصْبِ المفعولين ، مطلقاً ، أى : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ،  
وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »

= الإعراب « أجهالا ، الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى  
المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنى »  
مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لوى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ،  
عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً ، وعمر مضاف ، وأبى من « أليك » مضاف إليه ،  
وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف  
على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لوى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » ،  
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثاني قوله « بنى لوى » مع أنه فصل بين أداة  
الاستفهام - وهى الهمزة - والفعل - بفواصل - وهو قوله « جهالا » - وهذا الفصل لا يمنع  
الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثانٍ له .

(١) « أجرى » فعل ماضٍ مبنى للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقاً » حال ثانٍ من القول « عند » ظرف  
متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل »  
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقاً »  
مفعول ثانٍ .

فـ « هذا » مفعولٌ أولٌ ، و « مشتقاً » مفعولٌ ثانٍ ، ومن ذلك قوله :

١٢٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا

فـ « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائيلنا » : مفعول ثان .

\*\*\*

١٣٦ — البيت لأعرابي صادقاً فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل ، أى هو ما مسح من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي فى كتابه « المعرب » هكذا :

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم . فطنة - بكسر فسكون - وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن يفطن ، بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فسكون - « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فليته بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائيل » لغة فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسم « رجلاً » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يميني ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والمفعول الثانى « إسرائيلنا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت » . . . هذا . . . إسرائيلنا ، حيث أعمل « قال » عمل « ظن » ،

والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما ، اسم الإشارة - وهو « ذا » ، من « هذا » -



. . . . .

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا . والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوباً .  
وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ ،  
و«إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائيلينا»  
لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرّه بالفتحة نيابة عن السكسرة ، لأنه لا ينصرف  
للعلمية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك ،  
وقد قرئ في قوله تعالى : ( تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ) بجر الآخرة على  
تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة :  
وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخرج الجماعة أولى ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن  
حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ولأن نصب المفعولين  
بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح ؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا  
البيت واحداً من هذه لغتهم .

بقي شيء ، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين  
القول معنى الظن ، ولكنه على الحكاية ؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة  
من مبتدأ وخبر ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، وقوله «إسرائيلينا» مضافاً إلى الخبر المحذوف ،  
وقد أبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف ، وأصله : هذا ممسوخ بني إسرائيل ،  
وذلك لأن الرجل كان في يده ضرب ؛ فلما رآته امرأته - أو لما رآه أهل السوق - نطقوا بهذه  
العبارة ، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك ؛ فهذا صيغة تخرج ابن عصفور ، وإن كان  
الوجه الصناعي الذي خرج عليه ضعيفاً .

## أَعْلَمَ وَارَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا ، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا<sup>(١)</sup>

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها « أَعْلَمَ » ، و « أَرَى » ، فذكر أن أصلهما « عَلِمَ » ، و « رَأَى » ، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمرًا منطلقًا » ، و « رأى خالدٌ بكرًا أخاك » ، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولا ثالثًا ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا » و « أَرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين ، نحو : « لَبِسَ زيدٌ جُبَّةً » فتقول : « أَلْبَسْتُ زيدًا جُبَّةً » وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة ، كما تقدم فى « أَعْلَمَ » ، و « أَرَى » .

\*\*\*

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بـ « رأى » مفعول به مقدم لـ « وعدوا » ، معطوف على « رأى » عدوا ، فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صارا » ، صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » ، قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على « أرى » ، والجملة فى محل جر بإضافته إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا<sup>(١)</sup>

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » ما ثَبَتَ لمفعولَى « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل . ومثال ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمَرُوْهُ أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قولهم : « الْبَرَكَهُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » فـ « لنا » : مفعولٌ أول ، و « البركة » : مبتدأ ، و « مع الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : « أَعْلَمْنَا اللهُ الْبَرَكَهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فتقول : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤُ قَائِمٌ » .

ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عَمْرًا قائماً ؟ فتقول : أعلمت زَيْدًا . ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمت زَيْدًا عَمْرًا » أى : قائماً ، أو « أعلمت زَيْدًا قائماً » أى : عَمْرًا قائماً .

\*\*\*

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا<sup>(٢)</sup>

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حقاً » حقيق : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « إن » شرطية « تعديا » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =



وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنَى كَسَا  
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا<sup>(١)</sup>

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة النّقلِ تعدّيانِ إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبصرَ ، نحو : « رأى زيد عمرأ » و « علِمَ » بمعنى عَرَفَ نحو : « علِمَ زيدُ الحقَّ » — فإنهما يتعدّيانِ بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْدًا عمرأ » و « أُعْلِمْتُ زَيْدًا الحقَّ » والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولان « كَسَا » و « أُعْطِيَ » نحو : « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً » و « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » :

= « لواحد ، جار ومجرور متعلق بقوله تعدّيا « بلاهر ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعدّيا أيضاً ، ولا مضاف و « همز ، مضاف إليه « فلاثين ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصل الآتي « به ، جار ومجرور متعلق بتوصلاً أيضاً « توصل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصل فاعلاً ماضياً مبنياً للعلوم ، والآف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثاني ، مبتدأ « منهما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي « كثاني ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و « اثني ، مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و « كسا ، قصد لفظه : مضاف إليه « فهو ، مبتدأ « به ، جار ومجرور متعلق بـ « اثنسا الآتي « في كل ، جار ومجرور متعلق بـ « اثنسا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم ، مضاف إليه « ذو ، خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « اثنسا ، مضاف إليه ، وأصله مدود فقصره للضرورة ، والاثنساء : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [ زيدٌ الحقُّ ، كالا تقول ]  
« زيدٌ درهم » ، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول ،  
وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثالُ حذفهما : أَعْلَمْتُ ،  
وَأَعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : ( فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ) ومثالُ حذف الثاني وإبقاء  
الأول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : ( وَأَسْأَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ  
فَتَرْضَى ) ومثالُ حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : « أَعْلَمْتُ الحقَّ ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا »  
ومنه قوله تعالى : ( حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) وهذا معنى قوله :  
« والثاني منها — إلى آخر البيت <sup>(١)</sup> » .

\* \* \*

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأًا ، أَخْبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَيْرًا <sup>(٢)</sup>

(١) عبارة الناظم - وهي قوله « فهو به في كل حكم ذواتنا » - عامة ، ولم يتعرض  
الشارح - رحمه الله - في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى  
البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فشان  
مفعولها الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى  
كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية  
يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : ( رب أرني كيف تحيي الموتى )  
فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى  
الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثاني جملة ( كيف تحيي الموتى ) وقد  
علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق أيضا قوله تعالى : ( ألم تر كيف فعل ربك  
بأصحاب الفيل ؟ ) .

(٢) « وكأرى ، الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والسابق ،  
نعت لأرى ، نبأ ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر وأخبرا ، حدث ، أنبا ، هذه الثلاثة =

تقدم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وينبى ذكر :  
« أعلم ، وأرى » وذكر في هذا البيت الخمة الباقية ، وهي : « نبأ ، كقولك :  
« نبأت زيدا عمراً قائماً » ومنه قوله :

١٣٧ — بُنِيتْ زُرْعَةٌ — وَالسَّفَاهَةُ كَأَسْمِهَا —

يَهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

= معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر ، كذا ، الكاف حرف جر . وذا : اسم إشارة  
مبنى على السكون في محل جر بالكاف . والكاف بعده حرف خطاب . والجار والمجرور  
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، خبراً ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبياني . من كلمة له يهجو فيها زرع بن عمرو بن  
خويلد ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زرع على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه  
على معاداة بني أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر . فتركه  
زرع ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زرع يتوعده . فقال ألياناً يهجو فيها . وهذا البيت  
الشاهد أولها .

اللغة : « نبئت ، أخبرت ، والنبا كالخبر وزناً ومعنى . ويقال : النبأ أخس من الخبر ؛  
لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار » والسفاهة كاسمها ، السفاهة :  
الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة في معناها قيحة كما أن اسمها قبيح . « غرائب  
الأشعار ، الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه « أولابد  
الأشعار ، والأوابد : جمع آبد ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش ، إذا  
نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت ، نبيء : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل ،  
وهو المفعول الأول « زرع » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها ، الواو واو الحال ، وما  
بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرع ، والجملة من يهدى وفاعله في محل نصب مفعول ثالث  
لنبيء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدي « غرائب » مفعول به ليهدي ، وغرائب مضاف  
و « الأشعار » مضاف إليه .



و « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا ،

وَغَابَ بِمَلِكٍ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيَنِي ؟ !

= الشاهد فيه : قوله « نَبَتْ زُرْعَةً » . يهذى ، حيث أعمل « نَبَأً » في مفاعيل ثلاثة . أحدهما النائب عن الفاعل وهو التاء . والثاني قوله « زُرْعَةً » ، والثالث جملة « يهذى » مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بني كلاب . وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة . ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا خُبَّرْتَنِي دَنَفًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ ، يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيَنَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِي فَأَكِّ فِيهَا ثُمَّ تَسْتَقِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دَنَفًا » بزنة كتف — هو الذي لازمه مرض العشق . وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى « وغاب بملك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن المنيّة » والمنيّة : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض الشديد يجعله في سياق الموت ، وقوله « أَنْ تَعُودِيَنِي » العيادة : زيارة المريض خاصة . ولا يقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للجهول . والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثانٍ لآخر « دَنَفًا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بملك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال ، وهى — عند أبي العباس المبرد — على تقدير « قد » أى : وقد غاب بملك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة في محل جر بالعطف على جملة « أخبرتنى دَنَفًا » =

و « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا » ومنه قوله :

١٣٩ - أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حَدَّثَ

نُتْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتنى دنفا فما عليك ، أن تعودينى ، فى تأويل مصدر مجرور بنى محذوفة ، والتقدير : فى عيادتى ، وحذف حرف الجر ههنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله ، أخبرتنى دنفا ، حيث أعمل ، أخبر ، فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله ، دنفا ، .

١٣٩ - البيت للحارث بن حنظلة الشكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

أَذْنَنَّا بَيْنَهَا أَشْمَاءَ رَبِّ تَاوِيْمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاهُ

اللغة : « منعم ما تسألون » معناه : إن منعم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأى شىء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا ؟ « فمن حدثتموه له علينا الولاء » يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، وأتمتمون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى : له علينا العلاء ، بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى : الغلاء ، بالغين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعم » فعل وفاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمنع « تسألون » جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى تسألونه « فمن » اسم استفهام مبتدأ « حدثتموه » حدث : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « له » ، علينا ، يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث للحدث .

الشاهد : قوله « حدثتموه » . . . له علينا الولاء ، حيث أعمل « حدث » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء » كما أوضحناه فى الإعراب .

و « أنبأ » كقولك : « أنبأتُ عبدَ الله زيدا مُسَافِراً » ومنه قوله :

١٤٠ — وَأُنْبِثْتُ قَبْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

و « خَيْرَ » كقولك : « خَبَرْتُ زيدا عمراً غائباً » ومنه قوله :

١٤١ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً

فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُ مَا

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنَّ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناء — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة « ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اخترته ، وروى في مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال : أو شك ؟ ثم أمر بحبسه .

الإعراب : « وأنبت » أنبىء : فعل ماضٍ مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « قيساً » مفعول ثانٍ « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً ، ومفعول ، في محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة بجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ، وعلى الأول لجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبت قيساً . . » خير أهل اليمن ، حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيساً » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هي تجده أيضاً ، فخرج إلى مصر في مرة ، =



= فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول ألياناً أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فِيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حَةُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟  
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدَا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا ؟  
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبَبُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟  
( وانظر شرح التبريري على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا ) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم — اسم موضع في بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبت سوداء الغميم » ، ويروى أيضاً « ونبت سوداء القلوب » ، فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه في قوله في محبوبته واسمها أميمة :

قَفِي يَا أُمِّمَ الْقَابِ نَقْضِ لُبَانَةٍ وَنَشْكُ الْهَوَى ، ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ  
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل عب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » ، خبر : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « سوداء » ، مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » ، أو « القلوب » ، مضاف إليه « مريضة » ، مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » ، فعل وفاعل « من أهل » ، الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « بمصر » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم « أعودها » ، أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وما : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال من التاء في « أقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » ، حيث أعمل « خبر » في ثلاثة مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء الغميم » ، والثالث قوله « مريضة » ، كما اتضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه المواضع التي جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم في هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدى إلى اثنين ، وكان قد ذَكَرَ أولا [ أرى ] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فنبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

\* \* \*

---

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كييت الحارث بن حلزة ( رقم ١٣٩ ) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعديا إلى ثلاثة صريحة ، اهـ » .

## الْفَاعِلُ

الْفَاعِلُ الَّذِى كَرَفُوعَى « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيرًا وَجْهَهُ » « نِعَمَ الْفَتَى »<sup>(١)</sup>  
لما فَرَعَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ فى ذكر ما يطلبه الفعل التام  
من المرفوع — وهو الفاعل ، أو نائبه — وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى  
يلى هذا الباب .

فأما الفاعل فهو : الاسم ، السند إليه فعلٌ ، على طريقة فعل ، أو شبهة ، وحكمه  
الرفع<sup>(٢)</sup> والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤول به ، نحو :  
« بَعْجِبْنِي أَنْ تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .

(١) « الفاعل ، مبتدأ ، الذى ، اسم موصول : خبر المبتدأ » كرفوعى ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أَتَى زَيْدٌ » فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ،  
وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « مُنِيرًا » حال ، وهو اسم  
فاعل « وَجْهَهُ » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نِعَمَ الْفَتَى »  
فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم  
خرق الثوب المسار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأختل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجَرُ  
وقال عمر بن أبى ربيعة الخزومى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا يَبْطُنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِمْ أَرْبَعَا  
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَادِى الْمَغْسِ بَدَلَتْ مَعَالِيَهُ وَبَلَاءَ وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا  
وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَمَا  
وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقَا لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَيَوْمُ =



نخرج بـ « المسند إليه فعل » ما أسند إليه غيره ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ »  
 أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيد قام » أو ما هو في قوة الجملة ، نحو :  
 « زيد قائم علامة » أو « زيد قائم » أى : هو .  
 وخرج بقولنا « على طريقة فعل » ما أسند إليه فعل على طريقة فعل ، وهو  
 النائب عن الفاعل ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » .

= وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، وتعرض هناك للكلام عليها  
 مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،

والميسر لذلك كله اعتمادهم على ان فهم المعنى ، وهم لا يعملون ذلك قياساً ، ولا يترددونه  
 في كلامهم ، ولا يستطيعونه في حال السعة والتمكن من القول .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : ( ولولا دفع الله  
 الناس ) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبل الرجل امرأته  
 الضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :  
 الأول واجب ، وذلك في أفعال الذى على صورة فعل الأمر في باب التعجب ، نحو قوله  
 تعالى : ( أسمع بهم وأبصر ) ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ  
 الثانى كثير غالب ، وهو في فاعل كفى ، نحو قوله تعالى : ( كفى بالله شهيداً ) ومن القليل  
 في فاعل كفى تجرده من الباء ، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عَمْبَرَةٌ وَدَّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعال في التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

فالباء في « بما » زائدة ، وما : موصول اسمي فاعل يأتى ، وهذا بعض تخرجات هذا البيت .

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه ، نحو قوله تعالى :

( ما جاءنا من بشير ) والفاعل حيثئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجع ، فاحفظ ذلك كله ،

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ المشبهة ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيَّاتِ الْعَقِيقُ » والظرفُ والجارُ والمجرور ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبَوْهُ » أو « فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ » وأفعلُ التفضيل ، نحو : « سَهَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبَوْهُ » فأبَوْهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كَرَفُوعِي أَتَى — إلخ » .

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشبهه ، كما تقدم ذكره ، ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أَتَى زَيْدٌ » والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نِعِمَّ الْفَتَى » ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « مِنْبَرًا وَجْهُهُ » .

\*\*\*

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أُسْتَتَرَ<sup>(١)</sup>

(١) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ويعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وإلا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : « وإلا يظهر » فضمير « الفاء » لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذي ذكره =

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ ، وَقَامَ زَيْدٌ » وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدَانِ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كَلَامَهُ (١).

== الشارح بقوله : وحكم الفاعل التأخر عن رافعه — إلخ ، وثاني الحكمين : أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع ، وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٧٨) .

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب في نحو قول الزباد :

مَا لِلْجِجَالِ مَشِيْهَاً وَثِيْدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيْدًا

في رواية من روى « مشيهاً » مرفوعاً ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، والججال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو وثيداً الآتي — ومشي مضاف والضمير العائد إلى الججال مضاف إليه ، ووثيداً : حال من الججال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أي شيء ثابت للججال حال كونها وثيداً مشيهاً.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجراين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » — وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدرك السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟ ==



وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الأخيرة — وهى صورة الإفراد — نحو :  
 « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ »  
 وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتى  
 بِالْفِ وَوَاوٍ فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ  
 فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فَإِنْ ظَهَرَ — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ لَهُ من مرفوع<sup>(١)</sup> ،  
 فَإِنْ ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ  
 قَامَ » أى : هو .

\*\*\*

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم  
 يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز  
 إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة  
 وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير  
 المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ماذكروا من وجوه الإعراب ،  
 إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وثيذاً » حال من فاعل  
 فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وثيذاً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع  
 خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا  
 العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الاول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر :

= \* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ \* =

(الثانى) الفعل المبني للجهول ، فى نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفى نحو قول الشاعر :

كَذَلِكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدْبُ

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَازَ الشُّهَدَا»<sup>(١)</sup>  
 وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ<sup>(٢)</sup>  
 مَذْهَبُ جَمْهُورِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنً ، أَوْ مَجْمُوعٍ -  
 وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةِ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ  
 إِلَى مَفْرُودٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ » ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ،  
 كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

( الثالث ) « كَانَ » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان  
 وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَ شَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالْذُّونِ وَالسَّفِلِ  
 بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

( الرابع ) الفعل المكفوف بما ، نحو قلنا ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب  
 إليه سيبويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابقة لما بعدها  
 بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جرَّد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
 تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة  
 « أسندا » أسند : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
 هو يعود إلى الفعل ، والآلف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة  
 « إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلقين بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز  
 الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور  
 المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كأن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يقال » فعل مضارع مبني للجهول « سعدا وسعدوا »  
 قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو الحال . والفعل : مبتدأ  
 « الظاهر » بعد « متعلقان بمسند الآتي » مسند « في » مبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في  
 محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على ثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأً مؤخراً ، والفعلُ للتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفار فى شرح الكتاب — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامة تدلُّ على الثنية أو الجمع <sup>(١)</sup> ؛ فنقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهندات » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على الثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هندٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب <sup>(٢)</sup> ، والاسم الذى بعد المذكور مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

---

(١) وليس الإنيان بعلامة الثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .  
(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة الثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الاول : أن لحاق علامة الثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشومة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلهجة جميع العرب .

الثانى : أن إلحاق علامة الثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =



١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

= ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فهما احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوَمَى عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامُ غَارَةً شَفَوَاهُ ؟  
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهِمَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ  
اللغة : « المارقين ، الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية » مبعده أراد به الأجنبى « وحيم ، الصديق الذى بهم لأمر صديقه » أسلماه « خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب » قتال ، مفعول به لتولى ، و قتال مضاف ، و « المارقين ، مضاف إليه » بنفسه جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد ، الواو للحال ، قد : حرف تحقيق » أسلماه ، أسلم : فعل ماض ، وإلا لف حرف دال على التثنية ، وإلهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعده ، فاعل أسلم » وحيم ، الواو حرف عطف حيم : معطوف على مبعده .

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيَةِ لِأَهْلِي ؛ فَكَلَّمُهُمْ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلباه مبعده وحيم » حيث وصل بالفعل ألف الثانية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلبه مبعده وحيم » . وسيأتى لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلوموننى ، تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولاً — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعذل ، العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه ، تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لومه وعذله : الإعراب : « يلوموننى ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « فى اشتراء ، جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخل » مضاف إليه « أهلى ، أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى . . . أهلى ، حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنومة .

وبذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر ( وهو أبو فراس الحمداني ) :

نَتَجَ الرَّيِّعُ مَحَاسِنَنَا أَلْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَائِبِ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُغْرَبٌ وَأَقْبَلْتُ رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي

فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِأَلْحُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السحاب ، في الأول ، و « رايات الصباح ، في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « ألفيتا ، مع كونه مسنداً إلى المثنى الذي هو قوله « عيناك ، وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله « كانا ، مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير ، ومثله قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْهَلٌ لَدُنْ قَا ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وعمل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس ، وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ — البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللمعة : « الغواني ، جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة « لاح ، ظهر « النواضر ، الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين ، رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعه الإناث « الغواني ، فاعل رأى « الشيب ، مقعول به لرأى « لاح ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضي ، الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وباء : ويا



ف « مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ » مرفوعان بقوله : « أسلماء » والألف في « أسلماء » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بقوله « يَلُومُونَنِي » والواو حرفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغواني » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِيدًا وَسَعِيدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُوْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشعرَ قوله « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعد مسند » لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه ، فأعرض ، فعل وفاعل ، عنى ، بالحدود ، جاران ومجروران متعلقان بأعرض ، النواضر ، صفة للحدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواني » فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغواني » كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَذَرَ كَنَّهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ    أَلَا إِنَّ عِرْقِي الشَّوْءُ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ    وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهى الواو - بالفعل في قوله « نصروك » مع أن هذا

الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر

« ووفقتا ركبنا قبل أن تقما كفاء » وقوله « يخرجن الموائق وذوات الحدود » وقوله

« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد

هذا كلاما خاصا ( انظر الهامشة ١ فى ص ٨٥ ) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة « لغة

يتعاقبون فيكم ملائكة » كما سيقول الشارح .

قليلاً إذا جمعتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلتَ الظاهرَ مبتدأ ، أو بدلاً من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلاً ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بالغة : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وَيُعَبِّرُ عَنْهَا الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِهِ بِالْغَةِ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »<sup>(١)</sup> ، فـ « مَالِبرَاغِيثِ » فاعل « أَكَلُونِي » و « مَلَائِكَةُ » فاعل « يَتَعَاقَبُونَ » هَكَذَا زَعَمَ الْمُصَنِّفُ .

\*\*\*

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ قِلَّ أَضْمِرًا

كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يَتَعَاقَبُونَ » علامة جمع الذكور ، و « مَلَائِكَةُ » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ ، وأصله « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ : مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ ، وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يَتَعَاقَبُونَ » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة المذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و « مَلَائِكَةُ » المرفوع بعده ليس فاعلاً ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره : « هَكَذَا زَعَمَ الْمُصَنِّفُ » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إِنَّ » الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) ويرفع ، فعل مضارع « الْفَاعِلُ » مفعول به ليرفع « فَعْلٌ » فاعل يرفع « أَضْمِرًا » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كَمِثْلِ » الكاف زائدة ، =

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعله ، كما إذا قيل لك : « مَنْ قَرَأَ » ؟  
فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحذفُ الفعلُ وجوباً ، كقوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )  
فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنْ اسْتَجَارَكَ [ أَحَدٌ  
اسْتَجَارَكَ ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إِنْ » أو « إِذَا » فإنه مرفوعٌ  
بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك في « إِذَا » قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ )  
فـ « السَّمَاءُ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » وهذا  
مذهبُ جمهور النحويين<sup>(١)</sup> ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن  
شاء الله تعالى .

\*\*\*

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » ، فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « في جواب ،  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » ، اسم استفهام مبتدأ « قرأ » ، فعل ماضٍ ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأً ، والجملة  
في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين  
فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذي قرره الشارح .

والمذهب الثاني : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد  
إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس في الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبي الحسن الأنخس ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن  
وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ،  
والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم  
ولا تأخير .



وَتَاء تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا  
كَانَ لِأُنْثَى ، كَ « أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى » (١)

== فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا استنا في حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثاني : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأدوات فاعلاً بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلماذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالأمامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ما قدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧ الآتي :

(١) « وِثَاء ، مبتدأ ، وِثَاء مضاف ، وِثَاء تَأْنِيث ، مضاف إليه « تَلِي ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الماضِي ، مفعول به تَلِي ، إِذَا ، ظرف تضمن معنى الشرط « كَانَ ، فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضِي ، وخبره محذوف « لِأُنْثَى ، جار ومجرور متعلق بخبر « كَانَ ، المحذوف ، أي إذا كان مسنداً لِأُنْثَى « كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أي وذلك كان كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنثٍ لحَقَّتْهُ تَاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً ، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، لكن لما حالتان : حالة لزوم ، وحالة جواز ، وسيأتي الكلام على ذلك .

\*\*\*

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ<sup>(١)</sup>

تَلْزَمُ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أحدهما : أن يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرٍ مُؤَنَّثٍ مُتَّصِلٍ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ ؛ فَتَقُولُ : « هِنْدٌ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ » ، وَلَا تَقُولُ : « قَامَ » وَلَا « طَلَعَ » فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا لَمْ يُؤْتِ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ : « هِنْدٌ مَقَامٌ إِلَّا هِيَ » .

الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقياً التأنيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ » وهو المراد بقوله : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ » وَأَضِلُّ حِرٌّ حِرْحٌ ، فَحَذَفَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ .

وَمُفْهِمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَلْزَمُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ؛ فَلَا تَلْزَمُ فِي الْمُؤَنَّثِ

(١) « وَإِنَّمَا » حرف دال على الحصر ، تَلْزَمُ ، فعل مضارع ، وَقَاعُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ ، فَعِلٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ لَتَلْزَمُ ، وَفَعْلٌ مُضَافٌ ، وَ « مُضْمَرٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُتَّصِلٌ » نَعْتٌ لِلْمُضْمَرِ « أَوْ مُفْهِمٌ » مَطْوُوفٌ عَلَى مُضْمَرٍ ، وَفَاعِلٌ مُفْهِمٌ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ « ذَاتٌ » مَفْعُولٌ بِهِ لِمُفْهِمٍ ، وَذَاتٌ مُضَافٌ ، وَ « حِرٌّ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

المجازيُّ الظاهر ؛ فتقول : « طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله .

\*\*\*

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ »<sup>(١)</sup>  
إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ « إِلَّا » جاز إثبات التاء وحذفها ،  
وَالْأَجْوَدُ الْإِثْبَاتُ ؛ فَنَقُولُ : « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ » وَالْأَجْوَدُ « أَنْتَ » وَنَقُولُ :  
« قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ » وَالْأَجْوَدُ « قَامَتْ » .

\*\*\*

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا ، كَـ « مَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ »<sup>(٢)</sup>  
وإِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ بِـ « إِلَّا » لَمْ يَجْزِ إِثْبَاتُ التَّاءِ عِنْدَ  
الْجُمُورِ ، فَتَقُولُ : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » ، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ » وَلَا يَجُوزُ

(١) « وَقَدْ » حرف تقليل « يبيح » فعل مضارع « الفصل » فاعل يبيح « ترك » مفعول  
به ليبيح ، وترك مضاف ، و « التاء » مضاف إليه « في نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ،  
« أنى » فعل ماض « القاضى » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أنى مؤخر عن  
المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل  
جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في  
« فضلا » الآتى ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه ، « يالا » جار ومجرور متعلق  
بفصل « فضلا » فضل : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى المحذوف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كا » الكاف جارة لقول  
محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة  
مضاف و « ابن » مضاف إليه ، « وابن مضاف ، و « العلاء » مضاف إليه .



« مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ » ، وقد جاء في الشعر كقوله :

١٤٥ — \* وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ \*

١٤٥ — هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبة - وصدره :

\* طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا \*

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَنْزَلَتْنِي مَيَّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟  
وَهَلِ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ؟

اللمعة : « النحر » - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد ، والأجزاء جمع : جرز - بزنة سبب أو عنق - وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها ، غروضها ، جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسر ، واللبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة « الجراشع » جمع جرشع - برنة قنفذ - وهو المتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السوق ، والسير في الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحته غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المتفخخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولها استحاثي لها على السير بدفعها ونخسها ، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهي مما يشق السير فيه ،

الإعراب : « طوى » فعل ماض « النحر » فاعل « والأجزاء » معطوف على الفاعل « ما » اسم موصول : مبني على السكون في محل نصب مفعول به « لطوى » في غروضها ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه « فإ » نافية « بقيت » بقی : فعل ماض ، والتاء التانيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « الضلوع » فاعل بقيت « الجراشع » صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث دخلت تاء التانيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحذف مُفَضَّل على الإثبات » يُشعر بأن الإثبات — أيضاً — جائزٌ ، وليس كذلك<sup>(١)</sup> ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ في النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

\*\*\*

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلِ ، وَمَعَ تَصْمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ<sup>(٢)</sup>

= لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - بما لا يجوز في غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرِثْتُ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمُّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تبحر على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التانيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرني إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرني أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) « والحذف ، مبتداً ، وجمله قد يأتي ، وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتداً ، بلا فصل ، جار ومجرور متعلق بيأتي ، ومع ، الواو عاطفة أو للاستثنائي ، مع : ظرف متعلق بوقع الآتي ، ومع مضاف ، و « ضمير ، مضاف إليه ، و « ضمير مضاف و « ذى ، بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « المجاز ، مضاف إليه ، ذى شعر ، جار ومجرور متعلق بوقع الآتي . وقع ، فعل ماض ، و « فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على »

قد تحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فصلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فَلَانَةٌ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مُرْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ؟ وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

\*\*\*

= إلى الحذف ، ونقدیر البيت : وحذف تاء التأنيت من "الماء المسند إلى مؤنث قد يحىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع حذف الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازى التأنيت .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائى ، كما نسب فى كتاب سيبويه ( ١ - ٢٤٠ ) وفى شرح شواهد للأغلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء ، الودق ، المطر ، وفى القرآن الكريم ( قرى الودق يخرج من خلاله ) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة فى محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وما : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسم لا ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيت من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى " أرض " ، وهى مؤنثة مجازية التأنيت . وبرى :

• وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا •

ينقل حركة الحمزة من « إبقالها » إلى التاء فى « أبقلت » ، وحيث لا شاهد فيه .

ومثل هذا البيت — فى الاستشهاد به — قول الأعمى ميمون بن قيس :

فَإِنَّمَا تَرَبَّنِي وَلِي لِسَةٍ فَإِنَّ الْحَوَاثِثَ أَوْدَى بِهَا =



وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ  
مُذَكَّرٍ — كَالْتَاءٍ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ<sup>(١)</sup>  
وَالْحَذَفُ فِي « نَعَمْ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا  
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ<sup>(٢)</sup>

= وعمل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » حيث لم يلحق تاء التانيث بالفعل الذي هو قوله « أودى » مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تانيثه ، سواء كان مرجعه حقيقى التانيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التانيث ، وترك التاء حينئذ بما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى — على الرواية المشهورة — حذف علامة التانيث من الفعل .

(١) « والتاء » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف بحال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و « جمع » مضاف إليه ، سوى ، نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم » مضاف إليه « من مذكر » جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى » مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللين » مضاف إليه .

(٢) « والحذف » بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا » فعل وفاعل « لأن » اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد » اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين » خبر « أن » وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه بأبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولاً ؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »<sup>(١)</sup> ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيدون . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدون والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أُسْنِدَ إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يوثق به مؤنثاً وأن يوثق به مذكراً ، والسري في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيوثق بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيوثق بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : ( غلبت الروم ) وتقول : جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفي التنزيل . ( إذا جاءك المؤمنات ) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

قَبَكِي بِنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . ( آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل ) وقال قريظ بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهَلٍ بَنِي شَيْبَانَ

والمذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمَعَ تَكْسِيرَ لَمْذَكْرٍ كَالرَّجَالِ ، أَوْ لَمْؤُوثٍ كَالْمُنُودِ ، أَوْ جَمَعَ سَلَامَةً لَمْؤُوثٍ كَالْمُهَنْدَاتِ —  
جَازَ إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ؛ فَتَقُولُ : « قَامَ الرِّجَالُ » ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْمُنُودُ ،  
وَقَامَتِ الْمُنُودُ ، وَقَامَ الْمُهَنْدَاتُ ، وَقَامَتِ الْمُهَنْدَاتُ ؛ فَإِثْبَاتُ التَّاءِ لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمَاعَةِ ،  
وَحَذْفُهَا لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمْعِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « كَالتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ » إِلَى أَنَّ التَّاءَ مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ،  
وَجَمْعِ السَّلَامَةِ لَمْؤُوثٍ ، كَالتَّاءِ مَعَ [ الظَّاهِرِ ] الْمَجَازِيِّ التَّانِيثِ كَلَيْبَنَةٍ ؛ فَكَمَا تَقُولُ :  
« كَسِرَتِ اللَّيْنَةُ » ، وَكَسِرَ اللَّيْنَةُ » تَقُولُ : « قَامَ الرِّجَالُ » ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ »  
وَكَذَلِكَ بَاقِي مَا تَقْدُمُ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالْحَذْفُ فِي نَمِ الْفَتَاةِ — إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ » إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ  
فِي « نَمِ » وَأَخَوَاتِهَا — إِذَا كَانَ فَاعِلُهَا مُؤَنَّثًا — إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ، وَإِنْ  
كَانَ مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا ؛ فَتَقُولُ : « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » ، وَنِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ »  
وَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ فَاعِلَهَا مَقْصُودٌ بِهِ اسْتِفْرَاقُ الْجِنْسِ ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةً جَمْعٍ  
التَّكْسِيرِ فِي جَوَازِ إِثْبَاتِ التَّاءِ وَحَذْفِهَا ، لِشَبْهِهِ بِهِ فِي أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ مُتَعَدِّدٌ ،

== وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ : مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَخِلَاصَتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي أَرْبَعَةِ  
أَنْوَاعٍ ، وَهِيَ اسْمُ الْجَمْعِ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ الْجَمْعِيِّ ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ لَمْذَكْرٍ ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ  
لَمْؤُوثٍ ؛ وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكْرِ السَّلَامِ فَلَا يَجُوزُ فِي فِعْلِهِ إِلَّا التَّذْكِيرُ ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمَوْثِ السَّلَامِ  
فَلَا يَجُوزُ فِي فِعْلِهِ إِلَّا التَّانِيثُ ، وَقَدْ حَارَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّرَاحِ كَالْأَشْمُونِيِّ أَنَّهُ يَحْمَلُونَ كَلَامَ  
النَّازِمِ عَلَيْهِ ؛ فَرَعَمُوا أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى نِيَّةِ حَذْفِ الْوَاوِ وَالْمَعْطُوفِ بِهَا ، وَأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ  
« سَوَى السَّلَامِ مِنْ جَمْعٍ مَذَكْرٍ وَمِنْ جَمْعٍ مَوْثٍ » ، وَلَكِنْ شَارَحَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَتَكَلَّفْ هَذَا  
التَّكْلُفَ ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ لُظَاهِرَ الْكَلَامِ يَحْمِلُ حَسَنًا ، وَهُوَ أَنَّ يُوَافِقُ مَذْهَبَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ ،  
فَاحْفَظْ هَذَا التَّحْقِيقَ وَاحْرِصْ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ دَقِيقٌ ، فَلَمَّا تَعَرَّضَ عَلَيْهِ مَشْرُوحًا مُسْتَدَلًّا لَهُ فِي  
يَسْرٍ وَسَهْوَةٍ .



ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

\*\*\*

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ<sup>(١)</sup>  
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>  
الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصلاً ؛ لأنه  
كالجزء منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل : إن كان ضميراً متكلماً ، أو مخاطباً ،  
نحو : « ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ » وإنما سكنوه كراهةً توالي أربع متحركات ،  
وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله  
كالكلمة الواحدة .

وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنَ الْفِعْلِ : بَأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَيَجُوزُ  
تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ خَلَا مِمَّا سِيْذَكُرُهُ ؛ فَنَقُولُ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُو » ، وَهَذَا  
مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ » .

(١) « والأصل ، مبتدأ » في الفاعل ، جار ومجرور متعلق بالأصل « أن ، مصدرية  
« يتصل ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن ، ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ  
« والأصل في المفعول أن يتفصل ، مثل الشطر السابق تماماً ، وتقدير الكلام : « والأصل في  
الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد ، حرف تقييد ، جاء ، فعل مضارع مبني للجهول ، بخلاف ، جار ومجرور  
في موضع نائب فاعل لـ « جاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل ، مضاف إليه ، وقد ، حرف  
تقييد ، يجي ، فعل مضارع ، المفعول ، فاعل يجي « قبل . ظرف متعلق بمحذوف حال  
من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يحى المفعول قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك <sup>(١)</sup> كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو : « أَيَا تَضْرِبُ [ أَضْرِبُ ] » أو اسم استفهام ، نحو : « أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصافه ، نحو : ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ ) فلو أخر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديم ، بخلاف قولك « الدَّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتَكَ » فإنه لا يجب تقديم « إِيَّاهُ » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاه ، على ما تقدم في باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتَكَه ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ » .

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول دكم ، الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكك . أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غصبت .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب وسلبيه ، و دخلتني ، اللذين يجوز فيهما النصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب دأما ، وليس معنا ما يفصل بين دأما ، والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت دأما ، مذكورة في الكلام نحو قوله تعالى : ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه ( وَرَبِّكَ فَكْبِرْ ) فإن وجد ما يكون فاصلاً بين دأما ، والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر في ذلك أن دأما ، يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة ، كما سيأتي بيانه في بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فتقول : « عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ » (١) .

\*\*\*

وَأَخِرُ الْمَفْعُولِ إِنْ لَبِسَ حُذِرٌ ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصَرٍ (٢)

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الاول : أن يكون المفعول مصدراً مؤولاً من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن ، أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى ( علم أن لن تحصوه ) إلا أن تقدم عليه ، أما ، نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا . ونحو قولك : جئت كي أضرب زيدا . فإن كانا حرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك : يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوماً بإجازم ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الإجازم - فقلت : زيدا لم تضرب - جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بـ « أن » عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائي ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيدا أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائي أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وآخر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » المفعول ، =



يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعرابُ فيهما ، ولم توجد قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا

وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين <sup>(١)</sup> .

= مفعول به لآخر « إن ، شرطية « ليس ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط « حذر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية « أو ، عاطفة « أضمر ، فعل ماض مبني للجهول « الفاعل ، نائب فاعل أضمر « غير ، حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لأجل الوقف .

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام ، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته بما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « غير ، - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى ، لا حتمل هذا الكلام أن يكون موسى - ضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فانهم ذلك وتدبره .

فإذا وَجِدَتْ قَرِينَةً تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْفِعُولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُهُ ؛  
فتقول : « أَكَلَ مُوسَى الْكَيْثْرَى ، وَأَكَلَ الْكَيْثْرَى مُوسَى <sup>(١)</sup> » وهذا معنى قوله :  
« وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ » .

ومعنى قوله : « أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْهَضٍ » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعلِ  
وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصورٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا »  
فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُهُ ، نحو : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وَمَا يِلَالًا أَوْ يَانِمًا أَنْحَصَرَ أَخْرُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ <sup>(٣)</sup>

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة  
المعنوية كما في مثال الشارح . وكما في قولك : أرضعت للصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون  
الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى ما كولا والكثرة  
هي الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف  
عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى  
منصوباً كذلك .

الثاني : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ،  
فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولاً ، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً لعاد الضمير على  
متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على  
متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك :  
ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن  
المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

(٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم لآخر « يلالاً » جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الناعل أو المفعول بـ « إلاً » أو بـ « إنمّا » وجب تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان المحصر بـ « إلاً » فاما إذا كان المحصر بـ « إنمّا » فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيرهِ ، بخلاف المحصور بـ « إلاً » فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد « إلاً » ؛ فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الناعل المحصور بـ « إنمّا » قولك : « إنمّا ضَرَبَ عَمراً زَيْدٌ » ومثالُ المفعول المحصور بإنمّا « إنمّا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمراً » ومثالُ التفاعل المحصور بـ « إلاً » « ما ضَرَبَ عَمراً إلا زَيْدٌ » ومثالُ المفعول المحصور بإلاً « ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عَمراً » ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ « إلاً » قولك : « ما ضَرَبَ إلا عمرو زَيْداً » ومنه قوله :

١٤٧ — فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةً آتَاهُ الدِّيَارِ وَشَامِئاً

= بانحصر الآتى « أو » عاطفة « إنمّا » جار ومجرور معطوف على « إلا » ، وانحصر فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة في الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « آخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . وقد ، حرف دال على التقليل « يسبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « إن » شرطية « قصد » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط « ظهر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من احتج به من أئمة النحو ،

وهو من شواهد سيبويه ( ١ — ٢٧٠ ) وقد عثرت بعد طویل البحث على أنه من قصيدة

طويلة لذي الرمة غيلان بن عتبة ، وأولها قوله :

=



= مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَفْقُو مَقَامَهَا

وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عِلَاقَاتٍ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامُهَا  
فَأَضْبَحْتُ كَالْهِيمَاءِ : لَا إِلَهَ مُبَرِّدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة : و آناء ، من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كأ بار و آرام ، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نوى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الحباء لتنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة في أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتها ما كنه قلبها آفاء من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار و آرام جمع بثور ثم . كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه ، وشامها ، ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلاً . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهي العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : و فلم ، الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ويدرى ، فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء وإلا ، أداة استثناء ملغاة والله ، فاعل يدري ، ما ، اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتي لا محل لها صلة =

ومثال تقديم المفعول المحصور يالاً قولك : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمراً زَيْدٌ » ، ومنه قوله :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

= الموصول « لنا ، حار وجرور متعلق بهيجت » عشية ، يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آنا » مضاف إليه ، و « آنا » مضاف ، و « الديار » مضاف إليه ، وشامها ، الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت ، وشام مضاف وخمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه ، ولا تلتفت لغير هذا من أعراب ، ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آنا » فاعلاً لهيجت ، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آنا على تنوين عشية ثم حذف الهمزة ، ويكون « شامها » معطوفاً على آنا الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إخ » ، حيث قدم الفاعل المحصور يالاً ، على المفعول . وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاده بمثل هذا البيت . والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيدكر ذلك الشارح .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل ماض وفاعل « من ليلي » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فما » ، زاد ، فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار وجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » ، كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وخمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » ، حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » ، مع كون المفعول منحصراً « يالاً » ، وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إِنَّمَا » لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور  
بإلا فنية ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والقراء ، وابن الأنباري — أنه لا يخلو :  
إما أن يكون المحصور بها فاعلاً ، أو مفعولاً ، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه : فلا يجوز :  
« مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرَأً » فأما قوله : \* فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ أَنَا <sup>(١)</sup> \* [١٤٧]  
فأقول على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ أَنَا »  
فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور ، وإن كان  
المحصور مفعولاً جاز تقديمه ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٌ » .

الثاني — وهو مذهب الكسائي — أنه يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلاً  
كان ، أو مفعولاً .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي ، والثوريين —  
أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلاً كان ، أو مفعولاً .

\*\*\*

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ » <sup>(٢)</sup>

= ونحوه بأن في « زاده » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها »  
فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماضٍ ونحوه ، فاعل شاع « خاف » فعل ماضٍ « ربه » رب :  
منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف  
إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها  
« وشذ » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماضٍ « نوره » نور : فاعل زان ،  
ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر »  
مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =



أى : شاع فى لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعلِ المتأخر<sup>(١)</sup> ، وذلك نحو : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ » فـ « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضميرِ على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنوِىّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدم رتبةً ، وإن تأخر لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضميرٍ يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ فى ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غَلامَهَا جَارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » فالهاء المتصلة بنور — الذى هو الفاعل — عائدة على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخرٌ لفظاً ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوُّلوه ، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف<sup>(٢)</sup> ، وبما ورد من ذلك قوله :

== بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا      فَلَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الاخفش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما فى ذلك ==

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُصْعَبًا ذُعِرُوا

وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والاولى تجويز ما ذهبوا إليه ، ولكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . ا هـ . وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما ١ - يرثيه .

اللغة : « طالبوه » الذين قصدوا قتاله « ذعروا » أخذهم الخوف « كاد ينتصر » لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم . وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى « رأى » فعل ماض « طالبوه » طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها « مصعباً » مفعول به لرأى « ذعروا » فعل ماض مبنى للجهول ونائب فاعل « وكاد » فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب . والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث آخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا      أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ      زُهَيْرًا قَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ =

وقوله :

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ

وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

= وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما ترجمه من أقوال العلماء .

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « كسا » فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، تقول : كسوت محمداً جبة . كما تقول : ألبست علياً قميصاً « حله » الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العتوبة وعدم المعاجلة فيها « سودد » هو السيادة « ورقى » بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد ، والمرقاة : السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعة وأعلى منزلته من بين نظرائه « الندى » المراد به الجود والكرم « ذرى » بضم الذال - جمع ذروة ، وهى أعلى الشيء .

الإعراب : « كسا » فعل ماض « حله » حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه « ذا الحلم » ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه « أثواب » سودد : مفعول ثان لكسا . وأثواب مضاف وسودد مضاف إليه « ورقى » فعل ماض « نداء » فاعل ومضاف إليه « ذا الندى » مفعول به ومضاف إليه « ذرى » جار ومجرور متعلق بـ « ورقى » وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كسا حله ذا الحلم » ورقى نداء ذا الندى ، فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول : فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضي ، وابن مالك في بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - في هذا البيت - أن يكون الضمير في « حله » ونداء « عائداً على المدوح ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد : فيكون المعنى أن حلم هذا المدوح هو الذى أثر فيمن تراه من أصحاب الحلم : إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا المدوح أثر كذلك فيمن تراه من أصحاب الجود : فاقبهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة ، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .



وقوله :

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا  
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ  
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَعَلْ

١٥١ - البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثي مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :  
أَعَيْنُ الْأَبْكِي سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْتَفْعِي بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاشْكِبِي الدَّمَ  
اللغة : « أعين » أراد ياعيني ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها ، واستفعي ، أسيلي وصبي ، أنزفته ، أنفدت دمعتك فلم يبق منه شيء ، وأخلد ، كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر .  
الإعراب : « لو » ، شرطية غير جازمة ، « أن » ، حرف تركيد ونصب ، « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاد مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً » مفعول به لاخلد « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقي » فعل ماض « مجده » مجد : فاعل أبقي ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبقي وفاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب جواب « لو » ، « مطعماً » مفعول به لأبقي .

الشاهد فيه : قوله « أبقي مجده مطعماً » حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ - البيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد لسه ابن

وقوله :

١٥٣ — جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَّارٌ

== جنى إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن النابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي .

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » ، هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى : جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروي « الكلاب العاويات » ، بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره ، وقد فعل ، يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يحزبه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » ، فاعل ، ومضاف إليه « عني » ، جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وابن مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » ، صفة للكلاب « وقد » الواو للاحال ، قد : حرف تحقيق وفعل ، فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن لا أجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه .. عدى » ، حيث آخر المفعول ، وهو قوله « عدى » وقدم الفاعل ، وهو قوله « ربه » ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ — نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أبا الغيلان » كنية لرجل لم أقف على تعريف له « سنار » بكسر السين والتون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومي ، يقال : إنه الذي بنى الخورتق - وهو القمر الذي كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة ، يقولون : « جزائي جزاء سنار » ، قال الشاعر :

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنٍ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنَّارٍ ، وَمَا كَانَ ذَانِبٍ

( انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا ) :

فلو كان الضمير المتصل [ بالفاعل ] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالفعل المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نَقَلَ بعضهم فى هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المنعُ .

\* \* \*

= الإعراب : « جزى » فعل ماضٍ « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بـ « جزى » وحسن فعل ، الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كبر » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجرى » فعل مضارع مبنى للجهول « سنار » نائب فاعل يجرى . و « ما » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مينا لنوع « جزى » وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنار .

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث آخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائِد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة بما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا      جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أَعْمَالُهُ » - على المفعول - وهو قوله « المرء » ، مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجعل ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجاني ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخلق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإلصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .



## النائب عن الفاعل

يَنْتَوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٌ<sup>(١)</sup>

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ : من لزوم الرفع ،  
ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه<sup>(٢)</sup> ، وذلك نحو : « نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ »

(١) د ينوب ، فعل مضارع د مفعول ، فاعل ينوب د به ، جار ومجرور متعلق بمفعول  
د عن فاعل ، جار ومجرور متعلق بـ ينوب أيضا د فيما ، مثله ، وما اسم موصول د له ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول د كنيل ، الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل  
ماض مبني للجهول د خبر نائل ، نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها - على كثرتها -  
لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى :  
( فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنشور نحو قولهم :  
من طابت سريرته حدث سيرته ؛ إذ لو قيل د حد الناس سيرته ، لاختلف إعراب  
الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون  
ابن قيس :

عُلِقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِقَتْ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعُلِقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بني د علق ، في هذا البيت ثلاث مرات للجهول ؛ لأنه لو ذكر  
الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق هنا : المحبة ،  
وعرضاً : أي من غير قصد مني ، ولكن عرضت لي فهيبتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج  
إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : ( خلق الإنسان من عجل ) ومنها كونه مجهولاً  
للتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب ، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة  
وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف من السارق ، وليس في قولك د سرق  
اللس متاعى ، فائدة زائدة في الإفهام على .  
متاعى ، ومنها رغبة المتكلم =

نخير نائل : منقول قائم مقام الفاعل ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ » لحذف الفاعل — وهو « زيد » — وأقيم المفعول به مقامه — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرَ نَائِلٍ نِيْلًا » على أن يكون مفعولاً مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده — وهي « نِيْلًا » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [ نيل ] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

\* \* \*

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اِضْمَنْ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسَرُ فِي مِضْيَ كَوْصِلٍ<sup>(١)</sup>

في الإيهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجري على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسّه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اِضْمَنْ » الآتي ، وأول مضاف و « الفعل » مضاف إليه « اِضْمَنْ » اِضْمَنْ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والمتصل » الواو حرف عطف ، المتصل : « مفعول مقدم » والعامل فيه « اكسر » الآتي « بالآخر » جار ومجرور متعلق بالمتصل « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في مضي » جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — إلخ ، وصل : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحِيَ الْقَوْلُ فِيهِ : يُنْتَحَى<sup>(١)</sup>  
يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مطلقًا ، أى : سواء كان ماضيًا ، أو مضارعًا ،  
وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ .  
ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وَصَلَ : « وَصِلَ » وفى المضارع قولك فى  
« يَنْتَحِي » : « يُنْتَحَى » .

\*\*\*

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ<sup>(٢)</sup>  
وَتَالِثَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتَحْلِي<sup>(٣)</sup>

(١) « واجعله ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،  
والهاء مفعول أول « من مضارع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحاً ،  
مفعول ثان لاجعل « كينتحي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول ،  
نعت لينتحي الذى قصد لفظه « فيه ، جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحي ، قصد لفظه :  
يحكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثانى ، مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل  
الثانى « التالى ، نعت للثانى « تا ، قصر للضرورة مفعول به لالتالى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،  
وتا مضاف ، و « المطاوعة ، مضاف إليه « كالأول ، جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى  
لاجعل الآتى « اجعله ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،  
والهاء مفعول أول « بلا منازعة ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء  
وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف  
ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وثالث ، مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و « الذى ،  
مضاف إليه « يهمز ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =



إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مُفْتَتَحًا بقاء المطاوعة ضُمَّ أولُهُ وثانيه ، وذلك كقولك في « تَدَخَّرَجَ » : « تَدَخَّرَجَ » وفي « تَكَّسَّرَ » ؛ « تُكَّسَّرَ » وفي « تَغَافَلَ » : « تُغَوِّفَلَ » .

وإن كان مفتتحاً بهمزة وصلٍ ضُمَّ أولُهُ وثالثه ، وذلك كقولك في « اسْتَحْلَى » : « اسْتَحْلَى » وفي « اقْتَدَرَ » : « اقْتَدَرَ » وفي « انْطَلَقَ » : « انْطَلَقَ » .

\* \* \*

واكَّسِرَ أَوَاشِمِمُ فَأَثَلَاثَى أَعِلَ عَيْنَا ، وَضَمَّ جَاكَ « بُوعَ » فَأَحْتَمِلَ<sup>(١)</sup>  
إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجه :  
(١) إخلاص الكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قوله :

١٥٤ — حِيَكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

= ودالوصل ، مضاف إليه « كالأول ، جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدما عليه » اجعلنه ، اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « كاستحلى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً .

(١) « واكسر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت » أو اشم ، مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « فاع مفعول به تنازعه العاملان ، وقامضاف ، و « ثلاثى ، مضاف إليه » أعل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثى ، والجملة في محل جر نعت لثلاثى « عينا ، تمييز » وضم ، مبتدأ « جا ، أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كبوع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، فاحتمل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ضم » .

١٥٤ — البيت لراجز لم يعينوه .

الفة : « حيك ، نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة » نيرين ، =

(٢) وإخلاصُ الضمِّ ، نحو : « قُولَ ، وَبُوعَ » ومنه قوله :

١٥٥ — لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دَيْرٍ وبني قَقْعَسٍ [ وهما من فُصَحَاءِ بني أسد ] .

= تشية نير - بكسر النون بعدها ياء مشناة - وهو علم الثوب أو لحته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمئانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى في موضع هذه العبارة « حوكت على نولين » ونولين : متى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملفحة أو حلة بأنها عكمة النسج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حيكت » ، حيك : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على نيرين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت « إذ » ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك ، وجملة « تحاك » ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « الشوك » مفعول به لتختبط « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حيكت » ، حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين ، قلما بناء للمجهول أخلاص كسر فائه ، ويروى « حوكت على نيرين » ، بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت

في زياداته أبياتاً منها هذا البيت ، وهي قوله :

= يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ  
مَالِي إِذَا أَجْذِبَهَا صَائِتٌ أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي أُمُّ يَيْتٍ  
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتٌ ؟ لَيْتَ شَبَابًا . . . . .

وقد روى أبو على القالى فى أماليه ( ١ - ٢٠ طبع الدار ) البيتين السابقين على بيت  
الشاهد ، ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنيه ( ٩٧ ) : « هذا راجز يصف جذبه  
للدلو ، اه ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : « حوقلت ، ضعفت وأصابني الكبر » دنوت ، قربت « حيقال ، هو مصدر  
حوقل « أجذبها ، أراد أنزع الدلو من البئر « صائت ، صحت ، مأخوذ من قولهم :  
صأى الفرخ : إذا صاح صياحاً ضعيفاً ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه « قد عالني ،  
غلبني وقهرني وأعجزني ، وفى رواية أبي على القالى « أكبر غيرنى . . . » « أم بيت ، يريد  
أم زوجة ، وذلك لأن العرب أقوى وأشد « ينفع شيئاً ليت ، قد قصد لفظ ليت هذه  
فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلاً ، ومثل هذا - فى « ليت ، - قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ ؟      إِنْ لَيْتًا وَإِنْ لَوْ عَنَاهُ  
ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَدُنَّ لَيْتٌ ؟      هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ جَزَاءُ ؟  
وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ ، وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَخْزُومُ  
ونظيره - فى « لو ، إذا قصد لفظها وجعلت اسماً - ما جاء فى البيت الأول وفى قول الآخر :

أَلَا أَمْ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتَ عَالِمًا      بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تُفْتِنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت ، حرف تمن ونصب « وهل ، حرف استفهام المقصود منه التنى  
« ينفع ، فعل مضارع « شيئاً ، مفعول به لينفع « ليت ، قصد لفظه : فاعل ينفع ،  
والجملة لا عمل لها معترضة « ليت ، حرف تمن مؤكد للأول « شباباً ، اسم ليت  
الأول « بوع ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =



(٣) والإشمام — وهو الإتيانُ بالفاء بحركة يَنْينَ الضمِّ والكسر — ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : ( وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ ) بالإشمام في « قِيلَ ، وَ » غِيضَ .

\* \* \*

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ  
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ<sup>(١)</sup>

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين — بعد بنائه للفعول — إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً .

فإن كان واوياً — نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ — وَجَبَ — عند المصنف — كسرُ الفاء أو الإشمام ؛ فتقول : « سَمْتُ » ، [ ولا يجوز الضم ؛

---

= هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول « فاشتريت ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله « بوع » ، فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بمعنى بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

(١) « وإن ، شرطية « بشكل ، جار ومجرور متعلق بخيف « خيف ، فعل ماض مبني للجهول فعل الشرط « لبس ، نائب فاعل خيف « يجتنب ، فعل مضارع مبني للجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل « وما ، اسم موصول : مبتدأ « لباع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة « قد ، حرف تقييد « يرى ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لنحو ، جار ومجرور متعلق بيري ، ونحو مضاف ، و « حب ، قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُمْتُ » [ ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : « سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائياً — نحو : « بَاعَ » من البَيْع — وَجَبَ — عند المصنف أيضاً — ضَمُّهُ أو الإِشْمَامُ ؛ فتقول : « بُعْتُ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : « بُعْتُ » ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو : « بُعْتُ الثَّوْبَ » .

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ » أى : وإن خيف اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة — أعنى الضم ، والكسر ، والإِشْمَامَ — عُدِلَ عنه إلى شكلٍ غيره لا لَبَسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوى ، والضم في اليائى ، والإِشْمَامَ ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم في الواوى ، والكسر في اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ » معناه أن الذى ثَبَتَ لقاء « باع » — من جواز الضم ، والكسر ، والإِشْمَامَ — يَثْبُتُ لقاء المضاعف ، نحو : « حَبٍّ » ؛ فتقول : « حَبٍّ » ، و« حِبٍّ » وإن شئت أشممت .

\*\*\*

وَمَا لِفَاعٍ بَاعَ لِمَا الْمَسِينُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي<sup>(١)</sup>

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة وفا مضاف و « باع » قصد لفظه : مضاف إليه « لما » اللام جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العين » مبتدأ ، وجملة « تلي » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة باللام « في اختار » جار ومجرور متعلق بتلي « وانقاد » وشبهه ، معطوفان على اختار « ينجلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة في محل جر نعت لشبهه .

أى : يَثْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العينُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنٍ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لقاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَارَ ، وانْقَادَ » وشبههما ؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « اخْتُورَ » ، و « انْقُودَ » والكسْرُ ، نحو : « اخْتِيرَ » ، و « انْقِيدَ » والإشمامُ ، وَتَحَرُّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

\*\*\*

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرَى<sup>(١)</sup>  
تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعله أقيم للمفعول به مقامَ الفاعل ، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدْ المفعول به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُ والمجرورُ مقامه ؛ وَشَرَطَ في كل [ واحد ] منها أن يكون قابلاً للنِّيابة ، أى : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنِّيابة ، كالظرف الذي لا يتصرفُ ، والمراد به : ما يلزم النصبُ على الظرفية<sup>(٢)</sup> ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ .

(١) « وقابل ، مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » ، في آخر البيت « من ظرف ، جار ومجرور متعلق بقابل » أو من مصدر ، معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر ، معطوف على مصدر ومضاف إليه ، بِنِيَابَةٍ ، جار ومجرور متعلق ببحر « حر ، خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلاً ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .

والنوع الثاني : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح التاء .



بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلسَ عندك » ولا « رُكِبَ سَحْرُ » ؛  
لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب ، والمصادر التي  
لا تتصرف ، نحو : « مُعَاذَ اللَّهِ » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تقدَّم في الظرف ،  
وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [ والجارُّ والمجرور ] ؛ فلا تقول :  
« سِيرَ وَقْتُ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلسَ في دُرٍ » لأنه لا فائدة  
في ذلك .

ومثلُ القابل من كل منها قولك : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ،  
وَمُرَّ بِرَيْدٍ »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما  
ما علبت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثير بالعوامل  
المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو  
الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذي أو ما إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل  
واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفاً ، وثانيهما :  
أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم  
تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثير  
بالعوامل ، كما علبت بما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل  
المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كما  
أنه فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي، إِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ (١)  
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّهُ إِذَا وَجِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيَّ لِمَا لَمْ  
يُسَمَّ فَاعِلُهُ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ - تَعَيَّنَ إِقَامَةُ  
الْمَفْعُولِ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ فَتَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ  
الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ [ مُقَامُهُ ] مَعَ وَجُودِهِ ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَذُّ  
أَوْ مُؤَوَّلٌ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ : تَقْدَّمَ ، أَوْ تَأَخَّرَ ؛  
فَتَقُولُ : « ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا ، وَضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبٌ شَدِيدٌ » وَكَذَلِكَ  
فِي الْبَاقِي ؛ وَاسْتَدَلُّوا بِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ : ( لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ )  
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَصَادِرِ فَهُوَ : مَا كَانَ دَالًّا عَلَى الْعَدَدِ ، أَوْ عَلَى النُّوعِ ، أَمَا نَحْوُ : ضَرَبَ ،  
ضَرَبَ ، فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ ، وَلَا يَجُوزُ نِيَابَتُهُ عَنِ الْفَاعِلِ .

وَيَشْتَرِطُ فِي نِيَابَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ ، أُولَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا - بِأَنْ  
يَكُونَ الْمَجْرُورُ مَعْرِفَةً أَوْ نَحْوَهَا - وَثَانِيهَا : أَلَّا يَكُونَ حَرْفَ الْجَرِّ مُلَازِمًا لَطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ،  
كَذَوْمَنْذِ الْمَلَازِمِينَ لِحَرْفِ الزَّمَانِ ، وَكَحُرُوفِ الْقِسْمِ الْمَلَازِمَةِ لِحَرْفِ الْمَقْسَمِ بِهِ . وَثَالِثُهَا : أَلَّا يَكُونَ  
حَرْفَ الْجَرِّ دَالًّا عَلَى التَّعْلِيلِ كَاللَّامِ ، وَالْبَاءِ ، وَمِنْ ، إِذَا اسْتَعْمَلَتْ إِحْدَاهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى  
التَّعْلِيلِ ، وَلِهَذَا اسْتَعْتِ نِيَابَةُ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ .

(١) « وَلَا ، نافية » يَنْتُوبُ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ « بَعْضُ ، فَاعِلٌ يَنْتُوبُ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ،  
وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي « هَذِي » مُضَافٌ إِلَيْهِ « إِنْ ، شَرْطِيَّةٌ » وَجَدَ ، فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ  
لِلْجَهْلِ فِعْلُ الشَّرْطِ « فِي الْفِظِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَجَدَ « مَفْعُولٌ ، نَائِبٌ فَاعِلٌ لَوْ جَدَّ  
« بِهِ ، مُتَعَلِّقٌ بِمَفْعُولٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
إِنْ وَجَدَ فِي الْفِظِ مَفْعُولٌ بِهِ فَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ « وَقَدْ ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ  
« يَرِدُ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَبُودُ إِلَى نِيَابَةِ بَعْضِ  
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْفِظِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ « وَلَا  
يَنْتُوبُ - لِمَخْ ، .

١٥٦ — لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَقِيَ ذَا النِّعَى إِلَّا ذُو هُدًى

١٥٦ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن المعجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحَدًا

اللغة : بدئه ، مبتدأ أمره وأول شأنه بدأ ، ظهر « ثنى » ، عاد ، تقول : ثنى يثنى — بوزن رى يرمى — وأصل معناه جمع طرفي الجبل قصير ما كان واحدا اثنين « كان أحدا » مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » ، فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها « العلياء » ، هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شقى » ، أبرأ ، وأراد به مهنا هدى ، مجازا « النعى » ، الجرى مع هوى النفس والتماهى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها « هدى » ، بضم الهاء — وهو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بعمالى الأمور ؛ ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيب به نفوسهم إلا ذوى الهداية والرشد .

الإعراب : « لم » ، حرف نفي وجزم وقلب « يعن » ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » ، جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » ، أداة استثناء ملغاة « سيذا » مفعول به « يعن » ، « ولا » ، الواو عاطفة ، ولا نافية « شقى » ، فعل ماض « ذا » ، مفعول به لشقى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و « النعى » ، مضاف إليه « إلا » ، أداة استثناء ملغاة « ذو » ، فاعل شقى ، وذو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيذا » ، حيث ناب الجاز والمجرور — وهو قوله « بالعلياء » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « سيذا » .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، =



وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جازِ إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا ؛ فَنَقُولُ : ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْنُو : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ « ضُرِبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ » .

\*\*\*

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْبُؤُ الثَّانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ<sup>(١)</sup>

= والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه والجاء إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وعمل الاستشهاد في قوله ، معنياً بذكر قلبه ، حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » ، — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « و باتفاق » ، الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بـ « ينوب » الآتي « قد » ، حرف تقليل « ينوب » ، فعل مضارع « الثَّانِ » ، فاعل « ينوب » من باب « ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني ، وباب مضاف ، و « كسا » ، قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بـ « ينوب » التباسه ، التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « آمن » ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من آمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » ، المجرورة بحلا بني .

إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدّي إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ : فإما أن يكون من باب « أُعْطِيَ » ، أو من باب « ظَنَّ »<sup>(١)</sup> .

فإن كان من باب « أُعْطِيَ » — وهو المراد بهذا البيت — فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأولِ منهما وكذلك الثاني ، بالاتفاق ؛ فتقول : « كَسَى زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأُعْطِيَ عَمْرُو دِرْهَمًا » ، وإن شئتَ أقت الثاني ؛ فتقول : « أُعْطِيَ عَمْرُو دِرْهَمًا ، وَكَسَى زَيْدٌ جُبَّةً » . هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني ، فإذا لَبَسَ لَبْسٌ وجب إقامة الأول ، [ وذلك نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » فتعين إقامة الأول ] فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا » ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ ؛ لثلاث يحصل لَبْسٌ ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، بخلاف الأول .

وَنَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن

(١) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو ظننت زيدا قائماً ، وعلت أخاك مسافراً ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها ، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله « باب ظن » ، وهو أيضاً مراد الناظم بقوله « في باب ظن وأرى » لأن « أرى » تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علقت .

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ، وهذا على نوعين لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض ، كما في قولك : اخترت الرجال محمداً ، وكما في قوله تعالى : ( واختار موسى قومه سبعين رجلاً ) الأصل اخترت من الرجال محمداً ، واختار موسى من قومه سبعين رجلاً ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعدد إلى اثنين ، وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهماً ، وأعطيت إبراهيم ديناراً ، وكسوت محمداً جبة .

وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور .

اللبس ؛ فإن عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة ، والثاني نكرة تعين إقامة الأول ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ؛ فلا تقول : « أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا » .

\*\*\*

فِي بَابِ « ظَنَّ ، وَارَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ

وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>

يعنى أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهما خبرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها — فالأشهرُ عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب : « أَعْلَمَ » ؛ فتقول : « ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا » ولا يجوز : « ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » وتقول : « أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا » ولا إقامة الثالث ؛ فتقول : « أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا »

(١) د فى باب ، جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و « ظن » قصد لفظه : مضاف إليه « وأرى » معطوف على « ظن » المنع ، مبتدأ ، وجملة « اشتهر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « ولا » نافية « أرى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « منعا » مفعول به لأرى « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « القصد » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .



مُشَرَّجٌ» ونقل ابن أبى الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضا - ابنُ المصنف .

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتعين إقامة الأول ، لا فى باب « ظن » ولا باب « أعلم » لكن يشترط ألا يحصل لبس ؛ فتقول : « ظنَّ زيداً قائمٌ ، وأعلمَ زيداً فرسك مُشَرَّجاً » .

وأما إقامة الثالث من باب « أعلم » فنقل ابن أبى الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاق على منعه ، وليس كما زعمَا ، فقد نقل غيرُهما الخلافَ فى ذلك<sup>(١)</sup> ؛ فتقول : « أعلمَ زيداً فرسك مُشَرَّجٌ » .

فلو حصل لبسٌ تعينَ إقامةُ الأولِ فى باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظنَّ زيداً عمرو » على أن « عمرو » هو المفعول الثانى ، ولا « أعلمَ زيداً خالداً منطلقاً » .

\*\*\*

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا<sup>(٢)</sup>

(١) حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازوه بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الالفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى مفعولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة فى ثانى مفعولى علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب » ، « ما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علّق » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة ما المجرورة محلا بمن « بالرافع » متعلق بقوله « علّق » ، « النصب » ، مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » فى أول البيت « محققاً » ، حال من الضمير المستكن فى الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائمِ مَقَامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعلُ إلا مفعولاً واحداً<sup>(١)</sup> ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقتَ واحداً منها مَقَامَ الفاعلِ ، ونَصَبَتَ الباقي ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره . »

\* \* \*

---

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل<sup>(١)</sup> من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبنى للعلوم .

## اشتغالُ العاملِ عنِ المَعْمُولِ (١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه .. وهو الاسم المتقدم فى الكلام - خمسة :

الاول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحداً ، نحو زيدا ضربته ، أو متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح ،

الثانى : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فى هذا المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله .

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفترقاً لما بعده : فنحو « جاءك زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكثفياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : ( ورهبانية ابتدعوها ) ليس من باب الاشتغال ، بل ( رهبانية ) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة ( ابتدعوها ) صفة .

وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان : الاول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح .

الثانى : كونه صالحاً للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلاً منصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح .

وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، -



إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوْ الْمَحَلِّ (١)  
فَالسَّابِقَ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَا حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ (٢)

الاشتغال : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه فعلٌ ، [ قد ] عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببِيَّةٍ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق — فمثالُ المشتغل بالضمير : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ « ومثالُ المشتغل بالسببِيَّةِ « زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ » وهذا هو المراد بقوله : « إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ — إِلَى آخِرِهِ » والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُضْمَرِ لَفْظًا نَحْوُ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ بِنَصْبِهِ مَحَلًّا ، نَحْوُ : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ « ضَرَبْتُ ، وَمَرَرْتُ » اشْتَغَلَ

= وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ظَاهِرًا مضافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُشْغُولِ عَنْهُ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ .

(١) « إِنْ » شرطية « مُضْمَر » فاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يفسره ما بعده ، والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرٌ ، وَمُضْمَرٌ مضافٌ ، وَ « اسْمٍ » مضافٌ إِلَيْهِ « سَابِقٍ » نعتٌ لاسْمٍ « فِعْلاً » مفعولٌ بِهِ لَشُغْلٍ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ « شَغَلَ » فِعْلٌ ماضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضْمَرٍ « عَنْهُ » بِنَصْبٍ « مُتَعَلِّقَانِ بِشُغْلٍ » وَنَصْبٌ مضافٌ ، وَلَفْظٌ مِنْ « لَفْظِهِ » مضافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ ، وَلَفْظٌ مضافٌ ، وَالْهَاءُ مضافٌ إِلَيْهِ « أَوْ » حَرْفٌ عَظْفٌ « الْمَحَلِّ » مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظٍ .

(٢) « فَالسَّابِقَ » مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يفسره ما بعده ، والتقدير : فَانْصَبِ السَّابِقَ « انْصَبَهُ » انْصَبَ : فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « بِفِعْلِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْصَبَ ، وَجُمْلَةٌ « أَضْمَرَا » وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فِعْلِ ، فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتٍ لِفِعْلِ « حَتْمًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَالتقدير : حَتْمٌ ذَلِكَ ذَلِكَ حَتْمًا « مُوَافِقٍ » نعتٌ ثَانٍ لِفِعْلِ « لِمَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُوَافِقٍ « قَدْ » حَرْفٌ تَحْقِيقٌ ، وَجُمْلَةٌ « أَظْهَرَ » وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمُوصُولَةُ ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ « مَا » الْمَجْرُورَةُ مَحَلًّا بِاللَّامِ .

بضمير « زيد » لكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً ، وكل من « ضربت » و « مررت » لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على « زيد » كما تسلط على الضمير ، فكنت تقول : « زيداَ ضَرَبْتُ » فتنصب « زيداَ » ويصل إليه الفعل بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره ، وتقول : « بزید مررت » فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وَجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة ؛ فيجوز لك نصبُ الاسمِ السابق .

واختلف النحويون في ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضَمَّر وجوباً ؛ [ لأنه لا يُجْمَعُ بين المُفَسَّرِ والمُفَسَّرِ ] ويكون الفعلُ المضمَّرُ موافقاً في المعنى لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك في « زيداَ ضربته » : إن التقدير « ضَرَبْتُ زيداَ ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك في « زيداَ مررت به » : إن التقدير : « جَاوَزْتُ زيداَ مررتُ به »<sup>(١)</sup> وهذا هو الذى ذكره المصنف .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو فى اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة ، وهى أن يجتمع فى العامل المشغول شيان ، هما — كونه متعدياً بنفسه ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم — نحو قولك : زيداَ ضربته .

ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون

لفظه ، فى ثلاث صور :

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ كُوفِيٍّ ،  
وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءُ ؛ فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ عَمِلَ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْأَسْمِ مَعًا ؛ فَإِذَا قُلْتَ :  
« زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » كَانَ « ضَرَبْتُ » نَاصِبًا لـ « زَيْدٍ » وَلِلْهَاءِ ، وَرُدَّ هَذَا  
الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ اسْمٍ وَمُظْهَرِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ :  
هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ ، وَالضَّمِيرُ مُلْفَى ، وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُلْفَى بَعْدَ اتِّصَالِهَا  
بِالْعَوَامِلِ .

\* \* \*

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْشُمَا<sup>(١)</sup>

= الأولى : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَشْغُولِ بِهِ لَازِمًا وَالْمَشْغُولُ بِهِ ضَمِيرَ الْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ ، نَحْوُ  
قَوْلِكَ : أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ .

الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ لَازِمًا ، وَالْمَشْغُولُ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا مَضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْأَسْمِ  
السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ ؛ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ؛ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : لَا بَسْتَ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ،  
وَلَا تَقْدِرُهُ : « جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ » ، كَمَا قَدَرْتُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى  
هَذَا التَّقْدِيرِ هُنَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجَاوِزْ زَيْدًا وَلَمْ تَمُرْ بِهِ ، وَلَئِنَّمَا جَاوَزْتَ غَلَامَهُ  
وَمَرَرْتَ بِهِ ، وَجَاوِزٌ مِنْ مَعْنَى مَرٍّ ، وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُتَعَدِّيًا ، وَلَكِنَّهُ نَصَبَ اسْمًا ظَاهِرًا مَضَافًا إِلَى ضَمِيرِ عَائِدٍ  
إِلَى الْأَسْمِ السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَهَنْتُ زَيْدًا  
ضَرَبْتُ أَخَاهُ .

وَهَكَذَا تَقْدِرُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ فَعَلًا يَنْصَبُ بِنَفْسِهِ ، وَيَصِحُّ  
مَعَهُ الْمَعْنَى .

(١) « وَالنَّصْبُ ، مُبْتَدَأٌ ، حَتْمٌ ، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ ، تَلَا ، فَعْلٌ مَاضٍ ، فَعْلٌ  
الشَّرْطُ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ  
فَالنَّصْبُ وَاجِبٌ ، فَالْسَّابِقُ ، فَاعِلٌ لَتَلَا ، مَا ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَقْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ تَلَا »



ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصبُ ، والثاني : ما يجب فيه الرفعُ ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أَرْجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أَرْجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعلُ ، كَادَوَاتِ الشرطِ<sup>(١)</sup> نحو : إِنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَتَهُ أَوْ كَرَمَكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّه فَأَوْ كَرَمَتَهُ » ؛ فيجبُ نَصْبُ « زَيْدًا » في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

= « يختص ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بـ « يختص » ، « كان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كان — إلخ ، « وحيثما ، معطوف على « إن ، المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

### (١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كإِنْ ، وَحَيْثُمَا ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها : الأولى « إِنْ ، بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَوْ كَرَمَهُ ، والثانية « إِذَا ، مطلقاً ، نحو : إِذَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ — أو تَلَقَّاهُ — فَأَوْ كَرَمَهُ .

النوع الثاني : أدوات التحضيض ، نحو : هَلْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَتَهُ .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : أَلَا زَيْدًا أَوْ كَرَمَتَهُ .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمة ، نحو : هَلْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَتَهُ .

فأما الهمة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [ الاسم ] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧ — لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِّسٌ أَهْلَكَتُ

فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

١٥٧ — هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه الملة ، وهو من كلمة للنمر بن تولب يحيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية ، فنحر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق تمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففي هذا يقول :

قَالَتْ لَتَعَذِّلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمِعْ ، سَفَهُ تَبَيُّتُكَ الْمَلَامَةَ فَاهْجَعِي

لَا تَجْزَعِي لَعْدٍ ، وَأَمْرٌ غَدِيدُهُ ، أَنْعَجَلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي

قَامَتْ تُبْكِي أَنْ سَبَأْتُ لِفَتِيَّةٍ زِقًا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقَطَّعٍ

اللغة : ، لا تجزعي ، لا تحزني ، والجزع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء ، وهو أيضاً أشد الحزن ، ومنفس ، هو المال الكثير ، وهو الشيء النفيس الذي يرضى أهله به ، أهلكته ، أذهبته وأفنيته ، هلكت ، مت .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية « فإذا » الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، وجملتهما في محل جر بإضافة « إذا » إليها « فبعد » الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعي » في آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي « إن » ، والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل .

تقديره : « إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

\*\*\*

== وقبل : أن تقرر لك ما في هذا البيت نخبك أنه يروى بنصب « منفس » ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيويو وجمهور البصريين ( انظر كتاب سيويو ٦٨-١ ، ومفصل الزمخشري ١-١٤٩ بتحقيقنا ) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفساً » حيثئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلك منفساً أهلكته .

والرواية الثانية برفع « منفس » ، وهي رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجمله « أهلكته » خبره ، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » ، و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو « إن زيد يزورك فأكرمه » بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له .

فأما البصريون فلا يسلبون أولاً رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك ) وهذا هو الراجح ، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم أرجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » لاستقام الكلام .



وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتَدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا<sup>(١)</sup>  
 كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ<sup>(٢)</sup>  
 أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع<sup>(٣)</sup> ؛ فيجب رفع

(١) « و إن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل تلا « ما » اسم موصول : مفعول به لتلا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق بـ « يختص »  
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به لتلا « لم يرد » مضارع مجزوم بـ « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا « معمولا » حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمفعول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتي « وجد » فعل ماض مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للتألفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فإن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه ( انظر كلام الشارح في ص ١٣٠ ) ±

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا السّي للفجأة ؛ فتقول : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » يرفع « زيد » — ولا يجوز نصبه ؛ لأن « إذا » هذه لا يقع بعدها الفعل ؛ لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية ، نحو : « زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيْتَهُ » فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة ونحوها<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

== وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو » لو حذف الضمير لم يعمل « يضرب » في « زيد » المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ؛ والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد « إذا » . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكثرت بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرناه .

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع :

(الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه .

(الثاني) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو : زيد هل أكرمه ، وعلى أسلت عليه .

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيد ملاً أكرمه ، وغالد ألا تزوره .

(الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه .

(الخامس) لام الابتداء ، نحو : زيد لانا قد ضربته ، وغالد لانا أحبه حباً جما .

(السادس) « كم » الخبرية ، نحو : زيد كم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له .

(السابع) الحروف الناسخة ، نحو : زيد إني ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة .

(الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو : زيد الذي تضربه ، وهند التي رأيتها .

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيد رجل ضربته .

(العاشر) بعض حروف النفي ، وهي « ما » مطلقاً ، نحو : زيد رجل ما ضربته ،

و « لا » بشرط أن تقع في جواب قسم ، نحو : زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف ==

فيما قبله لا يصاح أن يُفسَّرَ عاملاً فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تلاً — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا تلاً الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً ما لقيتُ » أجاز النصبَ مع الضميرِ بعاملٍ مُقدَّرٍ ؛ فيقول : « زيداً ما لقيته » .

\*\*\*

وَأَخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ<sup>(١)</sup>  
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا<sup>(٢)</sup>

= النفي غير دما ، ودلا ، نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النفي هو دلا ، وليس في جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حيثئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير » فعل ماض مبني للجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل » ظرف متعلق باختير ، وقبل مضاف ودفع ، مضاف إليه « ذي طلب » نعت لفعل ، ومضاف إليه « وبعد » مضاف على قبل ، وبعد مضاف ودما ، اسم موصول مضاف إليه « إيلؤه » إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل » مفعول ثانٍ للمصدر « غلب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما الجرورة محلاً بالإضافة .

(٢) « وبعد » مضاف على بعد في البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف « على معمول » متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف ودفع « مضاف إليه » مستقر ، نعت لفعل « أولاً » ظرف متعلق بمسתר .



هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يُختار فيه النصب .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كأمر ، والنهى ، والدعاء — نحو : « زيدا أضربه » ، وزيدا لا تضربه » ، وزيدا رحمه الله » ؛ فيجوز رفعُ « زيد » ونصبه ، والمختارُ النصب <sup>(١)</sup> .

وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل <sup>(٢)</sup> ، كهمزة الاستفهام ، نحو : « أزيذا ضربته » بالنصب والرفع ، والمختارُ النصب .

وكذلك يُختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطفٍ تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم ، نحو : « قام زيدٌ وعمراً أكرمتُهُ » ؟ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصب ؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية .

فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : « قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمتُهُ » فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفع كما سيأتى ، ونقول : « قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمتُهُ » فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دالٌّ على طلب .

\*\*\*

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلياً — مع أن الجمهور يحيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخرج على صورة مجمع عليها أولى من التخرج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة ( الأولى ) همزة الاستفهام ( الثانية ) « ما » النافية ، ففى نحو « ما زيدا لقيته » يترجح النصب ( الثالثة ) « لا » النافية ، ففى نحو « لا زيدا ضربته ولا عمراً » يترجح النصب ( الرابعة ) « إن » النافية ، ففى نحو « إن زيدا ضربته » — بمعنى ما زيدا ضربته — يترجح النصب أيضاً .

وَإِنْ تَلَاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمِهِ ، فَأَعْطَفْنَاهُ مُخْبِراً<sup>(١)</sup>

أشار بقوله : « فاعطفن مخرّجاً » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدّم أنه القسم الخامس .

وَضَبَطَ النَحْوِيُّونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ الْمُسْتَعْلَى عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ تَقَدَّمَتْهُ جُمْلَةٌ ذَاتُ وَجْهَيْنِ ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وَقَسَرُوا الْجُمْلَةَ ذَاتَ الْوَجْهَيْنِ بِأَنَّهَا جُمْلَةٌ : صَدْرُهَا اسْمٌ ، وَعَجْزُهَا فِعْلٌ ، نحو : « زيد قام وعمرو أكرمته » فيجوز رَفْعُ « عمرو » مُرَاعَاةً لِلصَّدر ، وَنَصْبُهُ مُرَاعَاةً لِلعَجْزِ .

\*\*\*

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ ؛ فَمَا أُبَيِّحَ أَفْعَلٌ ، وَدَعُ مَا لَمْ يُبَيَّحْ<sup>(٢)</sup>

(١) « إن » شرطية « تلا » فعل ماضٍ ، فعل الشرط « المعطوف » فاعل لتلا « فعلاً » مفعول به لتلا « مخبراً » نعت لفعل « به » عن اسم ، متعلقان بمخبر « فاعطفن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبراً » حال من الضمير المستتر في « اعطفن » .

(٢) « والرفع » مبتدأ « في غير » جار ومجرور متعلق بـ رجع الآتي ، وغير مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي « رجع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « فاما » الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لافعل « أبيع » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيع ونائب فاعله لا محل لها صلة « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ودع » مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع « لم يبيع » مضارع مبني للجهول مجزوم بـ لم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذي تقدّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَارُ الرفع ، وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ ، ولا ما يُرَجِّحُ نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُهُ ؛ لأن عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب ؛ لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على النصب قوله :

١٥٨ — فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ  
ومنه قوله تعالى : ( جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ) بكسر تاء « جَنَّاتٍ » .

\*\*\*

١٥٨ — البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي ٢ — ١٢١ بتحقيقنا ) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشيء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ      لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

اللغة : « فارسا » هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، ومن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة ، ومن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجري كما قال الشارح « ما ، زائدة « غادروه » تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا المعنى فاعيل بمعنى مفعول في الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية « ملحم » بزنة المفعول : الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصاً « الزميل » بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضعيف الجبان « النكس » بكسر أوله وسكون ثانيه — الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم « الوكل » بزنة كتف — الذي يكل أمره إلى غيره عجزا « لو يشاء » إلخ ، معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحلّة ، والنهد : الغليظ ، والمخلص : جمع نخلة ، وهي ما يتدل من أطراف الشجر



وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي<sup>(١)</sup>

يعنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيد مررتُ به » أو بإضافة ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » ، [ أو غُلَامَ صاحِبِهِ ] ، أو مررتُ بغلامِهِ ، [ أو بغلامِ صاحِبِهِ ] ، ؛ فيجب النصبُ في نحو : « إن زَيْدًا مررتُ به أكرمَكَ » كما يجب في « إن زَيْدًا لقيتهُ أكرمَكَ » وكذلك يجب الرفع في « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مرَّ به عمرُّو » ويُختار النصبُ في « أزيذاً مررتُ به ؟ » ويُختار الرفع

= « غير أن البأس - إلخ ، الشيمة : الطبيعة والسجية والخلقة ، وصروف الدهر : أحواله وأحواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحدها صرف .

الإعراب : « فارساً » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارساً ما ، حرف زائد لقصد التفعيم ، ويجوز أن يكون اسماً نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس « غادروه » فعل وفاعل ومفعول به « ملجأ » حال من الضمير المنصوب في غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذلك « غير » حال ثان ، وغير مضاف و « زميل » مضاف إليه « ولا نكس » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، ونكس : معطوف على زميل « وكل » صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارساً » المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارساً » مع خلو الكلام بما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس ممتنعاً .

(١) « فصل » مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول » مضاف إليه « بحرف » جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « أو » عاطفة « بإضافة » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل » جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

في « زَيْدٌ مررتُ به » ، ويجوز الأمران على السواء في « زَيْدٌ قام وعمرٌ و مررتُ به » ، وكذلك الحكم في « زيد [ ضَرَبْتُ غُلامه ، أو ] مررتُ بغلامه » .

\*\*\*

وَسَوَّ في ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ (١)  
يعنى أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدّم ، والمراد بالوصفِ  
العاملِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصفِ كاسمِ الفعل ، نحو : « زَيْدٌ  
دَرَاكِه » ، فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر  
عاملا فيه .

واحترز بقوله « ذا عمل » من الوصف الذى لا يعمل ، كاسمِ الفاعل إذا كان بمعنى  
الماضى ، نحو : « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » ، فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما لا يعمل  
لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل « زيد أنا ضاربه » : الآن ، أو غداً ، والدرهم أنتَ مُطَاه ،  
فيجوز نصب « زيد » ، والدرهم ، وَرَفَعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

(١) « وسو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى ذا » جار  
ومجرور متعلق بسو « الباب » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له  
« وصفا » مفعول به لسو « ذا » بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و « عمل »  
مضاف إليه « بالفعل » جار ومجرور متعلق بسو « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك »  
فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف  
« مانع » فاعل بك « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى مانع ، والجملة فى محل رفع نعت للمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن  
مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسرُ عاملاً فيه ، والله أعلم <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَعُلَّةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلَّةٍ بِنَفْسِ الْأُسْمِ الْوَاقِعِ <sup>(٢)</sup>  
تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » .

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفاً ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفاً (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملاً للنصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بـ «أل» ؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصراً في ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بـ «أل» .

(٢) « وعلقة » مبتدأ « حاصلة » نعت لعلقة « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلقة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف . ونفس من « الاسم » مضاف إليه « الواقع » نعت للاسم .



وذكر فى هذا البيت أن المَلَابَسَةَ بالتابع كالمَلَابَسَةِ بالسببى ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ  
 الفعلُ فى أَجْنَبِيٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسمِ السابقِ — من صفة ، نحو : « زيدا  
 ضَرَبْتُ رجلاً يحبه ، أو عَطَفَ بيانٍ ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً أباه ، أو معطوف  
 بالواو خاصّةً نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً وأخاه ، — حصلت المَلَابَسَةُ بذلك كما تحصل  
 بنفس السببى ، فيُنزَلُ « زيدا ضَرَبْتُ رجلاً يحبه ، منزلة « زيدا ضَرَبْتُ غلامه ،  
 وكذلك الباقي .

وحاصله أن الأجنبيَّ إذا أُتبع بما فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ جرى مجرى السببى ،  
 والله أعلم<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الأمر الأول : أن المواضع ذكر بما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذى هو  
 المشغول عنه والفعل الذى هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهى النعت وعطف البيان  
 والعطف ، وأهمل اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البديل لا يحىء فى معمول  
 الفعل المشغول أصلاً ، وأما التوكيد فاللفظى منه لا يتصل بضمير والمعنوى يكون الضمير  
 المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت « زيد ضربت خالداً نفسه » لم يكن  
 ثمة رابط بين زيد والفعل الذى بعده ، لأن الهاء فى « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد  
 الواقع فى أول الكلام .

والأمر الثانى : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل  
 نحو « زيدا ضربت الذى يكرهه » ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك  
 « خالد ضربت عمراً ورجلاً يحبه » أو « خالد ضربت عمراً والذى يحبه » أى الذى يحب خالداً .

تَعْدَى الْفِعْلُ ، وَلِزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعْدِي أَنْ تَصِلَ

« هَا » غَيْرِ مَضْدَرٍ بِهِ ، ثُمَّ عَمَلٌ <sup>(١)</sup>

ينقسم الفعل إلى متعدي ، ولزوم : فالمتعدي : هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، | نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » | واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر <sup>(٢)</sup> | نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » أولاً مفعول له ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ »

(١) علامة ، مبتدأ ، وعلامة مضاف ، و الفعل ، مضاف إليه ، المعدى ، نعت للفعل « أن ، مصدرية ، تصل ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و « أن ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ ، والتقدير : علامة الفعل المعدى وصلك به ها الخ « ها ، مفعول به لتصل ، وها مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « مصدر ، مضاف إليه « به ، جار ومجرور متعلق بتصل « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « عمل ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدى ، واللازم ، ولا ثالث لهما ، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول « ولزوم غير المعدى ، والشارح يقول « واللازم ما ليس كذلك ، وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدى ، والثاني اللازم ، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم ، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير « كان ، وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلاً له بعض الأفعال التي وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر ، نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وما أشبههما ، وقد يقال : إن « كان ، ليست خارجة عن القسمين ، بل هي متعدية ، وهذا جواب بتحريم معنى كل =

ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلاً مُتَعَدِّياً ، وَوَافِعاً ، وَجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدِّ ، و [ يسمى ] متعدياً بحرف جر .

وعلاوة الفعل المتعدي : أن اتصل به هاء تغود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أُغْلِقَتْهُ » .

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها اتصل بالمتعدي واللازم ؛ فلا تدلُّ على تعدي الفعل ؛ فمثال المتصلة بالمتعدي « الضَّرْبُ ضَرَبَتْهُ زَيْدًا » أى ضربت الضرب [ زيداً ] ومثال المتصلة باللازم « الْقِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

\*\*\*

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ

عَنْ فَاعِلِهِ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ (١)

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست دكان ، وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدي ، وحرف الجر في شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به في شكرته على نزع الخافض .

(١) « فانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » به ، جار ومجرور متعلق بانصب « مفعوله ، مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه » إن ، شرطية « لم ، نافية جازمة » ينب ، فعل مضارع ، جملة فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به « عن فاعل ، جار ومجرور متعلق ينب » نحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « تدبرت ، فعل وفاعل » الكتب ، مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضى - وهو تدبرت - وفاعله ومفعوله =



شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو : « تَذَبَّرْتُ الكُتُبَ » فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم ، نحو : « تَذَبَّرْتُ الكُتُبَ » .

وقد يُرفعُ المفعول وينصبُ الفاعلُ عند أمن اللبس ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبَ المسارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقتصر فيه على السماع<sup>(١)</sup> .

= في محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول في قوله « فانصب به مفعوله » هو المفعول به ، لأمري ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه . والمفعول المطلق ، وثنائهما : أن الذي يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ، فأما غيره من المفاعيل فيشارك في نصيبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضرباً ، وقت قياماً ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابني نادياً ، وقت إجلالا للأمير ، وتقول : لعبت الكرة أصيلاً ، وخرجت من الملعب ليلاً .

(١) قال السيوطي في معجم الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَاغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرٌ  
فإن السوات هي البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما ، قال :

[ إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَمْ شُومْ ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبُومٌ  
وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [ الْأَفْعَوَانِ وَالشَّجَاعِ الشَّجَعَمَا ]

والمسيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، اهـ .  
وقال ابن مالك في شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسار ، ومنه قول الأخطل : مثل القنافذ ... البيت ، اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذه المثل التي ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغير لم يحصل إلا في حركات الإعراب . لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغير =

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهي قسمان ؛ أحدهما : ما أصلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنَ وأخواتها ، والثاني : ما ليس أصلُهُما ذلك ، كأعطى وكسا .

والقسم الثاني : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى .

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضربَ ، ونحوه .

\* \* \*

وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعْدَى ، وَحُتِمَ لُزُومُ أفعالِ السَّجَايَا ، كَنِهِم<sup>(١)</sup>  
كَذَا أَفْعَلٌ ، وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَا ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسَا<sup>(٢)</sup>  
أَوْ عَرَضَا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّةٌ فَأَمْتَدَا<sup>(٣)</sup>

= إنما حصل في المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبي ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له في مطلع باب الفاعل .

(١) د لازم ، خبر مقدم د غير ، مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف ود المعدى ، مضاف إليه د وحتم ، فعل ماض مبني للجهول د لزوم ، نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، ود أفعال ، مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، ود السجايا ، مضاف إليه د كنهم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنهم .

(٢) د كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم د افعل ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر د والمضاهي ، معطوف على قوله د افعل ، السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله د افعنسا ، مفعوله ، وقد قصد لفظه د وما ، اسم موصول : معطوف على المضاهي د اقتضى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول د نظافة ، مفعول به لاقتضى د أو دنسا ، معطوف على قوله نظافة .

(٣) د أو عرضاً ، معطوف على قوله نظافة في البيت السابق د أو طاوَعَ ، أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاء [ ضمير ] غير المصدر ، ويتَّحَتَّمُ اللزومُ لكل فعل دالٌّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرُفَ ، وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهِمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن أَفْعَلَّ ، نحو : « اقْشَعَرَ ، وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن أَفْعُلَّلَ ، نحو : « أَقْعَنْسَسَ ، وَأَخْرَجَنَجَمَ » أو دَلَّ على نظافة كـ « طَهَّرَ الثوبُ ، وَنَظَّفَ » أو على دَنَسٍ كـ « دَنَسَ الثوبُ ، وَوَسِخَ » أو دلَّ على عَرَضٍ نحو : « مَرِضَ زَيْدٌ ، وَأَحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدى إلى مفعول واحد نحو : « مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فامْتَدَّ ، وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ » .

واحتز بقوله : « لواحد » مما طاول المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل يكون متعدياً إلى مفعول واحد ، نحو : « فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهِمَهَا ، وَعَلَّمَتْهُ النُّحُوَ فَعَلَّمَهُ » .

\*\*\*

## وَعَدٌ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ

وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ (١)

== حرف عطف ، وطاوع : فعل ماضٍ معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المعدى » مفعول به لطاوع « لواحد » جارٍ ومجرور متعلق بالمعدى « كده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لازماً » مفعول به لعد « بحرف » جارٍ ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « وإن » شرطية « حذف » فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ، النصب : مبتدأ « للمنجر » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .



نَقْلًا ، وَفِي « أَنْ » وَ « أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُودًا<sup>(١)</sup>

تَقْدَمُ أَنَّ الْفِعْلَ ائْتَعَدَى يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ الْإِذَازِمَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : « سَرَرْتُ زَيْدًا » وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، نَحْوُ : « سَرَرْتُ زَيْدًا » قَالَ الشَّاعِرُ :

١٥٩ — تَمْرُونُ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

(١) « نَقْلًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، أَوْ حَالٌ صَاحِبُهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ « حَذَفَ » وَتَقْدِيرُهُ مَنَقُولًا « وَفِي أَنْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ الْآتِي « وَأَنْ » مَعْطُوفٌ عَلَى أَنْ « يَطْرُدُ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْحَذَفِ الْمَفْهُومِ مِنْ حَذَفِ « مَعَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَطْرُدُ ، وَمَعَ مُضَافٌ وَ « أَمِنْ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَمِنْ مُضَافٌ وَ « لَبْسٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَعَجِبْتُ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلٍ مُحْذُوفٍ ، عَجِبْتُ : فِعْلٌ وَفَاعِلُهُ « أَنْ » مُصَدَّرِيَّةٌ « يَدُودًا » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجُمَاعَةِ فَاعِلُهُ ، وَ « أَنْ » وَمَنْصُوبُهَا فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرِ مَجْرُورٍ بِمَنْ مُحْذُوفَةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : عَجِبْتُ مِنْ وَدِيهِمْ — أَيْ إِعْطَاهُمْ الدِّبَةَ — وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِعَجِبَ .

١٥٩ — الْبَيْتُ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَطَطِيِّ .

اللُّغَةُ : « تَعُوجُوا » يُقَالُ : عَاجَ فُلَانٌ بِالْمَسْكَانِ يَعُوجُ عَوْجًا وَمَعَاجَا — كَقَالَ يَقُولُ قَوْلًا وَمَقَالًا — إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَيُقَالُ : عَاجَ السَّائِرُ بِمَكَانٍ كَذَا ، إِذَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، أَوْ وَقَفَ بِهِ ، أَوْ عَرَجَ عَلَيْهِ وَتَحَوَّلَ إِلَيْهِ ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ « أَتَمُضُونَ الرُّسُومَ وَلَا نَحْيَا » .

الْإِعْرَابُ : « تَمْرُونُ » فِعْلٌ وَفَاعِلُهُ « الدِّيَارُ » مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، وَأَصْلُهُ : تَمْرُونُهُ بِالْأُيُودِ « وَلَمْ تَعُوجُوا » الْوَائِلُ لِلْحَالِ ، وَلَمْ : نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ ، تَعُوجُوا : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجُمَاعَةِ فَاعِلُهُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي حَالِ نَصْبٍ حَالٍ « كَلَامُكُمْ » كَلَامٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَكَلَامُ مُضَافٌ وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ مُضَافٌ إِلَيْهِ « عَلَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِحَرَامِ الْآتِي « حَرَامٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « تَمْرُونُ الدِّيَارِ » حَيْثُ حَذَفَ الْجَارُ ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ الْإِذَازِمَ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي كَانَ مَجْرُورًا ، فَنَصَبَهُ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ « تَمْرُونُ الدِّيَارِ » وَيُسَمَّى ذَلِكَ : « الْحَذَفُ »

أى : تَمُرُون بالديار . ومذهبُ الجمهور أنه لا ينقاس حذفُ حرفِ الجرِّ مع غير « أن » و « أن » بل يُفْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [ أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو ] الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرها قياساً ، بشرط تعيينِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباء ؛ فتقول : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكين » فإن لم يتعين الحرفُ لم يجر الحذفُ ، نحو : « رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ » فلا يجوز حذفُ « في » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ » أو « في زيد » وكذلك إن لم يتعين مكانُ الحذفِ لم يجر ، نحو : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بني تميم » فلا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ بني تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بني تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بني تميم » .

وأما « أن » ، وأن « فيجوز حذف حرف الجر معها قياساً مُطَرِّحاً ، بشرط أمن اللبس ، كقولك : « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » والأصل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا » أى : من أن يُعْطُوا الدِّيَّةَ ، ومثال ذلك مع أن — بالتشديد — « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « من » فتقول : « عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لبسٌ لم يجر الحذف ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من « أن » ، المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أن » ، المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ      لَيْسَ يَعْرِفَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مررن الطريقا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر لقياسي من هذا الباب ؛ وذلك في قوله « غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ » وأصله : غَضِبْتُ مِنْ أَنْ نَظَرْتُ .

نحو : « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ » أو « [ رَغِبْتُ ] فِي أَنْكَ قَائِمٌ » فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللبس .

واختلف في محل « أَنْ ، وَأَنْ » — عند حذفِ حَرْفِ الجرِّ — فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .<sup>(١)</sup>

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذي كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه يختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً ، فتم حذف من الكلام زال عمله .

وثاني الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير « أن ، و » ، فنحن متفقون على أن الاسم الذي كان مجروراً به ينصب كما في بيت عمرو بن جريز السابق ( رقم ١٥٩ ) وكما في قول ساعدة بن جؤزة الهذلي :

لَدُنَّ بِهِزٍ الْكَفُّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلَبُ

وكما في قول المتلس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَا كَلُّهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

أراد الأول : كما عسل في الطريق ، وأراد الثاني : آليت على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصب الاسم الذي كان مجروراً به ، فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسمع عن العرب .

فن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومي :

وَمَا زَرْتُ لَتَلِيَّ أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ ، وَلَا دَيْنٍ بَهَا أَنَا طَالِبُهُ

فقوله « ولادين » مروي بجردين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون » - إلخ ، =



وحاصله : أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أن ، وأن » لم يجر حذفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أن ، وأن » جاز [ ذلك ] قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

\* \* \*

وَالأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ « أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ » (١)  
إِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهَا لَيْسَ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ ؛ فَالْأَصْلُ  
تَقْدِيمُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : « أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا » فَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ « زَيْد »

== وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق الماعطوف والماعطوف عليه في حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجزوراً على حاله قبل الحذف . وذلك في قوله :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » أبقى « كليب » على جره .  
فلما رأى سيويوه — رحمه الله — تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل » مبتدأ « سبق » خبر المبتدأ ، « وسبق مضاف » ، و « فاعل » مضاف إليه « معنى » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كن — إلخ « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « أليس » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، و « فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » من « اسم موصول : مفعول أول لأليس » زاركم ، زار : فعل ماض ، و « فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من » ، و « ضمير المخاطبين مفعول به » ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » مفعول ثان لأليس ، و « نسج مضاف » و « الين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً »  
و « أَلْبَسَنُ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْيَمَنِ » ف « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسِجَ » : مفعول  
ثاني ، والأصلُ تقديمُ « مَنْ » على « نَسِجَ الْيَمَنِ » لأنه اللابسُ ، ويجوز تقديم ما ليس  
فاعلًا معنى ، لكنه خلاف الأصل .

\*\*\*

وَيَلْزِمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى<sup>(١)</sup>

أى : يلزم الأصلُ — وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى — إذا طرأ ما يُوجبُ ذلك ،  
وهو خوفُ اللبسِ ، نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » فيجب تقديمُ الآخذِ منهما ،  
ولا يجوز تقديمُ غيره ؛ لأجل اللبسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى ، نحو :  
« أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلا يجوز تقديمُ صاحبه وإن كان فاعلا في المعنى ؛ فلا تقول :  
« أُعْطِيتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ » لئلا يعودَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [ وهو ممتنع ]  
والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) ويلزم الأصل ، فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى » ،  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة في محل  
جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ،  
والكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال  
من نائب الفاعل المستتر في « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى مختوما « قد »  
حرف ت قليل « يرى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى ترك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول  
الثاني — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال : الحالة الأولى يجب =

وَحَذَفَ فَضْلَهُ أَجْزًا ، إِنْ لَمْ يَضُرْ ، كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصْرًا<sup>(١)</sup>

الفضلة : خلاف العُمدة ، والعُمدة : ما لا يُستغنى عنه كالفاعل ، والفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حذف الفضلة إِنْ لَمْ يَضُرْ ، كقولك ،

== فيها تقديم الفاعل في المعنى ، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول في المعنى ، والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلا .

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع ، أولها : أَنْ يَخَافَ اللِّبْسَ ، وذلك إِذَا صَلَحَ كُلُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى ، وذلك نَحْوُ : «أَعْطَيْتَ زَيْدًا عِمْرًا ، وَثَانِيَهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مَحْصُورًا فِيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : «مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جَبَّةً ، وَمَا أَعْطَيْتُ خَالِدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، وَثَالِثًا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى ضَمِيرًا وَالْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا نَحْوُ : «أَعْطَيْتَكَ دِرْهَمًا .

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً ، أولها : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مُتَصِلًا بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : «أَعْطَيْتَ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ ، إِذْ لَوْ قَدِمَ لَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً ، وَثَانِيًا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا مَحْصُورًا فِيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : «مَا أَعْطَيْتَ الدِّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا ، وَثَالِثًا : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا ضَمِيرًا وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : «الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتَهُ بَكْرًا ،

وأما الحالة الثالثة ففيها عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولك : «أَعْطَيْتَ زَيْدًا مَالَهُ ، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ : «أَعْطَيْتَ مَالَهُ زَيْدًا ، فَالضَّمِيرُ إِنْ عَادَ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا فَقَدْ عَادَ عَلَى مُتَقَدِّمِ رَتَبَةً ،

(١) «وَحَذَفَ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِأَجْزٍ ، وَحَذَفَ مُضَافٌ وَ «فَضْلَةٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَجْزٍ ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «إِنْ ، شَرْطِيَّةٌ «لَمْ ، جَازِمَةٌ نَافِيَةٌ «يَضُرُّ ، فَعَلٌ مُضَارِعٌ يَجْزُومُ بِلَمْ ، وَجُمْلَتُهُ فَعَلُ الشَّرْطِ . وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَذَفٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُحذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ لَمْ يَضُرْ حَذَفَ الْفَضْلَةَ فَأَجْزُهُ «كَحَذَفَ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ : أَيْ وَذَلِكَ كَأَنَّ كَحَذَفَ ، وَ «مَا ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مُضَافٌ إِلَيْهِ «سَبَقَ ، فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ لَا حُلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ «جَوَابًا ، مَفْعُولٌ ثَانٍ لِسَبَقِ «أَوْ ، عَاطِفَةٌ «حَصْرٌ ، فَعَلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ مُعْطُوفٌ عَلَى سَبَقِ .



في « ضَرَبْتُ زَيْدًا » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكتقولاك في « أعطيت زيدا درهما » : « أُعْطِيتُ » ، ومنه قوله تعالى : ( فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ) ، و « أعطيت زيدا » ومنه قوله تعالى : ( وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : ( حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حَذَفُ الْفَضْلَةِ لم يَجْزُ حَذْفُهَا ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، أو وقع محصورا ، نحو : « مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدا » في الموضعين ؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب ، ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا ، والمقصود نفيه عن غير « زيد » فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه .

\*\*\*

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ ، إِنْ عَلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا<sup>(١)</sup>

يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « زيدا » التقدير : « ضربت زيدا » ، فحذف « ضربت » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذف جائز ، وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُهُ » ، التقدير : « ضربت زيدا ضربه » ، فحذف « ضربت » ، وجوبا كما تقدم ، والله أعلم .

(١) « ويحذف » فعل مضارع مبنى للجهول ، الناصب ، الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، ودها ، ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به « إن » ، شرطية « علما » علم : فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناصب ، والآلف للإطلاق « وقد » حرف تقييد « يكون » ، فعل مضارع ناقص « حذف » ، حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملتما » ، خير يكون .

## التَّنازُعُ فِي الْعَمَلِ

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ<sup>(١)</sup>  
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَأُخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ<sup>(٢)</sup>

التنازعُ عبارةٌ عن : تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup> ، نحو : « ضَرَبْتُ

(١) « إِنْ » شرطية « عاملان » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير :  
إِنْ اقْتَضَى عاملان « اقتضيا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة  
« فِي اسْمٍ » جار ومجرور متعلق باقتضى « عمل » مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة « قَبْلُ » ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله  
عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضم في محل  
نصب « فَلِلْوَاحِدِ » الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر  
مقدم « مِنْهُمَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد « العمل » مبتدأ مؤخر

(٢) « وَالثَّانِ » مبتدأ « أَوْلَى » خبر المبتدأ « عِنْدَ » ظرف متعلق بأولى ، وعند  
مضاف ، و « أَهْلُ » مضاف إليه ، وأهل مضاف ، و « الْبَصْرَةِ » مضاف إليه « وَأُخْتَارَ »  
فعل ماض « عَكْسًا » مفعول به لاختار « غَيْرُهُمْ » غير : فاعل اختار . وغير مضاف ،  
وضمير الغائبين مضاف إليه « ذَا » حال من غيرهم ، و « أُسْرَةٍ » مضاف ، مضاف  
إليه ، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة ، وأصله — بضم الهمزة — الدرع الحصينة ، أو  
قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزة ، والأسرة — بالفتح — الجماعة القوية :

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فاعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين  
نحو قوله تعالى : ( آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما  
حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين ، نحو قول الشاعر :

• عَهِدْتُ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مِنْ أَجْرَتِهِ •

فن : اسم موصول تنازعه كل من مغنيك ومغني ، أو بأن يكونا اسمي مفعول  
كقول كثير .

= قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبت من حبك وتقديرك زيداً ، أو بأن يكونا اسمي تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى ( هاؤم اقرءوا كتابيه ) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي

لَقِيتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من « لقيت » و « الضرب » ،

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل

ويشترط في العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

( الأول ) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت في الأمثلة التي سقناها

( الثانى ) أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما ، نحو قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله ) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو ( أن لن يبعث الله ) و ( كما ظننتم ) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقاً ناصبه ظنوا .

( الثالث ) أن يكون جواباً للاول ، نحو قوله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة ) ونحو قوله جل شأنه : ( آتوني أفرغ عليه قطراً ) .

ويشترط في العاملين أيضاً : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

\* أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحِقُّونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ \*



وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ، فكلُّ واحدٍ من « ضَرَبْتُ » و « أَكْرَمْتُ » يطلب « زَيْدًا » ،  
بالمفعولية ، وهذا معنى قوله : « إن عاملان — إلى آخره » .

وقوله : « قَبْلُ » معناه أن العاملين يكونان قبل المفعول كما مَثَّلْنَا ، ومقتضاه أنه  
لو تأخرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله : « فلو واحد منهما العمل » معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ،  
والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره ، كما سيذكره .

= فليس كل واحد من « أَنَا أَتَاكَ » ، موجهاً إلى قوله « اللاحقون » ، إذ لو توجه كل  
واحد إليه لقال : أَتَوَكَ أَتَاكَ اللاحقون ، أو لقال : أَتَاكَ أَتَوَكَ اللاحقون ، بل المتوجه  
إليه منهما هو الأول ، والثاني تأكيد له ، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي  
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
وذلك لأن كلا من « كَفَانِي » ، و « لم أطلب » ليس متوجهاً إلى قوله « قليل من المال » ،  
إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى : كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ وَلَمْ أَطْلُبْ هَذَا  
الْقَلِيلَ ، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

وإنما قوله « قليل من المال » ، فاعل كفى ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما  
قوله « ولم أطلب » ، فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كَفَانِي قَلِيلٌ  
مِنَ الْمَالِ وَلَمْ أَطْلُبْ الْمَالُ .

ويشترط في العاملين ، أيضاً : أن يكونا متقدمين على المفعول كالأمثلة التي ذكرناها  
والتي ذكرها الشارح ، فإن تقدم المفعول فيما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً  
فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك « زيد قام وقعد » ، فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل  
واحد منهما عامل في ضميره ، وإن كان منصوباً نحو قولك « زيداً ضربت وأهنت » ،  
فالعامل فيه هو أول العاملين ، والثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور ، أولاً  
معمول له أصلاً ، وإن توسط المفعول بين العاملين نحو قولك « ضربت زيداً وأهنت » ،  
فهو معمول السابق عليه منهما ، وللتأخر : محذوف يدل عليه المذكور ، وقد  
أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما<sup>(١)</sup>.  
 فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به؛ لقربه منه.  
 وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به؛ لتقدمه.

\* \* \*

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمُ مَا التَّزِمَا<sup>(٢)</sup>

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:  
 الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهي جملة العامل الأول مع معمله — قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لطنتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذكراً، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضر ضميراً في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب.

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيداً، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك: ٦ أكرمت ولا قدمت زيداً.

(٢) «وأعمل، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، المهمل، =

كَيْحُسَيْنٍ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ وَقَدْ بَنَىٰ وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَ<sup>(١)</sup>  
 أى : إذا عملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل  
 في ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز  
 حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : « يُحْسِنُ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ » فكل واحد من « يحسن »  
 و « يسى » يطلب « ابنك » بالفاعلية ، فإن عملت الثاني وجب أن ت ضمير في الأول  
 فاعله ؛ فتقول « يُحْسِنَانِ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ » وكذلك إن عملت الأول وجب الإضمار  
 في الثاني ؛ فتقول : « يُحْسِنُ وَيُسَيِّئَانِ أَبْنَاكَ » ومثله « بَنَىٰ وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَ » وإن  
 عملت الثاني في هذا المثال قلت : « بَنِيًّا وَأَعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ » ولا يجوز ترك الإضمار ؛  
 فلا تقول « يحسن ويسى ابنك » ولا « بنى واعتدى عبدك » لأن تركه<sup>(٢)</sup> يؤدي  
 إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملتزم الذكر ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ،

== مفعول به لأعمل ، في ضمير ، جار ومجرر متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و « ما » اسم  
 موصول : مضاف إليه « تنازعا » ، فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة  
 الموصول « والتزم » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم  
 موصول مفعول به لا لتزم « التزما » ، فعل ماض مبنى للجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة .

(١) « كَيْحُسَيْنِ » الكاف جارة لقول محذوف ، يحسان : فعل وفاعل « ويسى » ، فعل  
 مضارع « ابناكا » ابنا : فاعل يسى مرفوع بالالف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب  
 مضاف إليه « وقد » حرف تحقيق « بنى » فعل ماض « واعتدا » فعل وفاعل « عبداكا »  
 فاعل بنى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد  
 من تقدير لنصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائما ، لجواز أن يظهر  
 مع كل عامل معومه ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ،  
 الأول التكرار إذا ظهرت مع كل عامل معومه ، والثاني حذف الفاعل ، وكلاهما  
 محذوران .



بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل ، وأجازه الفراء على توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبناك » وهذا الذي ذكرناه عنها هو المشهور من مذهبها في هذه المسألة .

\*\*\*

وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا<sup>(١)</sup>  
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٢)</sup>

(١) « ولا ، ناهية » مجيء ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مع ، ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و « أول ، مضاف إليه » قد ، حرف تحقيق « أهمل ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة في محل جر صفة لأول « بمضمر ، جار ومجرور متعلق بتجىء « لغير ، جار ومجرور متعلق بأوهم الآتى ، وغير مضاف ، و « رفع ، مضاف إليه » أهمل ، فعل ماض مبنى للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة في محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل ، حرف عطف ، ومعناه — هنا — الانتقال » حذف ، مفعول مقدم لازم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت - إن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير ، خبر يكن ، وغير مضاف و « خبر ، مضاف إليه » وأخرته ، الواو عاطفة ، آخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لآخر مبنى على الضم في محل نصب « إن ، شرطية « يكن ، فعل =

تقدم أنه إذا عمل أحد العاملين في الظاهر وأهمل الآخر عنه أعمل في ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فرق في وجوب الإضمار — حينئذ — بين أن يكون المهمل الأول أو الثاني ، فتقول : « يحسنان ويسىء ابنك ، ويحسن ويسيثان ابنك » .

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمدة في الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » — أولاً ، فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار ؛ فتقول « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ « ولا تصمر فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَقَلَمًا

يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدِّ

= مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمَر « هو » ضمير فاعل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمَر غير الرفع هو الخبر فأخره .

١٦٠ البيتان من الشواهد التي لم نقف لاحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهارا » بزنة كتاب — أى عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيتَه جهرا وجهارا وكنت فلانا جهرا وجهارا . رجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك في معنى العطن . قال الله تعالى : ( وَأَسِرُوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ) وقال الاخفش في قوله تعالى : ( حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ) أى عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه في اللغة : ما استتر عنك ولم

= تراه ، ويريد به هنا ما لم يكن الصاحب حاضرا « أحفظ للعهد ، يروى فى مكانه » أحفظ للود ، والود - بضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح - المحبة « ألغ ، يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك » الوشاة ، جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة « يحاول ، هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشيء بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منك يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتكثير صفوها .

الإعراب : « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجملة « ترضيه » من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط « ويرضيك » فعل ومفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التى قبلها « جهاراً » منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال « أحفظ » خبر كن « للعهد » جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان - وهما « ترضى » و « يرضى » - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب » - وقد تنازع كل من « ترضى » و « يرضى » ذلك الاسم الذى بعدهما وهو « صاحب » والاول يطلبه مفعولا به ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، وأعمل الاول فى ضميره الذى هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الاول فى الضمير ، لأن هذا الضمير - بالنسبة للعامل الاول - فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الاول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر - من غير =



وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار ؛ فتقول : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِعُكَاظٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ — إِذَا هُمْ لَمَحُوا — شُعَاعُهُ .

والأصل « لمحوه » فحذف الضمير ضرورة ، وهو شاذ ، كما شذَّ عَمَلُ المهمل الأول في المفعول المضمَر الذي ليس بعمدة في الأصل .

== ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحذور — فإنهم إنما أجازوا — في هذا الباب — الإضمار قبل الذكر حين لا يكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تقتدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لمانكة بنت عبد المطلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ٢٥٦/٢ بتحقيقنا ) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلٌ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ  
قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعِ بَاقٍ شَنَاعُهُ  
فِيهِ السَّنَوْرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة : « عكاظ » بزة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة « يعشى » مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا « لمحوا » ماض من الملح ، وهو سرعة إبصار الشيء « شعاعه » بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الجبال ، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت ،

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها عما تضعف أبصار الناظر إليها ، تنكث بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه .

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها « جمعوا » في البيت السابق ==

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل ، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته : متصلاً كان ، أو منفصلاً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا » .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا » ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِِي زَيْدٌ « بل يلزم الحذف ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِِي زَيْدٌ » إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخراً ؛ فتقول « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » :

= « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوهم ، لمحوها ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضممة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحو شعاعه » حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فالفعل الأول - وهو « يعشى » - يطلبه فاعلاً له ، والفعل الثاني - وهو « لمحوها » - يطلبه مفعولاً ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثاني في ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ثم حذفت الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى في البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، وفي حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في لغة الكلام ، وذلك لأن

هذا الضمير فضلة . وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

ومفهومه أن الثاني يُؤْتَى معه بالضمير مطلقاً : مرفوعاً كان ، أو مجروراً ، أو منصوباً ، عمدة في الأصل أو غير عمدة .

\*\*\*

وَأُظْهِرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِقَسْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ (١)  
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا (٢)

أى : يجب أن يُؤْتَى بفعول الفعل المَهْمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسره ؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسره مُتَنَّى ، نحو : « أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين » فـ « زيداً » : مفعول أول لأظنُّ ، و « عمراً » : معطوف عليه ، و « أخوين » : مفعول ثان لأظنُّ ، والياء : مفعول أول ليظنَّان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتيت به ضميراً قلت :

(١) « أظهر » فعل أمر مبنى على السكون ، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط « ضمير » اسم يكن « خبرا » خبر يكن « لغير » جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يطابق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المفسرا » مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسماً ظاهراً .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ويظناني » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ليظناني « زيداً » مفعول أول لأظنُّ « وعمراً » معطوف عليه « أخوين » مفعول ثان لأظنُّ « في الرخا » جار ومجرور تنازع فيه كل من « أظن » و « يظناني » .



« أظن ويظناني إياه زيداً أخوين » لكان « إياه » مطابقاً للياء ، في أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسر للمفسر ؛ [ وذلك ] لكون « إياهما » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني — الذى هو خبر فى الأصل — للمفعول الأول — الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذرت [ المطابقة ] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين » ؛ ف « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولاً أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تكون المسألة — حينئذٍ — من باب<sup>(١)</sup> التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون الإضمار مُراعَى به جانبُ المخبر عنه ؛ فتقول : « أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين » وأجازوا أيضاً الحذف ؛ فتقول : « أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين » .

\*\*\*

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم توجه مطالبة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن « أخوين » معمول لأظن ، ولم بتوجه إليه يظناني ؛ لعدم مطابقتها لمفعوله الأول ، فانه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقتها لمفعوله الأول .

ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المفعول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الأفراد والتثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربت زيداً » لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى « زيداً » المنصوب ، ولو قلت « ضربت وضربت زيداً » لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع ؟ .

## المفعول المطلق

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنَ مَدْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ<sup>(١)</sup>

الفعل يدلُّ على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف « قام » يدلُّ على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ ، و « يقوم » يدلُّ على قيامٍ في الحال أو الاستقبال ، و « قُم » يدلُّ على قيامٍ في الاستقبال ، والقيام هو الحدث — وهو أحد مدلولي الفعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولي الفعل » فكأنه قال : المصدر اسمُ الحدثِ كَأَمِنْ ؛ فإنه أحدُ مدلولي أَمِنْ .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيداً للعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو عدده ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَمِثْرَتُ سَيْرِ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولا مطلقا لِصِدْقِ « المفعول » عليه غير مُقَيَّدٍ بحرف جرٍ وبحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيدًا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول به .

\*\*\*

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ<sup>(٢)</sup>

(١) « المصدر ، مبتدأ ، اسم ، خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما ، اسم موصول مضاف إليه » سوى ، ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « الزمان ، مضاف إليه » من مدلولي ، جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولي مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه » كَأَمِنْ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك كَأَمِنْ « من آمن » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لآمن المصدر .

(٢) « بمثله ، الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه » أو فعل ، أو وصف ، معطوفان على مثل « نصب » ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصب المصدرُ بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : « تَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو بالفعل<sup>(١)</sup> ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوصف<sup>(٢)</sup> ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

== ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « وكونه » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه « أصلا » خبر الكون من جهة النقصان ، لهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو محذوف صفة له « اتخَب » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط في الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعمى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط في الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمَّهُمْ لَوْ مَا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

فإن قوله « لَوْ مَا » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « الْأَمَّهُمْ » الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « الْأَمَّهُمْ » وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم الأمهم تلوم لَوْ مَا ، واختلفوا في الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، وممعا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها لرباه مستدلا بقول النابغة الذبياني :

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِرِيمٍ طَرَبَ الْوَالِي أَوْ كَالْمُخْتَبِلِ

فإن قوله « طَرِبَ الْوَالِي » مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طَرِبَا » الذى ==



ومذهبُ البصريين أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوصفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ اُنْتُخِبَ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدرُ مشتقٌ منه .  
وذهب قومٌ إلى أن المصدرَ أصلٌ ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَةَ إلى أن كُلاً من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأولُ ؛ لأن كل فرع يتضمنُ الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كُلاً منهما يدلُّ على المصدرِ وزيادةً ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدرِ والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدرِ والفاعل .

\*\*\*

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ<sup>(١)</sup>

== هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل ، وليست هي العامل ، والتقدير : أراني طرباً في إثرهم أطرب أطرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه في أفعال التفضيل .

(١) « توكيدا ، مفعول به مقدم ليبين « أو نوعاً ، معطوف عليه « يبين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد ، معطوف على قوله « نوعاً ، السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، ضرت : فعل وفاعل « سيرتين ، مفعول مطلق يبين العدد « سير ، مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى ، بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « رشد ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لوقف .

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكداً ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثاني : أن يكون مبيناً للنوع <sup>(١)</sup> ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ » ،  
و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً » ، وَضَرَبْتَيْنِ ،  
وَضَرَبَاتٍ » .

\*\*\*

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحَ الْجَذَلِ <sup>(٢)</sup>

(١) المفعول المطلق الذي يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الاول : أن يكون مضافاً ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على  
بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النياية عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان  
فعل غيره ، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره ؛ فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول : اعمل  
عملاً مشابهاً لعمل الصالحين ، وجد جدًا مماثلاً لجد الحريص .

الثاني : أن يكون موصوفاً ، نحو قولك : اعمل عملاً صالحاً ، وسرت سيراً وئيداً ،  
وليس هذا من باب النياية قطعاً .

الثالث : أن يكون مقروناً بأل المهديّة ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت  
الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر  
كان من باب النياية ، وكان المتكلم يقول : اجتهدت اجتهداً مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم  
أن فلاناً قد اجتهد ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول  
أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النياية ؛ لأنه فعله .

(٢) وقد ، هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع ، عنه ، جار ومجرور متعلق  
بـ « ينوب » ، اسم موصول : فاعل ينوب مبنى على السكون في محل جر عليه ، جار ومجرور متعلق  
بـ « دل » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، =

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ، ككُلِّ و بَعْضٍ ، مُضَافَيْنِ إِلَى المصدر ، نحو : « جَدَّ كُلِّ الْجَدِّ »<sup>(١)</sup> ، وكتوبه تعالى : ( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ) ، و « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور<sup>(٢)</sup> ، نحو : « قَعَدْتُ جُلُوسًا ، وَافْرَحَ الْجَذَلُ » فالجلوس : نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له ، والجذل : نَائِبٌ مَنَابَ الفرح لمرادفته له .

= والجملة لا محل لها صلة ما « بكـد » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مفعول مطلق ، نائِبٌ عن المصدر « منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الجد » مضاف إليه « وافرَح » الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الجذل » مفعول مطلق .  
(١) ومنه قول مجنون بن عامر قيس بن الملوح :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه :

الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيрани والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، واختار ابن مالك هذا القول ، وذهب سيويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف .

الثاني : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكلا لشروط المفعول لأجله .

الثالث : أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق .

فإذا قلت « فرحت جذلا » لجذلا : عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير : فرحت لأجل الجذل ، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كوني جذلان .



وكذلك ينوب مَنَابُ الْمَصْدَرِ اسمُ الإشارة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ »  
وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا نَابَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَنَابُ الْمَصْدَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْمَصْدَرِ ، كَمَا  
مَثَّلْنَا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه « ظَنَنْتُ ذَلِكَ » أى : ظننت ذاك الظنَّ ، فذاك  
إشارة إلى الظن ، ولم يُوصَفْ به

وينوب عن المصدر — أيضاً — ضميره ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أى :  
ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، ومنه قوله تعالى : ( لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ) أى :  
لَا أَعَذِّبُ الْعَذَابَ .

وَعَدَدُهُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ [ عِشْرِينَ ] ضَرْبَةً » ومنه قوله تعالى : ( فَأَجْلِدُوهُمْ  
ثَمَانِينَ جَلْدَةً ) .

وَالْآلَةُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » وَالْأَصْلُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف  
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

\*\*\*

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا<sup>(١)</sup>

لا يجوز ثنية المصدر المؤكِّد لعامله ، ولا جعُّه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول  
« ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل ، والفعل لا يُثنَّى ولا يجمع .

(١) « وما » اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو واحد الآتى « لتوكيد » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « فوح » الفاء زائدة ، ووح : فعل أمر ، وقاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبداً » منصوب على الظرفية « وثن » فعل أمر ، وفيه ضمير  
مستتر وجوباً هو قاعله « واجع » معطوف على ثن « غيره » تنازعه كل من تن واجمع  
« وأفرداً » الوار حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وقلت نون  
التوكيد ألفاً للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو قاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للعدد، والنوع — فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه .

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرْبَاتٍ » .

[ وأما المبين للنوع فالشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو : « سِرْتُ سِرَّتِي زَيْدُ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ » .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّاعِ ، وهذا اختيار الشَّاذِلِيِّينَ .

\*\*\*

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنُ وَفِي سِوَاهُ لِإِدْلِيلٍ مُتَّسِعٍ<sup>(١)</sup>  
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مَسْقُوقٌ لِتَقَرُّرِ عَامِلِهِ وَتَقْوِيَتِهِ ،  
وَالْحَذَفُ مُنَافٍ لَذَلِكَ .

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازاً ، وَوُجُوباً .

فالمحذوف جوازاً ، كقولك : « سَيْرَ زَيْدٍ » لمن قال : « أَيْ سَيْرِ سِرْتِ »  
و « ضَرْبَتَيْنِ » لمن قال : « كَمْ ضَرْبَتَ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ،  
وَضَرْبَتُهُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وقول ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد امتنع » سهو منه ؛ لأن

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « عامل » مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و « المؤكد » مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي سواه » الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « لدليل » جار ومجرور متعلق بمتسع « متسع » مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوباً ، كما سيأتى — ليس بصحيح<sup>(١)</sup> ، وما استدللَّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد [ بما سيأتى ] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرَبَا زَيْدًا » ليس من التأكيد فى شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد ، بِمِثَابَةِ « أَضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعُهُ ، فكما أن « أَضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيد فيه كذلك : « ضَرَبَا زَيْدًا » وكذلك جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شيء ؛ لأن المصدر فيها نائبٌ مَنَابٍ العَامِلِ ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه ، وهو عَوَضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينهما وبين المؤكِّدِ .

ومما يدلُّ أيضاً على أن « ضَرَبَا زَيْدًا » ونحوه ليسَ من المصدر المؤكِّدِ لعامله أن المصدرَ المؤكِّدَ لا خلاف فى أنه لا يعمل ، واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أو لا ؟ والصحيح أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » فى قولك : « ضَرَبَا زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرَبَا » على الأصح ، وقيل : إنه منصوبٌ بالفعل المحذوف ، وهو : « أَضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَابَ « ضَرَبَا » عن « أَضْرِبْ » فى الدلالة على معناه وفى العمل ، وعلى القول الثانى نَابَ عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل .

\*\*\*

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا

مِنْ فِعْلِهِ ، كَعَدَلًا أَلَدَّ كَأَنَّهُ لَا<sup>(٢)</sup>

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذى هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه ، بدلا ، حال من الضمير المستتر فى آت « من فعله » الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه .



يُحذفُ عاملُ المصدرِ وجوباً في مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بدلاً من فعله ، وهو مقس في الأمر والنهي ، نحو :  
« قِيَامًا لَا قُعُودًا » أي : قُمْ [ قِيَامًا ] وَلَا تَقْعُدْ [ قُعُودًا ] ، والدعاء ، نحو :  
« سَقِيَكَ لَكَ » أي : سَقَاكَ اللَّهُ .

وكذلك يحذف عاملُ المصدرِ وجوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو : « أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ ؟ » أي : أَتَتَوَانِي وَقَدْ عَلَاكَ<sup>(١)</sup> .

ويقل حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامة المصدرِ مقامه في الفعل المقصود به الخبر ، نحو : « أَفْعَلْ وَكَرَامَةً » أي : وَأَكْرِمُكَ .

فالْمَصْدَرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والمصدر نائبٌ منابه في الدلالة على معناه .

= « كندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر في آت « اللذ » اسم موصول صفة لندلا ، كاندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف في « كندلا ، وفي كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما محرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتي ( رقم ١٦٢ ) ، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك : قِيَامًا لَا قُعُودًا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سَقِيَكَ لَكَ . والرابع : ما كان المراد به التوبيخ كقولهم : أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْجَدُ ؟ .

وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعي ، ومقيس ؛ فأما السماعي فنحو قولهم : لَا أَفْعَلْ وَلَا كَرَامَةً ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لما قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً .

وأشار بقوله : « كَنَدَلًا » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ — يَمْرُوتَ بِالْذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ  
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِحُرِّ الْحَقَائِبِ  
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ  
فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ

١٦٢ — البيتان لأعشى همدان ، من كلة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهن » يقصر ويعد — موضع معروف لبني تميم « عيابهم » العياب : جمع عيبة ، وهي وعاء الثياب « دارين » قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بحر » بضم فسكون — جمع بحراء ، وهي الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهي — هنا — العيبة أيضاً « ألهى الناس » شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم » بضم الجيم وتشديد اللام — معظمها وأكثرها « ندلا » خطفاً في خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يَمرون بالذهن في حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شيء فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضاً : اخطف خطفاً سريعاً ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يَمرون » فعل وفاعل « بالذهن » جار ومجرور متعلق بيمر « خفافا » حال من الفاعل « عيابهم » عياب : فاعل الخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ويرجعن » فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث في قوله « يرجعن » لتأويلهم بالجماعة ، أو لقصد تحقيرهم « من دارين » جار ومجرور متعلق بيرجع « بحر » حال من الفاعل ، وبحر مضاف و« الحقائق » مضاف إليه « على » حرف جر « حين » ظرف زمان مبنى على الفتح في محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى » فعل ماض « الناس » مفعول به « ألهى » تقدم على فاعله « جل » فاعل ألهى ، وأمر من « أمورهم » مضاف إليه ، وأمر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها ، المال ، مفعول به =

فـ « نَدْلًا » نائبُ مَنَابِ فعلِ الأمرِ ، وهو أُنْدُلُ ، والنَدْلُ : خَطْفُ الشيءِ بسرعة ، و « زُرَيْقُ » منادى ، والتقدير : نَدْلًا يَا زُرَيْقُ [ المَالَ ] ، وزُرَيْقُ اسم رجل ، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بِنَدْلًا ، وفيه نظر<sup>(١)</sup> ؛ لأنه إِبْتِجَاعٌ جعل « نَدْلًا » نائباً مَنَابَ فعلِ الأمرِ للمخاطب ، والتقدير « أُنْدُلْ » لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابَهُ ، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعلِ الأمرِ للغائب ، والتقدير : « لِيُنْدُلْ » صحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعلِ الأمرِ للغائب ، وإنما ينوب مَنَابَ فعلِ الأمرِ للمخاطب ، نحو : « ضَرْبًا زَيْدًا » أى : أَضْرِبْ زَيْدًا ، والله أعلم .

\*\*\*

وَمَا لِتَنْفِصِلِ كَيْمَا مَنَا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَا<sup>(٢)</sup>

= لقوله ندلا السابق ، ندل ، مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول « فندلا » حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وغامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك في الإغراب .

(١) ولو كان « زريق » فاعلاً لجاء به منونا ، لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعى لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن « زريق » فاعل .

(٢) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « لتنفصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « كَيْمَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « منا » مفعول مطلق حذف عامله وجوباً ، عامله : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =



يُحَذَفُ أَيْضاً عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِمَا قَبْلَهُ مَا تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup> ،  
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( حَتَّى إِذَا أَثْنَتَهُمْ لَهُمْ فَأَشْدُّوا أَلْوَتَاكَ ؛ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً )  
 فَمَنَّا ، وَفِدَاءً : مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحَذَوْفٍ وَجُوباً ، وَالتَّمْدِيرُ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ —  
 فَإِمَّا تَمْنُونَ مَنَّا ، وَإِمَّا تَقْدُونَ فِدَاءً ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمَا لَتَنْفِصِيلِ — إِلَى آخِرِهِ »  
 أَيْ : يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمَسْوقِ لِلتَّفْصِيلِ ، حَيْثُ عَنْ ، أَيْ : عَرَضَ .

\*\*\*

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِأَنَّهُمْ عَيْنِ أُنْتَدَ<sup>(٢)</sup>

عَامِلُ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأٌ ثَانِيًا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَحْذِفُ وَنَائِبُ فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ  
 الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ « حَيْثُ » ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَحْذِفُ مَبْنِيٌّ عَلَى  
 النِّصْمِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ « عَنَّا » ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازُ  
 تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى عَامِلٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ عَنْ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةٍ حَيْثُ إِلَيْهَا .

(١) يَشْتَرِطُ لَوْجُوبِ حَذْفِ الْعَامِلِ مِنْ هَذَا النُّوعِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ، الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ  
 الْمَقْصُودُ بِهِ تَفْصِيلُ عَاقِبَةٍ ، أَيْ بَيَانُ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْحَاصِلَةُ بَعْدَهُ ، وَالشَّرْطُ  
 الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا يَرَادُ تَفْصِيلُ عَاقِبَتِهِ جُمْلَةً ، سِوَاهُ أَنْ كَانَتْ طَلِيَّةً كَالآيَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي تَلَامَا  
 الشَّارِحُ ، أَمْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَأَجْهَدَنَّ : فَإِمَّا رَدَّ وَإِقِمَّةٍ تُخَشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فَإِنْ كَانَ مَا يَرَادُ بَيَانُ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ مُفْرَدًا — نَحْوُ أَنْ تَقُولَ : لَزِيدٍ سَفَرٌ فَإِمَّا  
 صَحَّةٌ وَإِمَّا اغْتِنَامٌ مَالٍ — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ ، بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ ، وَالشَّرْطُ  
 الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُرَادُ بِبَيَانِ عَاقِبَتِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ : إِمَّا  
 إِمْلَاكَ وَإِمَّا تَأْدِيًا فَاضْرِبْ زَيْدًا — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ أَيْضًا .

(٢) « كَذَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحَذَوْفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « مُكَرَّرٌ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ  
 « وَذُو » مَعْطُوفٌ عَلَى « مُكَرَّرٍ » وَذُو مُضَافٍ ، وَ« حَضَرٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةُ =

أى : كذلك يُحذفُ عاملُ المصدرِ وجوباً ، إذا نأبَ المصدرُ عن فعلٍ استندَ لِأسمِـ  
عينٍ ـ أى : أخبرَ به عنه ـ وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً <sup>(١)</sup> ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ  
سَيِّراً سَيِّراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، فحذف « يسير » وجوباً لقيام التكرير مقامه ،  
ومثالُ المحصورِ « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً » ، و « إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ،  
فحذف « يسير » وجوباً لما فى الحصرِ من التأكيد القائم مقامَ التكرير .  
فإن لم يكرر ولم يُحصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيِّراً » التقدير : زيد  
يسير سيراً ؛ فإن شئتُ حذفْتُ « يسير » وإن شئتُ صرَّختُ به ، والله أعلم .

\*\*\*

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ <sup>(٢)</sup>

= « ورد ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للبتدأ وما عطف عليه ، نائب ، حال  
من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه « لاسم ، جار  
ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين ، مضاف إليه « استند ، فعل  
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند وفاعله  
فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون  
العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون الخبر عنه اسم عين ؛  
والثالث : أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التكلم ، لا مقطوعاً ، ولا مستقبلاً ، والرابع  
أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو  
معطوفاً عليه ، نحو : أنت أكلا وشرباً ، وثانيهما : أن يكون الخبر عنه مقترناً بهزة  
الاستفهام نحو : أنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما ، اسم  
موصول : مبتدأ مؤخر « يدعوه » فعل وفاعل ومفعول أول « مؤكداً » مفعول ثانٍ =

نَحْوُ « لَهْ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » ، وَالثَّانِ كَـ « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا صِرْفًا » (١)

أى : من المصدر المحذوف عامله وجوباً ما يُسمى : المؤكِّدَ لِنَفْسِهِ ،  
والمؤكِّدَ لِغَيْرِهِ .

فالْمُؤَكِّدُ لِنَفْسِهِ : الواقعُ بعدَ جملةٍ لاَ تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، نحو : « لَهْ عَلَى أَلْفٍ [ عُرْفًا »  
أى : [ اعترافاً ، فاعترافاً : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « أَعترفُ  
اعترافاً » ويسمى مؤكِّداً لنفسه : لأنه مؤكِّدٌ للجملة قبله ، وهى نفسُ المصدرِ ، بمعنى  
أنها لا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « قَالَمُبْتَدَأ » أى : فالأول من القسمين  
المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكِّدَ لِغَيْرِهِ هو : الواقعُ بعدَ جملةٍ تَحْتَمِلُهُ وتَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ؛ فتصيرُ بذكره نصّاً  
فيه ، نحو : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ،  
والتقدير : « أَحَقُّهُ حَقًّا » وَتُسمى مؤكِّداً لِغَيْرِهِ ؛ لأن الجملة قبله تَصْلُحُ له ولغيره ؛  
لأن قولك « أَنْتَ ابْنِي » يَحْتَمِلُ أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى أنت

== والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لنفسه »  
الجار والمجرور متعلقٌ بدعو ، ونفس مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه « أو غيره » ،  
أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه  
« قَالَمُبْتَدَأ » ، مبتدأ .

(١) « نحو » خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق « له » ، جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر مقدم « على » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن  
فى الجار والمجرور السابق « ألف » ، مبتدأ مؤخر « عرفاً » ، مفعول مطلق ، وجملة  
المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة نحو إليها « والثانى » ، مبتدأ « كإبنى » ، الكاف جارة  
لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ابنى » ، ابن : خبر  
مقدم ، وابن مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه « أنت » ، متداً مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره  
فى محل نصب مفعول لذلك القول المحذوف « حقاً » ، مفعول مطلق « صرفاً » ، نعمت لقوله حقاً .



عندى فى الحنو بمنزلة أبنى ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نصًّا فى أن المراد البُنوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصًّا ؛ فكان مؤكِّداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة للؤثر للؤثر فيه .

\*\*\*

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ « لِي بُكَاءٌ بُكَاءُ ذَاتِ عَضْلَةٍ » (١)  
أى : كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعلِ المصدرِ فى المعنى (٢) ، نحو : « لَزَيْدٍ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءُ التَّكْلِ »

(١) « كَذَاكَ ، كَذَا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب ، ذو ، اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و التشبيه ، مضاف إليه ، بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و جملة ، مضاف إليه ، كلى ، الكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، بكاء ، قصر للضرورة مبتدأ مؤخر ، بكاء ، مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و ذات ، مضاف إليه وذات مضاف و عضله ، مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :

فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدث ، وأن يكون المراد به التشبيه .

وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضاً مشتملة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم يتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام — فى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً ، بل هو فيما ذكرنا — بما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل عما قبله .

فـ «صَوْتُ حَجَارٍ» مصدر تشبيهى ، وهو منصوبٌ بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :  
يُصَوِّتُ صَوْتُ حَجَارٍ ، وقبله جملة وهى «لَزِيدٌ صَوْتٌ» وهى مشتتة على الفاعل  
فى المعنى ، وهو «زَيْدٌ» وكذلك «بُكَاءُ النَّكَلَى» منصوبٌ بفعل محذوف وجوباً ،  
والتقدير : يَبْكِي بُكَاءُ النَّكَلَى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : «صَوْتُهُ صَوْتُ  
حَجَارٍ ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ النَّكَلَى» ، وكذا لو كان قبله جملة [ و ] ليست  
مشتتة على الفاعل فى المعنى ، نحو : «هَذَا بُكَاءُ بُكَاءِ النَّكَلَى ، وَهَذَا صَوْتُ  
صَوْتِ حَجَارٍ» .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهومٌ من تمثيله .

\*\*\*

## المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كـ «جُدْ شُكْرًا ، وَدِنْ» <sup>(١)</sup>  
 وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ : وَقْتًا وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ <sup>(٢)</sup>  
 فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ : كـ «لِزْ هَذَا قَنِيعٌ» <sup>(٣)</sup>

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به «أبان» كجد ، الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكرا» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه .

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بـ «يُفْعَلُ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بـ «يُفْعَلُ» متحد ، خبر المبتدأ «وقتا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاغلا» معطوف على قوله وقئا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط في البيت التالي .

(٣) «فاجرده» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق بـ «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف ، والجملة في محل نصب =



المفعول له هو : المصدر ، المُفهِمُ علةً ، المشاركُ لعامله : في الوقت ، والفاعل ، نحو :  
« جُدَّ شُكْرًا » فشكرًا : مصدر ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛ لأن المعنى جُدَّ لأجل الشكر ،  
ومُشَارِكٌ لعامله وهو « جُدَّ » : في الوقت ؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ ، وفي  
الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : « ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيًا » فتأدييًا : مصدر ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛  
إذ يصح أن يقع في جواب « لِمَ فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ » وهو مُشَارِكٌ لضربت ؛  
في الوقت ، والفاعل .

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة — أعني للمصدرية ،  
وإِبَانَةُ التعليلِ ، واتِّحَادُهُ مع عامله في الوقت والفاعل .

فإن قُدِّرَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو  
« مِنْ » أو « فِي » أو الباء .

فمثال ما علمت فيه المصدرية قولك : « جِئْتُكَ للسَّمنِ » .

ومثال ما لم يَتَّحِدْ مع عامله في الوقت « جِئْتُكَ اليومَ للإِكْرَامِ غَدًا » .

ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل « جاء زيدٌ لإِكْرَامِ عمرو له » .

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : « هَذَا قَنِيعٌ لِرُحْدٍ » .

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُهُ مصدرًا ، ولا يشترط اتِّحَادُهُ مع  
عامله في الوقت ولا في الفاعل ، فجزوا نصب « إِكْرَامِ » في المثالين السابقين ،  
والله أعلم .

\*\*\*

== خير ليس د مع ، ظرف متعلق يمتنع ، ومع مضاف ، ود الشروط ، مضاف إليه  
« كلزهد » ، الكاف جارة لقول محذوف ، لزهد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتي « ذا » ،  
اسم إشارة مبتدأ « قنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى  
اسم الإشارة ، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحِيَهَا الْجَرْدُ

وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَنْ » وَأَنْشَدُوا<sup>(١)</sup>

لَا أَقْعُدُ الْجِنَّ عَنْ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ<sup>(٢)</sup>

المفعول له المستكمل للشروط المقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون مُحَلًى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرّد عن الألف واللام والإضافةِ النصبُ ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيباً » ، ويجوز جرؤه ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ » ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرؤه ، وهو خلاف ما صرّح به النحويون ، وما صحّب الألف واللام بعكس المجرد ؛ فالأكثر جرؤه ، ويجوز النصب ؛ فـ « ضَرَبْتُ ابْنِي لِلتَّأْدِيبِ » أكثر من « ضَرَبْتُ ابْنِي التَّأْدِيبَ » وما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

— ١٦٣ — \* لَا أَقْعُدُ الْجِنَّ عَنْ الْهَيْجَاءِ \*

(١) « وقل » فعل ماضٍ « أن » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وما : مفعول به ليصحب « المجرد » فاعل يصحب ، و « أن » ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل . « والعكس » مبتدأ « في مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع . وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجين » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « توالى » فعل ماضٍ ، والتاء ناء التانيث « زمر » فاعل توالى ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف إليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد في كلام الناظم ،

==

فهذا صدره ، وعجزه قوله :

.....

• وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ •

اللمعة : « لا أقعد ، أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها ، الجبن ، بضم فسكون — هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من المواجهة ، الهيجاء ، الحرب ، وهي تقصر وتمد . فن قصرها قول ليبد :

• يَا رَبِّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَ .

ومن مدحا قول الآخر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ

« توالّت ، تابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر ، جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء ، جمع عدو .

الإعراب : « لا ، نافية « أقعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن ، مفعول لأجله « عن الهيجاء « جاء ، ويجرور متعلق بقوله أقعد « ولو ، الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالّت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالّت ، توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر ، فاعل توالّت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن ، حيث وقع مفعولاً لأجله ، ونصبه مع كونه محلي بال . وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفاً ؛ فذهب سيويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بما جيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين ( رقم ١٦٤ و ١٦٥ ) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَنْفُضُ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَدْتُو وَأَطْرَافُ الرَّمَاكِ دَوَانِي

فقوله « فضل حياته ، مفعول لأجله ، وهو معروف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =



البيت ، فـ « الجبن » مفعولٌ له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :

١٦٤ — قَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بـ «أل» ، فال هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .

والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله في هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر ، وبما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى : ( يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة لفريط بن أنبف أحد بني العنبر ،

اللغة : « شنوا » أراد فرقوا أنفسهم لا جل الإغارة « الإغارة » الهجوم على العدو والإيقاع به « فرسانا » جمع فارس ، وهو راكب الفرس « ركبانا » جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « قليت » حرف تمن ونصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقسم « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا » حال من الواو في « شنوا » « وركبانا » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بـ «أل» ، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن أل في « الإغارة » ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .

وبما قيل : أنه لا شاهد في البيت ؛ لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغادتهم على عتوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران — النصب ، والجر — على السواء ؛ فتقول :  
 « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ ، ولتَأْدِيبِهِ » وهذا [ قد ] يُفْهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما  
 ذكر أنه يقل جرُّ الجرد ونصبُ المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقلُّ فيه  
 واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قوله تعالى : ( يَجْمَعُونَ أَصَابِعَهُمْ  
 فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ) ومنه قوله :

١٦٥ — وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارُهُ  
 وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

١٦٥ البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء ، الكلمة القبيحة ، ادخاره ، استبقاء لمودته » وأعرض ، أى أصفح .  
 الإعراب : « وأغفر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
 « عوراء ، مفعول به لاغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم ، مضاف إليه ، ادخاره ،  
 ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأعرض ، فعل  
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن شتم ، جار ومجرور متعلق بأعرض ،  
 وشتم مضاف و « اللئيم ، مضاف إليه « تكرما ، مفعول لأجله .

الشاهد فيه : قوله « ادخاره ، حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير  
 ولو جره باللام فقال « لادخاره ، لكان سائغاً مقبولا .  
 وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بال ،  
 وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح .

وفي قوله « تكرما ، شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تكرما ، مفعول لأجله ،  
 وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بال ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا  
 يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك .

المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً

الظرف : وقت ، أو مكان ، ضمناً « في » باطراد ، كهنأ أمكث أزمناً<sup>(١)</sup>  
عرف المصنف الظرف بأنه : زمان — أو مكان — ضمناً معنى « في » باطراد ،  
نحو : « أمكث هنا أزمناً » فهنا : ظرف مكان ، وأزمناً : ظرف زمان ، وكل منهما  
تضمن معنى « في » ؛ لأن المعنى : امكث في هذا الموضع [ و ] في أزمناً .

واحترز بقوله : « ضمن معنى في » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى  
« في » كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : « يوم الجمعة يومٌ  
مبارك ، ويوم عرفة يومٌ مبارك ، والدار لزيد » فإنه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه ،  
وكذلك ما وقع منها مجروراً ، نحو : « سرت في يوم الجمعة » و « جلست في الدار »  
على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح ، وكذلك ما نصب منها  
مفعولاً به ، نحو : « بنيت الدار » وشهدت يوم الجمال .

واحترز بقوله : « باطراد » من نحو : « دخلت البيت » وسكنت الدار ،  
وذهبت الشام فإن كل واحد من « البيت » ، والدار ، والشام » متضمن معنى  
« في » ولكن تضمنه معنى « في » ليس مطرداً ؛ لأن أسماء المكان المختصة  
لا يجوز حذف « في » معها ؛ فليس « البيت » ، والدار ، والشام » في المثل منصوبة

(١) « الظرف ، مبتدأ ، وقت ، خبر المبتدأ » أو مكان ، معطوف على وقت  
« ضمناً ، فعل ماض مبني للجهول ، وآلف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول  
« في » ، قصد لفظه : مفعول ثان لضمين « باطراد » جار ومجرور متعلق بضمين  
« كهنأ » ، الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكث « امكث » ،  
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، أنت « أزمناً » ظرف زمان متعلق  
بامكث أيضاً .



على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالفعل به ؛ لأن الظرف هو : ما تضمن معنى « في » باطراد ، وهذه متضمنة معنى « في » لا باطراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالفعل به لم تكن متضمنة معنى « في » ؛ لأن الفعل به غير متضمن معنى « في » ؛ فكذلك ما شبه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطراد » ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

\*\*\*

فانصبه بالواقع فيه : مظهرأ كان ، وإلا فأنوه مقدراً<sup>(١)</sup>  
حكم ما تضمن معنى « في » من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المصدر ، نحو : « عجت من ضربك زيدا ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعل ، نحو : « ضربت زيدا ، يوم الجمعة ، أمام الأمير » أو الوصف ، نحو : « أنا ضارب زيدا ، اليوم ، عندك » .

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف<sup>(٢)</sup> .

(١) « فانصبه » انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالواقع » جار ومجرور متعلق بانصب « فيه » جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهرأ » خبر لكان الآتي مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع « وإلا » إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أي وإلا يظهر « فأنوه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط مقدراً ، حال من الهاء في « أنوه » .

(٢) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لأحد « جلست أمامك » =

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « متى جئت ؟ » فتقول : « يومَ الجمعة » ، و « كم سرت ؟ » فتقول : « فرسخين » ، والتقدير : « جئت يوم الجمعة ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صفةً ، نحو : « مررت برجلٍ عندك » أو صلةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالا ، نحو : « مررت بزيدٍ عندك » أو خبراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زيدٌ عندك » ، وظننتُ زيدا عندك » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « استقرَّ » أو « مُستقر » وفى الصلة « استقرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة <sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

\*\*\*

== فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت « أنا جالس أمامك » ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الثبات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالا ، ويبقى عليه موضعان آخران : (الاول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعووض فى الكلام ( الثانى ) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو =

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَتَّبَعُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْتَدَأً<sup>(١)</sup>  
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى<sup>(٢)</sup>

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية<sup>(٣)</sup> : مُبْتَدَأً كَانَ ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حيثئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن ، فناسب « حين » عامل ، وناسب « الآن » عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل » مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » مضاف إليه « قابل » خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ، ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب « وما » نافية « يتبعه » يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل « المكان » فاعل يقبل « إلا » حرف استثناء دال على الحصر « مبهما » حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهما .  
(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » مضاف إليه « والمقادير » معطوف على الجهات « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا عمل لها صلة « من الفعل » جار ومجرور متعلق بصيغ « كرمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى ، وتقدير الكلام : وذلك كان كرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالة على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .



لحظة ، وساعة « أو مُختصاً : إما بإضافة ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الجمعة » ، أو بوصفٍ نحو : « سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره ، والمبهم كالجهات [ السَّتْ ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [ وَيَمِينِ ، وَشِمَالِ ] وأمام ، وخلف » ونحو هذا ، كالقادر ، نحو : « غَلَوَة ، ومِيل ، وفرَسَخ ، وبرِيد »<sup>(١)</sup> تقول : « جَلَسْتُ فوق الدَّارِ ، وسِرْتُ غَلَوَة » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ما صيغ من المصدر ، نحو : « تَجَلَّسَ زَيْدٌ ، وَمَقَعَدُهُ » فشرطُ نصبه — قياساً — أن يكون عامله من لفظه ، نحو : « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ تَجَلَّسَ عَمْرٍو » فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بنى ، نحو : « جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثَّرْيَا »<sup>(٢)</sup> أى : كأن مَقْعَدَ القابلة ، ومَرْجَرَ الكلب ، ومَنَاطُ الثريا ، والقياس : « هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَفِي مَرْجَرِ الْكَلْبِ ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرْيَا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ، وإلى هذا أشار بقوله :

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتها محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب « فلان مني مقعد القابلة » يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون « فلان مني مرجر الكلب » يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا اللم ، ويقولون « فلان مني مناط الثريا » يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة ، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره .

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ (١)  
 أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع  
 معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كجامعة :  
 « جلست » بـ « مجلس » في الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحد ، وهو :  
 « الجُلُوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ  
 فذهب الجمهور أنها من الظروف البهمة ، لأنها — وإن كانت معلومة المقدار — فهي  
 مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [ الظروف ]  
 البهمة ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست  
 مجلساً » ومختصاً ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامه أيضاً أن « مَرَمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب  
 البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا قرر أن المكان المختص — وهو : مَا لَهُ أَقْطَارٌ تَحْوِيهِ — لا ينتصب  
 ظرفاً ، فاعلم أنه يُسَمَّى نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مَخْتَصٍ مَعَ « دَخَلَ ، وَسَكَنَ » وَنَصْبُ

(١) « وشرط ، مبتداً ، وشرط مضاف ، و « كون ، مضاف إليه ، وكون  
 مضاف ، و « ذا ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيساً ، خبر الكون  
 الناقص « أن ، مصدرية يقع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذي هو إشارة للباخوذ من مصدر الفعل ،  
 و « أن ، ومنصوبها في تأويل مصدر خبر المبتداً « ظرفاً ، حال من فاعل يقع المستتر فيه  
 « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفاً ، أو بحذرف صفة له « في أصله ، معه ، « جار  
 ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتي « اجتمع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة « ما ،  
 المجرورة محلا باللام .

« الشأم » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشأم »  
واختلف الناس في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على  
إسقاط حرف الجر ، والأصل « دخلت في الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ،  
نحو : « مررت زيدا » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

( الأول ) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني  
المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه  
الشلوين للجمهور ، وصححه ابن الحاجب .

( الثاني ) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعني على الحذف والإيصال ،  
كما انتصب « الطريق » ، في قول الشاعر ( وانظر الشاهد رقم ١٥٩ ) :

لَدَنْ بَهْرُ الْكَفِّ يَفِئِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه ، وقد اختاره ابن مالك .

( الثالث ) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل  
القاصر بالفعل المتعدي ، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل  
القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

( الرابع ) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن  
نحو « دخل » يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على  
أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه  
الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » ، بما له حالتان  
تساوتان في كثرة الورد ، بخلاف « ذهب » .



وَمَا يَرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَٰكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ<sup>(١)</sup>

وَوَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ

ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ<sup>(٢)</sup>

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول يرى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفاً » مفعول ثانٍ ليرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » معطوف على قوله « ظرفاً » السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف » مضاف إليه « فذاك » الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ « ذو » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء في جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومته ، وذو مضاف ، و « تصرف » مضاف إليه « في العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « لزِمَ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزِمَ وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية » مفعول به للزِمَ « أو شبهها » معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزِمَ ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله « ظرفية » المذكور في البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزِمَ شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف يتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم » جار ومجرور متعلق بلزِمَ أو بشبه أو بمحذوف حال من « غير ذى التصرف » .

فإن كل واحد منهما يُستعمل ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ ، ومكانُكَ حَسَنٌ » وقاعلاً ، نحو : « جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أُرِدَتْهُ من يوم بعينه <sup>(١)</sup> ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : ( إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فوقَ الدارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً <sup>(١)</sup> .

والذي لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [ وَلَدُنْ ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجَرُّ « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجْتُ إلى عنده » ، وقولُ العامة : « خَرَجْتُ إلى عنده » خطأ <sup>(٢)</sup> .

(١) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين ، وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » ، والتشيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى : ( نخر عليهم السقف من فوقهم ) وفي آيات أخر .

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ، ظرفين للزمان أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » ، إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بينما » ومنها « مذ » ، و « منذ » ، إذا رفعت ما بعدها وجعلتها خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعريتهم : « حتى متى » فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ<sup>(١)</sup>

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك : « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبَ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدر مُقَامَ ظرف الزمان ، نحو : « آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ » وَقُدُومَ الْحَاجِّ ، وخُرُوجَ زَيْدٍ ، والأصل : وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقْتَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر<sup>(٢)</sup> .

== الزمان ، وقالوا : « إلى أين » ، و « إلى متى » ، فأدخلوا « إلى » ، الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى » ، الجارة على لفظ « متى » ، من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى » ، الجارة على لفظ « متى » ، ولفظ « أين » ، من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .

(١) « وقد » ، حرف تقليل « ينوب » ، فعل مضارع « عن مكان » ، جار ومجرور متعلق بـ « ينوب » مصدر ، فاعل ينوب « وذلك » ، الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « في ظرف » ، جار ومجرور متعلق بـ « ينوب » ، وظرف مضاف ، و « الزمان » ، مضاف إليه « يكثر » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ذلك » ، والجملة من « يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الخارج — تبعاً لناظم — واحداً بما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقبولة — بحيث يجوز لك أن تيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماحية يجب ألا تشمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانياً : ==



. . . . .

== الأول : لفظ « بعض » ، ولفظ « كل » ، مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » ، وذلك من جهة أن كلتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة .

الثاني : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرقى القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام » ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا .

الرابع : الفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » ، في قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا      وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ  
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا      فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ  
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ      تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ  
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

## الْمَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً »<sup>(١)</sup>  
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهِه سَبَقَ ذَا النَّصْبِ، لَا بِالْوَائِ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ<sup>(٢)</sup>

المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد وائٍ بمعنى مَعَ .

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثالُ الفعل : « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً » أي : سِيرِي مَعَ الطَّرِيقِ ، فَالطَّرِيقَ منصوبٌ بِسِيرِي .

ومثالُ شَبَّهِه الْفِعْلِ : « زِيدَ سَاطِرٌ وَالطَّرِيقَ » ، وَ « أَعْجَبَنِي سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ »  
فَالطَّرِيقَ : منصوبٌ بِسَاطِرٍ وَسَيْرِكَ .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَ الْوَائِ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ

(١) د ينصب ، فعل مضارع مبني للجهول د تالي ، نائب فاعل ينصب ، وتالي مضاف  
ود الواو ، مضاف إليه د مفعولا ، حال من نائب الفاعل د معه ، مع : ظرف متعلق  
بقوله د مفعولا ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه د في نحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خير لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن في نحو د سيرى ، فعل أمر . وياه المخاطبة فاعل ،  
والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها د والطريق ، مفعول معه د مسرعه ، حال من ياه  
المخاطبة في قوله سيرى .

(٢) د بما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم د من الفعل ، جار ومجرور  
متعلق بقوله سبق الآتي د وشبهه ، الواو عاطفة ، وشبهه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف  
والضمير مضاف إليه ، سبق ، فعل ماض ، وفاعله خير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة د ما ، المجرورة محلا بالباء د ذا ، اسم إشارة مبتدأ  
مؤخر د النصب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة د لا ، حرف عطف د بالواو ،  
جار ومجرور معطوف على بما د في القول ، جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق  
د الأحق ، نعت لقول ،

أختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه ؛ لم يعمل إلا الجر ، كحروف الجر ، وإنما قيل : « ولم يكن كالجزء منه » احترازاً من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً ؛ لكونها كالجزء منه ، بدليل تخطى العامل لها ، نحو : « سررت بالفلام » .

ويستفاد من قول المصنف : « في نحر سيري والطريق مسرعة » أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع ، وتقدمه فعل أو شبهة ، و [ هذا ] هو الصحيح من قول النحويين <sup>(١)</sup> .

وكذلك يفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه سبق » أن عامله لا بد أن يتقدم عليه ؛ فلا تقول : « والنيل سرت » وهذا باتفاق ، أما تقدمه على مصاحبه — نحو : « سار والنيل زيد » — ففيه خلاف ، والصحيح منعه <sup>(٢)</sup> .

(١) يريد الشارح بالمثالة في قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك » — إلخ ، المشابهة فيما ذكر ، وفي كون الاسم الذي بعد الواو بما لا يصح عطفه على ما قبل الواو . وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهة ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولاً معه ، وذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم في ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه : أيحوز أم لا يحوز ؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز ، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه « الخصائص » وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يحوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فنقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ — وَرَنَّةُ اللَّهِ — السَّلَامُ =



وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٍ

بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ (١)

حَقُّ الْمَفْعُولِ [ مَعَهُ ] أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، وَتُسْمَعُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ « مَا » وَ « كَيْفَ » الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفِظَ بِفِعْلِ ،

= وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أَخَذَ حَكْمَهُ ، وَثَانِي الِاسْتِدْلَالِ أَنْهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ الْمَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ كَمَا فِي قَوْلِ يَزِيدَ : الْحَكْمُ الثَّقَنِي مِنْ قَصِيدَةِ يِعَاتِبُ فِيهَا ابْنُ عَمِّهِ :

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَيْمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي  
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَائِي فِي قَوْلِهِ « وَفُحْشًا » ، وَ « وَالْمَعِي » ، وَالْأَسْمَ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْفَرَارِيِّينَ ، وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ الْحَمَاسَةِ :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا  
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَائِي فِي قَوْلِهِ « وَالسُّوءَةَ » ، وَ « وَالْمَعِي » ، وَالْأَسْمَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ تَقْدِيمًا عَلَى مَصَاحِبِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « اللَّقْبَا » ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ : وَلَا أَلْقِيهِ اللَّقْبَا وَالسُّوءَةَ ،

وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي بِسَدِيدٍ ، وَلَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَحِيحٌ ، أَمَّا تَشْبِيهِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِالْمَعْطُوفِ فَلَنْ سَلِمْنَا لَهُ شِبْهُهُ بِهِ لَمْ نَسْلَمْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، بَلْ كَوْنُهُ تَابِعًا يَنَادِي بِأَنَّ ذَلِكَ مِمْتَنِعٌ ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شَاهِدًا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ فَضَرُورَةٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ أَنْشَدَهُمَا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ فَبَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَائِي فِيهِمَا لِلْعَطْفِ وَقَدَّمَ الْمَعْطُوفَ ضَرُورَةً .

(١) « وَبَعْدَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَصَبٍ » الْآخِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ « مَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَا مُضَافٌ وَاسْتِفْهَامٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْبَالِ إِلَى الْمَدْلُولِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « كَيْفَ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مَا » السَّابِقِ « نَصَبٍ » فِعْلٌ مَاضٍ « بِفِعْلِ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَصَبٍ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ، وَ « كَوْنٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُضْمَرٍ » نَعْتٌ لِفِعْلِ « بَعْضٍ » فَاعِلٌ نَصَبٍ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ، وَ « الْعَرَبِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

نحو : « ما أنت وزيداً<sup>(١)</sup> » و « كيف أنت وقصعة من تريد » فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون ، والتقدير : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصعة من تريد ، فزيداً وقصعة : منصوبان بـ « تكون » المضمر .

\*\*\*

وَالْعَظْفُ إِن يُمَكِّنْ بِالْأَضْفِ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ<sup>(٢)</sup>

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله « ما أنت والسير » حيث نصب « السير » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل ، ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد سليوية :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمَرُوا وَمَا حَضَنٌ وَعَمَرُوا وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد في قوله « وما حَضَنٌ والجِيَادَا » حيث نصب « الجِيَادَا » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه .

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل ، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله ، كما قال زياد الأعجم :

تُسَكَلِّفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر :

عَدَدَتْ رِجَالاً مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجَّسَا فَمَا ابْنُ لُبَيْنَى وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ ؟

وكما قال المخبل بهجو الزبرقان بن بدر :

يَا زَبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلْفَ مَا أَنْتَ—وَيْبَ أَيْبِكَ—وَالْفَخْرُ ؟

(٢) والعطف، مبتدأ « إن »، شرطية ويمكن، فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ نُسِبَ<sup>(١)</sup>

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولاً ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ » فَرَفَعُ « زَيْدٌ » عَطْفًا عَلَى الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ مِمَّا مُمْكِنٌ لِلْفَصْلِ ، وَالتَّشْرِيكَ أَوَّلَى مِنْ عَدَمِ التَّشْرِيكِ ، وَمِثْلُهُ « سَارَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » فَرَفَعُ « عَمَرُو » أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ .

وَإِنْ أُمِّكِنَ الْعَطْفُ بَضْعَفٍ فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَعِيَةِ أَوَّلَى مِنَ التَّشْرِيكِ<sup>(٢)</sup> ؛

= وجواب الشرط محذوف « بلا ضعف » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بـ « يمكن » ، أحق ، خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره « والنصب مختار » مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، و « ضعف مضاف » ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجوز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجوز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أَوْ اعْتَقِدَ » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إِضْمَارَ » مفعول به لا اعتقد ، وإِضْمَارَ مضاف و « عامل » مضاف إليه « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذي لا يتأني معه العطف إما أن يكون لفظياً : أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنوياً . وقد مثل الشارح للضعف اللفظي ، ولم يمثل للضعف المعنوي : أى الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » ويأنه أنك لو عطفت الفصيل =



لسلامته من الضعف ، نحو : « سرتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيد » أولى من رَفْعِهِ ؛  
لضعف العطف على المضمَر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عطفُهُ تعيّن النصبُ : على المَعِيَةِ ، أو على إغمار فعل [ يليق به ] ،  
كقوله :

— ١٦٦ — \* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

= على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما ، وليس  
كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقة وتركْتَ فصيلها يرضعها —  
تعني يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيعبر به المعنى :  
لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها  
المعية حساً ومعنى ؛ فالنكف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله  
ضعيفاً ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرٍ فَدَعَهُ وَوَاكَلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطف د الليالي ، على د أمره ، لكنت محتاجاً إلى تقدير : واكل أمره لليالي وواكل  
الليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج  
إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد  
اختلفوا في تنسبه ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

\* حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا \*

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ، ويروي له صدرا هكذا :

\* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا \*

اللفظ : « شتت » يروي في مكانه « بدت » ، وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من  
هملت العين ، إذا انهمرت بالسموع .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنًا » مفعول ثانٍ « وماء »  
ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، واستعرف ما في « تبن » صفة للمعطوف الذي هو ماء =

فهاء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » وكقوله تعالى : ( فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ) ققوله : « وشركاءكم » لا يجوز عطفه على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائي » وإنما يقال : « أجمعتُ أمرى » وجمعتُ شركائي « فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم » .

\* \* \*

---

== الشاهد فيه : قوله « وماء » فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » ، والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « أفلتها » أو « قدمت لها » ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .

وسياتى لهذا نظائر تذكرها مع شرح الشاهد ( رقم ٢٩٩ ) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

## الاستثناء

مَا أُسْتَثْنَتْ «الْأ» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفَى اُنْتُخِبَ<sup>(١)</sup>  
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ<sup>(٢)</sup>

حكم المستثنى بـ «إِلَّا» النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ ، استثنت ، استثنى : فعل ماض ، والتاء للأنثى  
«إِلَّا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد  
إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت ، ومع  
مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع  
خبر المبتدأ ، وبعد ، ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتي ، وبعد مضاف ، و «نفي» مضاف  
إليه «أو» حرف عطف ، الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي ، والكاف  
مضاف ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول :

(٢) «إِتْبَاعُ» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق ، وإِتْبَاعُ مضاف ، و «ما»  
اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة  
«وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول :  
مفعول به لانصب ، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن  
تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتي ، فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن في المنقطع  
وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن  
المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما  
بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المنقطع عن تميم .



كان متصلاً أو منقطعاً<sup>(١)</sup> ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » ، وضربت القوم إلا زيداً ،  
ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٣) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى يلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب  
على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه .

من ذلك قول الأختل التغلبي :

وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغْيِيرٌ إِلَّا التَّوَى وَالْوَتْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا التوى والوتد » ، فإن الكلام — بحسب  
الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه  
وهو الضمير المستتر في « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب  
ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر  
في تغير الذي هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » ، فإن الكلام  
موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله  
« أقربوه » ، فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به  
مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ،  
وأن الكلام — وإن كان إيجاباً في الظاهر — نفي عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » ، في البيت  
الأول « لم يبق على حاله » ، ومعنى « تغيب عنه أقربوه » ، في البيت الثاني « لم يحضروا » ، وأنت  
تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا التوى والوتد » ، وأن الشاعر الثاني  
لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » ، لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد  
إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام  
إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء « كلام موجب »  
أنه ليس منفيّاً مطلقاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حاراً « فـ « زيدا » في هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حاراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة « إلا » ، وأختار المصنف — في غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلا » وزعم أنه مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> وهذا معنى قوله : « ما استثنى ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنىته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان موجبا

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تلخص في أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به في غير هذا الكتاب ، وعباراته في الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب « ما استثنى إلا » ثم يقول بعد آيات « وألغ إلا » وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : استثنى زيدا ، مثلا ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أ قلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجِبٍ — وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النعى ، والاستفهام — فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله .

فإن كان متصلاً ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار<sup>(١)</sup> ، وللشهور أنه بَدَلٌ من متبوعه<sup>(٢)</sup> ، وذلك نحو : «ما قام أحدٌ إلا زَيْدٌ» ،

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منقياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولاك : ما زارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لتلازم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزدنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول كقائل : نصح التلاميذ إلا علياً ، فتقول له : ما نصحوا إلا علياً ، وإنما اختير النصب على الاستثناء هنا ليم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنقى بَدَلٌ من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بَدَلٌ لبعض من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =



وإلا زيدا ، ولا يقيم أحدٌ إلا زيدا ، وإلا زيدا ، وهل قام أحدٌ إلا زيدا ؟ وإلا زيدا ، وما ضربتُ أحداً إلا زيدا ، ولا تضرب أحداً إلا زيدا ، وهل ضربتُ أحداً إلا زيدا ؟ ؛ فيجوز في « زيدا » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختار ، وتقول : « ما مررتُ بأحدٍ

= أن «إلا» في هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذي قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفي — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منفي ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيوييه بأنا إنما جعلناه بدلا منه في عمل العامل فيه ، وتخالفا في النفي والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد وأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامة السيوطي بيانا وافيا ، وهاك عبارته : وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه يخالف الأول ، والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بيل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه يخالف الأول في المعنى ، وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل هنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : ( ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعني أن يكون بما يختص بالاستعمال بعد النفي كأحد وعرب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى ( ما فعلوه إلا قليل منهم ) .

إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ؟ وَإِلَّا زَيْدًا .

وهذا معنى قوله : « وبعد نقي أو كنتي انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختيار إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نقي أو شبه نقي <sup>(١)</sup> .

(١) قد يمتنع لسبب صناعي إبدال ما بعد إلا في الكلام التام المنفى بما قبلها ، وذلك كأن تقول : ما جاءني من أحد إلا زيد ، أو تقول : لا أحد فيها إلا زيد .  
وبيان تعذر الإبدال على اللفظ في المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد إلا ، فيه — وهو زيد — معرفة بالعلية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت . لأنه مستثنى من منق ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت زيدا ، في هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة في ، أحد ، المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و زيد ، معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور في المثال الثاني فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للمبدل منه — وهو أحد الواقع اسماً للنافية للجنس — لكنت قد أعلمت لا النافية للجنس في معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر في المبدل منه ، ثم انظر في البدل : هل يجوز لك أن تضعه في موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه فلا تردد في أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه في هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففي المثال الأول — وهو ما جاءني من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظاً بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا في هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعاً ، وفي المثال الثاني — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو لا ، واسمها في قوة مبتدأ كما صرح به سيويه وذكرناه مراراً في باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة ظرفه زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَمَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً » ، ولا يجوز الإتيانُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً ، وما ضربت القومَ إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حماراً » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصَبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه .

فمضى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلا » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجِباً ووقع بعده تمامه ، وقد ثَبَّه على هذا التقييد بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامه يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً .

وإن كان غير مُوجِبٍ — وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي — انتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتيانُ ما اتصل ، ووجب نصبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيان المنقطع .

\*\*\*

وغيرُ نصبٍ سابقٍ فى النفي قد يأتى ، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ<sup>(١)</sup>

(١) « و » غير ، مبتدأ ، و « غير مضاف و » نصب ، مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق ، مضاف إليه » فى النفي ، جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » ، الآتى « قد » ، حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » ، فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » ، حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .



إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه<sup>(١)</sup> فإما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب .

فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى ، نحو : « قام إلا زيدا القوم » .

وإن كان غير موجب فاختار نصبه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدا القوم » ،

ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وقد روى رفعه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدا القوم » قال سيبويه : « حدثني

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور ، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك : القوم إلا زيدا أكرمت ، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو : إلا زيدا أكرمت القوم ، وفي هذه خلاف .

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى ( في شرح ش ١٧٥ ) فنجلها لك .

١٦٧ — البيت للكثير بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية ، يمدح فيها آل النبي

صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا كَيْبًا مَنَى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة : « طربت ، الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو هو « البيض ، جمع بيضاء وهي المرأة النقية « وذو الشيب يلعب ، جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب ؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه « أذو الشيب يلعب ، « شيعة ، أشباع وأنصار « مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق ، والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق .

الإعراب : « وما ، نافية « لي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء « آل ، مستثنى ، وآل مضاف ، و « أحمد ، مضاف إليه « شيعة ، مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، « وما لي إلا مذهب الحق مذهب ، مثل الشطر الأول في الإعراب تماما .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى

إلا في الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام مني ، وهذا هو المختار .

يُوسُ أَنْ قَوْمًا يُؤْتَقُ بِعَرِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ : مَالِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ ، وَأَعْرَبُوا الثَّانِي بَدَلًا  
مِنَ الْأَوَّلِ [ عَلَى الْقَابِ ] [ لِهَذَا السَّبَبِ ] وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٦٨ — فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمضى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب — وهو الرفعُ —

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة يقولها في يوم  
بدر ، وأولها قوله :

أَلَا يَا لِقَوِي هَلْ لِمَا حُمُ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَاضِي مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

اللغة : دحم ، تقول : حم الأمر — بالبناء للجھول — ومعناه قدر ، وتقول : قد  
حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه ، يرجون ، يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة  
شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله ( عسى أن  
يعطيك ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « فَإِنَّهُمْ ، إِنْ : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون ، فعل  
وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إِنْ « منك ، جار ومجرور متعلق بـ « يرجون » شفاعته ،  
مفعول به لـ « يرجون » « إذا ، ظرفية « لم ، نافية جازمة « يكن ، فعل مضارع تام مجزوم  
بـ « إلا ، أداة استثناء « النبيون ، مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع ، فاعل يكن ، وهو  
المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون ، حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ،  
والكلام منى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرج به بعض النحاة على غير ظاهره ؛ لطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن  
قوله « النبيون ، معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى  
لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع ، بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس  
الأصل ؛ فالذى كان بدلاً صار بدلاً منه ، والذى كان بدلاً منه قد صار بدلاً ، وتغير نوع  
البديل فصار بديل كل بعد أن كان بديل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غير مُوجِب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعلم من تخصيصه ورُود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيداً القوم » .

\*\*\*

وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَالْوِ « أَلَا » عُدِمَا<sup>(١)</sup>

إذا تفرغ سابق « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يطلبه — كان الاسم الواقع بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مرت إلا بزيد » ف « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيداً » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمرت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

(١) « وان ، شرطية » يفرغ ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « سابق ، نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا ، قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخجل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد ، ظرف مبنى على الضم لانهطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما ، المجرورة محلاً باللام » يكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما ، الكاف جارة ، ما زائدة « لو ، مصدرية » إلا ، قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما ، فعل ماض مبنى للجهول ، والآف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو ، ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن ، وتقدير الكلام : يكن هو كائننا كعدم إلا في الكلام .



وهذا هو الاستثناء المفرغ<sup>(١)</sup> ولا يقع في كلام مُوجِبٍ<sup>(٢)</sup> فلا تقول : « ضَرَبْتُ  
إلا زيدا » .

\*\*\*

وَأَلغِ «إِلَّا» ذاتَ تَوْكِيدٍ : كَلَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا<sup>(٣)</sup>  
إذا كررت «إِلَّا» لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُقَدِّ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه  
والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال  
المؤكد : فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا  
ضرباً ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوها  
يتناقض صدره مع مجزؤه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق  
بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان :  
أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب  
الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيدا » لكان  
المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد  
بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — يجعل الفعل الواقع على بعض  
الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض —  
أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب  
بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثاني : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك :  
قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجوز .

(٣) « وَأَلغِ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إلا » قصد  
لفظه : مفعول به لألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف  
إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف  
استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة  
« العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ إلا أخيكَ » فـ « أخيكَ » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُقدِّ فيه استثناء مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحدٍ إلا زيد أخيكَ ، ومثله : « لا تمرُّز بهم إلا الفتى إلا العلاء » [ والأصل : لا تمرُّز بهم إلا الفتى العلاء ] فـ « العلاء » بدل من الفتى ، وكررت « إلا » توكيداً ، ومثال العطف « قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً » والأصل : إلا زيداً وعمراً ، ثم كررت « إلا » توكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩ — هل الدهرُ إلا لَيْلَةٌ ونهارُها وإلا طُلُوعُ الشمسِ ثُمَّ غِيَارُها

والأصل : وَطُلُوعُ الشمسِ ، وكررت « إلا » توكيداً .

١٦٩ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أبى القلبُ إلا أمَّ عمرو ، وأصْبَحَتْ تُحْرِقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُها  
وَعَيْرَها الوَاشُونَ أَنِي أَجِبُها وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرَةٌ عَنْكَ عَارُها

اللغة : « غيارها » بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق » بالبناء للجهول - توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من التاتم « عيرها الواشون » نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب النم .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النقي « الدهر » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ليلة » خبر المبتدأ « ونهارها » الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس » مضاف إليه « ثم » عاطفة ، غيارها ، غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس » حيث تكررت إلا ، ولم تقد غير مجرد التوكيد ، فالغيت « وعطف ما بعدها على ما قبلها » وتظير زيادة « إلا » في هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله :

١٧٠ — مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رِسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

= زيادة د لا ، في نحو قولك : مرتت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد د لا ، الثانية على ما بعد د لا ، الأولى ، وليست د لا ، الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيويه ( ١ / ٢٧٤ ) .

اللمة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على السنة الجميع أنه الجمل ، ولسكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعمى بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى في الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غبرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة « شنجك » بالنون والجيم الموحدين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكان الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسم والرمل ، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، ودرسيمه ورمله ، على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره ، وهما الرسم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما ، نافية » لك ، جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا ، أداة استثناء » عمله ، عمل : مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا ، زائدة للتوكيد » درسيمه ، رسم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا ، الواو عاطفة » إلا : زائدة للتوكيد « رمله ، رمل : معطوف على درسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمه وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » في البذل والعطف ، ولم تغد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .



والأصل : إلا عمله رسيمة ورمله ، ف « رسيمة » : بدل من عمله ، « ورمله » معطوف على « رسيمة » ، وكررت « إلا » فيهما تأكيداً .

\*\*\*

وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفرغ التأثير بالعامِلِ دَع<sup>(١)</sup>  
في واحدٍ مما يلاً استثنى وليس عن نصبٍ سواه مَغْنَى<sup>(٢)</sup>

إذا كررت « إلا » لغير التوكيد — وهى : التى يُقصدُ بها ما يُقصدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُنقطعت لما فهم ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً ، أو غير مُفَرَّغ .

(١) « وإن » شرطية « تكرر » ، فعل مضارع مبنى للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « إلا » ، عاطفة « لتوكيد » ، معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد « فمع » ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و « تفرغ » ، مضاف إليه « التأثير » ، مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامِلِ » ، جار ومجرور متعلق بالتأثير « دَع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « فى واحد » ، جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق « مما » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « يلاً » ، جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى « استثنى » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلاً بمن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس » ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » ، جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من « سواه » ، مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغنى » ، خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف . أى وليس مغنى عن نصب سواه موجوداً .

فإن كان مُفَرَّغًا شَغَلَتِ العاملَ بواحدٍ وَنَصَبَتِ الباقي ؛ فتقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ولا يَتَعَيَّن وَاحِدٌ منها لِشُغْلِ العاملِ ، بل أيها شَغَلَتِ العاملَ به ، وَنَصَبَتِ الباقي ، وهذا معنى قوله : « دَفْعُ تَفْرِيعٍ — إِلَى آخِرِهِ ، أَيْ : مَعَ الِاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ أَجْعَلْ تَأْثِيرَ الْعَامِلِ فِي وَاحِدٍ مِمَّا اسْتِثْنَيْتَهُ بِإِلَّا ، وَانْصِبِ الْبَاقِي .

وإن كان الاستثناء غير مُفَرَّغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ : مَعَ التَّقْدِيمِ      نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمُ<sup>(١)</sup>  
وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ      مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ<sup>(٢)</sup>  
كَلِمَ يَفْعُوا إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلَيَّ      وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>

(١) « ودون ، ظرف متعلق بأحكم ، ودون مضاف و « تفريع ، مضاف إليه « مع التقديم ، مثله « نصب ، مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و « الجميع ، مضاف إليه « أحكم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « به ، جار ومجرور متعلق بأحكم « والتزم ، الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أي التزم ذلك الحكم .

(٢) « وانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لتأخير ، جار ومجرور متعلق بانصب « وجيء ، الواو عاطفة ، جيء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بواحد ، جار ومجرور متعلق بجيء « منها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « كما ، الكاف جارة ، وما : زائدة « لو ، مصدرية « كان ، فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان ، و « لو ، ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد ، أو في محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) « كلم ، الكاف جارة لقول محذوف ، لا : نافية جازمة « يفوا ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعة فاعله « إلا ، أداة مرؤ ، بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنياتُ على المستثنى منه ، أو تتأخر .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الكلامُ موجباً أو غيرَ موجبٍ ، نحو : « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفرغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلامُ موجباً ، أو غيرَ موجبٍ ، فإن كان موجباً وجبَ نصبُ الجميع ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وإن كان غيرَ موجبٍ عُمِلَ وَاحِدٌ مِنْهَا بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فَيُبَدَلُ مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نصبه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٌّ » فـ « امْرُؤٌ » بدل من الواو في « يَفُوا » وهذا معنى قوله : « وانصب لتأخير — إلى آخره » أي : وانصب المستثنياتَ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلامُ موجباً ، وإن كان غيرَ موجبٍ فجاء بواحدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي .

ومعنى قوله : « وحكمها في القصدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ » أن ما يتكرر من المستثنيات حُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ ؛ فَيُثَبَّتُ لَهُ مَا يَثْبِتُ لِلأَوَّلِ : من الدخول والخروج ؛ ففي قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميعُ

= بدل بعض من كل ، إلا ، حرف دال على الاستثناء ، على ، مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلمة ربيعة ، وحكمها ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه ، في القصد ، جار ومجرور متعلق بحكم ، حكم ، خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و ، الأول ، مضاف إليه .



مُخْرَجُونَ ، وفي قولك : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميع داخلون ، وكذا في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » [الجميع داخلون] .

\*\*\*

وَأَسْتَثْنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نُسْبًا<sup>(١)</sup> .

استعمل بمعنى « إلا » — في الدلالة على الاستثناء — ألقاظ : منها ما هو اسم وهو « غَيْرٌ » ، وَسُوَى ، وَسِوَا ، ومنها ما هو فعل ، وهو « ليس » ، ولا يكون « ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو « عدا ، وخلا ، وحاشا » وقد ذكرها المصنف كلها .

فأما « غير ، وَسُوَى ، وَسِوَا » فحكم المستثنى بها الجر ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرب « غير » بما كان يُعْرَبُ به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » بنصب « غير » كما تقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » بنصب « زيد » ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَغَيْرَ زَيْدٍ » بالإتيان والنصب ، والمختار الإتيان ، كما تقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا » وتقول : « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » فترفع « غير » وجوبا كما تقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » برفعه

(١) « استثنى » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مجرورا » ، مفعول به لاستثنى « بغير » جار ومجرور متعلق باستثنى « معربا » ، حال من غير « بما » جار ومجرور متعلق بمعرب « لمستثنى » جار ومجرور متعلق بنسب الآتي « بإلا » جار ومجرور متعلق بمسثنى « لنسب » نسب : فعل ماض مبني للمجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثنى بلفظ غير اسما مجرورا بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا

وجوباً ، وقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » بنصب « غير » عند غير بنى تميم ،  
وبالإتياع عند بنى تميم ، كما فعل في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ » ، وإلا حِمَارًا .

\*\*\*

وأما « سوى » فالشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح  
سينها ويمد ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمد ،  
وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، ومن ذكرها الفاسي في  
شرحه للشاطبية .

ومذهبُ سيبويه والفرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : « قَامَ الْقَوْمُ  
سِوَى زَيْدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مُشْتَرَعَةٌ بالاستثناء ،  
ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ « غير » فتعاملُ بما تُعاملُ به « غير » : من الرفع والنصب  
والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسِوَى سِوَى سِوَاءٍ أَجْعَلَا قَلَى الْأَصَحُّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا<sup>(١)</sup>

فمن استعمالها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّي الْأَيْسَلَطَ عَلَى أُمَّتِي  
عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ  
إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ » ، أو كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ ،  
وقول الشاعر :

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى » سواء ،  
معلوفان على سوى بماطف مقدر في كل منهما « اجعلا » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح »  
جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار  
ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني « جعل » جعل : فعل ماض مبني  
للجهول ، وفائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من  
الإعراب صلة ما ، والالف للإطلاق .

١٧١ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

١٧١ — البيت للرار بن سلامة العقيلي ، وهو من شواهد سيويه ، وقد أنشده في كتابه مرتين : إحداهما في ( ٣/١ ) ونسبه للرار بن سلامة ، والثانية في ( ٣٠٢/١ ) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .

اللمعة : « الفحشاء ، الشيء القبيح » ، وتقول : أخش الرجل في كلامه ، وخش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام .

الإعراب : « لا » نافية « ينطق » فعل مضارع « الفحشاء » منصوب على نزع الخافض « من » اسم موصول فاعل ينطق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا » ظرفية « جلسوا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « منا » جار ومجرور متعلق بـجلسوا ، ومن الجار « منا » بمعنى مع « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من سوانا » الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوانا بتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « من سوانا » حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت مجرورة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيويه وأتباعه محدود من ضرورات الشعر .

قال الأعلم في شرح شواهد سيويه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا » فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ، لأن معناها كمناعها » اهـ

ومثل هذا البيت — في استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده — قول الأعشى ميمون

ابن قيس :

نَجَانَفُ عَنْ جَوْ الِيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَانَا

وقول عثمان بن حمصامة الجمدي :

كَلَى نَعْمًا لَا نَعْمُ قَوْمِ سِوَانَا هِيَ الِثَمُّ وَالْأَحْلَامُ لَوْ بَقِيَ الِثَمُّ



ومن استعمالها مرفوعة قوله :

١٧٢ — وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِمُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقوله :

١٧٣ — وَلَمْ يَتَّقِ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

١٧٢ — البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد ( انظر شرح التبريزي ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا ) وبعده قوله :

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللمعة : « تباع » أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة في تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء ، والكلف به ، وشدة الرغبة في الحصول عليه ، و « أو » ههنا بمعنى الواو « كريمة » أي نفيسة حسنة يتعاقبون الكرام إليها .  
المعنى : إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب في المجد المحصل للكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « تباع » فعل مضارع مبنى للجهول « كريمة » نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « تشتري » فعل مضارع مبنى للجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة « فسواك » الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « بائمه » بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وما : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « وأنت » مبتدأ « المشتري » خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فسواك » فإن « سوى » قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل ، وهذا العامل هنا معنوي ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيويو والجمهور من أن « سوى » لا تخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع .

١٧٣ — البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس ، واسم الفند شهل

ابن شيان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =

« سَوَاكَ » مرفوعٌ بالابتداء ، و « سوى العدوان » مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله :

١٧٤ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بَالْمَنَى لِمُؤْمِلٍ

وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

= يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ

عَسَى الْإِيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللمعة : « صفحنا ، عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليته جانبك » بني ذهل ، يروى في مكانه « بني هند ، وهي هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل « العدوان ، الظلم الصريح « دنأهم ، جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة ، وجلة « دنأهم ، هذه جواب « لما ، في قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « ييق » فعل مضارع مجزوم بحذف الالف « سوى » فاعل ييق ، وسوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دنأهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا « دانوا » فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجمله لا عمل لها من الإعراب صلة ، والماند محذوف ، والتقدير : دنأهم كالذين الذي دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دنأهم ، والتقدير : دنأهم دينا كائنا كالذين الذي دانوه ، أو دنأهم دينا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثا تبين لك فيه مذاهب العلماء في هذا الموضوع .

١٧٤ - البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو

لاحق .

فـ « سِوَاكَ » اسم « إِنَّ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومَذْهَبُ سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

\*\*\*

== اللغة : « كفيل » ضامن « المتى » الرغبات والآمال ، واحدها منية بوزان مدية وغرفة « لمؤمل » اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلاً ، إذا رجاء « يشقى » مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكرم الاخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نذاك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه « كفيل » مبتدأ مؤخر « بالمتى » لمؤمل ، جاران ومجروران يتعلقان بكفيل « إن » حرف توكيد ونصب « سواك » سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « من » اسم موصول مبتدأ « يؤمله » يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة من الموصولة ، « يشقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك » حيث فارقت « سوى » الظرفية ووقعت اسماً لأن فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا الببت - فى وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٢٣٤) وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومي ( البيت ١٧ من الكلمة ١١٤ ) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ ؛ لِأَنَّنِي أَخْبِرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتَ سِوَانَا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعواهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع ==



كثرة ما ورد منه - بما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة بما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التعلل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا .

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة ، وأبين لك أرجحها وليلا وأقربها إلى أن تأخذ به ، وما أنذا أفى لك بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيوبه والخليل بن أحمد - وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثاني - وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم عليه ابن مالك - وحاصله أنها تأتي ظرفاً أحياناً ، وتأتي اسماً متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث - وهو ما ذهب إليه الرماني وأبو البقاء العكبري - وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي ، وقال « وإلى مذهبهما أذهب ، اهـ » وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتي تستعمل «سوى» فيها اسماً وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثيرة تمنعنا من أن تستعمل لتأويلها أو أن ندعى أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته الكافية الشافية :

سِوَى كَثِيرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظَّرُوفِ مُشْتَهَرٌ  
وَمَا نَعُ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدُّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ  
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثَرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا  
وقال في شرح هذا الكلام « سوى : اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه ، -

وَأَسْتَنْ نَاصِبًا بَلَيَسَ وَخَلَا وَبَعْدًا ، وَبَيَكُونُ مَعْدَ « لا » (١)

أى : استثنى بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً للمستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدًا ، وَبَعْدًا زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » فـ « زَيْدًا » فى قولك : « لَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » منصوب على أنه خبر « لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ » ، وَاسْتَمُّهَا ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ ، وَلِلشُّهُورِ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَقْهُومِ مِنَ الْقَوْمِ (٢) ،

= ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظًا ، خلافاً لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » ، و « قاموا غيرك » ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فيعزل عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نراً ونظماً خلاف ذلك .

(١) « واستثنى ، فعل أمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » ناصباً ، حال من الفاعل المستتر فى استثنى « بليس » جار ومجرور متعلق باستثنى « وخلا » معطوف على ليس « وبعدا » ويكُونُ ، جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لا يكون زَيْدًا ، والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زَيْدًا » ثلاثة أقوال معروفة :

(الاول) أن مرجعه هو البعض المقهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ، فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زَيْدًا ، فهو مثل قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زَيْدًا .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيدا [ ولا يكون بعضهم زيدا ] » ، وهو مستتر وجوبا ،  
 وفي قولك : « خلا زيدا » ، وعدا زيدا » منصوب على المفعولية ، و « خلا ،  
 وعدا » فعلان فاعلهما — في المشهور — ضمير عائذ على البعض المفهوم من  
 القوم كما تقدم ، وهو مستتر وجوبا ، والتقدير : خلا بعضهم زيدا ، وعدا  
 بعضهم زيدا .

ونبه بقوله : « ويكون بعد لا » — وهو قيد في « يكون » فقط — على  
 أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل  
 فيه إلا بعد « لا » فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، وإن ، ولن ،  
 ولما ، وما .

\*\*\*

وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ

وَبَعْدَ « مَا » أَنْصِبْ ، وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ<sup>(١)</sup>

= زيد ، ويضعف الوجهين — الثاني والثالث — أن الكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ،  
 نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيدا .

(١) « واجرز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بسابقي »  
 جار ومجرور متعلق باجرز ، وسابقي مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه  
 « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق  
 الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرز — إلخ « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق  
 بانصب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » فعل أمر  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانجرار » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يرد »  
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد  
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .



أى : إذا لم تتقدم « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجرُز بهما إن شئت ؛ فتقول :  
« قام القومُ خلا زيدا ، وعدا زيدا » فخلا ، وعدا : حرفا جرّ ، ولم يحفظ سيبويه  
الجرّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش ؛ فَمِنْ الجرّ بـ « خلا » قوله :

١٧٥ — خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما

أعدُّ عيالي شعبةً من عيالك

١٧٥ — البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أرجو ، مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطامعية  
في الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله  
« سواك ، غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا  
به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها ( ص ٢٣٠ وما بعدها ) « أعد ، أى أحسب  
« عيالي ، العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمتونهم « شعبة ، طائفة .

المعنى : إني لا أؤمل أن يصلني الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك  
لا تدخر وسعا في التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم - في اعتباري -  
فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : « خلا ، حرف جر « الله ، مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو  
الآتى دلا ، نافية « أرجو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك ،  
سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « إنما ،  
أداة حصر « أعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالي ، عيال :  
مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياه المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر  
« شعبة ، مفعول ثان لأعد « من عيالك ، من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة  
لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « خلا الله » وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول بحيث استعمل الشاعر « خلا » حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

= الشارح أن هذا مما نقله الأخفش ، وأن سيوييه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيوييه في كتابه صريحا ( ٢٧٧ / ١ ) حيث يقول « أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله ( بالجر ) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا ، اهـ .

وأما الشاهد الثاني فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — في هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة في كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :  
إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى ( ص ٢١٦ ) ثلاثة :  
الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، ومنه بيت الشاهد ( رقم ١٦٧ ) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُّ  
ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نحو قولك  
« القوم إلا زيدا ضربت ، بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

والنحاة خلاف في هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعمى سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثاني أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفا نحو قولك « إخوتك إلا زيدا حضروا ، جاز التقديم ، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف نحو قولك « إخوتك إلا زيدا عصى أن يفعلوا ، لم يجر التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

وَمِنْ الْجَزْءِ مَدَاءٌ قَوْلُهُ :

١٧٦ — تَرَكْنَا فِي الْمَضِيضِ بَنَاتٍ عُوجَ

عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

أَبْحَنَّا حَيْهَمُ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشُّطَاءُ وَالطُّفْلُ الصَّغِيرُ

= يقع المستثنى في أول الكلام ، ومن شواهد البيت الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى .. رعى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا في بعض الأمثلة ، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فما أشبه البدل بأخذ حكمه .

وفي قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذي نهيك إليه في ص ٢٣٠ .

١٧٦ — وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللفظة : « المضيز » قرار الأرض عند منقطع الجبل « بنات عوج » أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعرج » ، ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والمكوف : ملازمة الشيء والمواظبة عليه « خضعن » ذلن وخضعن « أبحنأهم » أراد أهلكنا واستأصلنا ، والحي : القيلة « أسرا » الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقيا يديه معترقا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشطاء » هي العجز التي يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا » فعل وقاطل « في المضيز » جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات » مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، و « عوج » مضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد » حرف تحقيق « خضعن » فعل بمقتضى ، والمجئ في عمل =



فإن تقدمت عليهما « ما » وجب النصبُ بهما ؛ فتقول : « قام القوم ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ، فـ « ما » : مصدرية ، و « خلا ، وعدا » : صلتها ، وفاعلها ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره ، و « زيدا » : مفعول ، وهذا معنى قوله : « وبعده ما أنصب » هذا هو المشهور .

وأجاز الكسائي الجرَّ بهما بعد « ما » على جعل « ما » زائدة ، وجعل « خلا ، وعدا » حرفي جرٍّ ؛ فتقول : « قام القوم ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا » وهذا معنى قوله : « وأنجزارٌ قد يَرِدُ » وقد حكى الجرميُّ في الشرح ألبجرَّ بعد « ما » عن بعض العرب .

\*\*\*

وَحَيْثُ جَرًّا فَهِيَ حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنَّ نَصَبًا فِعْلَانِ<sup>(١)</sup>

= نصب صفة لعوا كف « إلى النور » جار ومجرور متعلق بخضعت وأبجنا فعل وفاعل « حيم » حى : مفعول به لأباح ، وحى مضاف والضمير مضاف إليه « قتل » تمييز « وأسرا » معطوف على قوله قتل « عدا » حرف جر « الشطاء » مجرور بعدا « والطفل » معطوف على الشطاء « الصغير » صفة للطفل .

الشاهد فيه : قوله « عدا الشطاء » حيث استعمل « عدا » حرف جر ، لجر الشطاء به ، ولم يحفظ سيويه الجر بعدا ، ولا ذكره أبو العباس المبرد ، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيويه أنه قد رواه عن بعض العرب ( انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق ) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيويه ، ولعلناك على موضعه من كتابه .

(١) ، وحيث ، اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما ، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله « حرفان » الآتي ؛ لأنه في قوة المشتق « جرا » فعل ماض ، وهو فعل الشرط على القول الأول ، وألف الاثنين فاعل « فهما حرفان » =

أى : إن جررت «خلا» وعداء، فهما حرفاً جرّاً ، وإن نصبت بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه .

\*\*\*

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ مَا ،

وَقِيلَ «حَاشَ» ، وَحَاشَا ، فَأَحْفَظُهُمَا<sup>(٢)</sup>

المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جرّاً ؛ فتقول : «قام القوم حاشا زيد» ، بجر «زيد» ، وذهب الأخفش والجزمي والمازني والمبرد وجماعة — منهم المصنف — إلى أنها مثل «خلا» : تستعمل فعلا فتصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر

= الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائدة على القول الثانى ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله «فعلان» الآتى ؛ لانه فى قوة المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطية «نصبا» فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لاعل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعلان» خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعد «خلا» ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

ومن النصب بها بعد «ما» قول الشاعر :

عَلَّ النَّدَائِى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيٍّ مَوْلَعٌ

(٢) «خلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع ، وقاعه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هى» يعود إلى «حاشا» ما ، قصد لفظه : مفعول به لنصب «وقيل» فعل ماض مبنى للجهول «حاش» قصد لفظه : نائب فاعل قيل «وحاشا» محطوف عليه «فأحفظهما» احفظ فعل أمر ، وقاعه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت» وهما : مفعول به لا حفظ .

ما بعدها ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدًا ، وَحَكَى جَمَاعَةٌ — مِنْهُمْ الْقُرَاءُ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، وَالشَّيْبَانِيُّ — النَّصَبَ بِهَا ، وَمِنْهُ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ » وَقَوْلُهُ :

١٧٧ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ

عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ

وقول للصنف : « وَلَا تَصْحَبْ مَا » معناه أن « حَاشَا » مثل « خَلَا » في أنها تَنْصِبُ ما بعدها أو تَجْرُءُ ، وَلَكِنْ لَا تَقْدِمُ عَلَيْهَا « مَا » كَمَا تَقْدِمُ عَلَى « خَلَا » ؛ فَلَا تَقُولُ : « قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا » ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْكَثِيرُ ، وَقَدْ مَحَبَّتُهَا « مَا » قَلِيلًا ؛ فَفِي مَسْنَدِ أَبِي أُمِيَّةٍ الطَّرْسُوسِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ » (١) .

١٧٧ — هَذَا الْيَتُّ مِنْ كَلَامِ الْفَرَزْدَقِ هَمَامُ بْنُ غَالِبٍ .

الإعراب : « حَاشَا » فَعْلٌ مَاضٍ دَالٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْكُلِّ السَّابِقِ « قُرَيْشًا » مَفْعُولٌ بِهِ لِحَاشَا « فَإِنَّ » الْفَاءُ لِلتَّحْلِيلِ ، إِنْ : حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ « اللَّهُ » اسْمٌ إِنْ « فَضَّلَهُمْ » فَضْلٌ : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ ، هَمْ : مَفْعُولٌ بِهِ لِفَضْلٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ فَضْلٍ وَفَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ فِي عَمَلٍ رَفَعَ خَيْرٌ « إِنْ » ، « عَلَى الْبَرِيَّةِ » بِالْإِسْلَامِ ، جَارَانٌ وَمَجْرُورَانِ مُتَعَلِقَانِ بِفَضْلٍ « وَالْدِّينِ » عَطْفٌ عَلَى الْإِسْلَامِ .

الشاهد فيه : قوله « حَاشَا قُرَيْشًا » فَإِنَّهُ اسْتَعْمَلَ « حَاشَا » فَعْلًا ، وَنَصَبَ بِهِ مَا بَعْدَهُ .

(١) تَوْحَمُ النُّحَاةُ أَنَّ قَوْلَهُ « مَا حَاشَا فَاطِمَةَ » مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَجَعَلُوا « حَاشَا » اسْتِثْنَائِيَّةً ، وَاسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّ حَاشَا الْاسْتِثْنَائِيَّةُ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا مَا ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَعَيْنٍ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ كَلَامِ الرَّاَوِيِّ يَعْقِبُ بِهِ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ » بِبَلَدِكَ أَنْ يَبِينُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ



وقوله :

١٧٨ — رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا

فَانَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَمَلًا

ويقال في « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَاشَا » .

\* \* \*

= والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لافاطمة ولا غيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية ، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذى ورد في قول النابغة الذبياني :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَفْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً ، وهذه لا تكون إلا فعلاً ، والثاني أن الاستثنائية - إن كانت فعلاً - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضياً فاعله مستتر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تسكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبياني « وما أحاشى ، السادس : أن « ما » التى تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التى تسبق هذه فهي نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله بنفعك به .

١٧٨ — نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان

شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطية ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت » زعم العيني أن « رأى » ههنا من رأى ، مثل التى في قولهم :

رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس التى

زعمه بسديد ، بل هي بمعنى العلم ، وتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها

الأول وحذف الثاني ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة ، ونحو ذلك =

ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكثرهم فعلاً» في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأى ، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم : الذي يزورني فله جائزة سنوية «فعلاً» هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل .

الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلاً «ما حاشا» ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء لتحليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن «أفضلهم» أفضل : خبر إن . وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعلاً» تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأى ، ولا عجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيراً .

الشاهد فيه : قوله «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرد منها .

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجروراً ، وهذا رأى سيوييه ، وتبعه عليه الزمخشري ، وعذر سيوييه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواة عنهم ، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماعه .

الثاني : أنها لا تكون إلا فعلاً ، لكن يجوز فيها بعدها الجر والنصب ، فإن جرته فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وإن نصبته فهو من باب النصب على نزع الخافض ، وأصل «حاشا زيد» - عند هؤلاء - حاشا لزيد .

الثالث : أنها تكون فعلاً فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به ، وهذا مذهب المبرد والمازني ، وتبعهما ابن مالك ، وهذا هو المذهب الذي يؤيده السماع .

\*\*\*

## الحال

الحال وصف ، فضلة ، منتصب ، منهم في حال كفراداً أذهب<sup>(١)</sup>

عرف الحال<sup>(٢)</sup> بأنه « الوصف ، الفضلة ، المنتصب ، للدلالة على هيئة » نحو :  
« فرداً أذهب » و « فرداً » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

(١) « الحال ، مبتدأ ، وصف ، خبره ، فضلة ، منتصب ، منهم ، نعوت لوصف »  
« في حال ، جار ومجرور متعلق بمفهوم » كفراداً ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير  
مرة ، فرداً : حال من فاعل أذهب الآتي ، أذهب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال في اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو في اصطلاح علماء  
العربية ما ذكره الشارح العلامة ، ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن  
شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إِذَا أَهْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فِدَعُهُ ، وَوَاكِلُ أَمْرُهُ وَالْيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر  
الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحيث أن تأنيث  
بالفعل المسند إليه مجرداً من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد »  
وتعيد الضمير إليه مذكراً فتقول « حال محمد آداه إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة  
الموضوع للمذكر فتقول « هذا حال محمد ، وتصفه بوصف المذكر فتقول « لمحمد حال حسن ،  
تأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحيث أن تأنيث الفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث =



وخرج بقوله : « فَضْلَةٌ » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : « للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتقُّ ، نحو : « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » فإنه تمييز  
لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛  
فهو لبيان التعجبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّ « رَاكِبًا » لم يُسَقَّ للدلالة على الهيئة ،  
بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفْهِمٌ فِي حَالٍ » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

\*\*\*

= فتقول ، حسنت حالة محمد ، وساءت حالة خالد ، وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة  
محمد أدته إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع المؤنث فتقول ، هذه حالة  
محمد ، وتصفه بوصف المؤنث فتقول ، لمحمد حالة حسنة ، .

فإن قلت ، أذلك واجب في الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً يلزمني  
أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً يلزمني أن أعامله  
فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن  
تعامله معاملة المذكر ، بل أنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ،  
وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذي أنا فيه طيب ،  
والحال التي أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلاً ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة  
ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال ، فأما إذا كان لفظ  
الحال مؤنثاً فليس لك معدي عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدي  
عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها  
مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة  
طيبة ، وبالجملة إذا أثبت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيث ألبتة ، وإذا ذكرت  
لفظها جازاك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًا يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا<sup>(١)</sup>  
الأثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمة للمتصف بها ، نحو : « جاء زيدٌ راكباً »  
فـ « راكباً » : وصفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يجيء ماشياً .

وقد تجيء الحال غير منتقلة<sup>(٢)</sup> ، أى وصفا لازماً ، نحو : « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعاً »  
و « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أُطُولٌ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ ، كَأَنَّمَا

عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

فـ « سَمِيعاً » ، وَأَطُولٌ ، وَسَبْطٌ ، أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمة .

(١) « وكونه » الوار للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف  
إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه . منتقلاً : خبر المصدر الناقص « مشتقاً » خبر ثان  
« يغلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً ،  
والجمله من يغلب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل  
ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً — الخ  
« مستحقاً » خبر ليس ،

(٢) تجيء الحال غير منتقلة فى ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : ( وخلق  
الإنسان ضعيفاً ) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، ونحو قول الشاعر  
• فجاءت به سبط العظام • البيت الذى أشده الشارح رحمه الله ( رقم ١٧٩ ) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : ( فتبسم ضاحكاً )  
وقوله سبحانه : ( ويوم أبعث حياً ) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : ( لآمن من  
فى الأرض كلهم جميعاً ) وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : « زيد أبوك عطوفاً » .  
الثالثة : فى أمثلة مسموعة لاضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعاً ، وقوله تعالى :  
( أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ) وكقوله جل ذكره : ( قائماً بالقسط ) .

١٧٩ — البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه .

وقد تأتي الحال جامدة ، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ : فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلا تَكْلَفٍ (١)  
كِبَعُهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًا بِيَدٍ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أَيْ كَأَسَدٍ (٢)

= اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «لجاءت» جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجماء «سبط» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء ، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامته» عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً متقلاً ، وإضافة سبط لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتى بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سحر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و «تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لد ، وقال سيويه : هو بيان لد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسداً» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .



يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سفير ، نحو : « بَعَّةٌ مُدًّا بِدِرْهَمٍ »<sup>(١)</sup> ، فدا : حال جامدة ، وهي في معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بَعَّةٌ مُسَعَّرًا كل مد بدرم » ويكثر جودها — أيضاً — فيما دل على تفاعل ، نحو : « بَعْتُهُ بِدَا بَيْدٍ »<sup>(٢)</sup> ، أى : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » : أى مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحَّ وَقُوعُهُمَا حَالًا لظهور تَأْوِيلِهِمَا بِمَشْتَقٍ ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِي مُبْدَى تَأْوِيلٍ » أى : يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق .

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مستحقاً »<sup>(٣)</sup> .

(١) يجوز في هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلاً) مد منه بدرم ، وجلة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلاً بمن ، ولا يكون المثال — على هذا الوجه — مما نحن بصده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالاً ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل بعه ؛ فيكون « مسعراً » الذى تؤوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول ؛ فيكون قوله « مسعراً » بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع يد ، ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : بدأ كائنه مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق ، =

== وهي : أن تدل الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناهضة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا ، وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررا ، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الوار عليه ، وفي المثال الثاني هو لفظ الجند : والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك : الرمان حلوا حامض ، وذهب ابن جني إلى أن الحال هو الأول ، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثاني : أن تكون الحال موصوفة ، نحو قوله تعالى : ( قرآننا عريبيا ) وقوله : ( فتمثل لها بشرا سويا ) وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى ( فتم ميقات ربه أربعين ليلة ) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا ببرا أطيب منه رطبيا .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها . كقولك : هذا مالك ذهابا . أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتما ، وكقوله تعالى : ( وتنتحون الجبال بيوتا ) أو تكون الحال أصلا لصاحبها . كقولك : هذا خاتمك حديدا . وكقوله تعالى : ( أسجد لمن خلقت طينا ) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول بما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليس ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية ، فذهب قوم منهم ابن الناطم إلى وجوب تأويلها أيضا ، ليكون الحال مشتقا على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفي ذلك من التحكم ما ليس ينبغي .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ جَهْرٍ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا مَعْرِفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : حَامُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ .

— ١٨٠ — وَ \* أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ ... \*

(١) « الحال ، مبتدأ ، « إن » ، شرطية ، « عرف » ، فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل الشرط ، « لفظاً » ، تمييز محول عن نائب الفاعل « فاعتقد » ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، « اعتقد » : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تنكيره » ، تنكير : مفعول به لاعتقد ، وتنكير مضاف والماء مضاف إليه « معنى » ، تمييز « كوحْدِكَ » ، الكاف جارة لقول محذوف ، « وحد » : حال من الضمير المستتر في « اجتهد » ، الآتي ، « ووحيد مضاف والكاف مضاف إليه « اجتهد » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل نصب مفعول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك كقولك اجتهد وحدك ، والحال في تأويل « منفرداً » .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت لليد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أته الماء لتشرب ، وهو بنامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ ، وَلَمْ يَذُدْهَا ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدُّخَالِ

اللغة : « العراق » ، ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء « يذدها » ، يطردها « يشفق » ، يرحم « نقص » ، مصدر نقص الرجل - بكسر الفين - إذا لم يتم مراده ، ونقص البعير إذا لم يتم شربه « الدخال » ، أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريماً ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : « فأرسلها » ، أرسل : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في آيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الآتين مفعول به لأرسل « العراق » ، حال « ولم يذدها » ، الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذد : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وما : مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها ، =



وَاجْتَهِدْ وَحَدِّكَ ، وَكَلِمَتُهُ فَأَهُ إِلَى فِي ؛ ف «الْجَمَاءُ ، وَالْعِرَاكُ ، وَوَحْدَكَ ، وَفَاهُ» :  
أَحْوَالٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، لَكِنِّهَا مُؤَوَّلَةٌ بِنَكْرَةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَاءُوا جَمِيعًا ، وَأَرْسَلَهَا  
مَعْتَرَكَةً ، وَاجْتَهِدْ مُنْفَرِدًا ، وَكَلِمَتُهُ مُشَافِهَةٌ <sup>(١)</sup> .

== ومثلها جملة ، ولم يشفق ، وقوله د على نقص ، جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونقص  
مضاف ، ود النخال ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله د العراك ، حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون  
إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أى : أرسلها معتركة ، يعنى مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن  
بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن  
تجدّه من الأمثلة مما لم يذكره الشارح منها .

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالا فثالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين - مع ذلك -  
السّر في كل قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل في الحال أن يكون فكرة ، فإن جاءت في كلام ما من كلام  
العرب معرفة فهي بغير تردد - عند جمهرة البصريين - في تأويل النكرة ، والسّر في ذلك  
أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالنعته ، فلو جاءت الحال معرفة  
وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه  
الامر ، فدفعاً لهذا الالتباس ، ورغبة في إفادة المقصود من أول الامر ، التزم العرب في كلامهم  
إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا  
الوصف نعتاً جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالاً جاءوا به نكرة ، فلم  
يلتبس على السامع الامر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذي  
هو النعت لا يكون إلا مشتقاً إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة متبعية وإما أفعل  
تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو ألبتة في تأويل الاسم المشتق ، فكذلك  
مادل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقاً أو في تأويل المشتق ، ولهذا  
تراهم يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في ==

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ؛ فأجازوا « جاء زيد الرّاكب » .

وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها ، وإلا فلا ؛ فنال ما تضمن معنى الشرط « زيد الرّاكب أحسن منه الماشي »

== المعنى مشتقا. وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبيننا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها في كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير » فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأحمر وحمر ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى ( وتحبون المال حباً جماً ) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما      وأى عبد لك لا ألما

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فعيل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك . تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فعيل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قالوا : جاءوا الجماعة الساترة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء . هذا ، وقد قالوا في هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً » فأتوا به مسكراً على الأصل في الحال .

(٢) وأما المثال الثاني — وهو قولهم « أرسلها العراك » فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك » فإن « وحدك » اسم يدل على التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت في عبارات قليلة مجروزة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم في المدح « فلان لسيح وحده » وقريع وحده ، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده » ونحو قولهم في النتم « فلان عهر وحده » وجحيش وحده ، وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النسب ، =

ف «الراكب والماشي» : حَالَانِ ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول ، «جاء زيد الراكب» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب» .

\*\*\*

= فقال سيويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، وهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول «جاء زيد وحده» قد قلت : جاء زيد إيجاداً ، أى متوحداً ، والمعنى جاء منفرداً ، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، واستمع إلى المحقق الرضى يقول فى شرح هذين المذهبين «ومذهب الكوفيين» وانتصاب وحده على الظرفية ، أى لامع غيره ، فهو فى المعنى ضد معاً فى قولك : جاءوا معاً ، وكأن فى معاً خلافاً هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده أهو حال أى منفرداً أو ظرف أى لامع غيره ، اه كلامه ، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وليس يبعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر ، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً يقع جملة حالاً ، أى جاء زيد يتوحد توحداً ، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يقع حالاً ، أى جاء زيد متوحداً توحداً .

( ٤ ) وأما المثال الرابع — وهو قولهم «كلته فاه إلى فى» — فقد وردت هذه العبارة بروايتين ، الأولى «كلته فوه إلى فى» وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف فى توجيهها ، وفوه : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال ، والرواية الثانية «كلته فاه إلى فى» وقد ورد على هذا الوجه قول أبى الطيب المتنبي :

قبلتها ودموعى مخرج أدمعها وقبلى على خوف فاه لقم

وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاجة الكلام وكثرت فيها التخريج ، فذهب سيويه وجمهرة البصريين إلى أن «فاه» حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه فى قوة اسم مشتق منكر ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة فى التقدير كما قلت لك ، وكأنه قال فاه موحداً إلى فى ، وذهب الكوفيون إلى أن «فاه» =



وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ<sup>(١)</sup>  
 حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً — وهو : ما دلَّ على معنَى وصاحبه : كقائم ،  
 وَحَسَنَ ، وَمَضْرُوب — فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على  
 صاحب المعنى<sup>(٢)</sup> .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلبته جاعلاً فاه إلى في .  
 وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة ، فاجهور على أنه لا يجوز القياس  
 عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلاً : جاورته منزله إلى منزلي ،  
 وناضلته قومه عن قومي ، ونحو ذلك .

وأحسبني قد أطلت عليك ، لكنني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف  
 العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ،  
 والله المسترول أن ينفعك به .

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لمصدر «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير  
 المستتر في «يقع» ، الآتي «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
 هو يعود إلى مصدر منكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق  
 بيقع «كبفتة» السكاف جارة لقول محذوف ، بفتة : حال من الضمير المستتر في «طلع»  
 الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
 إلى زيد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما ، وتحدث عن كل  
 واحد منهما حديثاً مقتضباً ، حتى لا يكاد القارئ يميزهما ، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر  
 فهما واضحاً ، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين ، ونفرد أحدهما عن الآخر ، ونبين — مع كل  
 واحد منهما — آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما في إعراب المصدر المنكر في نحو قولك «جاء محمد ركضاً»  
 =  
 وثانيهما في جواز القياس على هذا التركيب .

وقد كثر مجيء الحالِ مصدرًا نكرةً ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لحيثه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بفتة » ف « بفتة » : مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باغتًا ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

= فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله « وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون ، وحاصل هذا الاختلاف أن العلماء فيه ستة آراء :

الأول — وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة — أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب في نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعمتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأديت أكمل التأديب ، ويقع المصدر خبراً ونعتاً ، والأصل في الموضعين للوصف .

الثاني — وهو مذهب الأخفش والمبرد — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجملة الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضاً ، جاء زيد يركض ركضاً » .

الثالث — وهو رأي أبي علي الفارسي — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً .

الرابع — وهو قول الكوفيين — أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحبيته مقة ، وشنته بغضاً .

الخامس — أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجيء ركض .

السادس — أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، =

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ،  
والتقدير : طلع زيد يَبْتَغُ بَغْتَةً ، ف « يَبْتَغُ » عندهما هو الحال ، لا « بَغْتَةٌ » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، ولكن الناصب  
له عندهم الفعل المذكور [ وهو طَلَعَ ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

== فتقدير المثال المذكور - على هذا الرأي - جاء زيد صاحب ركض ، أو ذا ركض ، على  
نحو أوليهم المصدر الواقع خبراً .

وأما الاختلاف الثاني - وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله « وقد كثر بجهل الحال  
مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ، فإننا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في  
الفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان « وورد المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً ،  
أ . ه . ومنه قوله تعالى ( ثم ادعهن يأتينك سعيًا ) وقوله ( ينفقون أموالهم سرّاً وعلانية )  
وقوله ( ادعوه خوفاً وطمعاً ) وقوله ( إني دعوتهم جهاراً ) وقال العرب : قتلته صبراً ،  
وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأخذت  
عن فلان سماعاً ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة في جواز  
القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيويه وأصحابه فلم يجوز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الكثير مما سمعه  
عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره في ذلك أنه  
خلاف الأصل ، من قبل أن الحال في المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس  
فغيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه ،  
فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، وتعني بالإطلاق معنا أنه  
يستوى في جواز القياس أن يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجنته سرعة  
والأ لا يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو جاء على بكاء ، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز  
القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .



في قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَفْتَةً » « زَيْدٌ بَفَتَ بَفْتَةً » ؛ فيؤولون « طامع » بيفت ، وينصبون به « بَفْتَةً » .

\*\*\*

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ، إِنْ كَمْ يَتَأَخَّرُ ، أَوْ يُخَصِّصُ ، أَوْ يَبِينُ<sup>(١)</sup>

= قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أنا رجلة وسرعة وبطنا ونحو ذلك ، وأما ما لبس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكاً وبكاءً ونحو ذلك لعدم السماع ، أما ابن مالك ومشايخه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .  
الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بالالدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علماً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلاً ، ونبلًا ، وحلبًا ، ومروءةً ، وشجاعةً ، وإقدامًا ، وأن تقول : أنت الصديق تضحيةً ، وإخلاصًا .

الثاني : من ذلك قولهم : هو زهير شعرًا ، وأجاز هؤلاء أن تقول : محمد حاتم جودًا ، وعلى قضاء ، وإياس زكاته ، وعمر عدلاً ، وحثيف إباءً ، والأخنف حلبًا ، ويوسف جمالًا ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علماً فعالم وأما نبلاً فنيل ، وأما حلباً فحليم ، وأما كرمًا فكريم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشتق ، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدّر الذي ثابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) « ولم » نافية جازمة « ينكر » فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بلم « غالباً » حال من نائب الفاعل « ذو » نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يتأخر » فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، جواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر « أو » بين ، معطوفان على يتأخر .

مِنْ بَعْدِ نَقْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ ، كَمَا لَا يَبْنِي أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا ،<sup>(١)</sup>  
 حقُّ صاحبِ الحالِ أن يكون معرفة ، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغٍ ،  
 وهو أحد أمور<sup>(٢)</sup> :

(١) « من بعد ، جار ومجرور متعلق بـ « في البيت السابق » ، وبعد مضاف ؛ و « نقى » مضاف إليه « أو » عاطفة « مضاهية » ، مضاهى : معطوف على نقى ، ومضاهى مضاف وضمير الغائب العائد إلى نقى مضاف إليه « كلا » ، الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « يبن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية « امرؤ » فاعل يبن « على امرئ » جار ومجرور متعلق بـ « يبن » مستهلا ، حال من قوله « امرؤ » ، الفاعل .

(٢) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات :  
 أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النقي أو شبهه ، وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففي قوله تعالى : ( وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ) مسوغان ، بل ثلاثة . وهي تقدم النقي ، ووقوع الواو في صدر جملة الحال ، والثالث اقتران الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت ، وأما قوله تعالى : ( أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها ) فالمسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال .

الثاني : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتم حديد ، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت ( انظر ص ٢٤٦ وما بعدها ) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تسمى الحال منها ، كقولك : زارني خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : « فيها قائماً رجُلٌ » وكقول الشاعر .  
وأشده سيويوه :

١٨١ — وَبِالْجِسْمِ مِثْنِي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ  
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ  
وكقوله :

١٨٢ — وَمَا لَأَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَا تَمُوتُ  
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

١٨١ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « شحوب » هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوباً - بوزن قعد يقعد قعوداً -  
وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شحوبة - مثل - هل الأمر يسهل سهولة - إذا تغير  
لونه « بيناً » ظاهراً ، وهو فيمل من بان بين ، إذا ظهر ووضح .  
المعنى : إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ،  
وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما يتحدثانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مني » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً » حال من شحوب الآتي على رأي سيويوه الذي يميز  
بجىء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور  
الواقع خبراً « لو » شرطية غير جازمة « علمته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل  
وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ،  
والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شحوب »  
مبتدأ مؤخر « وإن » شرطية « تستشهدي » فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبة فاعل  
« العين » مفعول به « تشهد » جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بيناً » حيث وقعت الحال من النكرة ، التي هي قوله « شحوب » ،  
على ما هو مذهب سيويوه ، كما قررناه في الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ،  
فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير .

١٨٢ — وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها . =



فـ « قائماً » : حال من « رجل » ، و « يتيماً » حال من « شحوب » ، و « مثلهما » حال من « لائم » .

ومنها : أن تُخصَّصَ النكرة بِوصفٍ ، أو بإضافة : فمثال ما تَخَصَّصَ بِوصفٍ قوله تعالى : ( فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ) <sup>(١)</sup> .

== اللغة : « لام » ، عذل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه « سد فقرى » ، أراد أغنانى عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من حاجته ما لا يحب ؛ فهو فى حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيحملة على العدول عنه ، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منال له عما فى أيدي الناس .

الإعراب : « وما » ، نافية « لام » ، فعل ماضٍ « نفسى » ، نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « مثلهما » ، مثل : حال من « لائم » ، الآتى ، ومثل مضاف وما مضاف إليه ، و « مثل » ، من الالفاظ التى لا تستفيد بالإضافة تعريفاً « لى » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى « لائم » ، فاعل لام « ولا » ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سد » فعل ماضٍ ، « فقرى » ، فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « مثل » ، فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكك » ، ملك : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « يدي » ، يد : فاعل ملكك ، ويد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدي .

الشاهد فيه : قوله « مثلهما لى لائم » حيث جاءت الحال - وهى قوله « مثلهما » ، و « لى » - من النكرة - وهى قوله « لائم » - والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال .  
(١) الأمر الأول الوارد فى هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر ، وقد أعرب الناظم وابنه « أمرا » على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى بحال كونه مأموراً به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد =

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا  
وَعَاشٍ يَدْعُو بِآيَاتِ مَبِينَةٍ  
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمِينًا

= واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا .  
وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال ، بل المضاف الذي  
هو لفظ « كل » ، كالجزم من المضاف إليه الذي هو لفظ « أمر » ، في صحة الاستثناء به عنه ؛  
وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثاني حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن  
بصدده ؛ لأن « كل أمر » نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من  
الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أي مأمورا به .

١٨٣ — البيتان من الشواهد التي لم يذكرهما منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « الفلك » أصله بضم فسكون - السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد  
تبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد « ماخر » اسم فاعل من غمرت  
السفينة - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » البحر ، أو الماء  
« مشحونا » اسم مفعول من شحن السفينة : أي ملأها « آيات مينة » ظاهرة واضحة ،  
أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجملة  
النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » مفعول به لنجيت  
« واستجبت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجبت  
« في فلك » جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » صفة لفلك « في اليم » جار ومجرور متعلق  
بماخر « مشحونا » حال من فلك « وعاش » الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثال ما تَخَصَّصَ بالإضافة قوله تعالى : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ ) .

ومنها : أن تقع النكرة بعد نقي أو شبهه ، وشبه النقي هو الاستفهام والنهي ، وهو المراد بقوله : « أَوْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ نَقْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ » فمثال ما وقع بعد النقي قوله :

١٨٤ — مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَاقِيًّا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًّا

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح ، يدعو ، فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة في محل نصب حال ، بآيات ، جار ومجرور متعلق بـ يدعو ، مبينة ، صفة لآيات ، في قومه ، الجار والمجرور متعلق بعاش وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه ، ألف ، مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و ، عام ، مضاف إليه ، غير ، منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و ، خمسينا ، مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والآلف في آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهي قوله « فلك » ، والنهي سوغ بحىء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .

١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد من استشهد به من النحاة .

اللمعة : « حم » ، بالبناء للجهول - أى قدر ، وهى ، وتقول : أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهى له أسبابه ( انظر ص ٢٦١ ) « واقيا » اسم فاعل من « وقى يقي » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئا يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للوت دائماً .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبنى للجهول « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » ، الآتى « حمى » نائب فاعل لحم « واقيا » حال من « حمى » ولا ، الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النقي « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به « ترى » باقيا ، حال من أحد ، وهذا مبنى على أن « ترى » بصرية ، فإذا جريبت على أن ترى عليه كان قوله « باقيا » مفعولا تابيا لـ ترى .



ومنه قوله تعالى<sup>(١)</sup> : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) فـ «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية» وصحح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها ، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية ، خلافاً للزحشرى ؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجود «إلا» مانع من ذلك ؛ إذ لا يُعترض بـ «إلا» بين الصفة والموصوف ، ومن صرح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى

لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

= الشاهد فيه : قوله «واقياً» و «باقياً» حيث وقع كل منهما حالا من النكرة ، وهي «حمى» بالنسبة لـ «واقياً» و «أحد» بالنسبة لـ «باقياً» والنفي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقه بالنفي في الموضعين .

ولأنما يكون الاستشهاد بقوله «باقياً» إذا جعلنا «ترى» بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالا ، أما إذا جعلت «ترى» عليّة فإن قوله «باقياً» يكون مفعولاً ثانياً ، كما بيناه في الإعراب .

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية في ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء ، ولم يعينه أحد من استشهد بالبيت أو تكلم عليه .

اللغة : «صاح» أصله صاحبي ، فرخم بمحذف آخره ترخياً غير قياسي ؛ إذ هو في غير علم ؛ وقياس الترخم أن يكون في الأعلام ، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش» (انظر ص ٢٦٠) والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفي ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً باقياً ، العذر ، هو كل ما تذكره لتقطع عنك السنة العتاب واللوم .

الإعراب : «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام =

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف : « لَا يَنْبَغُ أَمْرٌ قَلَى أَمْرٍ مُسْتَمْنَهَلًا »  
وقول قطري بن الفجاءة :

١٨٦ — لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

« حم » فعل ماضٍ مني للجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً » حال من عيش  
« فترى » الفاء فاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب تقديره بأن مضرة بعد الفاء ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو  
المفعول الثاني قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر »  
مفعول أول ل ترى « في إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وما :  
مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « الأمل » مفعول به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « باقياً » حيث وقع حالا من النكرة - وهي قوله « عيش » -  
والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي .

١٨٦ — البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعام قطري بن الفجاءة ، التميمي ،  
الخارجي ، وقد نسبته ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى  
قطري ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطري : بفتح القاف والطاء جميعاً ،  
والفجاءة : بضم الفاء .

اللغة : « الإحجام » التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ،  
والاعتماد عليه « الوغى » الحرب « الحمام » بكسر الحاء - الموت .

المعنى : لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني  
خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا » ناهية « يركن » يركن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون  
التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية « أحد » فاعل يركن « إلى الإحجام » جار ومجرور  
متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، ويوم مضاف ، و « الوغى »  
مضاف إليه « متخوفاً » حال من أحد « لحمام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث وقع حالا من النكرة التي هي قوله « أحد » ،  
والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا ، ألا ترى أن قوله  
« أحد » فاعل يركن المجزوم بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالباً » مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٌ <sup>(١)</sup> » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بيضاء <sup>(٢)</sup> » ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُلٌ قائماً » ، وفي الحديث : « صَلَّى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَاماً <sup>(٣)</sup> » .

\*\*\*

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ <sup>(٤)</sup>

(١) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاء - بكسر الباء الموحدة - جمع يضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن ذلك مقبس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يوثق بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : « مفعول به للمصدر » بحرف ، جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنعه » أ منع : فعل مضارع ، وفاعله =



مَذْهَبُ جَهْوَ النُّحُوَيْنِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ (١)  
فَلَا تَقُولُ فِي « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ .

وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ ، وَابْنُ كَيْسَانَ ، وَابْنُ بَرَّهَانَ ، إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، وَتَابَعَهُمُ  
الْمَصْنِفُ ؛ لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا

إِلَى حَبِيبًا ، إِنَّهَا لِحَبِيبٌ

== ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والماء مفعول به وفقد ، الفاء للتعليل ، وقد :  
حرف تحقيق ، ورد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سبق  
حال . وتقدير البيت : وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف ، ولا  
أمنع ذلك ، لأنه وارد في كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجرورا بحرف جر أصلي ، كقولك : مررت  
بهند جالسة ، وقد يكون مجرورا بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكبا ؛  
فراكبا : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر زائد  
جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن  
تقول : ما جاء راكبا من أحد .

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذري ، وقوله :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِبِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا ، وَفَوْقَ الرَّاكِبِينَ رَقِيبٌ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَقُلْتُ لِعِرَافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِي فَإِنَّكَ — إِنْ أَبْرَأْتَنِي — لَطُيْبٌ

اللغة : هيمان ، مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل : أشد العطش ، صاديا ،

اسم فاعل فعله ، صدى ، من باب تعب - إذا عطش .

الإعراب : « لئن » ، اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية ، كان ، فعل ماض ناقص ،

فعل الشرط ، برد ، اسم كان ، وبرد مضاف ، و « الماء » مضاف إليه ، هيمان ، صاديا ، ==

ف « هَيْمَان » ، وصاديا : حالان من الضمير المجرور يالى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٍ

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَعًا يَبْقَى حِبَالِ

ف « فَرَعًا » حال من قتل .

= حالان من ياء المتكلم المجرورة محلا يالى ، إلى ، جار ومجرور متعلق بقوله حيبا الآتى « حيبا » ، خبر كان « إنها » ، إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمها « لحبيب » ، اللام لام الابتداء ، حيب : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله هيمان صاديا ، حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا يالى ، وتقدما عليها كما أوضحناه فى الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتفنى ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا — وَإِنْ كَمْ يُسْلِمُوا — برجال ؟

عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الْغَنَمِيِّ عَنْهُ بِحَالِ

اللفظة : « أذواد » ، جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين اثلاث إلى العشر « فرعا » ، أى هدر لم يطلب به « حبال » ، بزنة كتاب — وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو فى البيت الثانى من البيتين اللذين أشدناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبت بعض إبل أصبتموها وبجاعة من النساء سيستمون فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله فى ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذى يعنينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبت بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت ثأرى منكم ، فلم يضع دمه هدرا .

الإعراب : « فَإِنْ » ، شرطية « تَكُ » ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » ، اسم تك « أُصْبِنَ » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله فى محل نصب خبر تك « ونسوة » ، معطوف على أذواد « فلن » ، الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديم الحال على صاحبها الرفع والنصب فجائز ، نحو : « جاء ضاحكاً زَيْدٌ ، وضربتُ جُرَّةً هنديةً . »

\*\*\*

وَلَا تَجِزُ حَالًا مِنْ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ<sup>(١)</sup>  
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا<sup>(٢)</sup>

== ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بـن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل « فرغا » حال من « قتل » الآتي « بقتل » جار ومجرور متعلق بـيذهب ، و« قتل مضاف ، و « حبال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » حيث وقع حالا من « قتل » المجرور بالباء ، وتقدم عليه .  
(١) « لا » ناهية « تجز » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حالاً » مفعول به لتجز « من المضاف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالاً » وقوله « له » جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى » فعل ماض « المضاف » فاعل اقتضى « عمله » عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء » خبر كان ، وجزء مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي « أضيف » فعل ماض مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو » عاطفة « مثل » معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من « جزء » مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفاً » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المنقلبة ألفاً لاجل الوقف في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .



لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه <sup>(١)</sup> ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضاربٌ عند مجردة ، وأعجبنى قيامُ زيدٍ مُسرِعاً ، ومنه قوله تعالى : ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ) ومنه قول الشاعر :

١٨٩ — تَقُولُ أُبْنَتِي : إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِداً

إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

(١) اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيويه رحمه الله - إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجوز . والسرف في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في : هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب سيويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبه الفعل لكونه مصدراً أو اسم فاعل مثلاً كان كذلك عاملاً في الحال فيتحده العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد ، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ — البيت لمالك بن الريب ، أحد بني مازن بن مالك ، من قصيدة له ،

وأولها قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْبَسَتْ لَيْلَةٌ      بِجَنْبِ الْغَضَى أَرْجَى الْقِلَاصِ النَّوَاجِيَا  
فَلَيْتَ الْغَضَى لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ      وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرَّكْبَ كَابَ لِيَالِيَا =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : ( وَزَعَنَّا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ) فـ « إخوَانَا » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه — في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قوله تعالى : ( ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ) فـ « حنيفاً » : حال من

= اللغة : « الروح » ، الفزع ، والمخافة ، وأراد به مهناً ، رب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تاركى » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتي تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلاأب ، لأنك تقتحم لظاهما فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقات » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هي ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تاركى » تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعولى ، وفيه ضمير مشترك فاعل « لا » نافية للجنس « أباً » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعمولها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أباً » اسم لا منصوباً بفنحة مقدرة على ما قبل بياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطلاقتك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف حاملاً فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .

« إبراهيم » والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛  
فلو قيل في غير القرآن : « أن اتبع إبراهيم حنيفاً » لصح .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ،  
ولا مثلُ جزئهِ — لم يجوز أن يحىء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غلامٌ هِنْدٍ ضاحِكَةً »  
خلاقاً للفارسيِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعةٌ  
بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهبَ الفارسيِّ جَوَازُها ، كما تقدم ، ومن نقله عنه  
الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيَّ في أماليه .

\*\*\*

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا<sup>(١)</sup>  
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ : كـ « مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ ، وَمُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا »<sup>(٢)</sup>

(١) « الحال » مبتدأ ، إن ، شرطية « ينصب » فعل مضارع مبني للجهول فعل  
الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار  
ومجروو متعلق ينصب « صرفاً » صرف : فعل ماض مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر  
جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل  
جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ،  
والتاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صفة « المصرفاً »  
مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « جائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم :  
مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =



يجوز تقديمُ الحالِ على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفةً تُشبهُ الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفه ، وقَبِلَ التَّأْنِيثَ ، والثَّنيَّةَ والجمعَ : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة <sup>(١)</sup> ؛ فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً زيدٌ دعا » [ فدعا : فعل متصرف ، وتقدمتْ عليه الحالُ ] ، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبهة له : « مُسرِعاً ذارَ راحِلٌ » .

فإن كان الناصِبُ لما فعلاً غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه ، فتقول : « ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً » ؛ لأن فعل التعجب غير متصرفٍ في نفسه ؛ فلا يُتَصَرَّفُ في معموله ، وكذلك إن كان الناصِبُ

= في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الحال ، في أول البيت السابق « كسرعا ، الكاف جارة لقول محذوف ، مسرعا : حال مقدم على عامله وهو « راحل » ، الآتي « ذا » ، مبتدأ « راحل » ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً » حال مقدم على عامله ، وهو « دعا » ، الآتي « زيد » ، مبتدأ ، وجملة « دعا » ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يترش أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وذلك في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إني لازورك مبهتجاً .

الثاني : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفاً ، وقولهم : لأصبرن محتسباً .

الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلاً ، وإن عليك أن تنصح مخلصاً .

الرابع : أن يكون العامل صلة لآل الموصولة ، كقولك : أنت المصلي فذاً ، وعلى المذاكر متفهماً .

لها صفة لا تُشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجوز تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يُتَنَّى ، ولا يُجَمَعُ ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معمله ، فلا تقول : « زيد ضاحكاً أحسن من عمرو » ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكاً »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَعَامِلٌ مُضْمِنٌ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنَ يَفْعَلًا<sup>(٢)</sup>  
كَـتَلَكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَتَذَرُ نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ »<sup>(٣)</sup>

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ؛ وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

(١) سيأتي للوصف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً » ، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل ، مبتدأ ، ضمن ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمن ، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل « معنى ، مفعول ثان لضمن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه « لا ، عاطفة « حروفه ، حروف : معطوف على « معنى الفعل ، وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً ، حال من الضمير المستتر في « يعمل ، الآتي « لن ، نافية ناصبة « يعمل ، يعمل : فعل مضارع منصوب بـ لن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والالف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كتلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كتلك « ليت ، وكان ، معطوفان على تلك « وتذر ، فعل ماض « نحو ، فاعل تذر « سعيد ، مبتدأ « مستقراً ، حال من الضمير المستكن في الجاء والمجرور الآتي « في هجر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والجورور<sup>(١)</sup> نحو : « تلك هند مجردة ، وليت زيدا أميراً أخوك ، وكان زيدا راكباً أسدً ، وزيد في الدار - أو عندك - قائماً ، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها ؛ فلا تقول : « مجردة تلك هند ، ولا « أميراً ليت زيدا أخوك ، ولا « راكباً كان زيدا أسدً » .

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف [ نحو : زيد قائماً عندك ] والجار والجورور

(١) اعلم أن ههنا أمرين لابد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي ، وهو شيان : الابتداء العامل في المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضاً ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ، أفلا ترى أن « تلك » وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أشير ؟ وهكذا .

الثاني : العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهي : أسماء الإشارة ، وحروف التني ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والجورور ، وقد بقي خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجي كـ « لعل » ، نحو قولك : لعل زيدا أميراً قادم ، وثانيها : حروف التنيه مثل « ها » ، في قولك : ها أنت زيد راكباً ، فراكباً : حال من زيد ، والعامل في الحال هو « ها » ، وثالثها : أدوات الاستفهام التي يقصد به التعجب كقول الأعشى : « يا جارتا ما أنت جاره » ، عند من جعل « جاره » الأخرى حالاً لا تمييزاً ، رابعها : أدوات النداء نحو « يا » ، في قولك : يا أيها الرجل قائماً ، وخامسها : « أما » ، نحو قولهم : أما علماً فعالم ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد في حال علم قائم كور عالم ، فعلاً - على هذا التقدير - حال من المرفوع بفعل الشرط الذي ثابت عنه أما .



نحو : « سعيد مستقراً في حجر » ومنه قوله تعالى : ( وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ )<sup>(١)</sup> في قراءة من كسر التاء ، وأجازه الأخفش قياماً .

\*\*\*

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ  
عَمْرٍو مُعَانَا ، مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ »<sup>(٢)</sup>

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِماً أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِداً ، و « زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانَا ، ف « قَائِماً ، ومفرداً ، منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا « قَاعِداً ، ومعاناً ، وهذا مذهب الجمهور .

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات ، على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور — وهو ( يمينه ) — متعلق بمطويات ، والقراءة التي يستدل بها الشارح هنا برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والجار والمجرور — وهو قوله ( يمينه ) — متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) « ونحو ، مبتدأ « زيد ، مبتدأ « مفرداً ، حال من الضمير المستتر في « أنفع ، الآتي « أنفع ، خبر المبتدأ الذي هو زيد « من عمرو ، جار ومجرور متعلق بأنفع « معاناً ، حال من عمرو ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز ، خبر المبتدأ الذي هو « نحو ، في أول البيت « لن ، نافية ناصبة « يهن ، بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو ، وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان ، أو صفة للخبر السابق .

وزعم السيرافي أنها خبران منصوبان بـ « كَانَ » المحذوفة ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً » .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول « زيد قائماً قاعداً أحسن منه » ، ولا [ تقول ] « زيد أحسن منه قائماً قاعداً » .

\*\*\*

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعْدُدٍ لِمُفْرَدٍ — فَاعِلٌ — وَغَيْرِ مُفْرَدٍ<sup>(١)</sup>

يجوز تعدد الحال وصاحبها مُفْرَدٌ<sup>(٢)</sup> ، أو متعدد.

فمثال الأول : « جاء زيد راكباً ضاحكاً » ، فـ « راكباً » ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » ، والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : « لقيت هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً » ، فـ « مُصْعِداً » : حال من التاء ، و « منحدره » : حال من « هند » ، والعامل فيهما « لقيت » ، ومنه قوله :

١٩٠ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدِيهِ ؛ فَأَصَابُوا مَفْنَمًا

(١) « الحال » ، مبتدأ ، وجملة « يجيء » ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « ذا » ، حال من الضمير المستتر في « يجيء » ، و « ذا مضاف » و « تعدد » مضاف إليه « لمفرد » ، جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد « فاعل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا عمل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان ، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » ، نحو قوله تعالى : ( إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » ، النافية ، كقوله : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

=

١٩٠ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

فـ «خائفاً» حال من «ابني» ، و «مُنْجِدِيهِ» حال من «أَخَوِيهِ» ، والعاملُ  
فيهما «لتي» .

ف عند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَلِيْقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجْعَلُ أولُ  
الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛ ف في قولك : «لقيت زيدا مصعداً  
منحدرًا» يكون «مصعداً» حالاً من زيد ، و «منحدرًا» حالاً من التاء .

\*\*\*

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ : «لَاتَقَتْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا» (١)

= اللغة : «منجديه» ، مغِيثيه ، وهو مثنى منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ،  
وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونته ودفع عنه المكروه وأصابوا ، نالوا وأدركوا  
«مغنا» ، غنيمة .

الإعراب : «لتي» ، فعل ماضٍ «ابني» ، ابن : فاعل لتي ، وابن مضاف وياه المتكلم  
مضاف إليه ، «أخويه» ، مفعول به للتي ، والهاء مضاف إليه «خائفاً» ، حال من ابني  
«منجديه» ، حال من أخويه «فأصابوا» ، الفاء عاطفة ، أصابوا : فعل وفاعل «مغنا» ،  
مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لتي  
ومهمولاته .

الشاهد فيه : قوله «خائفاً منجديه» ، فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل  
على صاحب كل حال قدره إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى ، وكذلك  
صاحباهما ، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى .

(١) «وعامل» ، مبتدأ ، «وعامل مضاف» ، و «الحال» ، مضاف إليه «بها» ، جار  
ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» ، حرف تحقيق «أكدا» ، أكّد : فعل ماضٍ مبني  
للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال ،  
والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» ، جار ومجرور متعلق بأكد  
«لا» ، ناهية «تعث» ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =



تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ؛ فال مؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أَكَّدَتْ عَامِلُهَا ، وهي المراد بهذا البيت ، وهي : كلٌّ وَصَفٍ دَلٌّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ ، وَخَالَفَهُ لَفْظًا ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظًا ، وهو دون الأول في الكثرة ؛ فنال الأول « لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا » ومنه قوله تعالى : ( ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ ) وقوله تعالى : ( وَلَا تَعَثُّوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ) ، ومن الثاني قوله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ) وقوله تعالى : ( وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ) .

\*\*\*

وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضَرٌّ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخِّرُ<sup>(١)</sup>  
هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة ، وهي : ما أَكَّدَتْ مضمون الجملة ،

= وجوباً تقديره أنت « في الأرض » جار ومجرور متعلق بـ « مفسداً » حال من الضمير المستتر في « تعث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو « تعث » وجملة « تعث في الأرض مفسداً » في محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال « جملة » مفعول به لتؤكد « فمضر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

وَمَرَطُ الْجَمْلَةِ : أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، وَجَزْأُهَا مَعْرِفَتَانِ ، جَامِدَانِ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

فـ « عَطُوفًا ، وَمَعْرُوفًا » حَالَانِ ، وَهُمَا مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقديرُ فِي الْأَوَّلِ « أَحَقُّهُ عَطُوفًا » وَفِي الثَّانِي « أَحَقُّ مَعْرُوفًا » .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى هَذِهِ الْجَمْلَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « عَطُوفًا زَيْدٌ أَخُوكَ » وَلَا « مَعْرُوفًا أَنَا زَيْدٌ » وَلَا تَوَسُّطُهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ » .

\*\*\*

١٩١ — الْبَيْتُ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يَهْجُو فِيهَا فِزَارَةَ ؛ وَقَدْ أوردَهَا التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْحِمَاسَةِ ، وَذَكَرَ لِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ قِصَّةً ، فَارْجِعْ إِلَيْهَا هُنَاكَ .

اللُّغَةُ : « دَارَةٌ » الْآكَثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ ، وَقَالَ أَبُو رِيَّاشٍ : هُوَ لَقَبُ جَدِّهِ ، وَاسْمُهُ يَرْبُوعٌ ، وَيَجَابُ — هَلِي هَذَا الْقَوْلُ — عَنْ تَأْنِيثِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى دَارَةٍ فِي قَوْلِهِ « مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي » ، بِأَنَّهُ عَنَى بِهِ الْقَبِيلَةَ .

الْمَعْنَى : أَنَا ابْنُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، وَنَسَبِي مَعْرُوفٌ بِهَا ، وَلَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمَرَّةِ مَا يُوْجِبُ الْفَدْحَ فِي النَّسَبِ ، أَوِ الطَّعْنَ فِي الشَّرَفِ .

الْإِعْرَابُ : « أَنَا » ضَمِيرٌ مَنْفَعْلٌ مَبْتَدَأٌ « ابْنُ » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَابْنٌ مُضَافٌ ، وَ « دَارَةٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَعْرُوفًا » حَالٌ « بِهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَعْرُوفٍ « نَسَبِي » نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَعْرُوفٍ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَهَلْ » حَرْفُ دَالٍ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيَّ « بِدَارَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « مِنْ » زَائِدَةٌ « عَارٍ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، وَقَوْلُهُ « يَا لِلنَّاسِ » اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَيَاءُ : لِلنِّدَاءِ ، وَاللَّامُ لِلِاسْتِغَاثَةِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْرُوفًا » فَإِنَّهُ حَالٌ أَكَلَتْ مَضْمُونُ الْجَمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كـ «جاء زيد وهو ناوٍ رَحْلَةً» (١)

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْضِعَ الْحَالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو في الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيد يده على رأسه » أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحة وقوع « إذ » موقعها — نحو : « جاء زيد وعمرٌ قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائمٌ ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زيد وهو ناوٍ رَحْلَةً » .

\*\*\*

(١) « موضع ، ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و « الحال ، مضاف إليه » تجىء ، فعل مضارع « جملة ، فاعل تجىء ، « جاء زيد ، الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل « وهو ، الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ ، ناو ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل « رحله ، مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإما معاً — والشرط الثاني : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرة بعلم استقبال ، وذلك نحو « سوف ، و « لن ، وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .



وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوَتْ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ <sup>(١)</sup>  
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَوْ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا <sup>(٢)</sup>

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لم يجز أن تَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ ، بل لا تُرْبَطُ إِلَّا بِالضَمِيرِ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » ، وجاءَ عَمْرُو تَقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ «  
ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : « جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ »  
فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أَوَّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون  
المضارع خبراً عن [ ذلك ] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ » وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِيكَاً

(١) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف ، و « بدء » مضاف إليه « بمضارع ، جار  
ومجرور متعلق ببدء » ثبت ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى مضارع ، والجملة في محل جر صفة لمضارع « حوت » حوى : فعل ماض ، والتاء  
للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء ، والجملة في محل رفع  
خبر المبتدأ « ضمير » مفعول به لحوت « ومن الواو ، الواو عاطفة ، وما بعدها جار ومجرور  
متعلق بخلت « خلت » خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هي يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر .

(٢) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف و « واو » مضاف إليه « بعدها ، بعد : ظرف  
متعلق بانو الآتي ، وبعد مضاف ، وما : مضاف إليه « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت ، مبتدأ ، مفعول به لا تو « له » جار ومجرور متعلق باجعل الآتي  
« المضارع » مفعول أول لاجعل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
« اجعلن » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والتون نون  
التوكيد الثقيلة « مسنداً » مفعول ثان لاجعل .

«أَصُكُ ، وَأَرْهَنُهُمُ» خَبْرَانِ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ؛ وَالتَّقْدِيرُ : وَأَنَا أَصُكُ ،  
وَأَنَا أَرْهَنُهُمُ .

\*\*\*

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْماً بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضَرٍّ ، أَوْ بِهِمَا<sup>(١)</sup>

= اللغة : «أظافيرهم» جمع أظفور — بزنة عصفور — والمراد هنا منه الأسلحة  
«نجوت» أراد تخلصت منه .

الإعراب : «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، «لما» ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت  
الآتي ، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» مفعول به  
لخشيت ، «وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل  
جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجملة جواب «لما» الظرفية بما  
تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة في محل رفع خبر  
لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال  
«مالكا» مفعول ثان لأرهن .

الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينفي عن أن المضارع المثبت تقع جملة  
حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ  
محذوف كما فصلناه في الإعراب .

(١) «وجملة» مبتدأ ، «وجملة مضاف» و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب  
على الاستثناء أو على الظرفية ، «وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدماً»  
قدم : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ما الموصولة ، والالف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول  
«بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت  
وقوله «أو بمضمر» أو بهما «معطوفان على قوله بواو» .

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعل [ إما ] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية ؛ إما مُثَبَّتة ، أو مَنفِيَّةة ، وقد قدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثَبَّت لا تَصْجِبُها الواو ، بل لا تُرْبِطُ إلا بالضمير فقط<sup>(١)</sup> ، وذَكَرَ في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبِطَ بالواو

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقى عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضى اليبضاوى في قوله تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين ) أن تكون جملة ( وإياك نستعين ) حالا من الضمير المستتر وجوبا في ( نعبد ) ومن الشروط أيضاً : ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقدر ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : ( لم تؤذوني وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ) . جملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعية ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقدر .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية يلا تمتنع معها الواو ، كما في قوله تعالى : ( مالى لأرى الهدى ) وبقى بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعة ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

( والثالثة ) أن تكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهْدُكَ مَا تَصْبُو ، وفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيْمًا ؟

( الرابعة ) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : ( فجاءها بأسنا بيناتاً أو هم قائلون ) جملة ( هم قائلون ) معطوفة على ( بيناتاً )

( الخامسة ) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : ( ذلك الكتاب لا ريب فيه ) جملة ( لا ريب فيه ) حال مؤكدة لمضمون ( ذلك الكتاب ) في بعض أعراب يحتملها هذا الكلام .



وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل فى ذلك الجملة الاسمية : مُثَبَّتَةٌ ، أو مَنفِيَّةٌ ، والمضارعُ المنفَى ، والماضى : المَثَبْتُ ، والمنفَى .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يده على رأسه ، وجاء زيد ويده على رأسه » وكذلك المنفَى ، وتقول : « جاء زيد لم يضحك ، أو لم يضحك ، أو لم يغم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه » وكذلك المنفَى ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفَى بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف فى غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المَثَبَّتِ ، وأن ماورد مما ظاهره ذلك يؤوّل على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان :

== ( السادسة ) الجملة التى تقع بعد ( إلا ) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك : ما صاحب أحد إلا زيد خير منه . أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : ( يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ) وقد ورد فى الشعر اقتران الفعلية التى فعلها ماض والواقعة بعد « إلا » بالواو كما فى قوله :

نِعَمَ أَمْرًا هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لُحْمَتَايَ لَهَا وَزَرًا

فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ .

( السابعة ) الجملة الفعلية التى فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لا ضربته حتى أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلًا

( فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأتما لا تَتَّبِعَانِ ؛ فـ «لا تتبعان»  
خبر لمبتدأ محذوف .

\*\*\*

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ (١)  
يُحَذَفُ عامل الحال : جَوَازاً ، أَوْ جُوباً .

فمثال ما حُذِفَ جَوَازاً أن يقال : « كَيْفَ جِئْتَ » فتقول : « رَاكِباً » [ تقديره  
« جِئْتَ رَاكِباً » ] ، وكتقولك : « بَلَى مُسْرِعاً » لمن قال لك : « لَمْ تَسِرْ » ،  
والتقدير : « بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً » ، ومنه قوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ  
نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ) التقدير — والله أعلم — : بَلَى  
نجمعها قَادِرِينَ .

ومثال ما حُذِفَ وَجُوباً قولك : « زَيْدٌ أَخْشَوْكَ عَطُوفًا » ونحوه من  
الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ؛ وكالحال النائية مناب الخبر ؛

(١) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للجهول  
وما، اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر  
المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بفعل الآتي «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض»  
مبتدأ أول ، وبعض مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع  
مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،  
والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والماء  
مضاف إليه «حظِلَ» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانياً ، والجملة من حظِلَ ونائب الفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

نحو : « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر <sup>(١)</sup> .

(١) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوي كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل ، سواء أعلت ، تعلم ؛ لأن العامل المعنوي ضعيف ؛ فلا يفوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذي يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهي الحال المؤكدة لمضمون جملة ، والحال النابتة مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتلويح - وبقي موضعان آخران ، أولهما أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ، ومن ذلك قول كثير :

هَنِئْتُ مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِمَرَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعداً وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثاني : أن الأصل في الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلك في خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوداً عليه ، نحو قولك : ما سافرت إلا وراكباً ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيها : أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثها أن يتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : ( وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعين ) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : ( وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعاً ، جواباً لمن قال لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربي زيدا مسيحاً .



ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وجوباً قولهم : « اشترَيْتَهُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً ،  
 وقَصَدْتُ بدينارٍ فسافِلاً » فـ « صاعداً ، وسافِلاً » : حالان ، عاملهما محذوفٌ  
 وجوباً ، والتقدير : « قَدْ هَبَ الثَمَنُ صاعداً ، وذهب التصديقُ به سافِلاً »  
 هذا معنى قوله : « وبعض ما يُحَذَفُ ذكره حُظِلَ » أى بعض ما يُحَذَفُ  
 من عاملِ الحال مُنِعَ ذكره<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

---

(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف - بعد أن أتينا على  
 ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية - فنقول :  
 الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف  
 وجوباً بحيث لا يجوز ذكره  
 فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشدٌ ، أى تسافر راشداً . ويجوز  
 أن تقول : تسافر راشداً .

ويحذف وجوباً مع الحال التى تفهم ازدياداً أو نقصاً بتلويح ، نحو قولهم : اشتريت  
 بدينار فصاعداً ، أى : قَدْ هَبَ الثَمَنُ صاعداً ؛ ففى هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

## التَّمْيِيزُ

أَسْمٌ ، بِمَعْنَى « مِنْ » مُبِينٌ ، نَكِرَةٌ ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ (١)  
كَشِيرٍ أَرْضاً ، وَقَفِيرٍ بُرّاً ، وَمَنْوِينَ عَسلاً وَتَمْرًا (٢)

تقدم من الفضلات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ،  
والمفعول معه ، والمسنثنى ، والحال ، وبقي التمييز — وهو المذكور في هذا الباب —  
ويسمى مُفَسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيناً ، وتبييناً ، ومميزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو :  
« طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا » .

واحتراز بقوله : « مُتَّضِنٌ مَعْنَى مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فِي » .  
وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تَضَمَّنَ معنى « مِنْ » وليس فيه بيانٌ  
لما قبله : كاسم « لا » التي لنفي الجنس ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ » فإن التقدير :  
« لا من رجل قائم » .

(١) « اسم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق  
بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « مِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « مبين » نعت آخر  
لاسم « نكرة » نعت ثالث لاسم « ينصب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تمييزاً » حال  
من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق ب ينصب . و « قد فسر »  
فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ،  
والجملة لا محل لها صلة بالمجرورة محلا بالباء .

(٢) « كشير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » تمييز  
لشبر « وقفير » معطوف على شبر « برا » تمييز لقفير « ومنوين عسلاً » مثله « وبراً »  
معطوف على قوله عسلاً .

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » يشمل نوعي التمييز ، وهم : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة .

فالمبين لإجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير — وهي المنسوحات ، نحو : « له شبر أرضاً » والمكيلات ، نحو : « له قفيز برّاً » والموزونات ، نحو : « له منّوان عسلاً وتمراً » — والأعداد<sup>(١)</sup> ، نحو : « عندي عشرون درهما » .

وهو منصوب بما قسره ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومنّوان ، وعشرون .

والمبين لإجمال النسبة هو : السؤق لبيان ما تعلق به العامل : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طاب زيدٌ نفساً » ، ومثله : ( اشتعل الرأسُ شيباً ) ، و « غرستُ الأرضَ شجراً » ، ومثله : ( وفجّرنا الأرضَ عُيوناً ) .

و « نفساً » تمييز منقول من الفاعل ، والأصل : « طابت نفسُ زيدٍ » ، و « شجراً » منقول من المفعول ، والأصل : « غرستُ شجرةَ الأرضِ » فبين

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله ، المقادير ، فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما — وهما المقادير ، والأعداد — وبقي عليه شيان آخران .

أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرتة العرب مجراها لشبهها بها في مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالة على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوباً ماء واشتربت نحاساً ، وقولهم : على التمرة مثلها زبدًا .

وثانيهما : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناظم تبعاً للبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازماً ، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة . وذهب سيويه إلى أن فضة في المثال للذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .



« نفساً » الفاعل الذى تَمَلَّقَ بهِ الفعلُ ، وَبَيَّنَ « شجراً » المفعول الذى تَعَلَّقَ بهِ الفعلُ .

وَالنَّاصِبُ لَهُ فِي هَذَا النُّوعِ [ هُوَ ] الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَهُ .

\* \* \*

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا أَجْرُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا ، كَ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا » <sup>(١)</sup>

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجِبَاً إِنْ كَانَ مِثْلَ « مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَباً » <sup>(٢)</sup>

أشار بهِ « ذى » إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْقَدَرَاتِ — وَهُوَ مَا دَلَّ

(١) « بعد » ظرف متعلق بأجره ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « وشبها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وما : مضاف إليه « أجره » اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول بهِ « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضفتها » فاعل وفاعل ومفعول بهِ ، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كد » الكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق بهِ ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجبا » فعل ماض ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « ملء » مبتدأ ، وملء مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلاً ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها « ذهبا » تمييز .

على مساحة ، أو كَيْل ، أو وَزْن — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَفْ إلى غيره ، نحو : « عِنْدِي شَيْءٌ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ بُرٌّ ، وَمَنْتَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ » .

فإن أضيف الدالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو : « مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، ومنه قوله تعالى : ( فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا ) .

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد .

\*\*\*

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى أَنْصِبَنَّ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا : كـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا »<sup>(١)</sup>

التمييز الواقع بعد أفعَل التفضيل : إن كان فاعلا في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وَعَلَامَةُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى : أَنْ يَصْلَحَ جَعْلُهُ فَاعِلًا بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ، نحو : « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ، وَأَكْثَرُ مَالًا » ، فـ « مَنْزِلًا ، وَمَالًا » يجبُ نَصْبُهُمَا ؛ إِذْ يَصِحُّ جَعْلُهُمَا فَاعِلَيْنِ بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ؛ فَتَقُولُ : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ ، وَكَثْرُ مَالِكَ .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى<sup>(٢)</sup> « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ » .

(١) « وَالْفَاعِلُ » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصببن الآتي — « الْمَعْنَى » منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه « انصببن » انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « بِأَفْعَلًا » جار ومجرور متعلق بانصببن ومفضلا ، حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصببن « كَأَنْتَ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنت : مبتدأ « أَعْلَى » خبر المبتدأ « مَنْزِلًا » تمييز .

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى : أن يكون أفعَل التفضيل بعضاً من جنس التمييز ، =

[ فيجب جرُّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْضَلُ » إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : « أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا » (١) .

\*\*\*

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَمَا أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا ، (٢)

يقعُ التمييزُ بعد كلِّ مادلٍ على تعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » ،

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » ، نجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » ، نجد أفعال التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » ، فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أى بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره في صورة واحدة ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، وأفعال التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه في صورتين اثنتين ؛ أولاهما : أن يكون التمييز فاعلا في المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضاف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، بشرط أن يكون أفعال مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتا ؛ لأنه يتعذر حينئذٍ إضافة أفعال التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ميز » ، الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجبا » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا عمل لها صلة الموصول « ميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كأكرم » السكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر « بأبى » الباء زائدة ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .



وَأَكْرَمُ أَبِي بَكْرٍ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرْكٌ عَلِيًّا ، وَحَسْبُكَ بَزِيدٌ رَجُلًا ، وَكَفَى بِهِ عَلِيًّا ، <sup>(١)</sup> .

— ١٩٣ — \* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ \*

\*\*\*

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل في الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما في قولهم « لله دره فارساً » كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلاً ، نحو « لله در زيد فارساً » أو كان ضمير خطاب ، نحو « لله درك فارساً » أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو « زيد لله دره فارساً » — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور .

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

\* بَأَنْتِ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً \*

اللغة : « بَأَنْتِ » بعدت ، وفارقت « لَتَحْزُنُنَا » لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزنتي هذا الأمر يحزنتني ، من باب نصر ، وأحزنتني أيضاً ، وفي النزول العزيز : ( لَأَنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ) « عفاة » اسم امرأة .

الإعراب : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف ، وياء « لتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه » ما ، اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبني على نسكون في محل رفع « أَنْتِ » خبر المبتدأ « جاره » تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقضى التعجب ، وهو قوله : « مَا أَنْتِ » .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَأَجْرُزٍ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ  
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كَمَا طَبَّ نَفْسًا تُفَدِّهِ (١)

يجوز جرُّ التمييزِ بَيْنَ إِنْ لم يكن فاعلاً في المعنى ، ولا مميزاً لعدد ؛ فتقول :  
« عِنْدِي شَجَرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنْوَانٌ مِنْ عَسَلٍ وَتَمَرٍ ،  
وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ ، وَلَا تَقُولُ : « طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَلَا « عِنْدِي  
عِشْرُونَ مِنْ دَرَمٍ » .

\*\*\*

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا (٢)

قلت : لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا « جاره » تمييزاً في أنه من قبيل تمييز  
النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ،  
وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز  
النسبة ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل « جارة » شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جبهة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بَيْنَ » جار ، جار  
ومجرور متعلق باجرر « إِنْ » شرطية « شِئْتَ » فعل ماضٍ فعل الشرط ، وضمير المخاطب  
فاعله « غير » مفعول به لاجرر ، وغير مضاف و « ذِي » مضاف إليه ، وذِي مضاف ،  
« العدد » مضاف إليه « والفاعل » معطوف على ذِي « المعنى » منصوب بنزع الخافض  
أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديره بالإضافة أو منصوب تقديره  
على المفعولية أو على نزع الخافض « كطَبَّ » الكاف جارة لقول محذوف ، طَبَّ : فعل  
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نَفْسًا » تمييز « تُفَدِّهِ » فعل مضارع مبنى  
للجهول مجزوم في جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .  
(٢) « وعامل » مفعول به مقدم لقوله « قدم » الآتي ، وعامل مضاف ، و « التمييز »

مَذْهَبُ سيبويه — رحمه الله ! — أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : « نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ » ولا « عندي درهما عشرون » .

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، تقديمه على عامله المتصرف ؛ فتقول : « نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ ، وَشَيْبًا اشْتَغَلَ رَأْسِي » ومنه قوله :

١٩٤ — أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= مضاف إليه « قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » مطلقاً ، منصوب على الحال من « عامل التمييز ، « والفعل ، مبتدأ « ذو ، نعت للفعل ، وذو مضاف ، و « التصريف ، مضاف إليه « نزراً ، حال من الضمير المستتر في قوله سبق الآتي « سبقا ، سبق : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

١٩٤ — ينسب هذا البيت للخيل السعدي ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري .

المعنى : ما ينبغي ليلي أن تهجر محباً وتتباعده عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه .

الإعراب : « أتتهجر ، الهزة للاستفهام الإنكاري ، تهجر : فعل مضارع « ليلي ، فاعل تهجر « بالفراق ، جار ومجرور متعلق بتهجر « حبیبها ، حبيب : مفعول به أتتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه « وما ، الواو واو الحال ، ما : نافية « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « نفساً ، تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب ، الآتي « بالفراق ، جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي ، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر « كان ،



وقوله :

١٩٥ — ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا

وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وَوَافَقَهُمُ الصَّنْفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا .

== الشاهد فيه : قوله « نفساً » فإنه تمييز ، وعامله قوله « تطيب » . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، وهو — في هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد :

\* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ \*

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا :

أَتُوذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة ؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم » ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة « ارعوت » رجعت إلى ما ينبغي لي ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمي » حزم : مفعول به لضييع ، وحزم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « في إبعادي » الجار والمجرور متعلق بضييع ، وإبعاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملأ » مفعول به للمصدر « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ارعويت » فعل وفاعل « وشيباً » تمييز متقدم على عامله وهو قوله « اشتعلا » الآتي « رأسي » رأس : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والالف للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم<sup>(١)</sup> : سواء كان فعلاً ، نحو :  
« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » أو غيره ، نحو : « عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو :  
« كُنْتُ يَزِيدَ رَجُلًا » فلا يجوز تقديم « رَجُلًا » على « كُنْتُ » وإن كان فعلاً متصرفاً ؛

= الشاهد فيه : قوله « شيئاً » ، حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ،  
وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائي ، والمازني ، وابن مالك  
في غير الألفية ، ولكنه في الألفية قد نص على ندرته هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلَا بَائِسٍ — عِنْدَ التَّعْسِيرِ — مِنْ يُسْرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِبًا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون  
« المرء » مبتدأ وجملة « قر عينا » في محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين  
يجعلون « المرء » فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا  
المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ،  
إلا أن يدعى مدح أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر

اتفاقاً ، كقول الراجز :

وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ مَعَدَّ كُلِّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجب ؛ فمعنى قولك : « كفى بزيد رجلا »  
مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك في كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه التشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدهما ، ثم لتعود بهذا كرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما تذكره لك .

( أ ) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل في مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول .

( ب ) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

( ج ) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل في معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

( د ) تشابهت « إلا » و « غير » ، فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقع « غير » أداة استثناء كإلا ، ووقع « إلا » صفة كغير .

( هـ ) تشابهت « عسى » و « لعل » ، فجاء خبر عسى شذوذا مفردا كخبر لعل ، في نحو « عسى الغوير أبوسا » وجاء خبر لعل مضارعا مقترنا بأن في نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته » .

( و ) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، لجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو « من يزورني فإني أكرمه » كما تدخل في جواب الشرط .

\*\*\*



قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثاني من شرح العلامة د ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميناها « منحة الجليل » ، بتحقيق شرح ابن عقيل ، وبليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ؛ لجاء — بحمد الله جلّت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغني عن جميعها ، ولا يغني عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد يحيى الدين عبد الحميد



## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح ابن عقيل » على ألفية ب. مالك  
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق « شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٧	يستعمل القول بمعنى الظن	٥	لا اتى لنفى الجنس
	أعلم وأرى	٦	تعمل « لا » عمل إن بشروط
٦٤	ذكر الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل	٦	أنواع اسم « لا » النافية ، وحكم كل نوع منها
٦٥	ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى والثالث من مفاعيل هذه الأفعال	١١	حكم المعطوف على اسم « لا » إذا تكررت لا
٦٦	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة ، ويثبت لثانيتها ما يثبت للمفعول الثانى من مفعولى « كسا »	١٦	نعت اسم لا
٦٧	تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها الفاعل	١٩	العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا
٧٤	تعريف الفاعل	٢٠	تأخذ « لا » مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٧٦	حكم الفاعل التأخر عن فعله	٢٤	إذا دل دليل على خبر « لا » حذف ظن وأخواتها
٧٩	إذا كان الفاعل متنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جهره العرب من علامة التثنية والجمع	٢٨	ألفاظ هذه الأفعال ، وأنواعها . ومعاني كل منها ، والاستشهاد على ذلك
٨٥	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه	٤٣	التعليق والإلغاء
٨٦	وقف على اختلاف العلماء فى الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٤٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط والتأخر جون المتقدم
٨٧	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا	٥٢	علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم
		٥	متى يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما ؟ ومتى لا يجوز ؟



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٨	يجب تأنيث الفعل في موضعين	١٢٨	أركان الاشتغال ، وشروط كل ركن منها
٨٩	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث	١٢٩	ضابط الاشتغال
٩١	قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما	١٣١	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه
٩٤	هـ إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع	١٣٥	المواضع التي يجب فيها رفعه
٩٦	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويعقبه المفعول ، وقد يخالف ذلك الأصل	١٣٦	المرح التي يترجح فيها نصبه
٩٧	قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه	١٣٧	متى يجوز الوجهان على السواء ؟
١٠٤	المفعول المتصل بضمير الفاعل ، والفاعل المتصل بضمير المفعول	١٣٨	متى يترجح الرفع على النصب ؟
	النائب عن الفاعل	١٤١	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء
١١١	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه ، وأخذ أحكامه	١٤٢	الوصف العامل كالفعل
١١٢	تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول		تعدى الفعل ولزومه
١١٤	لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه ، وإذا خيف لبس في أحد هذه الأوجه وجب تركه	١٤٥	تعريف الفعل المتعدى ، وعلامته
١١٩	يقوم مقام الفاعل : إما المصدر ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور	١٤٨	الفعل المتعدى على ثلاثة أقسام
١٢١	متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره	١٤٩	يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور
١٢٣	إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل ؟	١٥٣	إذا كان للفعل مفعولان تقدم
			منهما ما هو فاعل في المعنى ، وقد يجب ذلك ، وقد يمتنع
		١٥٥	يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها
		١٥٦	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	التنازع في العمل		المفعول فيه
١٥٧	ضابط التنازع	١٩١	تعريف الظرف
—	ه قف على أنواع العاملين ، وما يشترط فيها	١٩٢	حكم الظرف ، وبيان ما يعمل فيه
١٦٠	ه قف على خلاف النحاة في ترجيح أى العاملين ، ووجه ذلك	١٩٣	العامل في الظرف إما مذكور ، وإما محذوف : جوازاً ، أو وجوباً
١٦٠	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم ، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثانى العاملين لم يضر مع أولهما إلا المرفوع	١٩٤	كل أسماء الزمان قبل النصب على الظرفية ، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان : المهم ، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه
	المفعول المطلق	١٩٨	الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف
١٦٩	تعريف المفعول المطلق	٢٠٠	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً ، وعن ظرف المكان قليلاً
١٧٠	يعمل فيه الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر		المفعول معه
—	ه قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق	٢٠٢	تعريف المفعول معه ، وبيان العامل فيه
١٧١	أيهما أصل للآخر : الفعل ، أو المصدر ؟	٢٠٣	ه قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه
١٧٢	المفعول المطلق على ثلاثة أنواع	٢٠٤	قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل
١٧٣	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء	٢٠٦	الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
١٧٤	ما يجب إفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه		الاستثناء
١٧٥	حذف العامل في المفعول المطلق إما بمتنع ، وإما جائز ، وإما واجب المفعول من أجله	٢٠٩	حكم المستثنى الواقع بعد « إلا »
١٨٥	تعريف المفعول له ، وحكمه	٢١٦	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
١٨٧	المفعول له على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع	٢١٨	حكم الاستثناء المفرغ

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٩	حكم ، إلا ، إذا تكررت للتوكيد	٢٢٢	حكم ، إلا ، إذا تكررت لغير توكيد
٢٢٥	حكم المستثنى بغير وسوى ، وحكم غير ، نفسها	٢٢٢	حكم المستثنى بليس ولا يكون ، وبخلاف وعدا
٢٢٨	حكم المستثنى بحاشا	الحال	
٢٤٢	تعريف الحال	٢٤٤	الأكثر في الحال أن يكون مشتقا وأن يكون منتقلا
٢٤٥	المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة	٢٤٨	لا تكون الحال إلا نكرة ، وقد تجىء معرفة على التأويل بنكرة
٢٥٢	قد تقع الحال مصدرا منكرة	٢٥٦	حق صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ ، وبيان مسوغات ذلك
٢٦٣	لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف ، ويتقدم على غيره	٢٦٦	لا يجىء الحال من المضاف إليه ، إلا في ثلاثة أحوال
٢٧٠	متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه ؟ ومتى يمتنع ذلك ؟	٢٧٤	قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد
٢٧٦	الحال على صريين : مؤسسة ، ومؤكدة	٢٧٨	الحال قد تكون جملة ، بشرط أن يكون لها رابط
٢٨١	قد يجب أن يكون الرابط الضمير ، ومواضع ذلك	—	قد يجوز الربط بالضمير ، وبالواو ، وبهما
٢٨٣	يحذف عامل الحال : جوازا ، أو وجوبا	التمييز	
٢٨٦	تعريفه ، وبيان أنواعه ، وحكمه	٢٨٩	حكم التمييز الواقع بعد أفعول التفضيل
٢٩٠	يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب	٢٩٢	ما يجوز جره بمن من التمييز ، وما لا يجوز
—	لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، واختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك		

تمت فهرس الجزء الثانى ، والحمد لله أولا وآخرا

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه









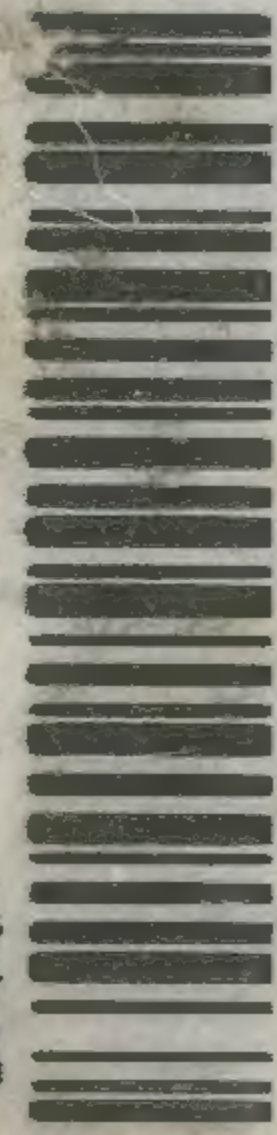








Bibliotheca Alexandrina



0364093